



جامعة بحري
UNIVERSITY OF BAHRI



مجلة جامعة بحري للآداب والعلوم الإنسانية

UNIVERSITY OF BAHRI JOURNAL OF ARTS AND HUMAN SCIENCES

مجلة جامعة بحري للآداب والعلوم الإنسانية



A Biannual
Refereed Journal

مجلة علمية محكمة نصف سنوية



ISSUE

02

• النسخة الإلكترونية •

المجلد 1 - العدد 2 - أغسطس 2026 - تصدر عن عمادة البحث العلمي - جامعة بحري

Volume 1 - Issue 2 - August 2026 - Issued From University of Bahri - Sudan



University of Bahri

Journal of Arts and Human Sciences

مجلة جامعة بحري للآداب والعلوم الانسانية



هيئة التحرير

1- رئيس التحرير

بروفسير/ إسماعيل صديق عثمان

2- سكرتير التحرير

دكتور/ عبد البديع بابكر الامين

3- أعضاء هيئة التحرير

م	الاسم	الدرجة العلمية	العنوان	البلد
1	حسان بشير حسان	بروفسير	جامعة بحري – كلية اللغات	السودان
2	أبكر عبد البنات ادم	بروفسير	جامعة بحري – كلية العلوم الانسانية	السودان
3	النور عبد الرحمن محمد	بروفسير	جامعة بحري – كلية التربية	السودان
4	صلاح الأمين عبد الله سليمان	بروفسير	جامعة بنغازي – كلية الآداب	ليبيا
5	حمزة السر محمد الحسن	بروفسير	جامعة بحري – كلية العلوم الانسانية	السودان
6	سرور طالبي	بروفسير	رئيسة مركز جيل البحث العلمي	الجزائر
7	محجوب حسن عبد الجليل محمد	أستاذ مشارك	جامعة بحري – كلية التربية	السودان
8	عبد اللطيف محمد سعيد الطاهر	أستاذ مشارك	كلية شرق النيل - إعلام	السودان

4- السكرتاريا

سهاد صلاح محمد نجيب



موجهات عامة للنشر في مجلة جامعة بحري للآداب والعلوم الإنسانية

1- تعريف عام

- مجلة جامعة بحري للآداب والعلوم الإنسانية مجلة علمية محكمة تصدر نصف سنوية تحت إشراف عمادة البحث العلمي.
- تهدف المجلة إلى إتاحة الفرصة للباحثين لنشر بحوثهم المبتكرة والمقالات الاستعراضية (مقالات المراجعة (Review Articles)، وعرض الكتب، والمقالات القصيرة التي تغطي مجالات الاقتصاد والآداب والعلوم الطبيعية والإنسانية والعلوم الزراعية والطبية والهندسية.
- تنشر المجلة البحوث التي تتسم بالأصالة والجدة والتي تسهم في تطور المعرفة الإنسانية بإضافة الجديد إليها.
- تنظر هيئة التحرير، بالاشتراك مع جهات الاختصاص، في البحوث المقدمة للنشر بالعربية والإنجليزية والفرنسية.
- المواد المقدمة للنشر يجب ألا يكون قد سبق نشرها أو أن تكون مقدمة للنشر إلى جهة أخرى.
- لا تنشر المواد إلا بعد التحكيم، وفي حالة قبولها للنشر لا يسمح بنشرها بالشكل نفسه بأية لغة في أي جهة أخرى إلا بتصريح كتابي من رئيس هيئة التحرير.
- تعبّر المواد المقدمة للنشر بالمجلة عن آراء ونتائج مؤلفيها فقط.

2 - التقديم للنشر :

- تُقدّم المواد من أصل وصورتين باللغة العربية (Simplified Arabic) أو الإنجليزية أو الفرنسية (Times New Romans)، وحجم خط 12 منسوخة بواسطة الحاسب الآلي ببرنامج MS-Word متوافق IBM وعلى وجه واحد فقط مزدوج المساحة، وعلى ورق مقاس A4 مع ترك 3 سم لكل هامش ومرقمة ترقيماً متسلسلاً بما



في ذلك الأشكال والجداول. يشترط أن تُقدّم المستخلصات، والجداول وعناوين الأشكال والتعليق عليها والمراجع في صفحات مستقلة.

- إرفاق عنوان المقال، اسم المؤلف (المؤلفين)، عنوان المؤلف (أو المؤلفين) بالكامل بما في ذلك موقع العمل والهاتف والبريد الإلكتروني في صفحة منفصلة.

- إرفاق مستخلص في حدود 250 كلمة (باللغتين العربية والإنجليزية).

يمكن إرسال المادة العلمية من خلال البريد الإلكتروني للمجلة ubjahs@bahri.edu.sd منسوخة بواسطة برنامج Microsoft Word أو كمرفق على قرص مدمج CD.

3 - الكتابة Manuscript:

يؤبّ المقال على النحو التالي :

- عنوان المقال، اسم المؤلف (المؤلفين)، عنوان المؤلف (أو المؤلفين بنفس الترتيب) في صفحة منفصلة.
- إرفاق مستخلص في حدود 250 كلمة (باللغتين العربية والإنجليزية).

- **المتن:** ويستعمل فيه ثلاثة مستويات من العناوين أو أقل مع تجنب التذييلات إن أمكن.

- يحدّد في المتن مواقع الجداول والأشكال.

- يجب تعريف الحروف المستخدمة كرموز في الموقع الأول لظهورها ويجب ترتيبها هجائياً في ملحق .

- الأرقام المستخدمة لتعريف المصطلحات الرياضية تُكتب داخل أقواس هلالية () وعلى الحد الملاصق للهامش الأيمن.



4 - الجداول Tables:

تُرقم الجداول ترقيماً متسلسلاً مستقلاً عن ترقيم الأشكال خلال المتن، ويكون لكل منها عنوانه أعلى الجدول ومصدره أسفله.

5 - الاشكال Figures:

- تدخل ضمن المتن أو تُقدم في غلافة منفصلة مع مراعاة عدم طيّها.
- يُشار إلى مواضع الأشكال في هامش المتن أو يلصق صورة منها في أماكنها المحددة أو تضمن في المتن بالحاسب الآلي.
- تقدم الأشكال الخطية مرسومة إما بالحاسب الآلي ضمن المتن أو بالحبر الصيني على ورق لمّاع مقاس 18×13 سم (أو أضعافه أو أنصافه)؛ مع مراعاة سمك الحروف والرموز والخطوط خاصة في حالة التصغير والتكبير.
- تُقدّم الصور الظلية (الفوتغرافية) مع نسخ أصلية مطبوعة على ورق لمّاع مقاس 18×13 سم (أو أضعافه أو أنصافه). ويُشار إلى مكانها في المتن.
- لا تُقبل الصور الملونة إلا إذا كان للون دلالة علمية.
- تُرقّم الأشكال ترقيماً متسلسلاً خلال المتن ويكون لكل منها عنوانه ومصدره أسفل الشكل.

6 - الاختصارات Abbreviations :

يجب استخدام اختصارات عناوين الدوريات العلمية كما هو وارد في The World List of Scientific Periodicals تستخدم الاختصارات المقننة دولياً في النظام المتري الدولي SI بدلاً من كتابة الكلمات كاملة مثل سم، مم، كم، % ، وفي حالة استخدام وحدات أخرى يكتب المعادل المتري لها بين أقواس مربعة.



7 - المراجع References :

يُشار إلى المراجع بداخل المتن بذكر اسم المؤلف (الاسم العائلي مع ذكر السنة). تُقدّم المراجع جميعها تحت عنوان المراجع في نهاية البحث، وتُرتّب ترتيباً هجائياً، وتُرقّم تسلسلياً، ويكتب كل مرجع كالاتي : اسم المؤلف مبتدئاً باسم العائلة، ثم الاسم الأول، فالأوسط. يلي ذلك إن وُجد أسماء المؤلفين الأول فالأوسط فالعائلة، ثم تُكتب سنة النشر بين قوسين، يليها عنوان الموضوع واسم المجلة، رقم العدد (المجلد، العدد، الصفحات) مثال: الحاج، محمد الغالي (2003). الصلاة الإسلامية ودورها في التقوية البدنية.

مجلة جامعة أمدرمان الإسلامية 50-5:48. وفي حالة الكتب تُذكر جهة النشر، الدار والمدينة. في حالة وجود أكثر من مؤلفين يُكتفى بذكر الأول فقط مع اضافة كلمة وآخرين، ولا يجوز استخدام هذه الطريقة في قائمة المراجع.

8 - المراجعة النهائية Proof Reading :

يراجع المؤلف الصورة النهائية قبل الطبع على ألا تستغرق المراجعة أكثر من أسبوع، ويُحظر على المؤلف الاضافة أو الحذف أو التعديل في هذه المرحلة.

9 - الاشتراك والتبادل Subscription and Exchange: عن طريق هيئة التحرير.

10- عدم اتباع هذه التعليمات يؤدي إلى تأخير النشر.

11- يُرجى مراجعة هذه القواعد للإصدارات اللاحقة بالمجلة للوقوف على التعديلات التي قد تحدث.

المراسلات:

جامعة بحري

عمادة البحث العلمي

قسم النشر العلمي والترجمة



University of Bahri
Journal of Arts and Human Sciences
مجلة جامعة بحري للآداب والعلوم الانسانية



مجلة جامعة بحري للآداب والعلوم الإنسانية

مجمّع الكليات - الكدرو - أم القرى جنوب - بحري

هاتف: +249122712428

بريد إلكتروني: ubjahs@bahri.edu.sd



بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة العدد

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على المصطفى وعلى عباده الذين اصطفى.
أعزائي الكرام نلتقيكم اليوم مع صدور العدد الثاني من مجلتكم - مجلة جامعة بحري للآداب والعلوم الإنسانية - والذي يأتي متزامناً مع الجهود المبذولة في عمادة البحث العلمي، وسعيها الحثيث لتطوير المجالات العلمية بجامعة بحري عبر النشر الإلكتروني حتى نلحق بقنوات المعلوماتية العالمية، لنشر الأبحاث وتوسيع الموقع الجغرافي الذي يدور البحث العلمي في دائرته من خلال الخروج من النطاق المحلي إلى النطاق العالمي. وحتى نلحق بركب المجالات العلمية العالمية المتخصصة التي تتمتع بمعدلات تأثير عالية؛ ويجيء هذا العدد متنوعاً في البحوث المتعلقة بحقل العلوم الإنسانية، وفي مجالات مختلفة تحقيقاً لهدف إنشاء المجلة وبما يحقق رسالتها الأكاديمية والبحثية وخدمة المجتمع، وهو عدد متميز؛ والتميز هو شعار جامعتنا الموروث منذ قيامها لتتبع مكانتها المرموقة في مصاف الجامعات المحلية؛ والإقليمية بل والعالمية العملاقة والمعطاءة إن شاء الله بهدف الارتقاء بإنسان الوطن، وبرؤية علمية ثاقبة لمواجهة تحديات المستقبل وتسهيل الانتقال إليه.

وختاماً نأمل أن نلبي عبر هذه الإصدارة وكل إصداراتنا القادمة من المجلة احتياجاتكم وتوقعاتكم، كما يسعدنا أن نرحب بمساهماتكم القيمة وملاحظاتكم النابعة من ثقاب بصركم، ونتوقع أيضاً أن نجد فركم مسطوراً على صفحات المجلة ومدادكم مسكوباً على أوراقها؛ فنحن وأنتم جميعاً يربطنا هدف مشترك هو أن نكون مرآة لعكس واقع جامعتنا ونبراساً لاستشراف مستقبلها المشرق إن شاء الله، ومنازة لنظم المسير إلى غاياتنا ومقاصدنا العليا، فالعلم في يقيننا مسؤولية قبل أن يكون نشراً؛ راجين ألا تضنوا علينا بكل ما تجود به قرائكم من أفكار نيرة وبناءه نسترشد بها ونستنير. وفقنا الله وإياكم لما فيه الخير، مع شكرنا الجزيل وتقديرنا الجَم؛ لكل من شارك وأسهم بتقديم الأوراق أو تكرم بتحكيماها؛ وكل من اهتم بإخراج هذا العدد.

أ.د. إسماعيل صديق عثمان

رئيس التحرير



University of Bahri
Journal of Arts and Human Sciences
مجلة جامعة بحري للآداب والعلوم الانسانية



فهرس المحتويات

الرقم	المحتوى	الصفحة
1	هيئة التحرير	IX
2	موجهات عامة للنشر	IX - IX
3	كلمة العدد	IX
4	فهرس المحتويات	IX
5	Transforming eLearning in Africa: The Role of AI in Fostering Digital Literacy and Critical Thinking Khalid Mirghne Yousif Mohammad, Assistant Professor, College of Computer Science and Mathematics, University of Bahri, Sudan	11 - 1
6	A Stochastic Model for Population Dynamics in Sudan During the Recent Armed Conflict Entisar Alrasheed Sidahmed, Associate Professor, College of Computer Sciences and Mathematics, Department of Mathematics, University of Bahri, Sudan	19 - 12
7	إسهام الخدمة الاجتماعية في حماية حقوق الفئات الضعيفة في السودان الفرص والتحديات أمانى عبد الوهاب محمد علي عثمان كاشف، أستاذ مساعد، جامعة بحري، السودان.	50 - 20
8	البنية في الخطاب الأدبي بين التراث والحداثة دراسة موازنة بين استشهادات عبد القاهر الجرجاني وقصيدة الخيول لدنقل سلوى عثمان أحمد محمد، أستاذ مشارك، كلية الآداب، جامعة النيلين، السودان.	68 - 51
9	التحكيم الإلكتروني: دراسة تحليلية للجوانب الإجرائية في القانون السوداني والسعودي عبد الله أحمد محمد ضيفه، أستاذ مساعد، جامعة بحري، السودان.	88 - 69



University of Bahri
Journal of Arts and Human Sciences
مجلة جامعة بحري للآداب والعلوم الانسانية



104 - 89	أثر الإفصاح المحاسبي عن التغير المناخي في اتخاذ القرارات الاستثمارية دراسة ميدانية على عينة من الشركات السودانية مختار إدريس أبوبكر ادم، أستاذ مساعد، كلية العلوم الإدارية، جامعة بحري، السودان.	10
120 - 105	جغرافيا اللسانيات: المكان لا يتكلم لغته قراءة في المشهد اللغوي السوداني أبوبكر محمد عثمان، أستاذ مشارك، قسم الجغرافيا، كلية العلوم الإنسانية، جامعة بحري، السودان.	11
141 - 121	واقع الأنشطة التربوية ودورها في خفض الاضطرابات الانفعالية لدى أطفال رياض الأطفال: دراسة ميدانية من وجهة نظر المشرفات التربويات ¹ اسمهان عبد المحمود خميس سعيد - طالبة دراسات عليا، 1 كلية الدراسات العليا، جامعة البحر الأحمر، السودان. ² محمد المهدي عمر محمد عبد الكريم، بروفيسور، جامعة البحر الأحمر، كلية التربية، السودان.	12
168 - 142	أثر تطبيق الإدارة الاستراتيجية على جودة الخدمة المصرفية دراسة تطبيقية - بنك فيصل الإسلامي السوداني ¹ الجيلي سعيد محمد سعيد، أستاذ مشارك، قسم إدارة الاعمال، كلية العلوم الإدارية، جامعة بحري، السودان. ² محمد أحمد سعيد البشير، أستاذ مشارك، قسم إدارة الاعمال، كلية العلوم الإدارية، جامعة بحري، السودان.	13
189- 169	إشكاليات العلاقات العامة في السودان ¹ المعز حموده علي حموده، أستاذ مساعد، جامعة بحري، السودان. ² انعام مصطفى محمد عقارب، أستاذ مساعد، جامعة بحري، السودان. ³ الرشيد داؤد آدم سليمان، أستاذ مساعد، جامعة القرآن الكريم و تأصيل العلوم، السودان.	14

الإمكانيات التحويلية للتعليم الإلكتروني في أفريقيا: دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز المعرفة الرقمية والتفكير النقدي

خالد ميرغني يوسف محمد، استاذ مساعد

جامعة بحري، كلية علوم الحاسوب والرياضيات

Email: Khalid.mirghnee@bahri.edu.sd, khalid.mirghnee@gmail.com



المستخلص

تستكشف هذه الورقة البحثية الامكانيات التحويلية لمنصات التعلم الإلكتروني، المدعوم بالذكاء الاصطناعي، في تشكيل المشهد التعليمي في أفريقيا. ففي ظل حقبة من التوسع الرقمي، تحمل هذه المنصات وعدًا بإحداث تحول عميق في التعليم من خلال تعزيز إمكانية الوصول إليه، وتنمية المعرفة الرقمية، وصقل مهارات التفكير النقدي. وعلى وجهه التحديد، هذا البحث يحدد دور التعلم الإلكتروني في أفريقيا، مع التركيز على قدرته على تجاوز العوائق التعليمية، وموضوعًا في الوقت نفسه انتشار المنصات الرقمية المصممة خصيصًا لتلبية الاحتياجات المحلية. علاوة على ذلك، يؤكد البحث على أهمية المعرفة الرقمية والتفكير النقدي كمهارات أساسية للنجاح والازدهار في القرن الحادي والعشرين، لا سيما في السياق الأفريقي. وانطلاقًا من ذلك، تستكشف الورقة البحثية كيف يُعيد الذكاء الاصطناعي تعريف هذه المتطلبات التعليمية، مقدمةً لمحة عن مستقبل تتضافر فيه عناصر التعلم الشخصي والأنظمة التكيفية وتحليلات البيانات لتعزيز المعرفة الرقمية والتفكير النقدي. لتحقيق ذلك، تستخدم هذه الدراسة مراجعة تحليلية نوعية وتجميعًا للبيانات الثانوية لتقييم دمج الذكاء الاصطناعي في أنظمة التعلم الإلكتروني الأفريقية. ومن خلال دراسة حالة مقارنة للتطبيقات الإقليمية - وتحديدًا في المغرب وكينيا - يبحث البحث بشكل نقدي "مفارقة الابتكار"، مُحددًا الفجوة النظامية بين خوارزميات الذكاء الاصطناعي كثيفة البيانات والواقع البنوي للبيئات ذات الموارد المحدودة. وأخيرًا، تختتم الورقة بمناقشة التحديات المستقبلية والمسارات المحتملة، والاستفادة من الذكاء الاصطناعي لتعزيز التعلم الإلكتروني، ومحو الأمية الرقمية، والتفكير النقدي في قطاع التعليم الأفريقي.

Transforming eLearning in Africa: The Role of AI in Fostering Digital Literacy and Critical Thinking

Khalid Mirghne Yousif Mohammad, Assistant Professor.

College of Computer Science and Mathematics, University of Bahri, Sudan

Email: Khalid.mirghnee@bahri.edu.sd, khalid.mirghnee@gmail.com



Abstract

This paper investigates the transformative potential of e-learning platforms, empowered by Artificial Intelligence, in shaping Africa's educational landscape. In an era of digital expansion, these platforms hold the promise to profoundly transform education by enhancing its accessibility, fostering digital literacy, and cultivating critical thinking skills. Specifically, this discourse delineates the role of e-learning in Africa, emphasizing its capacity to surmount educational impediments while illustrating the proliferation of digital platforms tailored to local exigencies. Furthermore, it underscores the importance of digital literacy and critical thinking as vital skills for surviving and thriving in the 21st century, particularly within the African context. Building on this, the paper explores how AI is redefining these educational imperatives, offering a glimpse into a future where personalized learning, adaptive systems, and data analytics synergize to enhance digital literacy and critical thinking. To investigate this, the study employs a qualitative analytical review and secondary data synthesis to evaluate the integration of Artificial Intelligence in African e-learning systems. Through a comparative case study analysis of regional implementations—specifically in Morocco and Kenya—the research critically examines the 'paradox of innovation,' identifying the systemic gap between data-intensive AI algorithms and the infrastructural realities of resource-constrained environments. Finally, the paper concludes with a discussion on upcoming challenges and potential pathways, leveraging AI to further improve e-learning, digital literacy, and critical thinking within the African education sphere.

1 Introduction

1.1 Background

Africa faces significant challenges in education, including resource scarcity, unequal access, language diversity, and the need for resilient solutions that can withstand shocks such as conflict, displacement, and health emergencies. E-learning platforms, particularly when supported by Artificial Intelligence (AI), are increasingly recognized as one pathway to improve access, quality, and system resilience in low-resource settings (OECD, 2021; OECD, 2024). This paper examines how e-learning can address issues like inadequate infrastructure, teacher shortages, and geographical barriers, while supporting content localization and flexible delivery models. It also discusses AI's role in fostering digital literacy and critical thinking within African e-learning ecosystems, with attention to equity and responsible use (OECD, 2024; UNESCO, 2021). The goal is to explore how e-learning and AI can contribute to a future where education is more accessible and empowering for African learners.

1.2 Significance of e-learning in Africa

E-learning has significantly addressed various education challenges in Africa. It mitigates insufficient infrastructure by providing a virtual learning space, reducing dependency on traditional schools and making education accessible in resource-limited environments. Moreover, platforms like Siyavula and eLimu demonstrate how localized e-learning improves learner engagement, especially when supported by culturally adaptive AI systems (Aboderin et al., 2025; Archer et al., 2025). By offering decentralized access, it overcomes geographical barriers, enabling students to participate regardless of location. It also promotes cultural sensitivity through content tailored to local contexts.

1.3 Research Problem

The core research problem revolves around a fundamental 'technological-infrastructure mismatch' in the African education sector—what might be termed the 'paradox of innovation.' Although AI promises 'groundbreaking impact' through personalized and adaptive learning, its implementation faces significant hurdles in resource-constrained environments, including interrupted power grids, unreliable broadband connectivity, and poor infrastructure (Abuodha & Kipkebut, 2024; Chikwelu et al., 2024). This systemic gap goes beyond mere shortages of digital tools or literacy: deploying sophisticated, data-intensive AI algorithms in such inaccessible contexts marginalizes the populations they aim to serve most and risks widening inequality gaps. Accordingly, this study investigates how AI-powered e-learning platforms can overcome these infrastructural and socio-economic barriers to foster digital literacy and critical thinking across diverse African educational settings (Jatileni et al., 2023; Olayinka et al., 2024). Methodologically, it synthesizes peer-reviewed literature and high-level institutional reports from organizations such as UNESCO, the World Bank, and the OECD to map the current digital educational

landscape across the continent (OECD, 2021; UNESCO, 2021, 2024). Through an analytical framework centred on the 'technological-infrastructure mismatch,' the research examines how systemic fragilities—such as intermittent power grids and low-bandwidth connectivity—undermine the efficacy of disruptive AI solutions (Chikwelu et al., 2024; Oladipo et al., 2024).

2 E-Learning in Africa: Current State and Potential

2.1 Access to Education Challenges

In the vast and diverse landscape of Africa, access to quality education remains a formidable challenge, marked by pronounced disparities and pockets of underserved regions. International datasets consistently show wide variation in foundational learning and literacy outcomes across countries, and persistent gaps by gender, geography, and income (AfDB, 2022; UNESCO, 2023). A closer examination reveals the impact of economic inequalities on educational access, as marginalized communities often lack adequate resources, trained teachers, and learning materials. Rural areas, in particular, face challenges such as limited transportation options, fewer educational facilities, and weaker connectivity and electricity infrastructure. These realities underscore the urgency of addressing access challenges and set the stage for exploring how e-learning—bolstered by AI and designed for low-bandwidth contexts—can help mitigate disparities (OECD, 2024).

2.2 Growth of Digital Platforms in Africa

The transformative potential of e-learning in Africa is increasingly evident through the dynamic growth of digital platforms tailored to the diverse needs of the continent. Several successful e-learning initiatives have emerged, acting as catalysts in democratizing education and overcoming traditional barriers. Noteworthy platforms like eLearnAfrica and Rethink Education have gained prominence, providing accessible and flexible learning opportunities. These platforms often leverage mobile technology, acknowledging its widespread use across the continent, and offer courses in multiple languages to accommodate linguistic diversity. Additionally, Massive Open Online Courses (MOOCs) have gained traction, allowing learners to access high-quality educational content from renowned institutions globally. Research highlights how AI can optimize learner engagement in such environments by analysing interaction patterns and tailoring interventions accordingly (Archer et al., 2025).

2.3 Tailoring E-Learning to Local Needs

A pivotal aspect of the evolving e-learning landscape in Africa lies in the recognition and accommodation of local needs, emphasizing culturally relevant content and linguistic diversity. Understanding that education is most impactful when it resonates with the cultural context of learners, successful e-learning platforms in Africa have prioritized the incorporation of content that reflects the rich tapestry of local traditions, histories, and values. Language diversity is a

crucial consideration, given the multitude of languages spoken across the continent. Platforms such as Siyavula in South Africa or eLimu in Kenya exemplify this approach by offering content in local languages, thereby ensuring that educational materials are accessible and relatable to a broader audience. By fostering an environment where learners see themselves reflected in the educational content, these platforms not only enhance engagement but also contribute to the preservation and celebration of diverse African cultures (Aboderin et al., 2025).

3 Digital Literacy and Critical Thinking in the 21st Century

3.1 The Importance of Digital Literacy

In an era marked by the ubiquity of information and rapid technological change, digital literacy is a cornerstone for individual empowerment and societal progress. Digital literacy refers to the ability to access, manage, understand, evaluate, create, and communicate information safely and effectively using digital technologies (OECD, 2020). It encompasses skills such as navigating online platforms, recognizing misinformation, protecting privacy, and using digital tools for communication and problem-solving. With the rise of data-driven and AI-mediated information environments, digital literacy increasingly includes understanding how algorithms shape what learners see and how content is generated and recommended (Archer et al., 2025). In this context, digital literacy is not only about technical proficiency but also about cultivating a critical mindset. These competencies are essential for employability, lifelong learning, and participation in digital economies, particularly across diverse African contexts (UNESCO, 2021a; UNESCO, 2021b).

3.2 Critical Thinking in the African Context

Cultivating critical thinking skills in Africa is crucial for tackling complex challenges and fostering societal development. Critical thinking involves purposeful, self-regulated judgment, including analysis, evaluation, inference, and explanation (Oyugi et al., 2024). Economic disparities, health inequalities, and political complexities require citizens capable of questioning assumptions, assessing evidence, and synthesizing information to make reasoned decisions. In digitally connected environments, critical thinking also supports learners to evaluate sources, detect misinformation, and engage constructively with diverse perspectives (UNESCO, 2023). Historical and sociocultural factors—including colonial legacies in curriculum design—have shaped educational practices in many African countries, often emphasizing memorization over inquiry. Strengthening critical thinking can support intellectual agency and innovation while enabling learners to engage with global knowledge without losing local identity (UNESCO, 2021a; UNESCO, 2021b).

3.3 Nexus between Digital Literacy and Critical Thinking

Digital literacy and critical thinking form a mutually reinforcing relationship for developing 21st-century learners. Digital literacy enables learners to access and interact with information, while critical thinking supports the evaluation of credibility, relevance, and bias in digital content (Aisyah et al., 2025; Oyugi et al., 2024). In Africa, the combination of these competencies is especially significant given linguistic diversity, social and economic inequalities, and rapidly expanding mobile connectivity. AI can support this integration through adaptive practice, timely feedback, and learning analytics—provided that systems are transparent, inclusive, and aligned with learning goals (Archer et al., 2025; OECD, 2024).

4 The Role of AI in Fostering Digital Literacy and Critical Thinking

4.1 Personalized Learning through AI

Artificial Intelligence (AI) enhances education by providing personalized learning tailored to individual needs. AI algorithms analyze data, identify learning patterns, and adapt content in real-time, catering to each student's pace and proficiency level. This promotes digital literacy and critical thinking by encouraging independent exploration and analysis, while also addressing specific learner challenges like language barriers or knowledge gaps (Archer et al., 2025; OECD, 2024).

4.2 Adaptive Systems in E-learning

AI brings a new approach to education with adaptive learning systems, providing a customized and dynamic experience. These systems continuously assess learner performance and adjust delivery based on real-time data. Adaptive platforms can adjust for pace, provide targeted support, and incorporate multimedia to enhance engagement—crucial features in Africa's diverse learning landscape (Archer et al., 2025).

4.3 Data Analytics for Optimization

AI-powered data analytics significantly impacts e-learning by tracking student progress and optimizing learning pathways. One vital feature is real-time tracking of learner behaviour, which allows educators to intervene when necessary and provide tailored support. This targeted approach boosts both digital literacy and critical thinking, especially in resource-limited environments (Archer et al., 2025; OECD, 2021).

4.4 AI-Driven Solutions Tailored to African Contexts

A critical analysis of AI implementation across Africa reveals diverse successes and systemic challenges. In Morocco, the adoption of 'AI literacy' and adaptive learning platforms has demon-

strated success in advancing critical thinking and personalized learning paths (Ismaili, 2024). However, this success is contingent on a 'human-centric' approach, where AI literacy is treated as a prerequisite—students must first be empowered to judge the ethical and cultural implications of AI outputs to avoid blind dependency (Erbaş & Maksuti, 2024).

Similarly, in Kenya, the integration of AI in higher education has prompted a total curriculum restructuring aimed at fostering 'humanity as an advantage' (Wang'ang'a, 2024). Furthermore, the deployment of Large Language Models like ChatGPT presents a unique linguistic paradox: while they facilitate language learning, they also risk fostering a 'digital divide' for indigenous African languages (Sani, 2025). Languages with low AI compatibility face marginalization, suggesting that 'localized datasets' are essential for ensuring that AI-driven education does not lead to linguistic hegemony.

Table 1: Critical Analysis of AI-Driven Educational Solutions in African Contexts

Region/Context	Specific Example & Success	Critical Analysis & Connections
Morocco	Adaptive Learning Systems	AI literacy and adaptive platforms have been shown to advance critical thinking and personalized learning paths. However, success is tied to "AI literacy" as a prerequisite—without it, students cannot judge the "ethical implications" of AI outputs (Ismaili, 2024).
Kenya	Higher Education Integration	Studies in Kenyan higher education reveal that AI can transform learning, but its "consequences" include a need for total curriculum restructuring to prioritize "humanity as an advantage" (Wang'ang'a, 2024).
West Africa/General	Linguistic Diversity via LLMs	Tools like ChatGPT are being used for language learning, but they present a "threat to linguistic diversity." There is a risk of a "digital divide" where languages with high AI compatibility dominate, marginalizing indigenous African languages (Sani, 2025).

5 Challenges in Leveraging AI for E-Learning in Africa

Furthermore, a profound 'implementation paradox' exists regarding the stability of the digital ecosystem. Many African nations suffer from weak or interrupted electricity services, which fundamentally destabilizes the 'uninterrupted power' requirements of cloud-based AI systems (Abuodha & Kipkebut, 2024; Chikwelu et al., 2024). This challenge extends beyond static school environments to mobile contexts—such as internet access on transportations or in remote transit corridors—where connectivity is often sporadic.

Critical Analysis of the Paradox:

- **Systemic Fragility:** Implementing high-level AI in these settings remains largely theoretical without 'offline-first' AI models that can function during frequent power or internet

outages (Chikwelu et al., 2024).

- **Infrastructure Dependency:** The success of disruptive AI in education is inextricably linked to investments in 'physical broadband' and 'power grids,' yet these are the very areas where investment lags behind software development (Abuodha & Kipkebut, 2024).
- **Strategic Mismatch:** Without a 'multi-pronged approach' that includes decentralized energy solutions (like solar-powered hubs) and low-bandwidth AI applications, the 'digital divide' will persist as an insurmountable barrier to equitable eLearning implementation (Abuodha & Kipkebut, 2024; Chikwelu et al., 2024).

6 Future Directions and Recommendations

To unlock AI's full educational potential in Africa, a multi-pronged strategy is essential. Governments and stakeholders must invest in infrastructure and affordable digital tools, while capacity-building for educators—through training and industry partnerships—is equally vital. Ethical frameworks should guide AI use to ensure fairness, transparency, and cultural alignment (UNESCO, 2023; OECD, 2024). Innovative funding models, such as public-private partnerships, can help alleviate financial burdens, and policies must promote inclusivity, regional adaptability, data security, and learner privacy. Therefore, curriculum realignment is crucial to ensure that students gain the requisite skills to navigate these technological complexities, even in low-resource settings (Chikwelu et al., 2024).

7 Conclusion

This paper explored the relationship between Artificial Intelligence, e-learning, digital literacy, and critical thinking in the African context. It showed that AI-powered e-learning platforms can help address long-standing barriers to education by expanding access, personalizing learning, and supporting culturally relevant content. At the same time, digital literacy and critical thinking were identified as essential skills for enabling learners to participate effectively in today's knowledge-based and technology-driven society. However, the successful adoption of AI in African education is constrained by significant challenges, including weak digital infrastructure, unreliable electricity, limited internet connectivity, and shortages of trained educators. These barriers risk increasing existing inequalities if AI solutions are not designed inclusively. In addition, concerns related to data privacy, algorithmic bias, and the marginalization of indigenous African languages highlight the need for ethical and localized approaches to AI implementation.

The qualitative synthesis and regional case study analysis presented in this paper confirm that the success of AI in African education is not merely a technical hurdle but a socio-technical challenge requiring 'offline-first' models and localized datasets. Ultimately, the comparative evaluation of Morocco's human-centric adaptive learning and Kenya's curriculum restructuring efforts demonstrates that strategic, localized alignment is essential for fostering the critical

thinking skills necessary for the digital age. To realize the full potential of AI, African governments and stakeholders must invest in infrastructure, teacher capacity building, and affordable digital access, while promoting policies that ensure fairness, inclusion, and cultural relevance. Priority should also be given to low-bandwidth and offline-capable technologies that suit local realities. With coordinated action and responsible innovation, AI can become a powerful catalyst for equitable, high-quality, and sustainable educational transformation across Africa.

References

- (1) Aboderin, O. S., Pietersen, D., & Langeveldt, D. (2025). Exploring the Promotion of Skills Development in an Odel Space Vis-À-Vis 4IR Technologies in Sub-Saharan Africa. *International Journal of Learning Teaching and Educational Research*, 24(9), 584. <https://doi.org/10.26803/ijlter.24.9.29>
- (2) Abuodha, L., & Kipkebut, A. (2024). Disruptive AI in Education: Transforming Learning in the Digital Age. *International Journal for Research in Applied Science and Engineering Technology*, 12(2), 195. <https://doi.org/10.22214/ijraset.2024.58283>
- (3) Aderibigbe, A. O., Ohenhen, P. E., Nwaobia, N. K., Gidiagba, J. O., & Ani, E. C. (2023). Artificial intelligence in developing countries: bridging the gap between potential and implementation. *Computer Science & IT Research Journal*, 4(3), 185. <https://doi.org/10.51594/csitrj.v4i3.629>
- (4) African Development Bank. (2022). *African economic outlook 2022: Supporting climate resilience and a just energy transition in Africa*. AfDB. <https://www.afdb.org/en/documents/african-economic-outlook-2022>
- (5) Aisyah, N., Khadijah, S., & Azmi, A. (2025). The Effectiveness of Digital Literacy to Improve Students' Reading Comprehension and Critical Thinking. *Journal of Language Intelligence and Culture*, 7(2), 215. <https://doi.org/10.35719/jlic.v7i2.650>
- (6) Archer, E., Young, K. A., Grover, R., & Khalil, M. (2025). Editorial: Educational evaluation in the age of artificial intelligence: challenges and innovations. *Frontiers in Education*, 10. <https://doi.org/10.3389/feduc.2025.1612274>
- (7) Bank, W. (2017). *World Development Report 2018: Learning to Realize Education's Promise*. In Washington, DC: World Bank eBooks. <https://doi.org/10.1596/978-1-4648-1096-1>
- (8) Chikwelu, L., Olowoyo, J. O., Malevu, T. D., Mugivhisa, L. L., Hungwe, T., Ogunrombi, M. O., & Mkolo, N. M. (2024). Impact of artificial intelligence and digital technology-based diagnostic tools for communicable and non-communicable diseases in Africa. *African Journal of Laboratory Medicine*, 13(1), 2516. AOSIS. <https://doi.org/10.4102/ajlm.v13i1.2516>

- (9) Cudjoe, E. K., & Adebayo, J. O. (2025). Investigating the Existence of AI Policy in Higher Education Institutions in Sub-Saharan Africa. *Proceedings of the Association for Information Science and Technology*, 62(1), 1414. <https://doi.org/10.1002/pra2.1421>
- (10) UNESCO (2021a). *Reimagining our futures together: a new social contract for education*. In UNESCO eBooks. UNESCO. <https://doi.org/10.54675/asrb4722>
- (11) UNESCO. (2021). *AI in education: Guidance for policy-makers*. UNESCO. <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000376709>
- (12) Erbaş, İ., & Maksuti, E. (2024). The Impact of Artificial Intelligence on Education. *International Journal of Innovative Research in Multidisciplinary Education*, 3(4). <https://doi.org/10.58806/ijirme.2024.v3i4n01>
- (13) Facione, P. A. (2011). *Critical Thinking: What It Is and Why It Counts*. <http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/summary?doi=10.1.1.334.894>
- (14) Guidance for generative AI in education and research. (2023). In UNESCO eBooks. UNESCO. <https://doi.org/10.54675/ewzm9535>
- (15) International Telecommunication Union. (2023a). *Measuring digital development: Facts and figures 2023*. ITU. <https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/facts/default.aspx>
- (16) Ismaili, Y. (2024). AI Literacy and Adaptive Learning in Moroccan Education: Advancing Critical Thinking and Personalized Learning. *Research on Education and Media*, 16(2). <https://doi.org/10.2478/rem-2024-0017>
- (17) J. Weston, S., J. Ritchie, S., M. Rohrer, J., & K. Przybylski, A. (2019). Recommendations for Increasing the Transparency of Analysis of Preexisting Data Sets. *Advances in Methods and Practices in Psychological Science*, 2(3), 214. <https://doi.org/10.1177/2515245919848684>
- (18) Jatileni, C. N., Sanusi, I. T., Olaleye, S. A., Ayanwale, M. A., Agbo, F. J., & Oyelere, P. (2023). Artificial intelligence in compulsory level of education: perspectives from Namibian in-service teachers. *Education and Information Technologies*, 29(10), 12569. <https://doi.org/10.1007/s10639-023-12341-z>
- (19) Mauti, J. M., & Ayieko, D. S. (2025). Ethical Implications of Artificial Intelligence in University Education. *East African Journal of Education Studies*, 8(1), 159. <https://doi.org/10.37284/eajes.8.1.2583>
- (20) OECD. (2020). *The future of education and skills 2030*. OECD Publishing. <https://www.oecd.org/education/2030-project/>

- (21) OECD. (2021). *OECD Digital Education Outlook 2021*. In Digital education outlook. Organization for Economic Cooperation and Development. <https://doi.org/10.1787/589b283f-en>
- (22) OECD. (2024). *Smart data and digital technology in education: Artificial intelligence, learning analytics and beyond*. OECD Publishing. <https://www.oecd.org/en/about/projects/smart-data-and-digital-technology-in-education--artificial-intelligence%2C-learning-analytics-and-beyond.html>
- (23) Olayinka, T. A., Waghid, Y., Mataka, T. W., & Adegoke, O. (2024). Demystifying Lesotho, Rwandan and Nigerian educators' viewpoints on smart technologies supporting AI in higher education. *Education and Information Technologies*. <https://doi.org/10.1007/s10639-024-12820-x>
- (24) Oyugi, M., Gibson, K. E., & Lamm, A. J. (2024). Assessing the Dimensional Validity and Reliability of the Critical Thinking Inventory (CTI) in the Kenyan Higher Education System: A Confirmatory Factor Analysis. *Journal of International Agricultural and Extension Education*, 31(1), 17. <https://doi.org/10.4148/2831-5960.1150>
- (25) Sani, H. M. (2025). ChatGPT and the Future of Language Learning and Linguistic Diversity in Africa. In *IGI Global eBooks* (p. 437). IGI Global. <https://doi.org/10.4018/979-8-3693-7934-9.ch017>
- (26) Sanusi, I. T., Oyelere, S. S., & Omidiora, J. O. (2021). Exploring teachers' preconceptions of teaching machine learning in high school: A preliminary insight from Africa. *Computers and Education Open*, 3, 100072. <https://doi.org/10.1016/j.caeo.2021.100072>
- (27) UNESCO. (2021). *AI and education: guidance for policy-makers*. In UNESCO eBooks. UNESCO. <https://doi.org/10.54675/pcsp7350>
- (28) UNESCO Institute for Statistics. (2023b). *UIS data: Education and literacy indicators*. UNESCO. <https://uis.unesco.org/>
- (29) Walter, Y. (2024). Embracing the future of Artificial Intelligence in the classroom: the relevance of AI literacy, prompt engineering, and critical thinking in modern education. *International Journal of Educational Technology in Higher Education*, 21(1). <https://doi.org/10.1186/s41239-024-00448-3>
- (30) Wang'ang'a, A. W. (2024). Consequences of Artificial Intelligence on Teaching and Learning in Higher Education in Kenya: Literature Review. *East African Journal of Education Studies*, 7(1), 202. <https://doi.org/10.37284/eajes.7.1.1718>
- (31) World Bank. (2024). *Education and technology (EdTech)*. World Bank. <https://www.worldbank.org/en/topic/edutech>

النمذجة العشوائية لديناميكيات السكان في السودان أثناء فترة النزاع المسلح الأخير

إنتصار الرشيد سيدأحمد محمد، أستاذ مشارك

جامعة بحري، كلية علوم الحاسوب والرياضيات، قسم الرياضيات

Email: entisar.alrasheed@bahri.edu.sd



المستخلص

في هذه الدراسة وبغرض توفير إطار نظري لفهم سلوك ديناميكيات السكان في ظل النزاعات المسلحة قمنا بصياغة وإيجاد حل لنموذج خطي عشوائي يصف ديناميكيات السكان خلال فترة النزاع المسلح الأخير. تم تعريف فترة الحرب $[t_0, t_1]$ على أنها $t \in [t_0, t_1]$ حيث يمثل t_0 و t_1 بداية ونهاية فترة الحرب علي التوالي. قبل النزاع تم نمذجة ديناميكيات السكان بشكل عشوائي باستخدام الحركة البراونية الهندسية ثم تم إدخال حد الانحراف السلبي $\delta(t)$ المتغير مع الزمن، والذي يمثل الوفيات والنزوح والهجرة القسرية لوصف نمذجة ديناميكيات السكان أثناء النزاع.

وبتطبيق مبرهنة إيتو، تم اشتقاق المسار الزمني لحجم السكان، بالإضافة إلى القيمة المتوقعة والتباين خلال فترة النزاع.

أظهر التحليل بوضوح أن النزاع يؤدي إلى خفض معدل النمو الفعلي من r إلى $r - \delta$ مما يترتب عليه انخفاض الحجم المتوقع للسكان وزيادة مستوى عدم اليقين الديموغرافي الشئ الذي يتوافق مع التقارير المتعلقة بالأزمة الإنسانية المستمرة في السودان.

الكلمات المفتاحية: ديناميكيات السكان ، النمذجة العشوائية، الحركة البراونية الهندسية، النزاع المسلح. السودان.

A Stochastic Model for Population Dynamics in Sudan During the Recent Armed Conflict

Entisar Alrasheed Sidahmed, Associate Professor

College of Computer Sciences and Mathematics, Department of Mathematics, University of Bahri, Sudan

Email: entisar.alrasheed@bahri.edu.sd



Abstract

In this study and in order to provide a theoretical framework to understand the behavior of the population dynamics under conflict we formulate and solve analytically the linear stochastic population model that describes the population dynamics in Sudan during the recent armed conflict. The war interval defined as $t \in [t_0, t_1]$ where t_0, t_1 represent the start and end times of the war period respectively.

Before conflict the population dynamics are modeled stochastically using Geometric Brownian Motion (GBM), The conflict period is then captured by introducing the time depending negative drift term to represent mortality, displacement and forced migration introduced in modelling of the population dynamics during the conflict. By applying Itô's lemma, we derived the population trajectory, expected value and the variance during the war.

The analysis shows clearly that the conflict reduces the effective growth rate from r to $r - \delta$, lowers the expected population size and increases demographic uncertainty which completely matched the reports on Sudan's ongoing humanitarian crisis.

Keywords: Stochastic Modeling, Stochastic Differential Equations, Geometric Brownian Motion, Armed Conflict, Sudan.

1 Introduction

Population dynamics usually influenced by both natural growth processes and external shocks such as conflicts, epidemics, pandemic and environmental changes. Traditional deterministic models provide a basic framework for population prediction but fail to capture the inherent randomness in growth rates and the uncertainty introduced by extreme events on other side we find that stochastic population models, which incorporate random fluctuations, offer a more realistic representation of population dynamics as they allow the assessment of variability and risk in population projections, providing valuable insight beyond the average behavior predicted by classical models.

This study makes three major contributions to the modeling of population dynamics under armed conflict. First, a conflict-dependent negative drift term is incorporated into a Geometric Brownian Motion (GBM) framework to capture the effects of war including excess mortality, displacement, and forced migration. Second, closed-form analytical expressions for the expected population size and variance during conflict periods are derived, allowing direct assessment of population decline and uncertainty. Third, an explicit extinction criterion is established to identify the threshold at which sustained conflict intensity leads to inevitable population collapse.

The article is organized as follows: Section 2 reviews the related literature. Section 3 presents the mathematical framework. Section 4 develops the pre-war population model. Section 5 introduces the stochastic population model under conflicts and its analytical solution. Section 6 analyzes the population dynamics during the war. Section 7 presents a comparison between the deterministic and stochastic models. Section 8 introduces the conclusion of the study. Section 9 includes some recommendation.

2 Literature Review

Generally, conflicts produce non-stationary population processes, where parameters such as growth rate and survival probability vary over time implies accruing of mortality, displacement and other demographic effects. Concerning the recent conflict in Sudan and according to the UNHCR recent reports [1] the war in Sudan that began in 2023 has created one of the largest displacement crises globally, and millions fleeing across borders. Oxfam reports [2] state that displacement in Sudan exceeded 10–14 million individuals.

Based on these reports clear that the population dynamics in Sudan strongly influenced by nonlinear shocks, including forced migration, mortality, that is the population trajectories in Sudan are no longer smooth or predictable but instead subject to large random fluctuations and discontinuities and clearly demonstrate how population systems deviate significantly from deterministic assumptions so, it's reasonable to use stochastic model in describing these dynamics this also align with the Demographic Transition Theory (DTT) [3] which suggests that war introduces structural breaks in population models, making classical deterministic approaches insufficient.

Using Stochastic Differential Equations (SDEs) in modelling population dynamics considered as a powerful framework for capturing the randomness and environmental fluctuations that deterministic models cannot adequately represent. While classical deterministic approaches, such as the logistic growth equation introduced by Verhulst (1838) [4], the predator–prey framework of Lotka (1925) [5] and Volterra (1926) [6], provided the foundational structure for population modelling, they fail to account for demographic noise, environmental variability, and sudden shocks such as conflict, displacement, and disease outbreaks. To address these limitations, Mao, Marion, and Renshaw (2002) [7] in their study *Environmental Brownian Noise Suppresses Explosions in Population Dynamics*, demonstrated that incorporating Brownian motion into Lotka–Volterra systems can stabilize population trajectories and prevent unrealistic explosions. Collectively, these contributions establish SDEs as an indispensable tool for modelling populations subjected to uncertainty, and they provide the methodological foundation for the present study, which adapts these stochastic frameworks to investigate population dynamics in Sudan during this recent conflict.

3 Mathematical Framework

Throughout this study we denote by $N(t)$ to the population size at time t and consider the one-dimensional adapted standard Brownian motion $W(t)$ defined on the complete filtered probability space $(\Omega, \mathcal{F}, \{\mathcal{F}_t\}_{t \in T}, P)$.

To ensure the existence and uniqueness solution to the stochastic differential equation that describe the population dynamics during the conflict (introduced bellow) we will put the following assumptions [8]

1. Initially $N(0) = N_0 > 0$
2. The intrinsic growth rate r and the volatility σ are positive constants.
3. The population is considered without classification by age, gender or spatial structure.

4 Pre-War Population Model

The stochastic linear population growth model follows the Geometric Brownian Motion in the form [8]

$$dN(t) = rN(t)dt + \sigma N(t)dW(t) \quad (1)$$

known as standard stochastic population growth model in the absence of conflicts so, we will deal with it as reference model representing the natural demographic trajectory and population dynamics of Sudan in the absence of armed conflict.

The term $rN(t)dt$ is the natural population growth and $\sigma N(t)dW(t)$ is the stochastic fluctuations. Applying the standard stochastic calculus to the transformation $Y(t) = \ln N(t)$ and denoting the population size at the initial time by N_0 then, equation (1) has general solution in

the form [8]

$$N(t) = N_0 \exp \left[\left(r - \frac{\sigma^2}{2} \right) t + \sigma W(t) \right] \quad (2)$$

Which is log-normally distributed random variable with

Expected value $E[N(t)] = N_0 e^{rt}$

Variance $Var[N(t)] = N_0^2 e^{2rt} (e^{\sigma^2 t} - 1)$.

5 Linear Stochastic Population Model Under War Effect

The negative impact on the population due to the war considered as an external shock represented as an extra term added to the model (1), this term is time-dependent negative drift function that decreases the population at a rate proportional to its current size, so the linear stochastic population model during war can be defined as:

$$dN(t) = (r - \delta(t))N(t)dt + \sigma N(t)dW(t) \quad (3)$$

Here $\delta(t)$ represents the intensity of population loss rate due to war during time interval $[t_0, t_1]$ and $\delta(t)N(t)$ is the term that measuring the expected decrease in population caused by war.

Based on the war time interval $[t_0, t_1]$ we will define the war intensity function $\delta(t)$ as piece-wise function in the form:

$$\delta(t) = \begin{cases} 0, & t < t_0 \\ \delta, & t_0 \leq t \leq t_1 \\ 0, & t > t_1 \end{cases} \quad (4)$$

Where δ is a constant representing the proportional reduction in population due to war attributable to factors such as excess deaths, migration, and forced displacement, etc. During the war the drift changes from r to $r - \delta$.

Equation (3) can be written the form:

$$dN(t) = (r - \delta)N(t)dt + \sigma N(t)dW(t) \quad (5)$$

Equation (5) is SDE with time-dependent drift, this equation serves as the general form that describes the population dynamics during war effect. Applying Itô's lemma to (5) has a general solution of the form [8]

$$N(t) = N(t_0) \exp \left[\left(r - \delta - \frac{\sigma^2}{2} \right) (t - t_0) + \sigma (W(t) - W(t_0)) \right] \quad (6)$$

6 Population Dynamics During the War

Based on the definition of $\delta(t)$ in (4), then during the war interval $[t_0, t_1]$ the population model takes the form:

$$dN(t) = (r - \delta)N(t)dt + \sigma N(t)dW(t) \quad (7)$$

The terms in Equation (7) interpreted as follow:

$N(t_0)$ is the population size at the onset of the conflict

$(r - \delta)$, represents the effective deterministic growth during the war.

$\sigma dW(t)$, represents the random disturbances related to war.

6.1 Expected Population Size During the War

Taking the expectation of (7) gives

$$E[N(t)] = N_0 e^{(r-\delta)t} \quad (8)$$

From (8) it's clear that the war lowers the expected population at a constant value where the magnitude of this decline depends on the time difference, therefore the expected population at any moment during the war is strictly smaller than what it would have been in the absence of conflict.

6.2 Variance of the Population During the War

During the war interval the variance of the population satisfies

$$Var[N(t)] = N_0^2 e^{2(r-\delta)t} (e^{\sigma^2 t} - 1) \quad (9)$$

Variance in equation (9) reflects how widely population outcomes can deviate from the normal expected path due to random mortality, displacement, force migration shocks, and unpredictable war events. Since due to the war the population size will be unstable so, σ^2 will be larger, and therefore the term becomes much larger, causing a large variance, this high variance during war means that the future population size becomes unpredictable, there will be large dispersion around the average population.

6.3 Almost Sure Extinction Condition

By taking the logarithm of equation (7) and dividing both sides by t , letting $t \rightarrow \infty$, and using the strong law of large numbers for Brownian motion [9], we obtain

$$\lim_{t \rightarrow \infty} \frac{\ln N(t)}{t} = r - \delta - \frac{\sigma^2}{2} \quad (10)$$

So, $N(t) \rightarrow 0$ if and only if $r - \delta - \frac{\sigma^2}{2} < 0$ or

$$\delta > r - \frac{\sigma^2}{2} \quad (11)$$

The condition (11) shows that if the war intensity exceeds the effective growth rate, the population is asymptotically driven toward extinction.

7 Comparison with the Deterministic Model

In the absence of conflicts and when no randomness at all, the population changes in a completely predictable way so, by setting $\sigma = 0$ in equation (3) the model will take the form

$$\frac{dN(t)}{dt} = rN(t) \quad (12)$$

with general solution in the form

$$N(t) = N_0 e^{rt} \quad (13)$$

(13) says that the population size grows if $r > 0$ and declines if $r < 0$.

Comparison of equations (12) and (8) indicates that the deterministic solution coincides with the expected value of the stochastic model. However, the deterministic formulation yields only a single point estimate, whereas the stochastic formulation also captures demographic risk through the variance term given in (9).

8 Conclusion

This study used a stochastic linear population model to describe the population dynamics of Sudan during the recent armed conflict. The model demonstrates that conflict introduces an additional mortality term which strongly reduces the natural growth rate from r to $r - \delta$, leading to a significant decline in the expected population during the conflict period. The analytical solution provides expected value, variance, and identifies the condition which the population is driven toward almost-sure extinction if the war continues.

9 Recommendation

The related coming studies should emphasize on

1. The use of stochastic models in demographic analysis under armed conflicts or generally uncertainty.
2. If possible, integrate the theoretical study with real-world data.
3. Extending the model to a multi-compartment formulation distinguishing civilians, internally displaced persons, refugees, age and gender.
4. Encouraging policymakers to consider both expected outcomes and variability when planning in conflict-affected regions.

References

- (1) UNHCR (2024–2026). Sudan Emergency Reports. <https://www.unhcr.org/countries/sudan>
- (2) Oxfam (2026). Sudan Displacement Crisis Report. <https://www.oxfam.org>
- (3) Verhulst, P. F. (1838). Notice sur la loi que la population suit dans son accroissement. *Correspondance Mathématique et Physique*, 10, 113–121.
- (4) Lotka, A. J. (1925). *Elements of Physical Biology*. Williams & Wilkins, Baltimore.
- (5) Volterra, V. (1926). Variazioni e fluttuazioni del numero d'individui in specie animali conviventi. *Memorie della R. Accademia Nazionale dei Lincei*, 2, 31–113.
- (6) Mao, X., Marion, G., & Renshaw, E. (2002). Environmental Brownian noise suppresses explosions in population dynamics. *Stochastic Processes and their Applications*, 97(1), 95–110.
- (7) Øksendal, B. (2003). *Stochastic Differential Equations: An Introduction with Applications*. Springer.
- (8) Mörters, P. and Peres, Y. (2010). *Brownian Motion*. Cambridge University Press.
- (9) Allen, L. J. S. (2011). *An Introduction to Stochastic Processes with Applications to Biology*. CRC Press.
- (10) Bao, J., & Yuan, C. (2012). Stochastic population dynamics driven by Lévy noise. *Journal of Mathematical Analysis and Applications*, 391(2), 363–375.
- (11) Caraballo, T., Colucci, R., López-de-la-Cruz, J., & Rapaport, A. (2024). A way to model stochastic perturbations in population dynamics models with bounded realisations. *Communications in Nonlinear Science and Numerical Simulation*.

إسهام الخدمة الاجتماعية في حماية حقوق الفئات الضعيفة في السودان: الفرص والتحديات

أمانى عبد الوهاب محمد علي عثمان كاشف - أستاذ مساعد

جامعة بحري - السودان

amanielkashifosman3@gmail.com



المستخلص

تستعرض هذه الدراسة مساهمة الخدمة الاجتماعية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في السودان، لا سيما حقوق الفئات الضعيفة مثل الأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة، في ظل الظروف الإنسانية المعقدة التي تمر بها البلاد نتيجة النزاعات المسلحة، والنزوح الواسع، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، وانتشار العنف القائم على النوع الاجتماعي. تعتمد الدراسة على إطار نظري وتحليل ميداني، وتقدم ثلاث دراسات حالة سودانية من توضّح كيفية توظيف الأخصائيين الاجتماعيين لمهاراتهم المهنية وآليات التدخل في مجالات الحماية، والمساعدة، والتمكين، بهدف صون الحقوق الأساسية لهذه الفئات. كما تناقش الدراسة أبرز التحديات التي تواجه الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في السياق السوداني الراهن، بما في ذلك ضعف الموارد، وتقييد الوصول إلى الخدمات، وتفاقم الهشاشة الاجتماعية. وتختتم بتقديم مجموعة من الحلول والتوصيات العملية التي يمكن أن تسهم في تعزيز دور الخدمة الاجتماعية في تحقيق العدالة الاجتماعية، وبناء منظومة حماية أكثر فاعلية وشمولاً، بما يضمن احترام كرامة الإنسان وحقوقه في السودان.

الكلمات المفتاحية: الخدمة الاجتماعية، حقوق الإنسان، الأخصائي الاجتماعي، الفئات الضعيفة، الحماية الاجتماعية، التمكين، العدالة الاجتماعية، السودان.

The Contribution of Social Work to Protecting the Rights of Vulnerable Groups in Sudan: Opportunities and Challenges

Amani Abdelwahab Mohamed Ali Osman Kashif - Assistant Professor

University of Bahri - Sudan

amanielkashifosman3@gmail.com



Abstract

This study examines the contribution of social work to promoting and protecting human rights in Sudan, particularly the rights of vulnerable groups such as children, women, and persons with disabilities, amid the complex humanitarian conditions caused by armed conflict, large-scale displacement, economic deterioration, and the widespread prevalence of gender-based violence. The study draws on a theoretical framework and field-based analysis and presents three Sudanese case studies that illustrate how social workers employ their professional skills and intervention mechanisms in the areas of protection, assistance, and empowerment to safeguard the fundamental rights of these groups.

The study also discusses the major challenges facing professional social work practice in the current Sudanese context, including limited resources, restricted access to essential services, and the deepening of social vulnerability. It concludes by offering a set of practical solutions and recommendations that can strengthen the role of social work in advancing social justice and building a more effective and inclusive protection system that upholds human dignity and human rights in Sudan.

Keywords: Social Work, Human Rights, Social Worker, Vulnerable Groups, Social Protection, Empowerment, Social Justice, Sudan.

1 مقدمة

تأتي هذه الدراسة في سياق التحولات الإنسانية والاجتماعية العميقة التي يشهدها السودان نتيجة النزاعات المسلحة، واتساع نطاق النزوح، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، وارتفاع مستويات الهشاشة بين الفئات الضعيفة، خاصة الأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة. وقد أدت هذه الظروف إلى تزايد الانتهاكات المرتبطة بحقوق الإنسان، وتراجع قدرة مؤسسات الدولة والمجتمع على توفير الرعاية الاجتماعية (خدمات الصحة والتعليم والامن). وفي ظل هذا الواقع، تبرز الخدمة الاجتماعية بوصفها مهنة إنسانية ومجالاً علمياً تطبيقياً يمتلك أدوات تحليل وتدخل قادرة على الإسهام في حماية الحقوق وتعزيز العدالة الاجتماعية.

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل مساهمة الخدمة الاجتماعية في حماية حقوق الإنسان في السودان، من خلال التركيز على الفئات الضعيفة، واستعراض آليات الحماية والمساعدة والتمكين التي اعتمدها الأخصائيون الاجتماعيون في بيئات الأزمات. كما تعتمد الدراسة على إطار نظري يستند إلى مفاهيم حقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية، والتمكين، والحماية الاجتماعية، إضافة إلى تحليل ميداني يستند إلى ثلاث دراسات حالة سودانية تمثل نماذج واقعية لتدخلات مهنية مع الأطفال والنساء وذوي الإعاقة. وتحاول الدراسة الإجابة عن سؤال محوري يتمثل في: كيف استطاعت الخدمة الاجتماعية، في ظل الظروف الراهنة في السودان، أن تسهم في حماية حقوق الفئات الضعيفة وتعزيز قدرتها على التكيف والاندماج؟

ولتحقيق ذلك، تتناول الدراسة التحديات البنيوية والمهنية التي واجهت الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، مثل ضعف الموارد، وانهايار الخدمات، وصعوبة الوصول إلى الفئات المتضررة، وتراجع منظومات الحماية الرسمية. كما تقترح مجموعة من الحلول والتوصيات العملية التي قد تؤدي إلى تعزيز فعالية التدخلات المهنية، وبناء منظومة حماية اجتماعية أكثر شمولاً وعدالة. وبذلك، تهدف الدراسة إلى تقديم تحليل علمي يؤدي إلى تطوير الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في السودان، ودعم الجهود الرامية إلى حماية حقوق الإنسان، وتمكين الفئات الضعيفة، وتعزيز العدالة الاجتماعية في ظل التحديات الراهنة.

2 مشكلة الدراسة

تتمثل المشكلة في السؤال الرئيس الآتي: كيف يمكن للخدمة الاجتماعية أن تسهم في حماية حقوق الإنسان في السودان (خاصة الفئات الضعيفة) في ظل التحديات الراهنة؟ ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية، من بينها:

1. ما أبرز مجالات إسهام الخدمة الاجتماعية في حماية حقوق الإنسان وخاصة الفئات الضعيفة؟
2. ما التحديات التي تحد من فاعلية الأخصائيين الاجتماعيين في المساهمة في حماية حقوق الإنسان والفئات الضعيفة؟
3. كيف يمكن تطوير ممارسة الخدمة الاجتماعية لتعزيز حماية حقوق الإنسان بشكل عام والفئات الضعيفة بشكل خاص في السودان؟

3 أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من عدة جوانب، من أبرزها:

1. إبراز الدور المهني والإنساني للخدمة الاجتماعية في حماية حقوق الإنسان وخاصة الفئات الضعيفة.
2. رفع الوعي بأهمية الحقوق الأساسية للفئات الضعيفة في المجتمع السوداني.
3. سد فجوة معرفية في الدراسات السودانية حول الخدمة الاجتماعية وحقوق الإنسان.
4. تقديم إطار علمي يمكن أن يفيد الباحثين وصناع القرار والمؤسسات الاجتماعية.
5. دعم الجهود الرامية إلى تطوير السياسات الاجتماعية المرتبطة بحقوق الإنسان.

4 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الآتي:

1. تحديد مفهوم الخدمة الاجتماعية وعلاقتها بحقوق الإنسان.
2. توضيح مجالات تدخل الخدمة الاجتماعية في حماية الإنسان.
3. تحليل واقع حقوق الإنسان خاصة الفئات الضعيفة في السودان.
4. تحليل واقع ممارسة الخدمة الاجتماعية في السودان في مجال حقوق الإنسان.
5. اقتراح آليات لتفعيل دور الخدمة الاجتماعية في تعزيز وحماية الحقوق.
6. تقديم توصيات عملية لتعزيز حماية حقوق الإنسان بشكل عام والفئات الضعيفة بشكل خاص.

5 منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بهدف تحليل واقع حقوق الإنسان للفئات الضعيفة في السودان، وتحديد أدوار الخدمة الاجتماعية في مجالات الحماية والمساعدة والتمكين في سياق النزاع المسلح وما ترتب عليه من نزوح واسع وانتهيار للخدمات الأساسية. وتم اختيار ولاية النيل الأبيض بوصفها مجتمع الدراسة، نظرًا لاستضافتها أحد أكبر تجمعات النازحين بعد أحداث أبريل 2023، حيث أنشأت وزارة التنمية الاجتماعية مراكز إيواء بالتعاون مع منظمات دولية مثل اليونيسف، وبرنامج الغذاء العالمي، ومنظمة السودان بلان مثل (مركز خالد بن الوليد ومركز الإيواء الإسلامي) لتقديم خدمات الحماية والرعاية للنازحين الوافدين من الخرطوم، مدني، سنار، كردفان، ودارفور. واعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة كأداة رئيسية لجمع البيانات، من خلال تحليل ثلاث حالات واقعية تمثل الفئات الضعيفة المستهدفة: الأطفال، النساء، والأشخاص ذوي الإعاقة. وقد جرى اختيار هذه الحالات بطريقة عشوائية باستخدام أسلوب البطاقات العشوائية من بين الحالات التي تعامل معها الأخصائيون الاجتماعيون العاملون في تلك المراكز، وتم تشخيصها وتقديم خدمات الحماية والدعم لها داخل بيئة النزوح.

1.5 جمع بيانات الحالات

تم جمع البيانات باستخدام مجموعة من الأدوات المهنية المعتمدة في الخدمة الاجتماعية، شملت:

- المقابلات المقننة مع أصحاب الحالات بواسطة الأخصائيين الاجتماعيين، بهدف الحصول على روايات تفصيلية حول ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، خاصة في ظل فقدان السكن، انقطاع مصادر الدخل، وتعرض بعضهم للعنف أو الانتهاكات أثناء النزوح.
- الملاحظة المباشرة لسلوكيات الأفراد وبيئاتهم داخل المعسكرات، بما يتيح فهمًا واقعيًا لطبيعة التحديات اليومية مثل الاكتظاظ، ضعف الخصوصية، محدودية الخدمات، وغياب شبكات الدعم.
- تحليل الوثائق والسجلات المتوفرة لدى مكاتب الحماية والمنظمات الإنسانية، بما في ذلك تقارير التقييم الأولي، سجلات الحالات، وخطط التدخل المعتمدة في المعسكرات.
- استخدام أدوات التقييم المهني مثل قوائم تقدير المخاطر، مصفوفات الاحتياجات، ونماذج تقييم نقاط القوة والضعف، وهي أدوات تُستخدم عادة في بيئات الطوارئ لتحديد أولويات التدخل.

2.5 تحليل بيانات الحالة

- تم تحليل البيانات وفق خطوات منهجية متسقة مع معايير البحث الاجتماعي، وذلك عبر:
 - التصنيف الموضوعي للبيانات وفق محاور رئيسية تشمل: المخاطر، الاحتياجات، أنماط الانتهاكات، الموارد المتاحة، واستجابات الحماية.
 - تحليل مضمون المقابلات لاستخلاص الأنماط المشتركة بين الحالات، وتحديد العوامل البنيوية المؤثرة في هشاشة الفئات الضعيفة، مثل فقدان شبكات الدعم، انعدام الأمن، وتراجع الخدمات الحكومية.
 - تطبيق نموذج التدخل المهني في الخدمة الاجتماعية (التشخيص - التخطيط - التدخل - التقييم) لبيان كيفية تعامل الأخصائي الاجتماعي مع كل حالة داخل بيئة النزوح.
 - المقارنة بين الحالات الثلاث لإبراز أوجه التشابه والاختلاف، وتحديد العوامل التي تزيد من الهشاشة أو تعزز القدرة على الصمود.
 - ربط النتائج بالسياق السوداني الراهن من حيث النزاع المسلح، النزوح الجماعي، انهيار الخدمات الأساسية، وضعف شبكات الحماية الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية.

6 الإطار المفاهيمي والنظري

1.6 مفهوم الخدمة الاجتماعية

تُعرّف الخدمة الاجتماعية بأنها مهنة إنسانية ومجال علمي تطبيقي يستند إلى منظومة من المعارف النظرية والمهارات المهنية تهدف إلى تمكين الأفراد والجماعات والمجتمعات من تحقيق التكيف الإيجابي مع بيئاتهم الاجتماعية، وتعزيز قدراتهم على مواجهة المشكلات والتحديات التي تعيق رفاههم الاجتماعي. وتعتمد الخدمة الاجتماعية على منهجيات علمية في الدراسة والتشخيص والتخطيط والتدخل، بهدف إحداث تغيير اجتماعي إيجابي، وتحسين نوعية الحياة، وتعزيز العدالة الاجتماعية. كما تستند الممارسة المهنية إلى إطار أخلاقي يضمن احترام الكرامة الإنسانية، والسرية، والمساواة، وتمكين الفئات الهشة. (IFSW & IASSW, 2014).

2.6 مفهوم حقوق الإنسان

يُشير مفهوم حقوق الإنسان في الإطارين المفاهيمي والنظري إلى منظومة من المبادئ والمعايير الأخلاقية والقانونية التي تُقرّ بامتلاك كل فرد لجملة من الحقوق والحريات الأساسية لمجرد كونه إنساناً، دون أي شكل من أشكال التمييز القائم على الجنس، أو اللون، أو الدين، أو اللغة، أو الأصل، أو الإعاقة، أو الوضع الاجتماعي، أو غيرها من الصفات. وتشمل هذه الحقوق، في جوهرها، الحق في الحياة، والكرامة الإنسانية، والمساواة، والتعليم، والصحة، وغيرها من المقومات الضرورية لعيش الإنسان حياة حرة وكرامة (ابو المعاطي، 2012).

تتسم حقوق الإنسان بعدد من الخصائص الجوهرية؛ فهي عالمية تنطبق على جميع البشر دون استثناء، وغير قابلة للتجزئة بحيث لا يمكن فصل حق عن آخر، ومتراكبة ومتكاملة إذ يؤثر انتهاك أي حق على بقية الحقوق. كما تكتسب هذه الحقوق قوة إلزامية عندما تُدرج في الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي تصادق عليها الدول، وهو ما رسّخ الاعتراف العالمي بها منذ صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 عن الأمم المتحدة (United Nations, 1948).

3.6 أنواع حقوق الإنسان في ضوء التعريف

1.3.6 الحقوق المدنية والسياسية

تمثل هذه الفئة الأساس الذي يضمن حرية الفرد وكرامته وقدرته على المشاركة في الحياة العامة. وتشمل:

- الحق في الحياة والأمان الشخصي.

- حرية الرأي والتعبير.

- حرية الدين والمعتقد.

- الحق في محاكمة عادلة.

- الحق في المشاركة السياسية والانتخاب.

- حرية التجمع وتكوين الجمعيات.

وقد تم تقنين هذه الحقوق في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (United Nations, 1966).

2.3.6 الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

تركز هذه الحقوق على ضمان مستوى معيشي لائق للإنسان بما يحفظ كرامته ويعزز رفاهيته. وتشمل:

- الحق في التعليم.

- الحق في العمل والأجر العادل.

- الحق في الرعاية الصحية.

- الحق في السكن الملائم.

- الحق في الضمان الاجتماعي.

- الحق في المشاركة في الحياة الثقافية.

وقد وردت هذه الحقوق في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966). تُعد حقوق الإنسان إطاراً قانونياً وأخلاقياً عالمياً يهدف إلى حماية كرامة الإنسان وضمان حرياته الأساسية. وهي تشمل حقوقاً مدنية وسياسية تُعنى بالحرية والمشاركة، وحقوقاً اقتصادية واجتماعية وثقافية تُعنى بالحياة الكريمة، إضافة إلى حقوق خاصة بالفئات الهشة التي تتطلب حماية إضافية وفقاً للاتفاقيات الدولية المعتمدة. ويُبرز هذا الإطار النظري شمولية حقوق الإنسان وترابطها، ويؤكد دورها في تعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة داخل المجتمعات (United Nations, 1966b).

4.6 مفهوم وتعريف الأخصائي الاجتماعي

يُعرّف الأخصائي الاجتماعي بأنه مهني متخصص في تطبيق المعرفة النظرية والممارسات المهنية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بهدف مساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات على مواجهة التحديات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية التي تعيق قدرتهم على التكيف والاندماج. ويعتمد الأخصائي الاجتماعي على منهجيات علمية في التشخيص والتخطيط والتدخل المهني، بما يشمل تقديم الدعم، وتمكين

المستفيدين، وتعزيز قدراتهم، وربطهم بالموارد والخدمات المناسبة، والعمل على تحسين بيئاتهم الاجتماعية (IFSW & IASSW, 2014).

ويعمل الأخصائي الاجتماعي ضمن إطار أخلاقي ومهني يستند إلى مبادئ العدالة الاجتماعية، واحترام الكرامة الإنسانية، والسرية، والمساواة، ويؤدي دوره في مؤسسات متعددة مثل المدارس، والمستشفيات، ومؤسسات الرعاية، والمنظمات المجتمعية، والهيئات الحكومية. كما تُحدّد مهامه وفق معايير مهنية دولية أبرزها ما ورد في الاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين (IFSW) والجمعية الدولية لمدارس الخدمة الاجتماعية، (IASSW) اللذين يؤكدان أن الممارسة المهنية تهدف إلى تعزيز التغيير (IFSW & IASSW, 2014).

5.6 مفهوم الفئات الضعيفة

تُعرّف الفئات الضعيفة بأنها مجموعات من الأفراد الذين يواجهون درجات أعلى من الهشاشة الاجتماعية، أو الاقتصادية، أو الصحية، أو القانونية، مما يجعلهم أكثر عرضة للمخاطر والحرمان مقارنة ببقية أفراد المجتمع. وتنتج هذه الهشاشة عن عوامل بنيوية أو ظرفية مثل الفقر، والإعاقة، التمييز، النزاعات، الكوارث، أو محدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية. وتحتاج هذه الفئات إلى حماية إضافية وتدخلات موجهة لضمان حقوقها وتعزيز قدرتها على التكيف والاندماج (عبد الرحمن, 2017).

وتشمل الفئات الضعيفة عادة: الأطفال، النساء المعرضات للعنف، كبار السن، الأشخاص ذوي الإعاقة، اللاجئين والنازحين، الفقراء، والأقليات التي تواجه تمييزاً ممنهج. وتؤكد المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي، أن حماية هذه الفئات تمثل عنصراً أساسياً في سياسات العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة (World Bank, 2018).

6.6 مفهوم التمكين

يُعرّف التمكين بأنه عملية اجتماعية وتنموية تهدف إلى تعزيز قدرات الأفراد والجماعات وتمكينهم من التحكم في مواردهم واتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم، بما يرفع من مستوى مشاركتهم وفعاليتهم في المجتمع. ويقوم التمكين على تطوير المهارات، وتوسيع فرص الوصول إلى الخدمات والموارد، وتعزيز الثقة بالنفس، وإزالة العوائق البنيوية التي تحد من قدرة الأفراد على ممارسة حقوقهم وتحقيق رفاههم الاجتماعي (Zimmerman, 2000).

ويُعد التمكين إطاراً محورياً في مجالات التنمية والخدمة الاجتماعية، إذ يركز على الانتقال من تقديم المساعدة إلى بناء القدرات الذاتية، ومن الاعتماد على الآخرين إلى الاستقلالية والمشاركة الفاعلة. كما يرتبط التمكين بمبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة، ويُستخدم بشكل خاص مع الفئات الضعيفة لتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات وتحسين جودة حياتها (Perkins & Zimmerman, 1995).

7.6 مفهوم الحماية الاجتماعية

تُعرّف الحماية الاجتماعية بأنها مجموعة من السياسات والبرامج التي تعتمدها الدولة والمجتمع بهدف الحد من الفقر وتقليل الهشاشة وتعزيز قدرة الأفراد والأسر على مواجهة المخاطر الاجتماعية والاقتصادية. وتشمل هذه المخاطر فقدان الدخل، والمرض، والإعاقة، والشيخوخة، والبطالة، والكوارث، وغيرها من الظروف التي قد تهدد رفاه الإنسان واستقراره (البنك الدولي, 2020). وتتكون الحماية الاجتماعية عادة من ثلاث مكونات رئيسية:

• الضمان الاجتماعي: مثل التأمينات الاجتماعية، ومعاشات التقاعد، وتعويضات إصابات العمل.

- المساعدات الاجتماعية: وهي برامج تستهدف الفئات الأكثر هشاشة عبر تحويلات نقدية أو عينية.
- خدمات الرعاية الاجتماعية: وتشمل خدمات الدعم، والرعاية، والحماية للفئات الضعيفة مثل الأطفال، وكبار السن، وذوي الإعاقة (البنك الدولي، 2020).

وتُعد الحماية الاجتماعية أداة أساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية، وتعزيز التماسك المجتمعي، ودعم التنمية المستدامة، كما تُعد جزءاً من الالتزامات الدولية للدول وفق ما تؤكد عليه منظمات الأمم المتحدة، خاصة منظمة العمل الدولية (ILO) التي تُعرّف الحماية الاجتماعية بأنها "مجموعة من التدابير المصممة لتوفير الدخل والدعم الاجتماعي للأفراد في مواجهة المخاطر والاحتياجات الاجتماعية".

8.6 مفهوم العدالة الاجتماعية

تُعرّف العدالة الاجتماعية بأنها مبدأ أخلاقي ومجتمعي يهدف إلى ضمان توزيع عادل للفرص والموارد والخدمات داخل المجتمع، بحيث يتمتع جميع الأفراد بحقوق متساوية في الوصول إلى التعليم، والصحة، والعمل، والحماية الاجتماعية، دون تمييز قائم على الجنس، أو الطبقة، أو العرق، أو الوضع الاقتصادي، أو أي عامل آخر. وترتكز العدالة الاجتماعية على تعزيز المساواة، وتمكين الفئات الضعيفة، وإزالة العوائق البنيوية التي تُنتج التهميش والحرمان، بما يضمن مشاركة الجميع في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على قدم المساواة (United Nations, 1995).

وتُعد العدالة الاجتماعية إطاراً محورياً في سياسات التنمية المستدامة والخدمة الاجتماعية، إذ تسعى إلى خلق مجتمع أكثر إنصافاً من خلال معالجة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز حقوق الإنسان، وتحقيق الرفاه الجماعي. كما تؤكد المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن العدالة الاجتماعية شرط أساسي لتحقيق التنمية الشاملة والحد من الفقر والهشاشة (United Nations, 1995).

9.6 تعريف السودان

يُعرّف السودان بأنه دولة تقع في شمال شرق إفريقيا، وتُعد من أكبر الدول الإفريقية من حيث المساحة قبل انفصال جنوب السودان عام 2011. يحده من الشمال مصر، ومن الشرق إثيوبيا وإريتريا والبحر الأحمر، ومن الجنوب جنوب السودان، ومن الغرب تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى، ومن الشمال الغربي ليبيا. وتبلغ مساحته الحالية نحو 88.1 مليون كيلومتر مربع، مما يجعله ثالث أكبر دولة في إفريقيا من حيث المساحة (United Nations, n.d).

يتميز السودان بتنوعه الثقافي واللغوي والإثني، إذ يضم مجموعات سكانية متعددة تنتمي إلى أصول عربية وإفريقية ونوبية وغيرها، كما تتنوع بيئاته الطبيعية بين السهول والصحاري والأنهار، ويُعد نهر النيل وروافده عنصراً جغرافياً محورياً في تكوينه البيئي والاقتصادي. ويعتمد الاقتصاد السوداني على الزراعة والثروة الحيوانية والموارد الطبيعية، إضافة إلى قطاعات التعدين (United Nations, n.d).

ويُعد السودان عضواً في عدد من المنظمات الإقليمية والدولية، مثل الأمم المتحدة، والاتحاد الإفريقي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الإيقاد، مما يعكس موقعه الجيوسياسي المهم في المنطقة (African Union (AU)).

10.6 السياق الاجتماعي الاقتصادي السياسي في السودان

يشهد السودان سياقاً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً معقداً يتسم بتداخل الأزمات البنيوية مع التحولات المتسارعة. فعلى المستوى الاجتماعي، أدت النزاعات المسلحة والنزوح الواسع وتدهور الخدمات الأساسية

إلى ارتفاع مستويات الهشاشة بين الفئات الضعيفة، وتفكك شبكات الدعم التقليدية، وتراجع قدرة المؤسسات على تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان. أما اقتصاديًا، فيعاني السودان من انكماش حاد في الإنتاج، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وضعف البنية التحتية، وتراجع قيمة العملة، مما انعكس سلبيًا على الأمن الغذائي والمعيشي. وعلى الصعيد السياسي، يمر السودان بمرحلة عدم استقرار ممتدة، تتسم بغياب مؤسسات حكم فعّالة، وتعدد الفاعلين المسلحين، وضعف سيادة القانون، مما يحد من قدرة الدولة على إدارة الأزمات وتقديم الخدمات. هذا التداخل بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية يخلق بيئة معقدة تتطلب تدخلات شاملة لتعزيز الحماية الاجتماعية، ودعم الفئات الضعيفة، وبناء مسارات أكثر استدامة نحو الاستقرار والتنمية (ACAPS, 2023).

7 مجالات دور الخدمة الاجتماعية في حماية حقوق الفئات الضعيفة

تُعَدُّ الفئات الضعيفة، وفي مقدمتها الأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة، الأكثر عرضة لانتهاك الحقوق نتيجة تداخل عوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية وهيكلية تحدّ من قدرتها على الحماية الذاتية والمطالبة بالحقوق. وتؤكد المواثيق الدولية أن حماية هذه الفئات التزام قانوني وأخلاقي على الدول؛ إذ تنص اتفاقية حقوق الطفل على حق الطفل في الحماية والتعليم والصحة والنمو في بيئة آمنة (United Nations, 1989). بينما تشدد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على المساواة ومناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي (United Nations, 1979)، وتؤكد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على الكرامة والاستقلالية والمشاركة دون تمييز (United Nations, 2006). وتمثل حماية هذه الفئات أساسًا لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، إذ يسهم تمكينها في الحد من الفقر والتهميش وتعزيز التماسك الاجتماعي (Ife, 2012).

وفي السودان، تفاقم الأوضاع بشكل عام بشكل متسارع وتضررت هذه الفئات بصورة خاصة نتيجة النزاع المسلح والانهيار الاقتصادي وتراجع مؤسسات الدولة، حيث وثقت تقارير الأمم المتحدة انتهاكات واسعة للحقوق الأساسية شملت القتل والعنف الجنسي والتجنيد القسري والهجمات على المدارس والمستشفيات، إضافة إلى حرمان الأشخاص ذوي الإعاقة من الخدمات الأساسية. وتشير تقارير المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى تدهور غير مسبوق في حماية الحقوق خلال الفترة من 2023-2025 بسبب انهيار سيادة القانون وصعوبة وصول المدنيين إلى الغذاء والرعاية الصحية. وتمثل هذه الانتهاكات خرقًا واضحًا لالتزامات السودان الدولية، مما يستدعي تدخلات إنسانية وحقوقية متكاملة، ودورًا فاعلاً للخدمة الاجتماعية في حماية وتمكين الفئات الضعيفة وضمان وصولها العادل إلى الخدمات الأساسية (Human Rights Watch, 2025).

1.7 العلاقة بين الخدمة الاجتماعية وحقوق الإنسان

تُعَدُّ الخدمة الاجتماعية مهنة إنسانية تستند في جوهرها إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيز كرامته، إذ يؤكد الاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين (IFSW) أن العدالة الاجتماعية، واحترام حقوق الإنسان، والتنوع الثقافي تمثل الأسس القيمية للممارسة المهنية. وتقوم هذه العلاقة على مجموعة من المبادئ التي تشكّل الإطار الأخلاقي والعملية لتدخلات الأخصائي الاجتماعي وتتمثل في المبادئ التالية:

1.1.7 الكرامة الإنسانية (Human Dignity)

تستند الكرامة الإنسانية إلى الاعتراف بالقيمة المتأصلة لكل فرد بغض النظر عن خصائصه الشخصية أو الاجتماعية. وفي الخدمة الاجتماعية يتجسد هذا المبدأ من خلال احترام المستفيدين، وحماية خصوصيتهم، وتجنب الوصم أو التقليل من قدراتهم بسبب الفقر أو الإعاقة أو الوضع الاجتماعي، إضافة إلى دعم

حقهم في تقرير مصيرهم. ويستند هذا المبدأ إلى المادة (1) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على أن «جميع الناس يولدون أحرارًا متساوين في الكرامة والحقوق» (United Nations, 1948).

2.1.7 العدالة الاجتماعية (Social Justice)

تعني العدالة الاجتماعية ضمان توزيع عادل للموارد والفرص والخدمات، ومنع حرمان أي فئة من حقوقها الأساسية. ويعمل الأخصائي الاجتماعي على تعزيز هذا المبدأ من خلال الدفاع عن الفئات المهمشة، ومواجهة الفقر والبطالة، والمطالبة بسياسات اجتماعية عادلة، وتقليل الفجوة بين الطبقات. ويُعد توفير فرص التعليم للأطفال في المناطق الفقيرة مثالاً مباشراً على تطبيق العدالة الاجتماعية في الممارسة المهنية (أبو النصر، 2015).

3.1.7 المساواة وعدم التمييز (Equality and Non-Discrimination)

يقوم هذا المبدأ على ضمان تمتع جميع الأفراد بالحقوق نفسها دون تمييز قائم على الجنس، أو الدين، أو العرق، أو الإعاقة، أو الوضع الاقتصادي، أو الانتماء السياسي. وفي الخدمة الاجتماعية يتجسد ذلك في تقديم الخدمات دون تحيز، ورفض أي ممارسة تمييزية، والدفاع عن حقوق المرأة والطفل وذوي الإعاقة، وتعزيز تكافؤ الفرص. ويستند هذا المبدأ إلى المادة (2) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (United Nations, 1948).

4.1.7 التمكين (Empowerment)

يُعد التمكين عملية تهدف إلى تعزيز قدرات الأفراد والجماعات وتمكينهم من التحكم في حياتهم واتخاذ قراراتهم. ويعمل الأخصائي الاجتماعي على تنمية المهارات الحياتية والمهنية للمستفيدين، وتعليمهم الدفاع عن حقوقهم، وتشجيعهم على المشاركة في حل مشكلاتهم، وبناء قدرتهم على مواجهة الضغوط. ويُعد تدريب أفراد الأسر الفقيرة على مهارات مهنية بديلاً أكثر استدامة من تقديم المساعدات المباشرة.

5.1.7 احترام التنوع الثقافي (Respect for Cultural Diversity)

يعني احترام التنوع الثقافي الاعتراف باختلاف القيم والعادات واللغات بين الأفراد والمجتمعات، والتعامل معها بإيجابية دون فرض ثقافة معينة. وفي الخدمة الاجتماعية يتطلب ذلك فهم الخلفية الثقافية للمستفيد، وتكييف التدخلات بما يتناسب مع ثقافة المجتمع المحلي، وتعزيز التعايش والتسامح. ويُعد تجاهل الثقافة أحد أسباب فشل التدخلات المهنية، بينما يعزز احترامها الثقة بين الأخصائي والمستفيد. تستند الخدمة الاجتماعية إلى منظومة قيمية مترابطة تشمل احترام الكرامة الإنسانية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وترسيخ المساواة وعدم التمييز، وتعزيز التمكين، واحترام التنوع الثقافي. وتمثل هذه المبادئ الأساس الذي يضمن أن تكون الممارسة المهنية داعمة لحقوق الإنسان وليست منتهكة لها.

2.7 مساهمة الخدمة الاجتماعية في تعزيز حقوق الإنسان

1.2.7 الدفاع عن الحقوق (Advocacy for Human Rights)

يُعد الدفاع عن الحقوق أحد الأدوار الجوهرية للأخصائي الاجتماعي، إذ يشمل تمثيل مصالح الأفراد والجماعات أمام المؤسسات، والمطالبة بحقوقهم القانونية والاجتماعية. ويتجسد هذا الدور في حماية حق الطفل في التعليم، ومساندة النساء المعنفات للوصول إلى العدالة، وضمان حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الخدمات والدعم المناسب. ويستند هذا الدور إلى النهج القائم على حقوق الإنسان في

الخدمة الاجتماعية، الذي يؤكد على المساواة وعدم التمييز وتمكين الفئات الهشة وتعزيز مشاركتها في اتخاذ القرار (IFSW & IASSW, 2014).

2.2.7 تقديم الدعم النفسي والاجتماعي (Psychosocial Support)

يشمل الدعم النفسي والاجتماعي التدخلات التي تعزز الصحة النفسية، والتكيف الاجتماعي، والشعور بالأمان، والانتماء. ويرتبط هذا الدور بحق الإنسان في الصحة والرفاه كما نصت عليه المادة (25) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويشمل ذلك مساعدة ضحايا العنف، ودعم الأطفال المتأثرين بالنزاعات، ومساندة الأسر المفككة، ورعاية كبار السن لمنع العزلة والاكتئاب (United Nations, 1948).

3.2.7 تمكين الفئات الهشة (Empowerment of Vulnerable Groups)

يهدف التمكين إلى تعزيز قدرات الفئات الضعيفة—الأطفال والنساء وذوي الإعاقة—لتمكينهم من المطالبة بحقوقهم واتخاذ قراراتهم. ويتضمن ذلك تدريب النساء على مهارات العمل، وتعليم الأطفال حقوقهم، ودعم ذوي الإعاقة للاندماج في التعليم والعمل، ومساعدة الفقراء على الوصول إلى الموارد. ويستند هذا الدور إلى نظرية التمكين في الخدمة الاجتماعية (عبد الرحمن, 2017).

4.2.7 مراقبة الانتهاكات (Monitoring Human Rights Violations)

يشمل هذا الدور توثيق الانتهاكات ورصد حالات العنف والإساءة، وإعداد تقارير اجتماعية تُسهم في حماية الضحايا وإحالتهم إلى الجهات المختصة. ويعتمد الأخصائيون الاجتماعيون في هذا الدور على مبادئ الرصد والتوثيق المعتمدة في منظومة حقوق الإنسان، والتي تؤكد على جمع المعلومات بطريقة منهجية، والتحقق من مصداقيتها، وتحليلها بهدف تعزيز المساءلة ومنع تكرار الانتهاكات. ويتوافق هذا الدور مع المبادئ الواردة في الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية الطفل والمرأة والأشخاص ذوي الإعاقة، ومع الإرشادات المهنية لرصد الانتهاكات الصادرة عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (OHCHR, 2011).

5.2.7 تعزيز العدالة الاجتماعية (Promoting Social Justice)

يعمل الأخصائي الاجتماعي على دعم السياسات التي تضمن توزيعاً عادلاً للفرص والخدمات، وتقليل الفجوة بين الفئات الاجتماعية، وتطوير برامج تنموية عادلة. وتُعد العدالة الاجتماعية إحدى القيم الجوهرية في مواثيق الخدمة الاجتماعية العالمية.

تقوم العلاقة بين الخدمة الاجتماعية وحقوق الإنسان على أساس أن المهنة تُعد أداة لحماية الكرامة الإنسانية وتعزيز الحقوق الأساسية. ويتجسد ذلك من خلال أدوار متعددة تشمل الدفاع عن الحقوق، والدعم النفسي والاجتماعي، وتمكين الفئات الهشة، ومراقبة الانتهاكات، وتعزيز العدالة الاجتماعية، مما يجعل الخدمة الاجتماعية ممارسة حقوقية تسهم في بناء مجتمع أكثر إنصافاً وإنسانية. في الجزئية التالية سوف نتناول حماية حقوق الأطفال والنساء وذوي الإعاقة (عبد اللطيف, 2010).

3.7 حماية حقوق الأطفال (مكافحة عمالة الأطفال، العنف، التسرب المدرسي)

تُعد حماية حقوق الأطفال ركيزة أساسية في منظومة حقوق الإنسان، إذ تُعرّف اتفاقية حقوق الطفل (1989) وقانون الطفل السوداني لعام 2010 الطفل بأنه كل من لم يتجاوز الثامنة عشرة من العمر. وتمثل الطفولة مرحلة نمو حاسمة تتشكل فيها الأسس الجسدية والنفسية والاجتماعية للشخصية؛ فالطفل يحتاج إلى بيئة آمنة ورعاية صحية وتغذية سليمة لضمان نموه الجسدي المتوازن (Berk, 2018)، كما

تتطور لديه مشاعر الأمان والانتماء وتقدير الذات، وتسهم العلاقات الاجتماعية السليمة في بناء مهارات التفاعل والتواصل (Erikson, 1963).

وتؤكد المواثيق الدولية أن حقوق الطفل غير قابلة للتصرف، وتشمل الحق في الحياة والنمو والتعليم والصحة والحماية من العنف والاستغلال، إضافة إلى حقه في التعبير والمشاركة. وتمثل حماية هذه الحقوق استثماراً استراتيجياً في مستقبل المجتمع، لما لها من ارتباط مباشر بالتنمية البشرية والاستقرار الاجتماعي (Healy, 2008).

1.3.7 السياق السوداني الراهن: تعقد الأزمة واتساع دائرة الاحتياجات

يشهد السودان واحدة من أخطر أزماته الإنسانية، حيث تشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن أكثر من 15 مليون طفل يحتاجون إلى مساعدات عاجلة نتيجة النزاع المسلح وانهيار الخدمات الأساسية. وتُظهر خطط الاستجابة الإنسانية أن 16 مليون طفل من بين 4.30 مليون شخص كانوا بحاجة للدعم في عام 2025، في ظل تفاقم الجوع الحاد وتدهور النظام الصحي واتساع النزوح، مما جعل السودان يسجل أكبر عدد من الأطفال النازحين عالمياً بأكثر من 3.3 مليون طفل. كما وثقت التقارير آلاف الانتهاكات الخطيرة ضد الأطفال، بما في ذلك القتل والتشويه والتجنيد القسري والعنف الجنسي (Human Rights Watch, 2025).

وفي هذا السياق، تتنوع احتياجات الأطفال بين الأمن الغذائي، والرعاية الصحية، والتعليم، والحماية من العنف والاستغلال، والدعم النفسي والاجتماعي. وتبرز أهمية الخدمة الاجتماعية في توفير بيئات آمنة، وتعزيز القدرة على التكيف، ومعالجة الصدمات، وتفعيل شبكات الحماية المجتمعية، إضافة إلى التنسيق بين المنظمات الإنسانية لتطوير تدخلات تستجيب لخصوصية الواقع السوداني (UNICEF, 2023–2025).

2.3.7 مكافحة عمالة الأطفال

تمثل عمالة الأطفال أحد أبرز انتهاكات حقوق الطفل، إذ تُعرضهم لمخاطر جسدية ونفسية، وتحرمهم من التعليم، وتعيق نموهم الطبيعي. وترتبط هذه الظاهرة غالباً بالفقر وضعف الحماية الاجتماعية، مما يدفع الأسر إلى تشغيل أطفالها. كما ترتبط عمالة الأطفال ارتباطاً وثيقاً بالتسرب المدرسي، حيث يؤدي العمل إلى انسحاب الطفل من المدرسة، وانخفاض مستواه التعليمي، وتراجع فرصه المستقبلية. وتعمل الجهود الدولية على مكافحة هذه الظاهرة من خلال سن قوانين تحظر تشغيل الأطفال، وضمان التعليم الإلزامي، وتقديم دعم اقتصادي للأسر الفقيرة لتقليل اعتمادها على دخل الأطفال (International Labour Organization, 2017).

3.3.7 العنف ضد الأطفال

يشمل العنف ضد الأطفال أشكالاً متعددة مثل العنف الجسدي والنفسي والجنسي والإهمال، وغالباً ما يحدث داخل الأسرة أو المدرسة أو من أشخاص مقربين من الطفل. ويؤدي العنف إلى آثار خطيرة على النمو العقلي والنفسي، ويرتبط بارتفاع معدلات الاكتئاب والعدوانية وصعوبات التعلم. وتدعو المنظمات الدولية إلى وضع استراتيجيات وطنية لمكافحة العنف، وسن قوانين رادعة، وتعزيز التوعية المجتمعية وتشجيع الإبلاغ عن الانتهاكات (UNICEF, 2014).

4.3.7 التسرب المدرسي

يمثل التسرب المدرسي أحد أخطر التحديات التي تواجه حق الطفل في التعليم، إذ يؤدي إلى توقف التعليم الأساسي وزيادة احتمالات الانخراط في عمالة الأطفال أو السلوكيات الخطرة. وترتبط هذه الظاهرة بعوامل

متعددة مثل الفقر، والعنف الأسري أو المدرسي، وضعف الدعم الاجتماعي، وعدم ملائمة البيئة المدرسية لاحتياجات الطفل (UNESCO, 2020).

4.7 دور الخدمة الاجتماعية في حماية الطفل

تضطلع الخدمة الاجتماعية بدور محوري في حماية الأطفال وتمكينهم، من خلال تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال المعرضين للخطر، ورصد حالات الإهمال والاستغلال، وإحالتها للجهات المختصة، والتنسيق مع المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لضمان حصول الطفل على حقوقه الأساسية (Ife, 2012). كما تعمل على تعزيز مهارات الحياة لدى الأطفال، وتمكينهم من التعبير عن آرائهم والمشاركة في القرارات التي تخصهم، بما يعزز ثقتهم بأنفسهم ويهيئهم ليكونوا أفرادًا فاعلين في المجتمع.

5.7 نموذج دراسة حالة لطفل نازح متأثر بالنزاع المسلح في مركز إيواء النازحين بولاية النيل الأبيض

1.5.7 وصف الحالة

طفل يبلغ من العمر 10 سنوات، نزح مع أسرته من مناطق النزاع المسلح في الخرطوم إلى مركز الإيواء خالد بن الوليد التابع لوزارة الرعاية الاجتماعية في كنانة ولاية النيل الأبيض. يعاني من اضطرابات نفسية (كوابيس، خوف شديد، انعزال)، إضافة إلى انقطاعه عن التعليم وصعوبة اندماجه مع الأطفال الآخرين.

2.5.7 المشكلة الأساسية

- صدمة نفسية نتيجة التعرض للعنف.
- فقدان البيئة الآمنة.
- انقطاع عن التعليم.
- هشاشة اجتماعية واقتصادية للأسرة.

3.5.7 تدخل الأخصائي الاجتماعي

- إجراء مقابلة تقييم أولي لتحديد مستوى الصدمة والاحتياجات.
- إحالة الطفل إلى خدمات الدعم النفسي الاجتماعي المتاحة في مركز الإيواء.
- التنسيق مع المنظمات التعليمية لإعادة دمجهم في برنامج التعليم البديل.
- تقديم جلسات دعم فردية لتعزيز الشعور بالأمان والثقة.
- العمل مع الأسرة لتمكينها من الوصول إلى المساعدات الغذائية والصحية.

4.5.7 نتائج التدخل

- تحسن تدريجي في السلوك والتفاعل الاجتماعي.
- عودة الطفل إلى التعليم.
- تعزيز قدرة الأسرة على التكيف داخل المخيم (مركز إيواء خالد بن الوليد، 2023).

5.5.7 التدابير والسياسات الفعالة لحماية الأطفال

تشمل التدابير الفعالة لحماية الأطفال:

1. سن قوانين واضحة تضمن حماية الطفل من العنف والاستغلال وتكفل حقه في التعليم والصحة.
2. إنشاء نظم وطنية لحماية الطفل، تشمل خطوطاً ساخنة ووحدات حماية في المدارس والمجتمعات المحلية وبرامج تأهيل نفسي.
3. تعزيز التعاون بين المدرسة والمجتمع للكشف المبكر عن حالات العنف أو التسرب، وتوعية الأسر بأهمية التعليم وحقوق الطفل.

6.7 دعم حقوق المرأة (مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي، التمكين الاقتصادي)

تُعَدُّ المرأة ركيزة أساسية في البناء الاجتماعي، إذ تتمتع بخصائص بيولوجية ونفسية واجتماعية تجعل دورها محورياً في الأسرة والمجتمع. فالمرأة تمتاز بقدرات عالية على التواصل العاطفي والاجتماعي، وبمهارات في التعاطف، وحل المشكلات، والتكيف مع الضغوط (Gilligan, 1982). كما تضطلع بدور رئيسي في التنشئة الاجتماعية، والمشاركة في الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية، مما يجعل تمكينها وحماية حقوقها ضرورة أخلاقية وقانونية (United Nations, 1979). وقد أكدت الاتفاقيات الدولية، وعلى رأسها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، على مجموعة من الحقوق الأساسية التي تشمل المساواة أمام القانون، والحق في التعليم والعمل، والحق في الصحة والرعاية الاجتماعية، والحق في الحماية من العنف والتمييز. ويستند الحفاظ على هذه الحقوق إلى سياسات شاملة تتضمن سن تشريعات مناهضة للعنف والتمييز، وتوفير برامج التوعية المجتمعية، وتعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة، بما يضمن مشاركتها الفاعلة في مختلف مجالات الحياة (Ife, 2012; Dominelli, 2002).

1.6.7 الواقع السوداني: الأزمة متعددة الأبعاد وتنامي التحديات الإنسانية والاجتماعية

تشير التقارير الدولية الحديثة إلى أن النساء في السودان يواجهن إحدى أعقد الأزمات في تاريخ البلاد، نتيجة النزاع المسلح والانحيار الاقتصادي وتراجع مؤسسات الدولة. فقد أوضح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن صراع ما بعد أبريل 2023 أثر بشكل غير متناسب على النساء، خاصة فيما يتعلق بالسلامة الشخصية، وسبل كسب العيش، والحقوق الاقتصادية، مع ارتفاع معدلات العنف القائم على النوع الاجتماعي وفقدان الدخل وانعدام الأمن الغذائي.

كما بينت تقارير هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن النساء والأطفال يشكلون غالبية النازحين، وأن انهيار الخدمات الصحية والتعليمية أدى إلى تفاقم سوء التغذية، وزيادة مخاطر الزواج المبكر، وتراجع فرص التعليم والعمل. وتشير منشورات الأمم المتحدة إلى أن النساء والفتيات يتحملن العبء الأكبر من آثار النزوح والعنف الجنسي واستخدامه كسلاح في النزاع، إضافة إلى القيود الاجتماعية والاقتصادية المتفاقمة (UN Women, 2023–2024).

وأكدت تقارير ACAPS تعرض النساء في مناطق النزاع لمخاطر مضاعفة تشمل الاختطاف والاختفاء القسري والعنف الجنسي وفقدان مصادر الدخل، مع ارتفاع معدلات الفقر بين الأسر التي تعولها نساء، في انتهاك واضح لالتزامات السودان الدولية بحماية النساء وضمان المساواة وعدم التمييز وتأمين الخدمات الأساسية (ACAPS, 2023).

وفي ظل هذا الواقع، يصبح تمكين النساء وحمايتهن ضرورة إنسانية وحقوقية لضمان صمود المجتمع السوداني وتعزيز قدرته على التعافي من آثار النزاع.

2.6.7 دور الخدمة الاجتماعية في دعم حقوق المرأة

تلعب الخدمة الاجتماعية دورًا محوريًا في تعزيز مكانة المرأة وحماية حقوقها من خلال تقديم الدعم النفسي والاجتماعي، وتوفير المشورة، وتنمية المهارات الحياتية والمهنية التي تعزز استقلاليتها وقدرتها على اتخاذ القرار. ويضطلع الأخصائي الاجتماعي بدور المدافع عن حقوق المرأة عبر رصد الانتهاكات، وتقديم الدعم القانوني والاجتماعي، والتنسيق مع المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية لضمان حصولها على حقوقها الأساسية، إضافة إلى تمكينها من المشاركة في التعليم والعمل والمجال العام (Dominelli, 2002).

ويُعد احترام حقوق المرأة مؤشرًا رئيسيًا لتقدم المجتمعات، إذ تؤكد الأدبيات أن تمكين المرأة يسهم في تحسين جودة الحياة للأسرة والمجتمع، ويعزز التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. ومن ثم، تمثل الخدمة الاجتماعية أداة استراتيجية لتحقيق المساواة والتمكين من خلال دمج المبادئ الحقوقية بالممارسة المهنية (Ife, 2012).

3.6.7 نموذج دراسة الحالة لامرأة متضررة من العنف القائم على النوع الاجتماعي مركز إيواء النازحين بولاية النيل الأبيض

وصف الحالة: امرأة في الثلاثين من عمرها، نازحة من مدينة مدني إلى مركز الإيواء الإسلامي التابع لوزارة الرعاية الاجتماعية لإيواء النازحين في ولاية النيل الأبيض في كنانة، تعرضت لعنف جسدي ونفسي أثناء فترة الصراع، وتعيش في بيئة تفتقر للحماية. تعاني من خوف مستمر، وانعدام مصادر الدخل، وعدم معرفة بحقوقها أو بالخدمات المتاحة (مركز الإيواء الإسلامي، ولاية النيل الأبيض، 2024).

المشكلة الأساسية:

- عنف قائم على النوع الاجتماعي.
- غياب الحماية القانونية.
- هشاشة اقتصادية.
- ضعف الوعي بالحقوق.

تدخل الأخصائية الاجتماعية:

- توفير مساحة آمنة للاستماع دون حكم.
- توعية المرأة بحقوقها وفق القوانين الوطنية والمعايير الدولية.
- إحالتها إلى مركز حماية النساء للحصول على الدعم القانوني والطبي.
- مساعدتها في الالتحاق ببرامج تمكين اقتصادي (تدريب مهني/مشروع صغير).
- متابعة الحالة لضمان استمرارية الحماية.

- حصول المرأة على حماية قانونية أولية.
- تحسن حالتها النفسية.
- اكتساب مهارات اقتصادية ساعدتها على الاستقلال النسبي.
- تعزيز قدرتها على اتخاذ القرار (مركز الايواء الإسلامي، ولاية النيل الأبيض).

4.6.7 التدابير الوقائية والحماية للنساء في السياق السوداني

في ظل الأوضاع الإنسانية المتدهورة التي يشهدها السودان نتيجة النزاع والانهيال المؤسسي، مما يزيد من تعرض النساء لمخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي. ويستدعي ذلك اعتماد تدابير حماية شاملة تشمل آليات فعالة للرصد والإبلاغ، وتوفير مراكز آمنة وخطوط ساخنة ووحدات حماية مجتمعية، إلى جانب تعزيز خدمات الدعم النفسي والاجتماعي ومساحات آمنة للنساء والفتيات (OHCHR, 2025). وتُعد الحماية القانونية عنصراً أساسياً في الوقاية، من خلال تفعيل القوانين التي تجرم العنف وضمان وصول النساء إلى العدالة، إضافة إلى تدريب الكوادر الصحية والاجتماعية والأمنية، وتوفير خدمات الرعاية الصحية الطارئة والرعاية الإنجابية وإدارة حالات العنف الجنسي (UNICEF, 2025). كما يمثل التمكين الاقتصادي للنساء ركيزة للحد من الاستغلال، عبر دعم المشاريع الصغيرة والتدريب المهني وشبكات الحماية الاجتماعية، إلى جانب حملات التوعية التي تستهدف تغيير المواقف الثقافية المقيدة لدور المرأة (Abdien, 2024).

وتتطلب حماية النساء في السودان مقاربة متكاملة تجمع بين الوقاية القانونية والاجتماعية والاقتصادية، عبر شراكات بين المنظمات الدولية مثل UNFPA و UNDP و ROLI ABA والمنظمات المحلية، لتقديم خدمات قانونية ونفسية واجتماعية وبناء القدرات. ورغم الجهود المبذولة، ما تزال التحديات التمويلية والاجتماعية والسياسية تعيق تحقيق حماية فعالة، مما يجعل تبني تدابير وقاية متعددة المستويات ضرورة لتعزيز صمود النساء في مرحلة ما بعد النزاع (AUNDP, 2023).

7.7 رعاية حقوق ذوي الإعاقة (الدمج المجتمعي، وتوفير الخدمات المناسبة)

يُعرّف الأشخاص ذوو الإعاقة بأنهم الأفراد الذين يعانون من إعاقات جسدية، أو حسية، أو عقلية، أو متعددة تؤثر في قدرتهم على أداء أنشطة الحياة اليومية مقارنة بأقرانهم (United Nations, 2006). وتختلف احتياجاتهم تبعاً لنوع الإعاقة، إلا أن هناك متطلبات مشتركة تشمل الدعم الجسدي عبر توفير بيئات مهيأة وأدوات مساعدة مثل الأجهزة الحركية والسمعية والبصرية (WHO, 2011)، والدعم النفسي والاجتماعي لمواجهة مشكلات تقدير الذات والقلق وصعوبات التكيف الناتجة عن التمييز والإقصاء (Ife, 2012)، كما يحتاج هؤلاء الأفراد إلى خدمات صحية وتأهيلية مستمرة تضمن لهم الوصول العادل إلى الرعاية الطبية (WHO, 2011).

وقد شكّلت اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2006) تحولاً جوهرياً في فهم الإعاقة، إذ اعتبرت أنها نتاجاً للحواجز البيئية والاجتماعية، لا مجرد حالة فردية. وأكدت الاتفاقية حقوقاً أساسية تشمل الاستقلالية، والتعليم الدامج، والعمل اللائق، وإمكانية الوصول إلى المرافق والخدمات دون تمييز، باعتبارها مؤشرات رئيسية على احترام الكرامة الإنسانية والتقدم الاجتماعي (United Nations, 2006).

1.7.7 السياق السوداني: الهشاشة المركبة وتنامي التحديات الإنسانية والاجتماعية

تشير التقارير الإنسانية الحديثة إلى أن الأشخاص ذوي الإعاقة في السودان يواجهون أوضاعاً شديدة الخطورة نتيجة النزاع المسلح والانهيار الاقتصادي والاجتماعي. وتوضح منظمات الإعاقة الدولية أن هذه الفئة تتأثر بشكل مضاعف بسبب انعدام الوصول إلى الخدمات الأساسية، ونقص الأدوية، وغياب البيئات المهيأة، وتراجع شبكات الدعم الأسري والمجتمعي. كما أدى النزوح الواسع إلى فقدان الأجهزة المساعدة، وانقطاع العلاج الطبيعي، وارتفاع معدلات العنف والتمييز، مما جعل الكثير منهم في وضع يهدد حياتهم (UNICEF).

وتؤكد التقارير الحقوقية أن هذه الظروف تمثل انتهاكاً مباشراً للالتزامات السودان بموجب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي تنص على عدم التمييز، وإمكانية الوصول، والحماية في حالات الطوارئ، والحق في الصحة والتعليم والمشاركة المجتمعية. كما تتعارض مع مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تلزم الدول بحماية الفئات الأكثر هشاشة (IRC, 2023–2024).

2.7.7 دور الخدمة الاجتماعية في حماية وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة

تسهم الخدمة الاجتماعية في تحسين أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة عبر ثلاثة محاور رئيسية:

الدعم النفسي والاجتماعي: يشمل تقديم المشورة، وبرامج التأهيل النفسي والاجتماعي، والأنشطة التعليمية والترفيهية التي تعزز الثقة بالنفس وتدعم التكيف الإيجابي (Dominelli, 2002).

التمكين الحقوقي والاجتماعي: يتمثل في الدفاع عن حقهم في التعليم والعمل والرعاية الصحية، ومناصرة السياسات والقوانين التي تكفل المساواة وعدم التمييز، وضمان مشاركتهم في اتخاذ القرارات التي تخصهم (Ife, 2012).

تعزيز الدمج المجتمعي: من خلال تهيئة المرافق العامة والتعليمية، وتقديم التوعية المجتمعية للحد من الصور النمطية السلبية، وتشجيع مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية (United Nations, 2006).

3.7.7 نموذج دراسة الحالة لرجل من ذوي الإعاقة مركز إيواء النازحين بولاية النيل الأبيض

وصف الحالة: رجل في الخمسين من العمر يعاني من إعاقة حركية، نزح بسبب الحرب يعيش في مركز الإيواء بولاية النيل الأبيض بكنانة بعد فقدان منزله. يواجه صعوبة في الوصول إلى الخدمات الأساسية (الصحة، الغذاء، المياه)، ويعتمد على الآخرين في التنقل، ويشعر بالعزلة والتهميش.

المشكلة الأساسية:

• إعاقة حركية دون توفر أدوات مساعدة.

• ضعف الوصول إلى الخدمات.

• تهमيش اجتماعي.

• غياب برامج الدمج.

تدخل الأخصائي الاجتماعي:

- تقييم شامل لاحتياجاته الصحية والاجتماعية.
- التنسيق مع المنظمات لتوفير كرسي متحرك وأدوات مساعدة.
- إدماجه في برامج الدعم النفسي والاجتماعي داخل المركز.
- الدفاع عن حقه في الوصول إلى الخدمات دون تمييز.
- إشراكه في أنشطة مجتمعية لتعزيز الشعور بالانتماء.

نتائج التدخل:

- تحسن قدرته على الحركة والوصول للخدمات.
- انخفاض الشعور بالعزلة.
- تعزيز مشاركته في الأنشطة المجتمعية.
- زيادة وعي المجتمع بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (مركز الإيواء الإسلامي بولاية النيل الأبيض، 2025).

8.7 تحليل دراسة الحالات

تُظهر دراسة الحالات الثلاث أن الفئات الضعيفة في السودان—الأطفال، النساء، والأشخاص ذوي الإعاقة—تواجه أنماطاً متشابهة من الهشاشة الناتجة عن النزاعات المسلحة، والنزوح، وتدهور الخدمات الأساسية. ورغم اختلاف طبيعة الاحتياجات بين كل فئة، إلا أن القاسم المشترك بينها هو صعوبة الوصول إلى الحماية، وضعف الموارد، وغياب منظومات الدعم الفعالة. تكشف الحالات الدراسية عن الدور المحوري للأخصائي الاجتماعي في بيئة الأزمات، حيث يجمع بين دوره كمعالج (يقوم بالتقييم المهني، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي) ودوره كوسيط (يربط بين العملاء ومراكز تقديم الخدمات) ودوره كدافع (يدافع عن الحقوق) ودوره التمكيني (حيث يعمل على تمكين المستفيدين). كما تُبرز الحالات الدراسية أهمية العمل متعدد المجالات، إذ لا يمكن معالجة مشكلات الفئات الضعيفة بمعزل عن التعاون بين المؤسسات الصحية، والتعليمية، والقانونية، والإنسانية. وتوضح دراسة الحالات أيضاً أن التدخلات المهنية لا تقتصر على معالجة المشكلة التي يواجهها العميل في ذاته، بل تمتد إلى تحسين البيئة التي يعيش فيها بالعميل، وتعزيز قدرته على التكيف، وبناء الثقة، وتحسين جودة الحياة، وهو ما يعكس جوهر الخدمة الاجتماعية القائمة على التمكين والعدالة الاجتماعية.

1.8.7 خلاصة: تحليل دراسة الحالات أعلاه نستخلص ما يلي

1. أهمية التدخل المبكر: التدخل السريع يقلل من تفاقم الصدمات النفسية والاجتماعية، خاصة لدى الأطفال والنساء.
2. ضرورة العمل في مختلف مجالات الخدمة الاجتماعية: لا يمكن للأخصائي الاجتماعي العمل بمعزل عن المؤسسات الصحية، والتعليمية، والقانونية، والإنسانية.

3. الحماية والتمكين عنصران متلازمان: توفير الحماية وحده غير كافٍ؛ يجب أن يتبعه تمكين اقتصادي واجتماعي لضمان الاستقلال والكرامة.
4. الفئات الضعيفة تحتاج إلى تدخلات مهنية متخصصة: تختلف احتياجات الطفل عن المرأة وعن الرجل ذي الإعاقة، مما يتطلب خطأً مهنية متميزة.
5. أهمية الدعم النفسي الاجتماعي في بيئات النزاع: الصدمات النفسية عنصر مشترك بين الحالات الثلاث، ما يجعل الدعم النفسي جزءاً أساسياً من التدخل.
6. ضرورة تعزيز الوعي بالحقوق: كثير من المستفيدين يجهلون حقوقهم، ما يجعل التوعية عنصراً محورياً في الممارسة المهنية.
7. أهمية دور الأخصائي الاجتماعي كمدافع عن الحقوق: يتجاوز دوره تقديم الخدمات إلى الدفاع عن الفئات الضعيفة داخل المؤسسات والمجتمع.
8. الحاجة إلى تطوير منظومات الحماية في السودان: ضعف البنية المؤسسية يحد من فعالية التدخلات المهنية، ما يستدعي إصلاحات شاملة.

8 آليات تدخل الأخصائي الاجتماعي في حماية حقوق الفئات الضعيفة

1.8 التوعية بحقوق الإنسان والفئات الضعيفة كآلية أساسية في عمل الأخصائي الاجتماعي

تُعد التوعية بحقوق الإنسان إحدى أهم آليات التدخل المهني في الخدمة الاجتماعية، إذ تقوم على عملية تعليمية منهجية تهدف إلى تعريف أفراد المجتمع بحقوقهم الأساسية دون تمييز، استناداً إلى ما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) والاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية. وتكتسب التوعية المجتمعية أهمية خاصة لكونها ضرورة اجتماعية وسياسية تسهم في بناء مجتمع واعٍ وقادر على حماية نفسه، من خلال تعزيز الوعي القانوني بالحقوق والواجبات، والوقاية من الانتهاكات عبر الحد من التعرض للاستغلال والعنف والتمييز، وتمكين الفئات الضعيفة—مثل الأطفال والنساء وكبار السن وذوي الإعاقة—من الدفاع عن أنفسهم، إضافة إلى دعم الممارسات الديمقراطية عبر تشجيع المشاركة المجتمعية وترسيخ الشفافية والإفصاح عن الانتهاكات.

1.1.8 أهداف التوعية بحقوق الإنسان في المجتمع فتتمثل في

- نشر المعرفة بالحقوق المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.
- بناء ثقافة احترام الحقوق ومناهضة جميع أشكال العنصرية والتمييز.
- تعزيز المساءلة عبر تمكين الأفراد من متابعة الانتهاكات قانونياً.
- دعم العدالة الاجتماعية من خلال ضمان تكافؤ الفرص والوصول العادل إلى الموارد والخدمات.

تقوم برامج التوعية المجتمعية على مجموعة من المكونات الأساسية التي تشكّل الإطار العملي لتعزيز حقوق الإنسان، وفي مقدمتها التعليم والتدريب عبر دورات وورش عمل تستهدف مختلف الفئات

لرفع المعرفة وبناء القدرات. كما تُعد الحملات الإعلامية—من خلال التلفاز والراديو ووسائل التواصل الاجتماعي—أداة محورية لنشر الرسائل التوعوية والوصول إلى شرائح واسعة من المجتمع. وتعتمد هذه البرامج على الشراكات بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية والجهات المعنية بحقوق الإنسان، بما يعزز التكامل ويوسع نطاق التأثير، إضافة إلى التقييم والمتابعة لقياس النتائج وتطوير التدخلات (Social Work Institute, 2025).

وتتخذ الحملات التوعوية أشكالاً متعددة تشمل الأنشطة المدرسية والجامعية، والفعاليات المجتمعية، والحملات الرقمية، إلى جانب ورش العمل المتخصصة في موضوعات مثل المساواة ومكافحة العنف. كما تُستخدم أساليب متنوعة لضمان فعالية الرسائل، من أبرزها الأسلوب التشاركي، والتفاعلي، والقصصي، والثقافي الذي يوظف الفنون والمسرح في نشر الوعي (Social Work Institute, 2025).

وتظهر فعالية هذه البرامج من خلال ارتفاع الوعي العام وانخفاض الانتهاكات وزيادة التفاعل المجتمعي، رغم ما تواجهه من تحديات تتعلق بنقص الموارد والمقاومة الثقافية وضعف الدعم المؤسسي. وتمثل التوعية بحقوق الإنسان استثماراً طويلاً المدى في بناء مجتمع واعٍ وعادل يحترم الكرامة الإنسانية ويدعم الفئات الضعيفة (Social Work Institute, 2025).

2.8 المناصرة والدفاع عن الحقوق الفئات الضعيفة كآلية في عمل الأخصائي الاجتماعي

تُعد المناصرة والدفاع عن الحقوق ركيزة أساسية في الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، إذ يرتبط هذا الدور بمبادئ العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان. ولا يقتصر دور الأخصائي الاجتماعي على تقديم الخدمات المباشرة، بل يشمل الدفاع عن حقوق الفئات الهشة، ورصد الانتهاكات، والضغط من أجل إصلاح السياسات والممارسات التي تعزز التهميش والتمييز. وتشير الأدبيات إلى أن المناصرة جزء مدمج في هوية الخدمة الاجتماعية، لكونها تمكّن الأخصائي من العمل على المستويين الفردي والبنوي لحماية الحقوق وتعزيز الكرامة الإنسانية (Baikady, 2025; Day et al.).

وتتطلب ممارسة المناصرة امتلاك مهارات متخصصة تشمل فهم السياسات العامة وآليات التأثير فيها، وبناء الشراكات والتحالفات، ومهارات التفاوض والتواصل، إضافة إلى تطوير استراتيجيات ضغط فعالة، وهي مهارات تحتاج إلى تدريب منهجي في ظل غياب إطار عالمي موحد للكفاءات المهنية. وبناءً على ذلك، أصبح إدماج المناصرة في برامج التعليم والتكوين المهني عنصراً محورياً في إعداد الأخصائيين الاجتماعيين، إذ لم يعد التعليم مقتصرًا على تقديم الخدمات المباشرة، بل يشمل تمكين الخريجين من التعامل مع القضايا الهيكلية المؤثرة على حقوق الأفراد والمجتمعات والعمل على تغيير السياسات التي تُسهم في استمرار الظلم الاجتماعي.

1.2.8 المناصرة في الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية

تُظهر نماذج الممارسة المهنية أن الأخصائيين الاجتماعيين يوظفون المناصرة عبر مسارات متعددة، من أبرزها:

- تنظيم المجتمع المحلي للدفاع عن حقوق الفئات المهمشة.
- التواصل مع صناع القرار لتعديل السياسات.
- تقديم الدعم القانوني والاجتماعي لضحايا الانتهاكات.
- التعاون مع منظمات حقوق الإنسان لتوثيق الانتهاكات والضغط من أجل العدالة.

وتؤكد الأبحاث أن التدريب المنهجي في مهارات المناصرة يعزز قدرة الأخصائيين على التأثير في السياسات العامة، ودعم الفئات الضعيفة، وتحقيق نتائج اجتماعية أكثر استدامة.

2.2.8 المناصرة والشراكات بين الدولة والمجتمع المدني

ترتبط المناصرة ارتباطاً وثيقاً بالشراكات بين الدولة والمجتمع المدني، حيث تؤكد الأمم المتحدة أن هذه الشراكات تمثل ركيزة أساسية لتعزيز حقوق الإنسان من خلال تكامل الأدوار بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في مجالات الرصد والمساءلة وصياغة السياسات العامة. وتوضح الأدبيات أن الخدمة الاجتماعية، بوصفها مهنة حقوقية، تعتمد على هذا التعاون المؤسسي لتعزيز العدالة الاجتماعية وحماية الفئات الهشة، إذ يعمل الأخصائي الاجتماعي ضمن منظومة تشاركية تسهم في رفع فعالية التدخلات وتوسيع نطاق الحماية.

3.2.8 المناصرة والدفاع عن الحقوق في السياق السوداني

تكتسب المناصرة أهمية مضاعفة في السودان نظراً لتعقيدات الوضع الإنساني والسياسي والاجتماعي. فاستمرار النزاع المسلح، واتساع نطاق الانتهاكات، وتدهور مؤسسات الدولة، جميعها عوامل تجعل من دور الأخصائي الاجتماعي كمُدافع عن الحقوق ضرورة مهنية وأخلاقية. وفي ظل ضعف آليات الحماية الرسمية، يصبح الأخصائي الاجتماعي أحد الفاعلين القلائل القادرين على:

- رصد الانتهاكات وتوثيقها.
 - توجيه المستفيدين نحو الخدمات القانونية والاجتماعية.
 - التعاون مع منظمات المجتمع المدني لتعزيز الاستجابة الإنسانية.
 - بناء التحالفات مع المنظمات المحلية والدولية لضمان وصول الفئات الهشة إلى حقوقها الأساسية.
- وتشمل هذه الفئات: الأطفال، النساء، ذوي الإعاقة، النازحين، وضحايا العنف.

4.2.8 التحديات المهنية في ممارسة المناصرة داخل السودان

تُظهر التجارب الميدانية أن الأخصائيين الاجتماعيين يواجهون تحديات كبيرة أثناء ممارسة المناصرة، من أبرزها:

- محدودية الموارد.
 - ضعف الحماية المؤسسية.
 - المخاطر الأمنية.
 - غياب بنية قانونية قوية لحماية الفئات الضعيفة.
- التحديات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية:** تُعاقم الأزمة الاقتصادية من صعوبة العمل الحقوقي، إذ يؤدي تقلص التمويل الوطني والدولي إلى:
- ضعف البرامج الموجهة لحماية الفئات الهشة.
 - تراجع قدرة المنظمات على تنفيذ حملات المناصرة.

كما يواجه الأخصائيون الاجتماعيون تحدياً إضافياً يتمثل في ضعف الوعي المجتمعي بدور المناصرة، وغياب سياسات واضحة تحمي المدافعين عن الحقوق أو تضمن مشاركتهم في صياغة السياسات العامة.

3.8 التمكين وبناء القدرات كآليات مهنية في الخدمة الاجتماعية

يُعدّ التمكين وبناء القدرات من الآليات المهنية الأساسية في الخدمة الاجتماعية لتعزيز حماية حقوق الإنسان ودعم الفئات الهشة. فالتمكين يشير إلى تعزيز قدرة الأفراد والجماعات على التحكم في حياتهم واتخاذ القرارات المؤثرة عليهم، بما يتيح لهم استخدام الموارد والحقوق المتاحة بفعالية، ويُعدّ بذلك عملية لنقل القوة والقدرة بما يعزز الثقة والفاعلية الذاتية. أما بناء القدرات فيركز على تطوير المعرفة والمهارات والسلوكيات والهياكل المؤسسية التي تمكّن الأفراد والجماعات من الأداء الفعّال وتحقيق أهدافهم، مما يجعله عنصراً داعمًا لعملية التمكين (Ark Support Coordination, 2025).

وتبرز أهمية التمكين وبناء القدرات في تعزيز الاستقلالية وتقليل التهميش وزيادة المشاركة المجتمعية، إضافة إلى رفع الإنتاجية ودعم الصحة النفسية والرفاه. ويتم ذلك عبر مستويات متعددة تشمل: المستوى الفردي من خلال تطوير المهارات الشخصية، والمستوى الجماعي عبر بناء شبكات الدعم واتخاذ القرارات المشتركة، والمستوى المؤسسي من خلال تحسين السياسات والهياكل التنظيمية. ويعتمد التمكين على تفاعل القدرات الداخلية للفرد—كالوعي الذاتي وتطوير الذات—مع الفرص الخارجية المتاحة مثل التعليم والموارد والحقوق القانونية.

وتتضمن عملية بناء القدرات عناصر أساسية تشمل المعرفة العلمية والوعي القانوني والاجتماعي، والمهارات التقنية والإدارية والتواصلية، إضافة إلى القيم الداعمة للتعاون والثقة بالنفس، والهياكل المؤسسية التي توفر بيئة محفزة للتعليم. وتُستخدم آليات متعددة لتحقيق ذلك، مثل التدريب والإرشاد والتعلم التشاركي والعمل الميداني واستخدام التكنولوجيا. ويمكن قياس أثر هذه العمليات عبر مؤشرات فردية (تنمية المهارات)، وجماعية (المشاركة واتخاذ القرار)، ومؤسسية (تحسين السياسات وزيادة الموارد) (Ark Support Coordination, 2025).

وفي السياق السوداني، تواجه جهود التمكين وبناء القدرات تحديات كبيرة ناجمة عن النزاع المسلح والانحيار الاقتصادي وتدهور الخدمات الأساسية. فضعف الموارد، وغياب الدعم المؤسسي، وقلة فرص التدريب، وثقافة مقاومة التغيير، إضافة إلى النزوح الواسع وارتفاع معدلات الفقر وتراجع البنية التعليمية، جميعها تحدّ من قدرة الأفراد على اكتساب المهارات أو الوصول إلى الموارد الضرورية للتمكين. كما يعاني الأخصائيون الاجتماعيون من ضعف الاعتراف المهني وغياب سياسات وطنية تدمج التمكين ضمن خطط الحماية الاجتماعية، مما يجعل برامج بناء القدرات محدودة الأثر وغير مستدامة.

وتشير الأدبيات إلى ضرورة تبني استراتيجيات طويلة الأجل لتطوير التمكين وبناء القدرات، تشمل دمجها في السياسات الوطنية، وإشراك المستفيدين في التخطيط، وإجراء تقييمات دورية، وبناء شراكات مع مؤسسات علمية ومنظمات حقوقية. ويرتبط التمكين ارتباطاً وثيقاً بالتوعية والمناصرة، حيث توفر التوعية المعرفة، ويمنح التمكين القدرة، وتضمن المناصرة إدراج الحقوق في السياسات العامة، مما يجعلها إطاراً متكاملًا لتحقيق تغيير اجتماعي مستدام.

4.8 التنسيق مع المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية كآلية لمعالجة أوضاع الفئات الهشة

يُعدّ التنسيق بين المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية آلية مهنية أساسية لحماية الفئات الهشة وضمان وصولها إلى الخدمات الأساسية. ويُعرّف التنسيق بأنه تنظيم وتكامل الجهود والموارد بين جهات

متعددة لتحقيق أهداف مشتركة بكفاءة وتجنب تضارب الأدوار. وتشمل الجهات الحكومية المؤسسات المسؤولة عن السياسات والخدمات العامة، بينما تعمل المنظمات غير الحكومية في مجالات التنمية والإغاثة وحقوق الإنسان، ويسهم التعاون بينهما في تحسين جودة الخدمات وتكامل الأدوار. وتتبع أهمية التنسيق من دوره في تعزيز الكفاءة وتوزيع الموارد بفعالية وتجنب تكرار البرامج، إضافة إلى بناء شراكات تُسهم في تبادل الخبرات وتوسيع نطاق الوصول للمستفيدين وتعزيز الاستدامة. وتشمل أهدافه تحسين التخطيط المشترك، وتوسيع الخدمات، ووضوح الأدوار، وبناء القدرات، وتحسين الاستجابة للطوارئ (Ali & Muhammad, 2025).

ويستند التنسيق الفعال إلى أسس مهنية تشمل وضوح المسؤوليات، ووجود قنوات تواصل فعالة، وبناء الثقة والشفافية، والمرونة في تعديل الخطط، والمتابعة والتقييم المستمر. ويستخدم الأخصائيون الاجتماعيون آليات عملية مثل اللجان المشتركة، ومذكرات التفاهم، والاجتماعات الدورية، والمنصات الرقمية لتبادل المعلومات، إضافة إلى التدريب المشترك لتعزيز القدرات المهني ويتم التنسيق على ثلاثة مستويات:

- استراتيجي: وضع السياسات العامة.
 - تنفيذي: إدارة البرامج وحل المشكلات الميدانية.
 - مجتمعي: إشراك المجتمع وتقييم الاحتياجات.
- ورغم أهميته، يواجه التنسيق تحديات مثل اختلاف الأولويات، وضعف الموارد، وتداخل الصلاحيات، والبيروقراطية، ومحدودية تبادل المعلومات. ويُقاس نجاحه من خلال وضوح الأدوار، وتحسن نتائج البرامج، ورضا المستفيدين، وسرعة الاستجابة للطوارئ (Ali & Muhammad, 2025).
- وتُظهر الخبرات العملية نجاح نماذج متعددة للتنسيق، مثل التعاون بين وزارة الصحة ومنظمات المجتمع المدني في حملات التطعيم، أو بين الجمعيات الخيرية ووزارة التعليم في دعم تعليم الأطفال، إضافة إلى التنسيق المحلي والدولي خلال الأزمات الإنسانية. كما يسهم التنسيق في تعزيز التوعية والتمكين والمناصرة عبر توسيع الوصول للمعلومات وتوفير موارد أكبر للفئات الهشة (Ali & Muhammad, 2025).

1.4.8 السياق السوداني

يكتسب التنسيق في السودان أهمية خاصة في ظل النزاع المسلح والانحيار الاقتصادي وتراجع قدرات الدولة، مما أدى إلى اعتماد واسع على تدخلات المنظمات الدولية والوطنية لضمان وصول المساعدات بكفاءة وتجنب ازدواجية الجهود. وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن السودان يستضيف إحدى أكبر عمليات الاستجابة الإنسانية عالمياً، حيث تعمل منظمات دولية بالشراكة مع الوزارات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لتقديم خدمات الحماية والتعليم الطارئ والرعاية الصحية، اعتماداً على مجموعات العمل القطاعية لتحديد الاحتياجات وتخطيط التدخلات (United Nations Sudan, 2024).

ورغم التحديات المرتبطة بضعف البنية المؤسسية وتداخل الصلاحيات ونقص الموارد وصعوبة الوصول للمناطق المتضررة، تُظهر التجارب—مثل حملات التطعيم وبرامج التعليم الطارئ—أن التنسيق الفعال يسهم في تحسين جودة الخدمات وتوسيع نطاقها. ومن ثم، يمثل التنسيق في السودان آلية محورية لتعزيز الحماية الاجتماعية ودعم صمود المجتمعات وضمان استمرارية الخدمات الأساسية.

9 التحديات التي تواجه الخدمة الاجتماعية في السودان وأثرها على حماية حقوق الإنسان

تواجه مهنة الخدمة الاجتماعية في السودان تحديات بنيوية ومهنية تحدّ من قدرتها على حماية حقوق الإنسان، خاصة في ظل بيئة مؤسسية ضعيفة وتشتت خدمات الرعاية بين قطاعات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، وغياب تطبيق مهني متكامل لمبادئ الخدمة الاجتماعية داخل المؤسسات الحكومية والمجتمعية.

1.9 ضعف الإمكانيات المادية

يُعد ضعف الإمكانيات المادية من أبرز هذه التحديات، إذ أدى النزاع المسلح والانحيار الاقتصادي إلى تقليص التمويل الحكومي والدولي، وتدهور البنية التحتية الصحية والتعليمية والاجتماعية، مما حدّ من قدرة الأخصائيين الاجتماعيين على تنفيذ تدخلات فعّالة تستجيب لاحتياجات الفئات الهشة. كما يسهم غياب تشريعات تضمن تمويلًا مستدامًا لبرامج الحماية في زيادة هشاشة الخدمات وضعف جودتها واستمراريتها (Relief Web – Human Rights in Sudan, 2024–2025).

2.9 ضعف الإمكانيات البشرية

تعاني الخدمة الاجتماعية من نقص كبير في الكوادر المؤهلة وضعف في التأهيل الأكاديمي والمهني، مما يقلل من قدرة الأخصائيين على التعامل مع الحالات المعقدة أو تطبيق تدخلات قائمة على الأدلة. كما يحدّ غياب الاعتراف المهني داخل المؤسسات الصحية والتعليمية والتنمية من فاعلية المهنة، ويضعف دورها في حماية حقوق الفئات الضعيفة (OHCHR, 20255).

3.9 معوقات التدريب والهيكلية المهنية

تشير الدراسات إلى وجود تحديات كبيرة في التدريب الميداني، تشمل ضعف الإشراف، وقلة التجهيزات، وصعوبة الوصول إلى المؤسسات التنفيذية. كما تعاني المهنة من غياب أطر مهنية واضحة، وأدلة عمل، وخطط تطوير مهني مستدامة، إضافة إلى ضعف إدماج الأخصائي الاجتماعي في الهياكل الوظيفية وغياب توصيف وظيفي دقيق، مما يحد من فاعلية التدخلات المهنية في حماية الحقوق (حسن, 2019).

4.9 انعكاسات التحديات على الممارسة المهنية

أظهرت دراسات ميدانية في الخرطوم أن الأخصائيين الاجتماعيين في المستشفيات الحكومية يواجهون صعوبات كبيرة نتيجة ضعف الموارد وغياب الدعم المؤسسي، مما يحد من قدرتهم على التعامل مع الحالات الاجتماعية ضمن النظام الصحي. ويعكس ذلك حجم التحديات التي تعيق دور الخدمة الاجتماعية في القطاعات الحيوية المرتبطة بحقوق الإنسان (حسن, 2019).

5.9 العوامل الهيكلية المفاقمة للمشكلة

تتأثر الخدمة الاجتماعية بالوضع الاقتصادي والسياسي العام، حيث أدى النزاع المسلح والانحيار الاقتصادي إلى تقليص التمويل العام، وتراجع القدرة على توظيف وتأهيل الكوادر، وانحيار البنية التحتية

للخدمات الأساسية. وتسببت هذه الظروف في صعوبات تنظيمية وبنوية كبيرة، خاصة في المناطق المتأثرة بالنزاع، مما أعاق تقديم خدمات حماية فعّالة (UNDP, 2024).
يتضح أن الخدمة الاجتماعية في السودان تواجه تحديات متشابهة تشمل ضعف الإمكانيات المادية والبشرية، محدودية الوعي المجتمعي، والظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة. وهذه العوامل مجتمعة تحدّ من قدرة المهنة على حماية حقوق الإنسان والاستجابة لاحتياجات الفئات الهشة. ويتطلب تجاوز هذه التحديات إصلاحات شاملة تركز على تعزيز الموارد، وتطوير القدرات المهنية، وتفعيل التشريعات والسياسات الداعمة، ورفع الوعي المجتمعي، بما يمكن الخدمة الاجتماعية من أداء دورها الحيوي في تعزيز العدالة الاجتماعية وصمود المجتمع السوداني.

10 سبل تطوير دور الخدمة الاجتماعية في حماية حقوق الإنسان

1.10 تطوير مناهج تعليم الخدمة الاجتماعية وربطها بحقوق الإنسان

يمثل تطوير مناهج الخدمة الاجتماعية وربطها بقضايا حقوق الإنسان مسارًا استراتيجيًا لتعزيز دور المهنة في حماية الفئات الهشة، إذ تقوم العلاقة بين الخدمة الاجتماعية وحقوق الإنسان على مبادئ الكرامة والمساواة وعدم التمييز. وتشير الأدبيات الدولية إلى أن إدماج حقوق الإنسان في المناهج يُعد جزءًا أساسيًا من الهوية المهنية، ويتطلب تحديث المحتوى وأساليب التدريس لإعداد أخصائيين قادرين على أداء دورهم الحقوقي بكفاءة (Human Rights and Social Work).

ويسهم إدراج المفاهيم الحقوقية في المقررات في تعزيز فهم الطلاب للمعايير الدولية وتحليل القضايا الاجتماعية من منظور حقوقي، كما ينعكس إيجابًا على ممارستهم المهنية، خاصة عند ربط النظرية بالممارسة عبر دراسات الحالة والتدريب الميداني (Noyori-Corbett & Moxley, 2024).

وتوصي المؤسسات التعليمية الدولية بإدراج مقررات أساسية في الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، ودراسة الاتفاقيات الدولية وربطها بالممارسة المهنية، وهو اتجاه تؤكد التجارب العالمية التي تضع حقوق الإنسان في صميم المناهج من خلال تعزيز القيم الأخلاقية وتضمن دراسات حالة تطبيقية (Libal et al., 2014).

وفي السياق السوداني، تزداد أهمية هذا التطوير نظرًا لتعقيدات الواقع الإنساني والنزاعات والانتهاكات الواسعة، مما يستدعي إعداد أخصائيين قادرين على فهم قضايا التمييز والحرمان والدفاع عن حقوق الفئات الهشة عبر إدراج مقررات حقوقية، ودمج حقوق الإنسان في التدريب العملي، وبناء شراكات تعليمية مع منظمات حقوقية، وإجراء مراجعات دورية للمناهج لضمان مواكبتها للمعايير الدولية.

2.10 دور الخدمة الاجتماعية في بناء وتعزيز الشراكات

يمثل بناء الشراكات بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ركيزة أساسية لتعزيز حماية حقوق الإنسان، إذ يساهم تكامل الأدوار في تحسين جودة الخدمات المقدمة للفئات الهشة. ويعمل الأخصائي الاجتماعي كحلقة وصل تنسق الموارد والخدمات بين القطاعات المختلفة لضمان استمرارية الحماية عبر تدخلات اجتماعية واقتصادية ونفسية متكاملة (Global Standards for Social Work Education and Training).

وتؤدي منظمات المجتمع المدني دورًا محوريًا في التوعية بالحقوق ورصد الانتهاكات وتقديم الدعم القانوني والمساهمة في تطوير التشريعات، بينما تساعد آليات التنسيق المؤسسي—مثل اللجان المشتركة ومنصات تبادل المعلومات في تقليل الازدواجية ورفع كفاءة استخدام الموارد وتعزيز أثر السياسات الاجتماعية. كما تُعد المشاركة المجتمعية عنصرًا أساسيًا في تقييم السياسات واستشراف الاحتياجات (Advancing Human Rights in Social Work Education).

وترتبط هذه الشراكات بإطار حقوق الإنسان، إذ يتطلب ضمان الوصول إلى خدمات الصحة والتعليم والعمل والحماية الاجتماعية تعاونًا فعليًا بين الدولة والمجتمع المدني، ويُقاس نجاحها بمستوى التنسيق ورضا المستفيدين وتأثير السياسات المشتركة.

وفي السياق السوداني، تكتسب الشراكات أهمية خاصة بسبب النزاع المسلح وتدهور الخدمات الأساسية، مما أدى إلى اعتماد واسع على الجهود المشتركة بين الدولة والمنظمات المحلية والدولية. وتُظهر التجارب الميدانية أن منظمات المجتمع المدني تؤدي دورًا تكميليًا مهمًا في حماية الحقوق، خاصة في المناطق التي يصعب على الدولة الوصول إليها، بينما يسهم الأخصائي الاجتماعي في ربط هذه الجهود بالسياسات الحكومية لضمان استدامتها ومواءمتها مع المعايير الحقوقية. وتساعد هذه الشراكات في مواجهة تحديات النزوح الواسع وانعدام الأمن الغذائي وتراجع الخدمات، مما يجعلها إطارًا ضروريًا لتحقيق حماية اجتماعية أكثر عدالة واستدامة.

3.10 التأثير في السياسات على المستوى الوطني والدولي

يمثل تطوير السياسات الاجتماعية أحد المرتكزات الأساسية لحماية حقوق الإنسان، إذ تُحدّد السياسات آليات توزيع الموارد وتوجيه الخدمات وتنسيق الأدوار بين الدولة والمجتمع المدني. ويبرز دور الأخصائي الاجتماعي في التأثير على هذه السياسات من خلال المناصرة، وتوثيق الاحتياجات، وبناء الشراكات المؤسسية (Human Rights and Social Work – OHCHR).

وفي السودان، أدى النزاع المسلح وتدهور مؤسسات الحماية الاجتماعية إلى إضعاف قدرة الدولة على ضمان الحقوق الأساسية، حيث وثّقت تقارير أممية انتهاكات واسعة. كما تعمل منظمات المجتمع المدني في بيئة مقيدة قانونيًا ومليئة بالمضايقات الأمنية، مما يحد من قدرتها على مراقبة الحقوق ودعم الفئات الهشة.

وتشير الأدلة إلى أن تعزيز دور الخدمة الاجتماعية في التأثير على السياسات يتطلب بيئة تشريعية داعمة، وحماية للمدافعين عن حقوق الإنسان، وتعاونًا مؤسسيًا يضمن استجابة فعّالة لاحتياجات.

11 خاتمة

تؤكد الدراسة أن الخدمة الاجتماعية تمثل ركيزة أساسية في حماية حقوق الإنسان في السودان، خاصة في ظل الأزمات الإنسانية والسياسية والاقتصادية المتشابكة. وقد أظهرت النتائج أن الأخصائي الاجتماعي يؤدي دورًا محوريًا في دعم الفئات الهشة عبر آليات مهنية تشمل التمكين، وبناء القدرات، والمناصرة، والتنسيق المؤسسي، والدعم النفسي، والاجتماعي. كما تبين أن فعالية هذه الأدوار تعتمد على بيئة داعمة تشمل سياسات واضحة، ومناهج تعليمية حديثة، وشراكات قوية بين الدولة والمجتمع المدني والمنظمات الدولية.

وفي ظل التحديات القائمة — من ضعف الإمكانيات، وتراجع البنية المؤسسية، وغياب الوعي المجتمعي — يصبح تطوير الخدمة الاجتماعية ضرورة ملحة لضمان حماية الحقوق وتعزيز العدالة الاجتماعية. وتخلص الدراسة إلى أن تعزيز دور الخدمة الاجتماعية يتطلب رؤية شاملة تشمل إصلاح المناهج، وتطوير القدرات المهنية، وتنفيذ التشريعات، وتوسيع الشراكات، وحماية العاملين في المجال الاجتماعي، بما يسهم في تعزيز صمود المجتمع السوداني وبناء مستقبل أكثر عدلاً وكرامة.

تُظهر نتائج الدراسة أن الخدمة الاجتماعية تمثل عنصرًا محوريًا في حماية حقوق الإنسان في السودان، خاصة في ظل الأزمات الإنسانية والنزاعات المسلحة التي وسّعت دائرة الفئات الهشة. وتبيّن أن الأخصائي الاجتماعي قادر على التدخل في البيئات المعقدة عبر آليات مهنية تشمل التمكين، وبناء القدرات، والمناصرة، والتنسيق المؤسسي، مما يساهم في تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية وتعزيز استقلالية المستفيدين. كما أكدت دراسات الحالة فعالية التدخلات المهنية في دعم الأطفال والنساء وذوي الإعاقة من خلال رفع الوعي بحقوقهم وتحسين جودة الخدمات وتقليل التهميش. وتبرز النتائج كذلك أن حماية الحقوق في السياق السوداني تتطلب شراكات قوية بين المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، نظرًا لضعف البنية المؤسسية واعتماد الخدمات على الجهود الإنسانية والمجتمعية.

13 التوصيات

استنادًا إلى النتائج، توصي الدراسة بما يلي:

- **تطوير المناهج التعليمية:** إدماج مساقات متخصصة في حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية ضمن مناهج الخدمة الاجتماعية لتعزيز الإطار الحقوقي للممارسة المهنية.
- **تعزيز قدرات الأخصائيين الاجتماعيين:** توفير برامج تدريبية متقدمة في التوثيق، ورصد الانتهاكات، والمناصرة، والدفاع عن الحقوق، خاصة في السياقات الإنسانية المعقدة.
- **تطوير سياسات حماية داخل المؤسسات:** تبني سياسات واضحة لحماية الفئات الهشة في المؤسسات الصحية والتعليمية والاجتماعية، وضمان وجود أخصائيين مؤهلين ضمن الهياكل التنظيمية.
- **دعم المبادرات المجتمعية:** تشجيع المبادرات المحلية التي تعزز الوعي بالحقوق وتمكّن الفئات الضعيفة وتبني شبكات دعم مجتمعية مستدامة.
- **توفير حماية مهنية للأخصائيين الاجتماعيين:** وضع آليات لحماية العاملين في مناطق النزاع، تشمل ضمان السلامة، والدعم النفسي، وتسهيل الوصول للمناطق المتضررة.
- **تعزيز الشراكات المؤسسية:** تقوية التعاون بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني والجهات الدولية لضمان تكامل الجهود وتحسين جودة الخدمات.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

- (1). أبو المعاطي، ماهر، قضايا حقوق الإنسان في الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2012.
- (2). أبو النصر، مدحت محمد، الخدمة الاجتماعية وحقوق الإنسان، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2015.

(3). السيد، محمد عبد الحميد، مبادئ الخدمة الاجتماعية وحقوق الإنسان، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2015.

(4). عبد اللطيف، رشاد أحمد، الخدمة الاجتماعية وحقوق الإنسان، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2010.

ثانياً: المجلات

(1). حسن، آمنة محمد، "التحديات التي تواجه الأخصائي الاجتماعي في مجال حقوق الإنسان بالسودان"، مجلة العلوم الإنسانية، 14(1)، 2019.

(2). عبد الرحمن، فاطمة الزهراء، "دور الخدمة الاجتماعية في حماية الفئات الهشة في المجتمع السوداني"، مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة الخرطوم، 2017.

ثالثاً: الكتب الإنجليزية

(1). Banks, S. (2012). *Ethics and values in social work*. Palgrave Macmillan.

(2). Dominelli, L. (2002). *Anti-oppressive social work theory and practice*. Palgrave Macmillan.

(3). Galtung, J. (1996)). *Peace by peaceful means: Peace and conflict*. development and civilization. Sage.

(4). Healy, L. M. (2008). *International social work: Professional action in an interdependent world* (2nd ed.). Oxford University Press.

(5). Ife, J. (2012). *Human rights and social work: Towards rights-based practice* (3rd ed.). Cambridge University Press.

(6). Reichert, E. (2006)). *Understanding human rights: An exercise book*. Sage Publications.

(7). Berk, L. E. (2018). *Development through the lifespan* (7th ed.). Pearson.

(8). Erikson, E. H. (1963). *Childhood and society* (2nd ed.). Norton.

(9). Gilligan, C. (1982). *In a different voice: Psychological theory and women's development*. Harvard University Press.

رابعاً: الدراسات الإنجليزية

(1). Baikady, R. (2025). Social work advocacy. In. *Global Social Work: Human Rights, Advocacy, and Sustainability* (pp. 167–195). Springer Nature.

(2). Ali, H., & Muhammad, A. (2025). State-led interventions in social work: Enhancing psychological support for vulnerable groups.

(3). Social Work Institute. (2025). Addressing the needs of vulnerable groups through case work.

- (4). Ark Support Coordination. (2025). Social work frameworks: Empowerment theory.
- (5). Noyori-Corbett, C., & Moxley, D. P. (2024). Framing the human rights curriculum in American social work education. *Social Work Education*.
- (6). Day, A., McLeod, B., Hawkins, R. L., & Mogro-Wilson, C. M. (2023). The importance of policy advocacy in social work. *Families in Society*, 104(3), 243–244.
- (7). Quzack, L. E., Picard, G., Metz, S. M., & Chiarelli-Helminiak, C. M.). (2021). *A social work education grounded in human rights*. *Journal of Human Rights and Social Work*, 6, 32–40.
- (8). World Bank. (2021). Social protection and human rights in fragile contexts.
- (9). Libal, K. R., Berthold, S. M., Thomas, R. L., & Healy, L. M. (Eds.). (2014). *Advancing human rights in social work education*. Council on Social Work Education.
- (10). Perkins, D. D., & Zimmerman, M. A. (1995). Empowerment theory, research, and application. *American Journal of Community Psychology*, 23(5), 569–579.
- (11). Zimmerman, M. A. (2000). Empowerment theory: Psychological, organizational, and community levels of analysis. In J. Rappaport & E. Seidman (Eds.), *Handbook of community psychology* (pp. 43–63). Springer.

خامساً: التقارير والوثائق الدولية

- (1). United Nations. (1948). *Universal Declaration of Human Rights*. United Nations.
- (2). United Nations. (1995). *World Summit for Social Development: Program of Action*. United Nations.

تقارير أممية ودولية عن السودان

- (3). UNDP. (2018). *Human Development Report: Sudan*. United Nations Development Program.
- (4). UNDP. (2023–2024). *Sudan Crisis Impact Reports*. United Nations Development Program.
- (5). UNDP. (2023–2024). *Sudan Crisis Impact Reports*. United Nations Development Program.
- (6). World Bank. (2020). *Social protection and resilience in Sudan*. World Bank Group.
- (7). OHCHR. (2023–2024). *Situation of Human Rights in the Sudan (A/HRC/58/29)*. Office of the High Commissioner for Human Rights.
- (8). OHCHR. (2025). *Accelerating action for Sudanese women amid conflict*. Office of the High Commissioner for Human Rights.

- (9). OCHA. (2024–2025). *Sudan Humanitarian Needs Overview (HNO)*. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs.
- (10). OCHA. (2025). *Sudan Humanitarian Needs and Response Plan*. – Overview. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs.
- (11). OCHA. (2024). *Sudan: Humanitarian Response Dashboard*. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs.
- (12). UNICEF. (2023–2025). *Sudan Humanitarian Situation Reports*. United Nations Children's Fund.
- (13). UNICEF. (2024). *Sudan Humanitarian Situation Report No. 26*. United Nations Children's Fund.
- (14). UNICEF. (2025). *Women and girls' safe spaces*. United Nations Children's Fund.
- (15). UN Women. (2023–2024). *Sudan Gender Alert Reports*. UN Women.
- (16). UN Women. (2024). *Country fact sheet: Sudan*. UN Women.
- (17). United Nations Sudan. (2024). *UN Sudan Annual Results Report*. United Nations.

تقارير حقوقية وإنسانية

- (18). Human Rights Watch. (2025). *World Report 2025: Sudan*. Human Rights Watch.
- (19). International Rescue Committee. (2024). *Sudan Crisis Report: One Year of Conflict*. IRC.
- (20). Humanity & Inclusion. (2025). *Emergency Inclusive Humanitarian Action Brief*. HI.
- (21). ACAPS. (2023). *Impact of the conflict on children in Sudan*. ACAPS.
- (22). African Disability Rights Yearbook. (2021). *Country Report: Sudan*.
- (23). World Health Organization. (2024). *Sudan conflict and refugee crisis: Multi-country External Situation Report*. WHO.
- (24). African Union. (n.d.). *Member State Profiles*. African Union

مراجع أكاديمية

- (25). Abdien, K. F., Abbas, R., Abu Shama, S., Sabir, Y., & Al-Amin, M. H. (2024). Support to Sudanese women responding to conflict and crisis. Institute of Development Studies.
- (26). Bilo, C., Machado, A. C. , & Bacil, F. (2020). *Social protection in Sudan: System overview and program mapping*. IPC-IG.
- (27). Human Rights in Sudan: Background, Violations & Challenges. (2024).

- (28). UNICEF. (2014). *Hidden in plain sight: A statistical analysis of violence against children*. United Nations Children's Fund.
- (29). UNESCO. (2020). *Global education monitoring report 2020: Inclusion and education – All means all*. UNESCO.
- (30). International Labour Organization. (2017). *Global estimates of child labor: Results and trends, 2012–2016*.

البنية في الخطاب الأدبي بين التراث والحداثة دراسة موازنة بين استشهادات عبد القاهر الجرجاني وقصيدة الخيول لدنقل

سلوى عثمان أحمد محمد - أستاذ مشارك

كلية الآداب، جامعة النيلين، السودان

Salwaosmann2000@gmail.com

★

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة مفهوم البنية في النص الأدبي العربي من خلال مقارنة مقارنة بين نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني والبنية الشعرية الحديثة في قصيدة "الخيول" لأمل دنقل، وذلك في محاولة للكشف عن الامتداد الفكري والجمالي بين التراث النقدي العربي والحداثة الأدبية المعاصرة. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي المقارن في دراسة المستويات اللغوية والدلالية والإيقاعية والرمزية في النصوص، مع الاستعانة ببعض مفاهيم المنهج البنيوي الحديث في تحليل العلاقات الداخلية للنص. وقد خلصت الدراسة إلى أن مفهوم النظم عند الجرجاني يمثل جذوراً فكرية لما يُعرف اليوم بـ"البنية في النقد الأدبي"، إذ ينظر إلى اللغة بوصفها نظاماً من العلاقات التي تولّد المعنى، لا بوصفها مجموعة من المفردات المنعزلة. كما أظهرت الدراسة أن أمل دنقل أعاد إنتاج هذا الوعي البنيوي في سياقٍ حداثيٍّ جديد، فجعل من قصيدته "الخيول" بنيةً مفتوحةً تعبّر عن الصراع بين الانكسار والبعث، وتكشف عن الذات العربية في لحظة قلقٍ وجودي. ومن خلال المقارنة بين الجرجاني ودنقل، توصل البحث إلى أن البنية في الأدب العربي ليست مفهوماً مستعاراً من الغرب، بل امتداد طبيعي لتطور الفكر البلاغي العربي في أشكال جديدة من الوعي الفني والنقدي. وتتمثل قيمة هذا البحث في تأكيد أصالة التراث العربي وقدرته على التجدد عبر تفاعله مع المناهج النقدية الحديثة.

الكلمات المفتاحية: البنية، النظم، الجرجاني، أمل دنقل، الخيول، البنيوية، النقد العربي.

Structure in Literary Discourse between Heritage and Modernity:

A Comparative Study of the Textual Evidence Cited by Abd al-Qahir al-Jurjani and Amal Dunqul's Poem The Horses

Salwa Osman Ahmed Mohamed, Associate Professor

Faculty of Arts, Al-Neelain University, Sudan

Salwaosmann2000@gmail.com



Abstract

This study aims to examine the concept of structure (al-binyah) in Arabic literary discourse through a comparative approach between Abd al-Qahir al-Jurjani's theory of "Nazm" (syntactic composition) and the modern poetic structure in Amal Dunqul's poem "The Horses". The research seeks to uncover the intellectual and aesthetic continuity between classical Arabic criticism and contemporary literary modernism. The study adopts a descriptive-analytical comparative method, analyzing the linguistic, semantic, rhythmic, and symbolic levels of the selected texts, while drawing on modern structuralist approaches that emphasize internal textual relations. The results show that al-Jurjani's concept of Nazm represents the intellectual foundation of what modern criticism calls "structure," as he viewed language as a network of interrelations generating meaning rather than a mere collection of isolated words. Furthermore, Amal Dunqul reinterpreted this structural awareness in a modern context, shaping his poem "The Horses" into an open poetic system that expresses the tension between defeat and resurrection, and mirrors the existential anxiety of the Arab self. The comparative analysis concludes that the structural concept in Arabic literature is not imported from Western criticism but rather a natural extension of Arabic rhetorical thought that continues to evolve in modern critical forms. The study emphasizes the authenticity of Arabic heritage and its dynamic ability to engage productively with modern critical theories.

Keywords: Structure, Nazm, al-Jurjani, Amal Dunqul, The Horses, Structuralism, Arabic Criticism.

يشكل مفهوم البنية أحد أهم المفاهيم النقدية التي أسهمت في تجديد مناهج قراءة النص الأدبي وتحليله، إذ لم يعد النص يُدرّس بوصفه مجموع عناصر لغوية أو موضوعات دلالية فحسب، بل بوصفه كلاً متكاملًا من العلاقات التي تتفاعل داخله لتنتج معناه الجمالي والفكري.

وقد أفرز هذا المنظور البنوي تحولات عميقة في الفكر النقدي الحديث، حيث انتقل الاهتمام من المؤلف والبيئة إلى اللغة بوصفها نظاماً، ومن الحدس الجمالي إلى التحليل العلمي لبنية الخطاب الأدبي. غير أن المتتبع للفكر النقدي العربي يجد أن هذا الوعي بالبنية لم يكن غريباً عن تراثنا البلاغي، فقد ظهرت ملامحه منذ القرن الخامس الهجري على يد عبد القاهر الجرجاني في نظريته الشهيرة في "النظم"، التي تقوم على فكرة أن اللغة نظام من العلاقات بين الألفاظ والمعاني، وأن بلاغة الكلام تتحدد من خلال طريقة التأليف والتركييب، لا من خلال المفردات المفردة.

وهكذا يمكن القول إن الجرجاني قدّم نواة فكرية مبكرة لما سيُسمّى لاحقاً بـ (المنهج البنوي). وفي المقابل، شكّلت قصيدة "الخيول" لأمل دنقل نموذجاً حداثياً لتجليّ البنية الشعرية في الأدب العربي المعاصر، إذ تتضافر فيها اللغة، والإيقاع، والرمز، والدلالة، لتعبّر عن مأزق الوعي الجمعي العربي بعد نكسة حزيران 1967م.

فقد استطاع دنقل من خلال لغته المشحونة بالإيحاء والتمرد أن يخلق بنية شعرية مفتوحة، تعكس الصراع بين الانكسار والأمل، وبين الذاكرة والتطلع إلى المستقبل.

1.1 مشكلة البحث

تتمثل مشكلة هذا البحث في إعادة النظر في مفهوم البنية في ضوء النقد العربي القديم والحديث، من خلال دراسة تطبيقية تجمع بين نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني، وبين البنية الشعرية الحديثة في قصيدة "الخيول" لأمل دنقل، سعياً إلى الكشف عن مدى الأصالة والاستمرارية في الفكر النقدي العربي، وإلى إثبات أن البنيوية ليست انقطاعاً عن التراث بل امتداد له في إطار جديد.

2.1 فرضية البحث

ينطلق هذا البحث من فرضية أساسية مفادها أن: "مفهوم البنية في الأدب العربي له جذور أصيلة في التراث البلاغي والنقدي، وقد تطوّر في العصر الحديث ليعبّر عن الوعي الجديد بالعلاقات الداخلية للنص، دون أن يفقد ارتباطه بجذوره الأولى في نظرية النظم."

3.1 أهداف البحث

1. الكشف عن الأسس البنيوية في فكر عبد القاهر الجرجاني.
2. تحليل تجليات البنية الشعرية في قصيدة "الخيول" لأمل دنقل.
3. المقارنة بين بنية النص القديم والنص الحديث لإبراز أوجه التشابه والاختلاف.
4. بيان أصالة الفكر النقدي العربي وقدرته على التفاعل مع المفاهيم الحديثة.

4.1 أهمية البحث

تتبع أهمية هذا البحث من أنه يقدم رؤية نقدية متوازنة تجمع بين الأصالة والمعاصرة في دراسة مفهوم البنية، وتعيد الاعتبار للنقد العربي القديم بوصفه منبعاً للفكر الجمالي الحديث. كما يتيح هذا البحث للدارس العربي فهماً أعمق لعلاقة اللغة بالفكر، وللمبدع فهماً أوفى لآليات بناء النص الأدبي من داخله.

5.1 منهج البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي المقارن؛ إذ يتناول النصوص من خلال تحليل مستوياتها اللغوية والدلالية والإيقاعية والرمزية، ويعتمد في الوقت ذاته على المقارنة بين منهج الجرجاني في تحليل الخطاب وبين التطبيق البنيوي في شعر أمل دنقل. كما يستفيد البحث من بعض مفاهيم المنهج البنيوي الحديث، مثل العلاقات النصية، والبنية المغلقة، والدلالة المتولدة.

6.1 حدود البحث

يقتصر هذا البحث على دراسة مفهوم البنية في:

1. نصوص مختارة من مؤلفات عبد القاهر الجرجاني (دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة).
 2. قصيدة "الخيول" لأمل دنقل.
- ولا يتناول الدراسة البنيوية في النقد الغربي إلا بقدر ما يخدم الإطار النظري والمقارنة. يتكوّن البحث من محاور رئيسة:
- الأول: الإطار النظري لمفهوم البنية في اللغة والاصطلاح وفي النقد الحديث.
 - الثاني: البنية في التراث النقدي العربي من خلال نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني.
 - الدراسة التطبيقية: (تحليل بنية النصوص عند الجرجاني ومقارنتها بالبنية الشعرية في قصيدة "الخيول" لأمل دنقل).

7.1 الدراسات السابقة

- بحث عبد الله الحربي (مجلة الآداب واللغة، جامعة الملك سعود، 2018م). بعنوان "من النظم إلى البنية: قراءة في تطور المفهوم في النقد العربي". تناولت الدراسة التحول من البلاغة الجرجانية إلى البنيوية الغربية، وأثبت أن العلاقة بينهما علاقة استمرارية لا قطيعة، لكنه لم يقدم نموذجاً تطبيقياً يجمع بين نصين مختلفين زمنياً، وهو ما يقوم عليه هذا البحث.
- بحث نوال الشمري (مجلة الدراسات الإنسانية، 2021) بعنوان "تمثيلات البنية في الشعر العربي المعاصر: قراءة بنيوية ثقافية". ربطت الباحثة بين التحليل البنيوي والنقد الثقافي، وأشارت إلى أن النص العربي الحديث ما زال يحمل بُنى تراثية في عمقه، لكنها لم تتناول نماذج محددة مثل أمل دنقل أو الجرجاني.

8.1 موقع هذا البحث بين الدراسات السابقة

يتميز هذا البحث عن الدراسات السابقة بأنه:

1. يجمع بين التحليل التطبيقي للنصوص القديمة والحديثة في إطار بنيوي واحد.
2. يقدم مقارنة مباشرة بين نظرية النظم والبنية الشعرية الحديثة على مستوى اللغة والدلالة والإيقاع والرمز.
3. يبرز أصالة الجرجاني في تأسيس الفكر البنيوي العربي، ويُعيد قراءة أمل دنقل في ضوء هذا التراث النقدي.
4. يُسهم في سدّ الفراغ البحثي بين البلاغة التراثية والنقد البنيوي المعاصر، عبر معالجة تطبيقية لا تقتصر على الجانب النظري.

2 مفهوم البنية في النقد الأدبي

تُعَدُّ البنية من أبرز المفاهيم التي احتلّت موقعاً مركزياً في الدراسات النقدية الحديثة، إذ ارتبط ظهورها بتحوّل جذري في النظرة إلى الأدب واللغة والفكر. فبعد أن كان النص يُقرأ بوصفه تعبيراً عن تجربة مؤلفه أو عن واقعه الاجتماعي، أصبح يُنظر إليه في ضوء المفهوم البنيوي كـ (نسق مغلق) من العلاقات يتولّد معناه من داخله لا من خارجه.

إنّ دراسة مفهوم البنية في النقد العربي الحديث تُبرز الوعي النقدي الجديد الذي حاول التوفيق بين التراث البلاغي العربي، الذي مثله عبد القاهر الجرجاني بنظريته في النظم، والنقد الغربي البنيوي الذي صاغه دي سوسير ورولان بارت وغيرهما. ومن هنا تأتي أهمية البدء بتحديد مفهوم البنية في اللغة والاصطلاح، تمهيداً لمتابعة تطوره في الفكرين العربي والغربي، واستجلاء موقعه في تحليل النصوص الأدبية.

1.2 أولاً: مفهوم البنية في اللغة

ترتبط كلمة "البنية" في أصلها اللغوي بفعل "بنى"، الذي يدلّ على التشييد والتركيب والتأسيس. قال ابن منظور في لسان العرب: "البناء نقيض الهدم، وهو وضع الشيء على الشيء على وجه يُقيم بعضه بعضاً" (ابن منظور، 1999م، ص 314).

فالبنية في اللغة هي التركيب المنسجم الذي تتأزّر أجزاؤه لتتشكّل كلاً متماسكاً. وتُستعمل في مجالات متعددة كالبنية المعمارية أو الجسدية أو النحوية، وهي في جميع استعمالاتها تدلّ على الاتساق والترابط الداخلي.

ويشير الجرجاني إلى هذا المعنى في قوله إن "النظم هو تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض" (الجرجاني، 1959م، ص 47). فهو يعبر عن البنية بوصفها نظاماً من العلاقات المتبادلة بين الأجزاء، وهو وعي سابق لما اصطلح عليه لاحقاً في النقد الحديث.

2.2 ثانياً: مفهوم البنية في الاصطلاح

تنوّعت تعريفات النقاد والفلاسفة لمفهوم البنية بحسب الحقول التي استعمل فيها المصطلح؛ ففي الفلسفة، تعني البنية الكلّ المنظّم الذي لا يُفهم إلا من خلال العلاقات بين أجزائه، وفي اللسانيات تعني النظام الذي تتحكّم قوانينه في توليد المعنى داخل اللغة (دي سوسير، 1916م، ص 45).

أما في النقد الأدبي، فالبنية هي النسق الداخلي الذي تنتظم به مكونات النص من أصوات وصور ومعانٍ وإيقاعات، بحيث يكون لكل عنصرٍ دوره في تكوين الدلالة الكلية. يقول رولان بارت: "البنية ليست ترتيباً شكلياً للأشياء، بل شبكة من العلاقات التي تنتج المعنى عبر الاختلاف والتجاوز" (بارت، 1970م، ص 14). ويؤكد صلاح فضل أنّ "البنية في النص الأدبي نظام من العلاقات اللغوية تتفاعل لتوليد المعنى، فهي ليست شكلاً خارجياً؛ بل جوهر النص الذي يربط بين وحداته في وحدة دلالية" (فضل، 1992م، ص 18). أما تودوروف فيرى أنّ "البنية هي العلاقات الثابتة بين العناصر المتغيرة" (تودوروف، 1982م، ص 27)، أي أنّها المبدأ الذي يجعل النص الأدبي متماسكاً رغم تنوع مكوناته. ومن هذا المنظور، لا يمكن فهم أيّ عمل أدبيٍّ بمعزل عن بنيته الداخلية؛ لأنّ البنية هي التي تمنح النص هويته الجمالية والدلالية، وتحدّد طبيعته تفاعله مع المتلقي.

3.2 ثالثاً: تداخل المفهوم بين التراث والحداثة

على الرغم من أنّ مصطلح "البنية" جديد نسبياً في النقد العربي، إلا أن جذوره تمتد في الفكر البلاغي القديم، وخاصة عند عبد القاهر الجرجاني الذي جعل النظم أساس الفصاحة والبيان، يقول الجرجاني: "إنما تفاضل بين الكلام في الفصاحة إذا نظرت في النظم وتأليف الكلام بعضه مع بعض" (الجرجاني، 1959م، ص 49). ويلاحظ شوقي ضيف أن هذا المفهوم "يتطابق في جوهره مع البنية الحديثة التي تجعل العلاقات الداخلية معيار القيمة الفنية" (ضيف، 1988م، ص 204). كما يؤكد عبد الله الغزامي أنّ "النقد البنيوي الغربي لم يأت بجديد؛ بل أعاد صياغة الوعي العربي القديم بلغة جديدة" (الغزامي، 1994م، ص 63). وهكذا نجد أنّ مفهوم البنية في التراث العربي لم يكن غائباً؛ بل كان حاضراً بمسميات أخرى مثل: النظم، التأليف، التناسب، الائتلاف، والمقابلة. وكلّها مصطلحات تعبّر عن إدراكٍ مبكرٍ لوحدة النص وتماسكه. من خلال تتبع المعنى اللغوي والاصطلاحي لمفهوم البنية، يتبيّن أنّها تقوم على ثلاث ركائز أساسية:

1. الترابط الداخلي بين الأجزاء بحيث يُسهم كل عنصر في تكوين الكل.
 2. النسق المنظم الذي يخضع لقوانين داخلية تحكم بناء النص.
 3. الوظيفة الدلالية والجمالية التي تنتج من هذا التفاعل البنائي.
- وعليه، فإنّ البنية ليست مجرد مصطلح شكلي؛ بل هي رؤية تحليلية وجمالية تتعامل مع النص بوصفه كياناً حياً يتكوّن معناه من تفاعل عناصره اللغوية والأسلوبية والفكرية.

3 البنية في النقد الغربي الحديث

يمثل ظهور الفكر البنيوي في الغرب في القرن العشرين نقطة تحوّل كبرى في الدراسات الأدبية واللسانية؛ فقد نقلت البنيوية النظر إلى الأدب من كونه تعبيراً عن الذات أو الواقع إلى كونه نظاماً لغوياً مغلقاً تحكمه قوانين داخلية، وهو ما أحدث قطيعة مع المناهج التاريخية والنفسية والاجتماعية التي كانت سائدة قبلها. وقد تأسّس هذا الاتجاه على أعمال فردينان دي سوسير في علم اللغة، ثم تطوّر في النقد الأدبي على أيدي رولان بارت، تودوروف، ليفي شتراوس، وبياجيه.

1.3 فردينان دي سوسير: اللغة بوصفها نظاماً من العلاقات

يُعدّ دي سوسير (Ferdinand de Saussure) المؤسس الأول للفكر البنيوي المعاصر؛ ففي محاضراته في علم اللغة العام، أكد أنّ اللغة ليست مجموعة من الكلمات؛ بل نظام من العلامات التي لا تكتسب معناها إلا من خلال العلاقات الاختلافية بينها (دي سوسير، 1916م، ص 45).

عرّف سوسير العلامة اللغوية بأنها مؤلفة من الدالّ (الصوت أو الشكل اللفظي) والمدلول (المفهوم الذهني)، ولا تقوم العلاقة بينهما على التطابق، بل على الاعتبار، أي أنها علاقة رمزية اصطلاحية. وبذلك أصبحت اللغة عنده بنية متكاملة، لا يمكن فهم أي عنصر منها بمعزل عن موقعه داخل النسق العام.

إنّ هذا التصور أحدث ثورة فكرية في دراسة الأدب، إذ جعل النص يُقرأ من داخله، فالمعنى لا يُستمد من نية المؤلف أو من العالم الخارجي، بل من العلاقات البنيوية بين الكلمات والرموز داخل النص نفسه. وقد وصف صلاح فضل (1992م) هذا التحوّل بأنه "نقل مركز الاهتمام من الخارج إلى الداخل، ومن الدلالة السياقية إلى النظام اللغوي" (صلاح فضل، 1992م، ص 20).

2.3 كلود ليفي شتراوس: البنية في الأسطورة والفكر الإنساني

نقل كلود ليفي شتراوس (Claude Lévi-Strauss) المفهوم البنيوي من اللغة إلى الأنثروبولوجيا، إذ رأى أنّ الأساطير والعادات الاجتماعية، مثل اللغة، تخضع لأنظمة من العلاقات (ليفّي شتراوس، 1958م، ص 27). فالأسطورة عنده ليست مجرد حكاية، بل بنية رمزية تعبّر عن الفكر الجمعي للإنسان. اعتمد شتراوس على تحليل الثنائيات المتقابلة في الأساطير مثل (الحياة/الموت، الذكر/الأنثى، الطبيعة/الثقافة)، لإثبات أنّ البنية الذهنية للإنسان قائمة على التناقضات التي تسعى إلى التوازن. وهذا ما جعله يقول: "العقل البشري يعمل وفق قوانين البنية نفسها التي تعمل بها اللغة" (ليفّي شتراوس، 1958م، ص 34). وقد أثر هذا التصور في النقد الأدبي، فصار النص يُحلّل بوصفه نظاماً من الثنائيات المتقابلة التي تخلق المعنى من التوتر بين أطرافها، وهو ما سيتطوّر لاحقاً في التحليل البنيوي للقصاص والروايات.

3.3 رولان بارت: البنية كشبكة دلالية

قدّم رولان بارت (Roland Barthes) في ستينيات القرن العشرين رؤيته الخاصة للبنية بوصفها نظاماً من العلامات المتشابكة. يقول بارت: "البنية ليست شيئاً قائماً داخل النص، بل هي علاقة تُكتشف في عملية القراءة" (بارت، 1970م، ص 14).

ويذهب إلى أنّ النص الأدبي ليس له معنى واحد، بل مجموعة من المعاني التي تتولّد من تفاعل الدوالّ داخل النسق اللغوي.

وفي كتابه لذة النص يرى أنّ القارئ يشارك في بناء المعنى من خلال إعادة ترتيب العلامات في ذهنه (بارت، 1973م، ص 22).

بهذا المعنى، لم تعد البنية مجرد شكل لغوي؛ بل أصبحت حركة دلالية مفتوحة تسمح بقراءات متعددة للنص. وقد علّق عبد الله الغدامي (1994م) على فكر بارت قائلاً: "إنّ النص البنيوي نصّ بلا مركز، تتحكم فيه علاقات اللغة لا إرادة المؤلف" (عبد الله الغدامي، 1994م، ص 77).

إنّ رؤية بارت هذه تمثّل النقلة من البنيوية الصارمة إلى ما يُعرف بـ ما بعد البنيوية، حيث تصبح البنية قابلة للتفكيك وإعادة البناء باستمرار.

4.3 تزفيتان تودوروف: البنية السردية

كان تزفيتان تودوروف (Tzvetan Todorov) من أبرز من طَبَّقَ البنيوية على الأدب السردى؛ ففي كتابه مدخل إلى الأدب العجائبي، درس البنية من خلال التنظيم الداخلي للأحداث والزمن في النصوص السردية (تودوروف، 1982م، ص 27).

ويرى تودوروف أنَّ السرد يقوم على مجموعة من التحولات التي تنتقل من حالة إلى أخرى، وأنَّ كل نصَّ سردي يحتوي على بنية عميقة تمثل القوانين التي تحكم تطوره. يقول: "البنية هي الشكل الذي يجعل الحكاية ممكنة، وهي المبدأ الذي يربط بين الأحداث داخل النص" (تودوروف، 1982م، ص 29). وقد ساهمت هذه الرؤية في تطوير السيميائيات السردية، إذ أصبحت بنية السرد لا تُقاس بعدد الشخصيات أو الأحداث؛ بل بنظام العلاقات الذي يحكمها.

5.3 جان بياجيه: البنية كبناء معرفي

أما جان بياجيه (Jean Piaget) فقد نقل مفهوم البنية إلى مجال علم النفس المعرفي، معرِّفاً إياها بأنها: "نظام من التحولات الذي يبقى توازنها قائماً رغم تغيُّر عناصرها" (بياجيه، 1968م، ص 32). ويرى بياجيه أنَّ البنية ليست جامدة؛ بل نظام ديناميكي قادر على التطور الذاتي، وأنَّ كل معرفة إنسانية تتكوَّن ضمن بنية معرفية تستوعب التجارب وتعيد تنظيمها. وقد استلهم النقاد هذا المفهوم في النظر إلى النص الأدبي على أنه كائن حيّ متحوِّل، تتفاعل داخله البنى اللغوية والنفسية والفكرية. يقول صلاح فضل (1992م) في هذا السياق: "إنَّ فكرة البنية عند بياجيه منحت النقد الأدبي مفهوم الحركة داخل النظام، فالنص ليس بنية مغلقة؛ بل كيان متجدِّد يولِّد المعنى باستمرار" (صلاح فضل، 1992م، ص 31). من خلال هذه الاتجاهات الخمسة، يمكن القول إنَّ البنية في النقد الغربي الحديث انتقلت من كونها شكلاً لغوياً إلى أن أصبحت مفهوماً شاملاً للأنظمة والعلاقات التي تنظم الفكر واللغة والفن. ف (دي سوسير) وضع الأساس اللغوي، وليفني شتراوس نقله إلى الأسطورة، وبارت جعله شبكة دلالية، وتودوروف درسه في السرد، وبياجيه ربطه بالتحول المعرفي.

وهكذا لم تعد البنية مفهوماً ساكناً؛ بل حركة فكرية مستمرة تسعى لاكتشاف القوانين الداخلية التي تمنح النص الأدبي معناه ووحدته. وقد مكَّن هذا التحوُّل النقد الحديث من فهم الأدب بوصفه نظاماً رمزياً لا يقلَّ تعقيداً عن اللغة أو المجتمع أو العقل الإنساني.

4 البنية في النقد العربي الحديث

لم يكن انتقال الفكر البنيوي إلى النقد العربي مجرد تكرارٍ للنظريات الغربية؛ بل شكَّل مرحلة من الحوار والتفاعل بين التراث البلاغي العربي والمناهج الحديثة؛ فقد وجد النقاد العرب في نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني ما يُمكنهم من تأسيس بنيوية عربية أصيلة تستند إلى التراث، وتتفاعل في الوقت نفسه مع منجزات النقد الغربي.

ومن هنا، جاءت الكتابات البنيوية العربية محاولةً للتوفيق بين الأصالة والمعاصرة، ممثلةً في جهود عدد من النقاد المحدثين، من أبرزهم صلاح فضل، عبد الله الغدامي، كمال أبو ديب، ومحمد عبد المطلب.

1.4 صلاح فضل: من البنيوية إلى علم النص

يُعَدُّ صلاح فضل من أوائل النقاد الذين أدخلوا المصطلح البنيوي إلى النقد العربي عبر كتابه بلاغة الخطاب وعلم النص. يرى فضل أنَّ البنية ليست شكلاً جامداً، بل نظام من العلاقات اللغوية والفكرية التي يتكوَّن منها المعنى داخل النص (فضل، 1992م، ص 17).

ويقول: "البنية ليست كياناً مغلقاً؛ بل طاقةً حركية تتولد من تفاعل الأصوات والصور والمعاني" (فضل، 1992م، ص 23).

كما يؤكد أنّ التراث البلاغي العربي قد سبق البنيوية الغربية في جوهرها، حين جعل الجرجاني النظم أساس الفصاحة والبيان، فهو أول من نظر إلى النص بوصفه منظومة من العلاقات الداخلية (فضل، 1992م، ص 28).

ومن خلال مشروعه النقدي، حاول صلاح فضل أن يؤسس لما سمّاه علم النص، الذي يتجاوز حدود البنيوية الشكلية إلى دراسة العلاقات بين البنية اللغوية والبنية الدلالية، وبذلك وضع الجسر الحقيقي بين النقد العربي القديم والحداثة.

2.4 عبد الله الغذامي: من البنيوية إلى نقد الخطاب

قدّم عبد الله الغذامي قراءة مغايرة للمفهوم البنيوي في كتابه الخطيئة والتكفير، حيث انطلق من رؤية نقدية تسعى إلى تفكيك الخطاب الثقافي من الداخل. يرى الغذامي أن البنيوية ليست منهجاً مغلقاً؛ بل أداة لقراءة النصوص بوصفها أنساقاً فكرية واجتماعية (الغذامي، 1994م، ص 61).

ويقول: "إنّ البنيوية في جوهرها وعيٌّ باللغة، وقد كان الجرجاني أول من أدرك أنّ النظم هو اللغة في عملها الداخلي" (الغذامي، 1994م، ص 63).

بهذا، يعيد الغذامي ربط البنيوية بالبلاغة العربية، ويجعلها وسيلة لتحليل البنية العميقة للخطاب الثقافي، لا مجرد دراسة للأسلوب أو الشكل. كما يرى أن النص الأدبي لا ينفصل عن بنيته الاجتماعية، إذ إنّ اللغة عنده "تتشكّل في رحم الثقافة وتكشف لاشعور المجتمع" (الغذامي، 1994م، ص 82).

3.4 كمال أبو ديب: البنية بوصفها نظاماً مفتوحاً

يُعَدُّ كمال أبو ديب من أبرز النقاد الذين طوّروا المفهوم البنيوي في النقد العربي. في كتابه جدلية الخفاء والتجلي، ينظر أبو ديب إلى البنية بوصفها "نظاماً مفتوحاً يتفاعل فيه الصوت والدلالة في حركة مستمرة" (أبو ديب، 1981م، ص 54).

ويذهب إلى أن النص الشعري العربي يتميّز بقدرته على إنتاج بني متعددة متشابكة، تعبّر عن وعي الذات بالعالم من خلال اللغة. يقول أبو ديب: "البنية ليست إطاراً خارجياً للنص، بل هي النبض الداخلي الذي يمنح اللغة حياتها" (أبو ديب، 1981م، ص 57).

وتتجلى أهمية هذا الطرح في أنه جعل من البنية أفقاً مفتوحاً للتأويل، فهي لا تُحدّد بقوانين ثابتة؛ بل تتشكّل باستمرار أثناء القراءة والتلقي.

4.4 محمد عبد المطلب: البنية والقراءة الجمالية

اهتم محمد عبد المطلب بتحليل النص الشعري العربي من منظور بنيوي بلاغي. وفي كتابه تحليل النص الشعري يرى أنّ البنية هي "نظام من العلامات اللغوية التي تتفاعل في مستويات صوتية وصرفية ودلالية" (عبد المطلب، 2001م، ص 79).

ويؤكد أنّ النقد العربي القديم - خصوصاً عند الجرجاني - قد سبق علم الأسلوب الحديث في إدراك العلاقة بين الصوت والمعنى. يقول عبد المطلب: "لقد فهم الجرجاني أنّ الصوت حامل للمعنى، وأنّ جمال اللغة يقوم على تأزر عناصرها لا على مفرداتها" (عبد المطلب، 2001م، ص 82).

ومن هنا، دعا عبد المطلب إلى قراءة جمالية بنيوية تتجاوز التحليل النحوي والبلاغي التقليدي إلى فهم النص في ضوء بنائه الكلي.

5.4 اتجاهات أخرى

إلى جانب هؤلاء النقاد، ظهرت دراسات عربية أخرى وسّعت المفهوم البنيوي في اتجاهات متعددة. فقد ركّز إدريس الكردي (2005م) على العلاقة بين البنية والتلقي، مبيناً أن البنية لا تكتمل إلا بفعل القراءة التي تعيد إنتاج النص (الكردي، 2005م، ص 33).

أما عبد العزيز حمودة (1998م)، فانقد هيمنة البنيوية الغربية، ورأى ضرورة إعادة تأسيس المفهوم من داخل الثقافة العربية، قائلاً إن "الخطاب العربي يملك إمكاناته التأويلية الخاصة، التي لا تحتاج إلى استعارة المفاهيم الجاهزة من الغرب" (حمودة، 1998م، ص 41).

وهكذا، يمكن القول إن البنيوية العربية لم تكن مجرد استيراد فكري؛ بل تفاعلاً خلاقاً مع التراث البلاغي والنقدي، حيث أعاد النقاد العرب صياغة المفهوم ليصبح أكثر انفتاحاً على القارئ والثقافة والسياق. من خلال هذه المساهمات، يتبين أن مفهوم البنية في النقد العربي الحديث مرّ بثلاث مراحل متتابعة:

1. مرحلة الاستيعاب: حيث جرى نقل المفهوم من النقد الغربي كما هو.
2. مرحلة التفاعل: حين بدأ النقاد العرب في ربطه بالتراث البلاغي، خصوصاً بنظرية النظم.
3. مرحلة التجديد: حيث صاغ النقاد العرب مفهوماً خاصاً للبنية يقوم على الانفتاح والتأويل والبعد الجمالي.

لقد أدرك النقاد المحدثون أن النص الأدبي العربي يملك بنيته الخاصة، التي تجمع بين التوازن اللغوي والعمق الرمزي، وأن دراسة البنية ليست بحثاً في الشكل؛ بل اكتشافاً للقوانين الداخلية التي تصوغ الوعي الجمالي والفكري في الأدب العربي.

5 أنواع البنية في النص الأدبي

يمثل مفهوم البنية في النقد الأدبي إطاراً شاملاً لتحليل النصوص، إذ تتفاعل داخله مجموعة من البنى المترابطة التي تسهم في تشكيل المعنى. ولا يمكن دراسة البنية بوصفها عنصراً واحداً؛ فهي نظام من الأنظمة الفرعية التي تتكامل لتنتج الدلالة الكلية للعمل الأدبي. وقد ميّز النقاد بين أنواع متعددة من البنى، أهمها: البنية اللغوية، البنية الدلالية، البنية الإيقاعية، والبنية الرمزية.

1.5 البنية اللغوية

تُعَدُّ البنية اللغوية الأساس الأول الذي تُبنى عليه سائر البنى الأخرى، فهي المجال الذي تتجلى فيه العلاقات النحوية والصرفية والتركييبية بين الكلمات والجمل. يقول عبد القاهر الجرجاني: "ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله" (الجرجاني، 1959م، ص 65). بهذا المعنى، تقوم البنية اللغوية على اختيار الألفاظ وتآلفها في نسق يحقق الانسجام والدلالة.

ويرى صلاح فضل أن "البنية اللغوية هي النظام الذي يتفاعل فيه الصوت والتركييب والدلالة لتوليد المعنى الجمالي" (فضل، 1992م، ص 41).

وقد تطور هذا الفهم مع البنيويين الغربيين، إذ اعتبر دي سوسير أن اللغة نظام من العلامات لا يكتسب أي عنصر منها قيمته إلا من خلال موقعه في النظام (دي سوسير، 1916م، ص 56). ومن هنا، أصبح تحليل البنية اللغوية هو المدخل الأساس لفهم البنى الأخرى؛ لأن كل تحول في النص يبدأ من التحول اللغوي ذاته.

2.5 البنية الدلالية

تمثل البنية الدلالية المستوى العميق للنص، إذ تتعلق بالأنساق التي تنتظم فيها المعاني، وبالطريقة التي تتفاعل بها الرموز والصور لتوليد دلالات جديدة. يرى ترفيتان تودوروف أن "البنية الدلالية هي المجال الذي تُعاد فيه صياغة العلاقات بين الكلمات والمعاني في شكل نسق تأويلي" (تودوروف، 1982م، ص 29). كما يؤكد محمد عبد المطلب أن الدلالة ليست محصورة في اللفظ؛ بل "تنبثق من العلاقات بين المفردات والجمل، ومن المقابلات التي تشحن النص بطاقة إيحائية" (عبد المطلب، 2001م، ص 91). وتعتمد البنية الدلالية على آليات بلاغية متعددة، منها: التكرار، التقابل، الترميز، والمفارقة. ويشير رولان بارت إلى أن الدلالة في النص الأدبي "تولد من الاختلاف لا من التشابه، ومن العلاقة بين الدوال لا من معناها المفرد" (بارت، 1970م، ص 17). وبذلك تصبح البنية الدلالية بنيةً تأويليةً مفتوحة، يُسهّم القارئ في بنائها من خلال فهمه للعلاقات الداخلية بين مكونات النص.

3.5 البنية الإيقاعية

البنية الإيقاعية من أبرز مظاهر التكوين الجمالي في الأدب، إذ تمنح النص موسيقاه الداخلية التي تُسهّم في إبراز المعنى والانفعال. يرى كمال أبو ديب أن الإيقاع "ليس مجرد نظام صوتي؛ بل نسق دلالي تتفاعل فيه الموسيقى مع المعنى" (أبو ديب، 1981م، ص 77). ويذهب محمد عبد المطلب إلى أن "الإيقاع في الشعر العربي بنية من العلاقات الصوتية والنحوية التي تخلق التوتر الجمالي" (عبد المطلب، 2001م، ص 103). أما الجرجاني فقد أشار إلى هذا التفاعل بقوله: "الفصاحة ليست في اللفظ وحده، بل في النظم الذي يربط الصوت بالمعنى ربطاً يثير النفس ويحرك الشعور" (الجرجاني، 1959م، ص 68). تُظهر الدراسات البنيوية الحديثة أن الإيقاع لا يُختزل في الوزن أو القافية؛ بل يتجاوزهما إلى توزيع الأصوات، والتناغم بين الجمل، وتكرار البنى التركيبية، وهو ما يجعل الإيقاع بنية كلية تسهم في خلق الانسجام العام للنص.

4.5 البنية الرمزية

البنية الرمزية تمثل المستوى الأعمق في تحليل النص الأدبي، إذ تُعنى بكشف الأنظمة الرمزية التي تُنتج المعنى وترتبط النص بعالمه الثقافي والإنساني. يقول ليفي شتراوس إن الرموز في الأدب تعمل مثل اللغة، "فهي تشكّل نظاماً من العلاقات تُعبّر عن الفكر الجمعي للإنسان" (ليفى شتراوس، 1958م، ص 39). ويضيف عبد الله الغدامي أن "البنية الرمزية في النص العربي هي المكان الذي تتقاطع فيه الذات مع الثقافة، حيث تتحوّل العلامات اللغوية إلى رموز تحمل الوعي الجمعي للأمة" (الغدامي، 1994م، ص 94). وفي هذا الإطار، يُعدّ الرمز وسيلة لتكثيف الدلالة وتوليد المعنى، فهو لا يحيل إلى معنى واحد؛ بل إلى شبكة من المعاني المحتملة. ويشير صلاح فضل إلى أنّ "البنية الرمزية للنص هي التي تمنحه بعده الإنساني العميق؛ لأنها تترجم التجربة الفردية إلى رؤية كونية" (فضل، 1992م، ص 58).

5.5 تكامل البنى في النص الأدبي

إنّ هذه البنى الأربع - اللغوية، الدلالية، الإيقاعية، والرمزية - لا تعمل بمعزل عن بعضها، بل تتداخل في نسيج واحد لتشكل البنية الكلية للنص. فالبنية اللغوية تُقدّم المادة الأولية، والبنية الدلالية تنظّم المعنى، والبنية الإيقاعية تمنح الانفعال، أما البنية الرمزية فتمنح العمق والتجاوز. ويرى كمال أبو ديب أن النص الأدبي "يقرأ من خلال العلاقات المتبادلة بين هذه البنى، إذ يتجلى جماله في انسجامها لا في استقلالها" (أبو ديب، 1981م، ص 80). كما يؤكد صلاح فضل أن "التحليل البنيوي المتكامل هو الذي يدرس تفاعل البنى جميعاً بوصفها كياناً واحداً" (فضل، 1992م، ص 64). وهكذا تصبح البنية الأدبية نظاماً حياً من العلاقات المتحركة التي تولّد الجمال والدلالة في آن واحد، وهي ما يجعل النص الأدبي كائناً لغوياً نابضاً بالحياة.

6 الدراسة التطبيقية: تجليات البنية في استشهادات عبد القاهر الجرجاني وقصيدة "الخيول" لدنقل (دراسة موازنة)

1.6 أولاً: البنية في نصوص عبد القاهر الجرجاني

يُعَدّ عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ) المؤسس الحقيقي للنظرية البنيوية في التراث العربي، فقد بنى رؤيته الجمالية على مبدأ العلاقات الداخلية بين الألفاظ والمعاني، ورأى أن الفصاحة لا تقوم على اللفظ المفرد؛ بل على نظم الكلام وتأليفه (الجرجاني، 1959م، ص 45). ومن خلال تحليلاته القرآنية والشعرية في دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة، نجد تصوراً متكاملًا للبنية اللغوية والدلالية والإيقاعية والرمزية قبل أن يتشكل المصطلح الحديث بقرون.

1.1.6 البنية اللغوية: النظم بوصفه علاقة تركيبية

يظهر مفهوم البنية اللغوية في فكر الجرجاني من خلال تحليله للنظم النحوي والاختيار التركيبي للألفاظ. يقول في دلائل الإعجاز: "ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله" (الجرجاني، 1959م، ص 65).

مستشهداً بقوله تعالى: ﴿وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ﴾ (يس: 13). يُبرز الجرجاني أثر تقديم الجار والمجرور "لهم" في تحقيق الانسجام بين المضمون والمقام. فالتقديم يربط المثل بالمخاطبين ويهيئ السياق النفسي لتلقي القصة، وهو ما يُظهر أن الجمال في الآية نابع من ترتيب الكلمات لا من مفرداتها (الجرجاني، 1959م، ص 71).

وفي تحليله لقول زهير بن أبي سلمى: "ومهما تكن عند امرئ من خليقة وإن خالها تخفى على الناس تُعلم"، يرى الجرجاني أن التركيب القائم على الشرط (ومهما تكن) أوجد علاقة منطقية محكمة بين الجملتين، وأن الفصاحة في البيت ترجع إلى إحكام البنية النحوية التي تجمع بين المعنى الأخلاقي والصياغة اللغوية (الجرجاني، 1959م، ص 90).

يربط الجرجاني في هذين النموذجين البنية اللغوية بالقيمة الفكرية، فهو لا يدرس الألفاظ في ذاتها؛ بل في نظامها التركيبي الذي يُنشئ الدلالة. وهو بذلك يؤسس لفكرة "اللغة شبكة علاقات" التي تبناها البنيويون لاحقاً (فضل، 1992م، ص 23).

2.1.6 البنية الدلالية: المعنى من النظم لا من المفردة

يرى الجرجاني أن الدلالة لا تنشأ من اللفظ المفرد؛ بل من العلاقات بين الألفاظ والمعاني داخل الجملة، فيقول: "إنك ترى الكلمة تزداد حسناً بموضعها وتزداد قبحاً بخروجها منه" (الجرجاني، 1959م، ص 77).

ومن ذلك في قوله تعالى: وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَى فَارِغًا إِنْ كَادَتْ لَتُبْدِي بِهِ لَوْلَا أَنْ رَبَطْنَا عَلَى قَلْبِهَا لِتَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ (القصص: 10)، يحلل الجرجاني كلمة "فارغاً" في ضوء السياق النفسي، فيرى أن معناها ليس الخلو المادي بل الفراغ العاطفي الناتج عن شدة القلق، وأن اختيار هذا اللفظ هو ما جعل المعنى يتجسد حسيّاً (الجرجاني، 1959م، ص 93).

وفي قوله لطرفة بن العبد: "وظلم ذوي القربى أشدّ مضاضةً على المرء من وقع الحسام المهند"، يشرح الجرجاني أن القيمة البلاغية تكمن في التقابل الدلالي بين "الظلم" و"المضاضة"، وفي العلاقة العاطفية التي تنشأ من تجاوز الألم والمعنى، مما يخلق بنية دلالية متوترة تجسد مأساة الإنسان (الجرجاني، 1959م، ص 101).

فالبنية الدلالية عند الجرجاني تتجاوز الوصف إلى التفسير النفسي للغة، فهو يربط الانفعال بالمبنى ويجعل النظم وسيلة لكشف المستويات الشعورية في الخطاب. وهذا الاتجاه يقارب ما قاله تودوروف لاحقاً عن أنّ "البنية الدلالية نظام تأويلي" (تودوروف، 1982م، ص 29).

3.1.6 البنية الإيقاعية: الموسيقى الداخلية وتناغم الأصوات

كان الجرجاني أول من أشار إلى الموسيقى الداخلية للنص، إذ ربط بين الإيقاع والمعنى لا من حيث الوزن فقط، بل من حيث توالي الأصوات.

يقول: "قد تتفاضل الألفاظ في تأليفها بما يكون من حسن التأليف بين حروفها وتتناسب مخارجها" (الجرجاني، 1959م، ص 111).

ففي قوله تعالى: وَالنَّجْمُ إِذَا هَوَىٰ (النجم: 1)، يلاحظ الجرجاني أن انسجام الأصوات في "النجم" و"هوى" يولد جرساً موسيقياً مهيباً يتلاءم مع القسم، وأن العلاقة الصوتية هنا تسهم في إحداث الأثر النفسي قبل أن يفهم المعنى (الجرجاني، 1959م، ص 114).

وفي بيت امرئ القيس: "فَإِنَّا نَبْكِ مِنْ ذَكَرِ حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ بِسِقَطِ اللّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلٍ"، يبرز الجرجاني جمال الإيقاع المتولد من توالي الأصوات اللينة والقافية الممدودة "حومل"، ويرى أن هذا النسق الصوتي يحمل شجن الوقوف على الأطلال، ويجعل الإيقاع جزءاً من البنية الدلالية للنص (الجرجاني، 1959م، ص 119).

يُدرّك الجرجاني الإيقاع بوصفه أداة نفسية وجمالية، فهو لا ينفصل عن النظم؛ بل يُعد أحد مظاهره الموسيقية. ومن هذا المنطلق يمكن القول إنه وضع أساس البنية الإيقاعية التي تطورت في الشعر الحر لاحقاً (أبو ديب، 1981م، ص 77).

4.1.6 البنية الرمزية: المعنى الباطن في ظاهر اللغة

يرى الجرجاني أن البلاغة ليست في ظاهر اللفظ فحسب؛ بل في ما يُضمّره من دلالات رمزية تعكس الفكر والوجدان.

يقول: "الكلام الحسن ما كان له معنى ثانٍ تحت ظاهره، يُدرّكه الذهن دون تصريح" (الجرجاني، 1959م، ص 128).

ومن ذلك في قوله تعالى: إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ... (الأحزاب: 35)، يُفسّر الجرجاني تكرار الألفاظ بأنه رمز للشمول والعموم، وأن تركيب الجملة يُشيع جواً من الانسجام بين الدلالة اللفظية والمعنى العقلي، مما يجعلها بنية رمزية تجمع بين الحسي والمجرد (الجرجاني، 1959م، ص 130).

وفي قول أبي تمام: "السيفُ أصدقُ أنباءٍ من الكتبِ في حِدهُ الحدُّ بينَ الجِدِّ واللعبِ"، يُحلل الجرجاني الصورة بوصفها رمزاً للحقيقة القاطعة، ويرى أن المقابلة بين "السيف" و"الكتب" تُنتج معنى يتجاوز ظاهر المفاضلة إلى فلسفة الفعل والقول (الجرجاني، 1959م، ص 134).

إنَّ الجرجاني في هذه القراءة يمارس تحليلاً رمزياً يقترب من مفاهيم التأويل المعاصر، فهو يرى أن وراء النص بنية فكرية تشكّل دلالة عليا. ويُعدّ هذا تمهيداً واضحاً لما سيُعرف لاحقاً بـ (البنية الرمزية) في النقد الحديث (لوفي شتراوس، 1958م، ص 39).

من خلال النماذج القرآنية والشعرية، يتبيّن أن الجرجاني قدّم تصوراً مبكراً لمفهوم البنية، إذ درس اللغة في مستوياتها الأربعة: التركيب، المعنى، الصوت، الرمز. وهو بذلك لم يكتفِ بوصف الجمال؛ بل حدّد قوانينه الداخلية، فجعل من البلاغة العربية نظاماً لغوياً متكاملماً سابقاً للفكر البنيوي الحديث.

2.6 ثانياً: البنية في قصيدة "الخيول" لأمل دنقل

تُمثّل قصيدة "الخيول" واحدة من النصوص الشعرية العربية التي تبلور من خلالها الوعي البنيوي الحديث، حيث تندمج اللغة بالرمز، والصورة بالإيقاع، لتتشكّل شبكة دلالية تعبّر عن المأزق العربي بعد نكسة حزيران 1967م، فالخيول في القصيدة ليست كائنات أسطورية فحسب؛ بل كيانات رمزية تحمل ذاكرة الفروسية والانكسار، وتجسّد عبر حركتها البطيئة والمرهقة رحلة الأمة من المجد إلى العتمة، ثم إلى إمكانية النهوض.

يقول أمل دنقل في مطلع القصيدة:

كانتِ الخيولُ تمرُّ كالظلالِ

في عُتْمَةِ الأسوارِ، والنوافذِ المقفلةِ .

كانتِ الريحُ تسري في أعرافِها

كأنّها تهمسُ في ليلٍ بعيدٍ بالنداءِ .

يا خيولَ العربِ،

يا صهيلَ الكبرياءِ المشتعلِ،

هل من طريقٍ نحوَ ضوءٍ قد أُطفئَ

منذ سقوطِ القلعةِ الأولى؟ (دنقل، 1983م، ص 74)

1.2.6 البنية اللغوية: التوازي والتركيب الدائري

تتأسس البنية اللغوية في هذا المقطع على نظام التوازي التركيبي الذي يخلق موسيقى داخلية. فالتكرار البنائي في الجمل: كانت الخيول تمر، كانت الريح تسري، يوحي بديمومة الحركة وبالتكرار الوجودي للألم. ويعتمد دنقل على الفعل الناقص (كانت) الذي يدلّ على الماضي المستمر، فيغدو الزمن في القصيدة دائرياً، يعيد ذاته دون نهاية. وهذا ما يجعل اللغة تُحاكي حالة الدوران والانغلاق في الواقع العربي.

وهكذا فإن هذا الاستخدام المقصود للتوازي والفعل الماضي يحوّل اللغة من أداة وصف إلى بنية سردية شعرية تكشف عن ثبات الألم أمام تغيّر الأزمنة.

ويقول صلاح فضل إن "اللغة في الشعر الحديث تتحوّل من وسيلة للتعبير إلى بنية لتوليد الدلالة عبر العلاقات النحوية والتكرارية" (فضل، 1992م، ص 52).

وهذا ما نراه في لغة دنقل التي تشكّل عالمها الداخلي من خلال نسقٍ لغوي مغلقٍ ومكتفٍ في آنٍ واحد.

2.2.6 البنية الدلالية: الوعي بالهزيمة والبحث عن المعنى

تتجلى البنية الدلالية في القصيدة في توترٍ دائمٍ بين الانكسار والأمل. فالخيول، رمز القوة، تمرّ "كالظلال"، أي فاقدة جوهرها الحقيقي. ويطرح الشاعر سؤالاً متكرراً "هل من طريق؟"، وهو ليس استفهاماً مباشراً بل صرخة دلالية تتبع من عمق الجرح الجمعي.

يقول دنقل في مقطعٍ آخر:

يا خيول العرب،

يا صهيل الكبرياء المشتعل،

لا تنامي ... لا تنامي،

ما تزال السهول عطشى إلى الركض،

والسهام نائمة في جُعبتها. (دنقل، 1983م، ص 76)

يحوّل دنقل الصورة الشعرية إلى نظامٍ دلاليٍّ مفتوح، فالخيول لا تشير إلى ذاتها بل إلى الروح العربية التي لم تمت بعد. وتعبير "السهول عطشى" يُجسّد استعارة دلالية عن تعطش الأرض إلى الفعل والحركة، بينما "السهام النائمة" تمثل العجز الجمعي.

ويرى عبد المطلب أن "البنية الدلالية في الشعر العربي الحديث هي وعي الشاعر بالعلاقات الرمزية التي تحكم النص في مستوياته المختلفة" (عبد المطلب، 2001م، ص 91). وهكذا يُعيد دنقل من خلال شبكة رمزية متقنة بناء المعنى داخل النص، حيث تتحوّل المفردات إلى علامات تتجاوز لتولّد دلالاتٍ متراكبة.

3.2.6 البنية الإيقاعية: التوتر الموسيقي والفراغ الدلالي

في المقطع الثالث من القصيدة، تتكاثف الأصوات الحزينة وتتعانق الجمل القصيرة لتنتج بنية إيقاعية متوترة:

تصرخُ الريحُ في الصمتِ المديد،

فيرتجفُ الجدارُ،

ويذوبُ ضوءُ القنديلِ الأخير .

والخطى ...

تتكسرُ في الدروبِ التي نسيتها الخيول. (دنقل، 1983م، ص 77)

الإيقاع هنا ليس وزناً خارجياً فحسب؛ بل هو صوت داخلي يعبر عن الصمت الممتد. فالوقفات الطويلة (النقط الثلاث) تمثل فراغاً إيقاعياً مقصوداً، يجعل القارئ يعيش التوقف ذاته الذي يعيشه الشاعر. فدنقل يوظف الصمت كجزء من البنية الموسيقية، إذ يتحوّل الفراغ بين الجمل إلى علامة صوتية تُعادل الصهيل الغائب. وهذا يتسق مع ما أشار إليه كمال أبو ديب حين قال: "إن الإيقاع في الشعر الحرّ نظام دلالي ينبع من حركة اللغة الداخلية لا من الوزن الخارجي" (أبو ديب، 1981م، ص 77). إن هذا المزج بين الصوت والسكوت يُنتج توتراً إيقاعياً يعكس مأزق الذات العربية، ويمنح النص بعداً درامياً متصاعداً يقترب من المشهد المسرحي.

4.2.6 البنية الرمزية: الخيول كرمز للحضارة والنهاية

في المقطع الرابع من القصيدة، يبلغ الرمز ذروته:

وتمرّ الخيولُ أخيراً،

شُعناً، غُبراً،

عاريةً الوجوه والعيون،

لكنها - حين تقترب من الضوء -

ترفع رؤوسها عاليةً،
وتكادُ تصلُّ من جديدٍ ..
(دنقل، 1983م، ص 79).

الخيول هنا تتحوّل من رمزٍ للانكسار إلى رمزٍ للنهضة والانبعاث، فهي رغم العري والتعب، ما زالت قادرة على رفع الرأس. وهذا التحوّل في الدلالة يعكس البنية الجدلية بين الموت والحياة، وهو ما يجعل النص يخرج من سياقه التاريخي إلى بعدٍ إنسانيٍّ كونيٍّ. يقول صلاح فضل إن "الرمز في الشعر الحديث ليس مجرد إحالة إلى معنى خفي؛ بل هو بنية فكرية تكشف علاقة الإنسان بالعالم من خلال اللغة" (فضل، 1992م، ص 58).

وهكذا يصبح الرمز عند دنقل وسيلة لإعادة بناء الذات العربية المقهورة عبر الصورة الشعرية؛ فإن هذه البنية الرمزية تمثل ذروة الوعي الشعري عند دنقل، إذ تترجم التجربة الجماعية إلى رؤية فلسفية تجعل من الخيول علامة على إمكانية النهوض بعد الانكسار.

5.2.6 البنية النفسية والوجدانية: سهيل الروح وقلق الوجود

في المقطع الأخير، يفتح النص على البنية النفسية التي تمثل العمق الإنساني للقصيدة: لا صوت في الليل إلا سهيلُ الذكريات، والعيونُ التي كانت ترقُب الأفقَ غدثٌ مرايا مكسورة. يا خيولَ الروح، هل من سهيلٍ جديدٍ يُعيدُ الضوءَ إلى المدى؟ (دنقل، 1983م، ص 81)

تتجلى هنا البنية الوجدانية التي توحد بين الذات الفردية والجماعية. فالخيول لم تعد خارجية فحسب؛ بل صارت "خيول الروح"، أي رمزاً لجوهر الإنسان الباحث عن خلاصه.

ويشير عبد الله الغدامي إلى أنّ "البنية النفسية في النص الشعري الحديث هي حركة الذات وهي تبني معناها في مواجهة العالم" (الغدامي، 1994م، ص 94).

من هنا، يصبح الشعر عند دنقل مساحة لتشكّل الوعي الداخلي، ويتحوّل السهيل من صوت خارجي إلى نغمة داخلية تعبّر عن المقاومة الصامتة.

7 الخاتمة

لقد انطلقت هذه الموازنة من فرضية مفادها أن مفهوم البنية في الخطاب الأدبي العربي ليس مستورداً من الغرب؛ بل هو فكرة أصيلة تمتد جذورها في البلاغة والنقد العربي القديم منذ عبد القاهر الجرجاني ثم تجد تجلياتها الجديدة في الشعر العربي الحديث عند أمل دنقل كنموذج.

ومن خلال التحليل التطبيقي في هذا البحث، يمكن استخلاص عدد من النتائج التي تؤكد صدق هذه الفرضية وتثريها. فقد أثبتت نصوص الجرجاني - من خلال نماذجها القرآنية والشعرية - أن اللغة ليست مجموعة من الألفاظ المستقلة، بل نظام من العلاقات التركيبية والدلالية والصوتية والرمزية التي تولّد المعنى. لقد تعامل الجرجاني مع النص الأدبي ككلٍّ متكامل، تنتظم أجزاؤه وفق مبدأ النظم الذي يُعدّ في جوهره بنية فكرية قبل أن يكون شكلاً لغوياً.

ففي تحليله لآيات القرآن الكريم، كشف عن قدرة النظم على إحداث الانسجام بين المعنى والمقام، وفي تفسيره للشعر العربي القديم، بيّن أن جمال التركيب يتأتّى من التناسق الداخلي بين الألفاظ والمعاني، لا من الزخرف الخارجي أو الغرابة اللفظية. وهكذا تكتشف أن الجرجاني أسّس بالفعل لما يمكن تسميته اليوم بـ البنية اللغوية الجمالية، التي تُوحّد الشكل والمضمون في وحدة دلالية عضوية.

أما في شعر أمل دنقل، فقد تجلّى هذا الوعي البنيوي بصورة مختلفة إذ تحوّلت البنية من انسجام لغوي إلى توتر وجودي يعكس مأزق الإنسان العربي المعاصر.

فالقصيدة عند دنقل ليست بناءً متماسكاً بالضرورة؛ بل هي كيان مفتوح يعبر عن تمزّق الذات واللغة

والرمز. وقد جاءت قصيدة الخيول نموذجاً لتجليّ هذا الوعي؛ ففيها تتفاعل البنى اللغوية والدلالية والإيقاعية والرمزية في نسيجٍ واحدٍ يعبر عن الخوف والأمل، الهزيمة والنهضة، الموت والبعث. وإذا كان الجرجاني قد سعى إلى استقرار النظام داخل اللغة، فإن دنقل يستثمر تفكّك النظام نفسه لإعادة بناء الوعي من خلال الشعر.

إنّ المقارنة بين الجرجاني ودنقل تكشف عن مسارٍ تاريخيٍّ عميقٍ لتطوّر الفكر الأدبي العربي، ففي حين ركّز الجرجاني على البنية الكاملة المغلقة التي تحكمها قوانين النظم، اتجه دنقل نحو البنية المفتوحة التي تتأسس على التوتر والتحوّل. لكنّ الجوهر في الحالتين واحد: اللغة ليست أداة جامدة؛ بل كائن حيّ يتشكّل داخلياً عبر العلاقات.

وهكذا تتكامل التجربتان في إنتاج تصوّرٍ عربيٍّ أصيلٍ للبنية، يستند إلى جذور بلاغية قديمة ويستجيب لمتغيرات العصر الحديث.

فهذا التلاقي بين الجرجاني ودنقل يؤكّد أنّ البنية ليست مجرد مصطلح نقديّ وافد، بل هي مكوّن من مكوّنات الوعي الجمالي العربي منذ نشأته. فقد مارس الجرجاني في تحليلاته "تفكيكاً بنيوياً" بالمعنى المعاصر، حين جعل العلاقات النحوية والدلالية محوراً لقراءة النص، بينما مارس دنقل "إعادة بناء بنيوية" حين جعل الشعر ساحة لتوليد المعنى من داخل اللغة ذاتها.

إنّ نتائج هذه الدراسة تُظهر أنّ البنية في الأدب العربي ليست إطاراً شكلياً؛ بل هي رؤية فلسفية وجمالية تعكس علاقة الإنسان بلغته وبالعالم من حوله. فمن النظم القرآني عند الجرجاني إلى البناء الرمزي عند دنقل، تتجلى اللغة بوصفها نظاماً متحوّلاً يحمل في داخله روح الأمة وتاريخها. وعليه، يمكن القول إنّ تطوّر مفهوم البنية في النقد العربي يمثل استمرارية فكرية لا قطيعة معرفية، وهو ما يُعيد الاعتبار للنقد العربي القديم بوصفه منبعاً حقيقياً للفكر البنيوي الحديث.

قائمة المصادر والمراجع

- (1). القرآن الكريم.
- (2). أحمد السعدي، بلاغة النظم بين البنية والتأويل، مجلة دراسات لغوية، جامعة بغداد، 12(4)، 77-96، 2017م.
- (3). إدريس الكردي، البنية في النقد العربي الحديث، دراسة في المفاهيم والمناهج، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005م.
- (4). أمل دنقل، أوراق الغرفة 8، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1983م.
- (5). تزفيتان تودوروف، الشعرية. ترجمة: شكري عياد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1982م.
- (6). جان بياجيه، البنيوية، ترجمة جورج طرابيشي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1968م.
- (7). حسام العزاوي، البنية الدلالية والإيقاعية في الشعر الحر: أمل دنقل نموذجاً، مجلة الموقف الأدبي، اتحاد الكتّاب العرب، 48(5)، 89-112، 2019م.
- (8). دي سوسير، محاضرات في اللسانيات العامة، ترجمة يوسف وغليسي، دار الكتاب المتحدة، بيروت، 1916م.
- (9). رولان بارت، لذة النص، ترجمة رضوان ظاظا، دار الحوار، بيروت، 1970م.

- (10). سامية الزهراني، البنية الرمزية في شعر أمل دنقل: قراءة في قصيدة "الخيول"، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، 44(2)، 215-240، 2015م.
- (11). صلاح فضل، أساليب السرد في الرواية العربية، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 1992م.
- (12). عبد العزيز حمودة، المرايا المحدبة: من البنيوية إلى التفكيك، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1997م.
- (13). عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، 1959م.
- (14). عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، 1960م.
- (15). عبد الله الحربي، من النظم إلى البنية: قراءة في تطور المفهوم في النقد العربي، مجلة الآداب واللغة، جامعة الملك سعود، 2018م.
- (16). عبد الله الغذامي، الخطيئة والتكفير: من البنيوية إلى التشريرية، المركز الثقافي العربي، الرياض، 1994م.
- (17). كلود ليفي شتراوس، البنية والأسطورة، ترجمة: جبرا إبراهيم جبرا، دار الفكر العربي، بيروت، 1958م.
- (18). كمال أبو ديب، جدلية الخفاء والتجلي: دراسة في بنية الشعر العربي، دار العودة، بيروت، 1981م.
- (19). محمد عبد المطلب، بلاغة الخطاب وعلم النص، دار الشروق، القاهرة، 2001م.

التحكيم الإلكتروني: دراسة تحليلية للجوانب الإجرائية في القانون السوداني والسعودي

عبد الله أحمد محمد ضيفه، أستاذ مساعد

جامعة بحري، السودان

deifah355@gmail.com



المستخلص

لعب التحكيم الإلكتروني دوراً رائداً في تسوية المنازعات التجارية، بفضل سرعته ويسره ومرونته التي لا تتوفر في القضاء الوطني أو التحكيم التقليدي. ويُعدّ موضوع التحكيم الإلكتروني من المواضيع الحديثة، نظراً لحدثة تقنيات المعلومات والاتصالات العالمية، حيث يتواءم معها ويُنظَر لها. كما يُعتبر التحكيم الإلكتروني وما يترتب عليه من أحكام إلكترونية من أبرز الوسائل الحديثة لفض المنازعات بين أطراف العلاقة العقدية. وبما أن حكم التحكيم الإلكتروني -الصادر عن المحكم أو هيئة التحكيم- يتم بالوسائل الإلكترونية سواء في الكتابة أو التوقيع أو المرافعات، فإنه يستلزم توافر قواعد قانونية تنظّمه، وهي قواعد تفقر إليها غالبية التشريعات الدولية. كذلك، لم تألّف الأنظمة القانونية التقليدية -التي تعتمد على المحررات الاعتيادية والتوقيع التقليدي- إلزام الطرف الخاسر بتنفيذ التزامه قضائياً أو بالوسائل البديلة. وكلّ ذلك كان الدافع الأساسي لاختيار موضوع هذا البحث، الذي قُسِمَ إلى بحثين: الأول يتناول ماهية التحكيم الإلكتروني وخصائصه، والثاني يُقرّر لإجراءاته تنفيذه.

Electronic Arbitration: An Analytical Study of Procedural Aspects in Sudanese and Saudi Law

Abdullah Ahmed Mohamed Deifah, Assistant Professor

University of Bahri, Sudan

deifah355@gmail.com



Abstract

Electronic arbitration has emerged as one of the most effective modern mechanisms for the settlement of commercial disputes, distinguished by its speed, flexibility, and procedural efficiency compared to national judicial systems and traditional arbitration. This development is closely linked to the rapid advancement of global information and communication technologies, which electronic arbitration both utilizes and regulates within a legal framework.

Electronic arbitration culminates in an arbitral award issued by the arbitrator or arbitral tribunal through electronic means, whether in terms of drafting, communication, or electronic signature. This raises significant legal challenges, particularly concerning the adequacy of existing legislative frameworks to regulate electronic arbitral awards and ensure their recognition and enforcement. Most national legislations remain ill-equipped to address these challenges, as they were originally designed to govern paper-based documents and traditional handwritten signatures.

Accordingly, this study examines the concept and legal nature of electronic arbitration, and analyzes the procedures governing the issuance and enforcement of electronic arbitral awards. The research highlights the legislative gaps in this area and emphasizes the need to modernize arbitration laws in line with international standards, particularly those related to electronic transactions and dispute resolution.

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على أفضل خلق الله نبي المعجزات، وعلى آله وصحبه وسلّم تسليمًا كثيرًا إلى يوم المعاد، وبعد:

أدى التطور التقني والتكنولوجي الذي شهده العالم في القرون الأخيرة بُعداً جديداً في علاقات الأفراد، فظهرت الشبكة الدولية للاتصالات والتي جعلت المجتمع كأنما يعيش في قرية كونية صغيرة. هذا الأمر فتح الباب على مصراعيه أمام أشخاص القانون بصفة عامة للدخول في علاقات قانونية، وإبرام صفقات تجارية كبيرة بين الأفراد، مما فتح معه وصول الأفراد إلى نزاعات قانونية يمكن أن تحدث بين المتعاملين في هذا الأمر، وهذا جعل من العسير أن يواكب التحكيم العادي هذه المشكلات القانونية والتي يمكن أن يلجأ طرفاها إلى التحكيم بدلاً عن المحاكم.

هذا الأمر ولأهميته العملية يلجأ إليه الأطراف لأجل الوصول إلى ما يصبون إليه من حلول مبتكرة وسريعة لمنازعاتهم، فكان ميلاد التحكيم الإلكتروني والذي سهّل الوصول إلى طبيعة العدالة المبتغاة بصورة كبيرة جداً، حيث يستجيب التحكيم الإلكتروني إلى الخصائص التي تتميز بها البيئة التي نشأت فيها هذه المعاملات (الإنترنت)، كما ويشكل حلاً للعقبات التي يثيرها الاختصاص الدولي من حيث القانون الواجب التطبيق والمحكمة المختصة وغيرها.

وعلى ضوء ذلك نشأت العديد من مراكز التحكيم الوطنية والإقليمية والدولية التي تساعد في حل المشكلات التي تثور بين المتنازعين وبالسرية المطلوبة، وكان من أشهرها مركز المنظمة الدولية للملكية الفكرية (WIPO) فاتجهت مواقع البيوع الإلكترونية للتعاقد معها للاستفادة من قدراتها في حل مثل هذه القضايا عبر ما يعرف بالتحكيم الإلكتروني.

وعلى الرغم مما ذكرناه من أهمية للتحكيم الإلكتروني إلا أن هنالك بعض العقبات والمشكلات القانونية التي يجب على رجال القانون الوقوف عندها وحلها بصورة سريعة وجذرية حتى يسهل العمل بهذا النظام الجديد والمهم.

2 أهمية البحث

تبدو أهمية البحث في المحاولة لتوضيح مفهوم التحكيم الإلكتروني والآلية التي يقوم عليها بعدما أصبحت التجارة الإلكترونية واسعة الانتشار على المستويين المحلي والعالمي، مما أضفى عليها صفة الدولية، وبالتالي ظهور الحاجة المُلحة لتسوية المنازعات الناشئة عن العلاقات التجارية الإلكترونية بواسطة التحكيم عبر الإنترنت.

كما يهدف هذا البحث إلى الكشف عن مزايا وسلبيات التحكيم الإلكتروني، وكيفية اللجوء إليه لفض المنازعات الناشئة عن المعاملات الإلكترونية، وتنفيذ الحكم الناشئ عنه.

وأيضاً ظهور جائحة كورونا (COVID-19) وما تمخض عنها من إجراءات وقائية عززت من أهمية العمل عن بُعد، خاصة وأن التحكيم الإلكتروني يحقق ذلك.

3 أسباب اختيار الموضوع

هنالك عدد من الأسباب دفع الباحث لتناول هذا الموضوع منها:

1. انتشار العمل بالوسائل الإلكترونية في هذا العصر الذي جعل من الأهمية بمكان البحث في كل ما يتعلق بهذا المجتمع الإلكتروني، والتحكيم الإلكتروني جزء منه.

2. معرفة الأحكام القانونية والنظامية المتعلقة بهذا الموضوع، وجعلها في متناول كل من يعمل في العمل القانوني بوجه عام والعمل الإلكتروني بوجه خاص.
3. وضع الأطر والمقترحات القانونية اللازمة التي لم يتم النص عليها في تشريعات الدول العربية خاصة.

4 مشكلة البحث

تدور مشكلة البحث في محاولة البحث عن إجابة للتساؤل الآتي: مدى فعالية التحكيم الإلكتروني في حل منازعات المعاملات الإلكترونية؟ وهل النصوص التشريعية المتاحة كافية للوفاء بأمر التنظيم الإجرائي لعمليات التحكيم الإلكتروني؟

5 منهج البحث

أتبعت في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، ومن خلاله نحاول الكشف عن دور التشريعات الوطنية والدولية في تحقيق فعالية قرار التحكيم الإلكتروني.

6 هيكل البحث

جاء هيكل البحث في مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية التحكيم الإلكتروني وطبيعته القانونية ومزاياه ومعوقاته.

- **المطلب الأول:** تعريف التحكيم الإلكتروني وتمييزه عن كل ما يشابهه.
- **المطلب الثاني:** الطبيعة القانونية للتحكيم الإلكتروني.
- **المطلب الثالث:** مزايا التحكيم الإلكتروني ومعوقاته.
- **المبحث الثاني:** نطاق التحكيم الإلكتروني والقانون الواجب التطبيق عليه.
- **المطلب الأول:** نطاق التحكيم الإلكتروني.
- **المطلب الثاني:** القانون الواجب التطبيق على إجراءات التحكيم الإلكتروني.
- **المبحث الثالث:** إجراءات التحكيم الإلكتروني وإصدار حكمه وتنفيذه.
- **المطلب الأول:** إجراءات التحكيم الإلكتروني.
- **المطلب الثاني:** إصدار حكم التحكيم الإلكتروني.
- **المطلب الثالث:** تنفيذ حكم التحكيم الإلكتروني.

7 ماهية التحكيم الإلكتروني

يُعدّ التحكيم الإلكتروني أحد أبرز إفرازات ثورة الانفجار المعلوماتي والتطور التكنولوجي المتسارع، إذ أصبح وسيلة فعّالة لحل المنازعات في البيئة الرقمية، ولا سيما في ظل تنامي المعاملات الإلكترونية. وتبرز أهمية هذا النوع من التحكيم في دوره الحيوي في تيسير الفصل في النزاعات بما يتلاءم مع متطلبات العصر، الأمر الذي يستدعي الوقوف على ماهيته من خلال المطالب الآتية.

1.7 تعريف التحكيم الإلكتروني وتمييزه عما يشابهه

تعددت المصطلحات التي أطلقت على التحكيم الإلكتروني، من أبرزها: (Cyber Arbitration – Virtual Arbitration – Online Arbitration – Electronic Arbitration) إلا أن هذه المصطلحات جميعها تصب في معنى واحد يتمثل في التحكيم الذي تُدار إجراءاته عبر الوسائط الإلكترونية. ويتميز التحكيم الإلكتروني عن غيره من أنواع التحكيم التقليدية بالبيئة التي تُجرى فيها إجراءاته، حيث يتيح سهولة وسرعة الفصل في المنازعات، من خلال تمكين الأطراف من عرض أقوالهم وسماع دفوعاتهم باستخدام وسائل تقنية الاتصال الإلكتروني دون اشتراط الحضور المادي (العجامة، 2010). كما يتم تقديم المستندات والبيانات المتعلقة بالنزاع عبر وسائل الاتصال الحديثة بصورة مباشرة وسريعة، الأمر الذي يسهم في خفض النفقات مع الحفاظ على سرية المعلومات، تمهيداً لإصدار القرار التحكيمي الإلكتروني (البشكاني، 2009). وقبل الخوض في تعريف التحكيم الإلكتروني، يجدر التطرق إلى تعريف التحكيم لغةً واصطلاحاً.

1.1.7 التحكيم لغةً

التحكيم في اللغة مأخوذ من الفعل «حَكَمَ»، ويُقصد به إسناد الحكم إلى الغير والتعويض فيه، فيقال: حَكَمْنَا فُلَانًا بَيْنَنَا، أي أجزنا حُكْمَهُ وقبلناه (الفيومي، 1977). كما ورد هذا المعنى في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ الخ﴾ (سورة النساء، الآية: 65).

2.1.7 التحكيم اصطلاحاً

اختلف فقهاء القانون في تعريف التحكيم تبعاً للزاوية التي ينظر منها كلٍ منهم، فقد عرّف بأنه نظام قضائي خاص يختار فيه الأطراف قضاة، ويعهدون إلى محكم أو أكثر بموجب اتفاق مكتوب مهمة الفصل في المنازعات التي نشأت أو قد تنشأ بينهم، سواء كانت تعاقدية أو غير تعاقدية، وذلك بحكم ملزم يصدر وفقاً لمقتضيات القانون والعدالة (سلامة، 2006). كما عرّف التحكيم بأنه اتفاق على عرض النزاع أمام مُحَكِّم أو أكثر للفصل فيه بدلاً من المحكمة المختصة، شريطة إقرار المشرع لهذا الاتفاق سواء كان في صورة شرط أو مشاركة تحكيم (الشيخ، 2000). وقد استقر قضاء هيئة حسم المنازعات التجارية في سلطنة عُمان على اعتبار التحكيم طريقاً استثنائياً لفض المنازعات يقوم على خروج الخصوم عن طرق التقاضي العادية والتزامهم بطرح النزاع على مُحَكِّم أو أكثر للفصل فيه، شريطة أن يكون الاتفاق واضحاً ومُحددًا للمنازعة محل التحكيم (هيئة حسم المنازعات التجارية، الدعوى رقم 627/93، جلسة 11/1/1994).

3.1.7 التحكيم في القوانين العربية

لم يضع المُنظّم السعودي تعريفاً مباشراً للتحكيم، وإنما عرّف اتفاق التحكيم في نظام التحكيم الصادر عام 1433 هـ، باعتباره اتفاقاً بين طرفين أو أكثر على إحالة جميع أو بعض المنازعات إلى التحكيم، سواء كان الاتفاق في صورة شرط تحكيم أو مشاركة مستقلة.

كما عرّف المشرّع السوداني التحكيم في قانون التحكيم لسنة 2016م بأنه: "يُقصد به اتفاق طرفي النزاع على إحالة ما ينشأ بينهما من نزاع بخصوص تنفيذ عقد معين أو على إحالة أي نزاع قائم بينهم ليُحلّ عن طريق هيئات أو أفراد يتم اختيارهم بإرادتهم واختيارهم" (المادة الرابعة من قانون التحكيم السوداني، 2016) أما المشرع المصري فقد نص على أن "ينصرف لفظ التحكيم في حكم هذا القانون إلى التحكيم الذي يتفق عليه طرفي النزاع بإرادتهما الحرة سواء كانت الجهة التي تتولي إجراءات التحكيم بمقتضى اتفاق الطرفين مُنظمة، أو مركز دائم للتحكيم، أو لم يكن كذلك" (المادة 4/1 من قانون التحكيم المصري، 1994).

4.1.7 التحكيم الإلكتروني

قبل الدخول في البحث عن تعريف التحكيم الإلكتروني، يثور تساؤل جوهري حول ما إذا كان التحكيم الإلكتروني مجرد تطور للتحكيم التقليدي أم بديلاً مستقلاً عنه؟

بادئ ذي بدء أقول إن الفقه القانوني قد انقسم في ذلك إلى عدة فرق؛ فذهب فريق إلى اعتبار التحكيم الإلكتروني امتداداً طبيعياً للتطور التكنولوجي الذي شمل مختلف مجالات الحياة، فيما ذهب فريق آخر إلى القول بصعوبة تصور التحكيم دون عناصره التقليدية، كالحضور المادي والكتابة الورقية (نصير، 2015).

ويرى فريق ثالث أن التحكيم الإلكتروني يتمتع بقدر من الاستقلال عن التحكيم التقليدي، رغم استفادته من قواعده العامة، ويجب دراسته كوسيلة مستقلة من وسائل تسوية المنازعات التقليدية (مطر، 2009). وقد ساهم تطور وسائل الاتصال الحديثة، إلى جانب الظروف الاستثنائية كجائحة كوفيد-19، في فرض التحكيم الإلكتروني كواقع عملي، حيث أصبحت الاجتماعات والجلسات القضائية تُدار عن بُعد، مما عزز الاعتماد على هذا النوع من التحكيم.

وعليه، لا يقتصر التحكيم الإلكتروني على مجرد تبادل الوثائق، بل قد يتم جزئياً أو كلياً عبر الإنترنت، سواء في مرحلة إبرام اتفاق التحكيم، أو أثناء الإجراءات، أو حتى في إصدار الحكم التحكيمي وتنفيذه. ولذا نتساءل هنا، عن ماهية التحكيم الإلكتروني:

ذهب بعض الفقهاء إلى أنه: (هو التحكيم الذي تُدار إجراءاته كاملة عبر شبكة الإنترنت دون الحاجة إلى التقاء أطراف النزاع أو المحكمين في مكان واحد) (مدوح، 2008).

كما عرّف بأنه وسيلة لحل النزاع تُنجز فيها جميع الإجراءات باستخدام البريد الإلكتروني أو غرف المحادثة أو تقنيات الفيديو (عبد العزيز، 2011).

5.1.7 الاتجاهات الفقهية حول نطاق التحكيم الإلكتروني

انقسم الفقه بخصوص توصيف نطاق التحكيم الإلكتروني إلى اتجاهين: يرى الاتجاه الأول بأن التحكيم يُعد إلكترونياً متى استخدمت الوسائل الإلكترونية في أي مرحلة من مراحلها، ولو جزئياً (النائلي، 2023).

بينما يرى الاتجاه الثاني أن التحكيم لا يُعد إلكترونياً إلا إذا تمت جميع إجراءاته إلكترونياً منذ اتفاق التحكيم وحتى صدور الحكم (الطراونة، والحجيا، 2003).

وقد دفع هذا التوجه العديد من الدول إلى الاهتمام بتنظيم التحكيم الإلكتروني تشريعياً، بهدف حماية بيئة العمل الإلكتروني وضمان فاعلية تسوية المنازعات في المجتمع الرقمي.

2.7 الطبيعة القانونية للتحكيم الإلكتروني

إن ارتكاز التحكيم في نشأته على اتفاق الأطراف (العقد التحكيمي)، وانتهائه بقرار يتمتع بخصائص الحكم القضائي، أدى إلى انقسام الفقه حول تحديد طبيعته القانونية، ولا سيما في ظل التحكيم الإلكتروني الذي ازدادت إجراءاته مرونة وتعقيداً في آن واحد (بوزفيه، 2003). وقد تبلورت الآراء الفقهية في هذا الشأن في ثلاث نظريات رئيسة، على النحو الآتي:

1.2.7 الطبيعة التعاقدية للتحكيم

ذهب اتجاه فقهي إلى اعتبار التحكيم عقداً رضائياً ملزماً للجانبين باعتباره من عقود المعاوضات، تأسيساً على أن نظام التحكيم يقوم في جوهره على مبدأ سلطان الإرادة، حيث يختار الأطراف بإرادتهم الحرة -في حدود ما ينظمه القانون - استبعاد منازعاتهم التي ثارت فعلاً أو تثور بينهم في المستقبل عن ولاية القضاء العادي، واللجوء إلى مُحكَم خاص للفصل في نزاعهم وفق إجراءات أقل حدة في الرسمية وأكثر سرعة (بربري، 1995).

ويرى أنصار هذا الاتجاه أن الطابع التعاقدي للتحكيم يتعزز بكونه أداة فعّالة في المعاملات الدولية، إذ إن التجارة الدولية لا يمكن أن تستقيم دون الاعتماد على العقد كوسيلة قانونية مرنة تتجاوز حدود النظم القضائية الوطنية، ومن ثم فإن التحكيم لا يمكن أن يقوم دون جوهره التعاقدي (بربري، 1995). ويُعد اتفاق التحكيم الأساس الذي يترتب عليه إخراج النزاع من ولاية القضاء، وإسناده إلى مُحكَم خاص، مع تحديد القواعد الإجرائية والقانون الواجب التطبيق، بحيث يكون الحكم الصادر نتيجة مباشرة لتطبيق ما اتفق عليه الأطراف، الأمر الذي يُضفي على التحكيم صفة تعاقدية واضحة (بوزقية، 2003). وقد استند هذا الاتجاه إلى جملة من الحجج، من أبرزها:

1. أن الهدف من التحكيم يتمثل في رغبة الأطراف في حل نزاعهم ودياً بعيداً عن القضاء، مع قبولهم المُسبق بحكم المُحكَم (أبو الوفا، 1979).
2. أن التحكيم يحقق مصلحة خاصة لأطرافه، بخلاف القضاء الذي يهدف إلى تحقيق مصلحة عامة تتمثل في إقامة العدالة (ساري، 1999).
3. أن مصدر سلطة المحكم هو اتفاق التحكيم، وبالتالي فإن سلطته مستمدة من إرادة الأطراف، لا من الدولة، مما ينفي عنها الصفة القضائية الخالصة (الغندور، 1998).
4. أن المحكم لا يُشترط فيه ما يُشترط في القاضي من حيث الجنسية أو الخضوع لقواعد المخاصمة وإنكار العدالة.
5. أن المحكم لا يتمتع بسلطة الأمر أو الجبر التي يتمتع بها القاضي، فلا يملك إلزام الشهود بالحضور أو فرض الغرامات أو إلزام الغير بتقديم مستندات.

غير أن هذا الاتجاه لم يَسَلَم من النقد، إذ يرى بعض الفقهاء أن التركيز المفرط على الطابع التعاقدي يُغفل حقيقة الوظيفة التي يؤديها المحكم، والتي لا تختلف في جوهرها عن وظيفة القاضي، إذ ينتهي المُحكَم إلى إصدار حُكم يحسم النزاع على نحو ملزم (الجمال وعبد العال، 1998). ويرجع هذا التجاهل - في نظر هذا الرأي - إلى هيمنة الدولة الحديثة على الوظيفة القضائية واحتكارها لإقامة العدل، في حين أن التحكيم تاريخياً سبق القضاء الرسمي، وقد يشهد المستقبل توزيعاً للوظيفة القضائية بين قضاء الدولة والتحكيم (رضوان، 1999).

2.2.7 الطبيعة القضائية للتحكيم

ذهب اتجاه فقهي آخر إلى إضفاء الطابع القضائي على التحكيم، معتبراً إياه قضاءً خاصاً يحل محل قضاء الدولة، ويصدر عنه حكم ملزم يحوز حجية الأمر المقضي فيه، شأنه شأن الأحكام القضائية (إبراهيم، 2000).

ويستند هذا الاتجاه إلى أن إرادة الأطراف، وإن كان لها دور في اختيار التحكيم، إلا أن ذلك لا يغير من طبيعة الوظيفة التي يؤديها المحكم تماماً، كما أن اللجوء إلى القضاء يتم بإرادة أحد الخصوم، ومع ذلك لا يفقد القضاء صفته القضائية (الجمال وعبد العال، 1998). وقد استند هذا الاتجاه إلى عدة مبررات، من أهمها:

1. أن وظيفة المحكم هي وظيفة قضائية، وأن ما يصدر عنه من أحكام يُعد عملاً قضائياً، سواء صدر وفقاً لقواعد القانون أو قواعد العدالة.
2. أن إجراءات خصومة التحكيم ذات طبيعة قضائية، وأن المحكم يحل محل القاضي في الفصل في النزاع.
3. أن حكم التحكيم يُعد صادراً من تاريخ كتابته وتوقيعه، وأن الأمر الصادر بتنفيذه لا يمس جوهر الحكم، وإنما يُعد إجراءً شكلياً مماثلاً للأمر بتنفيذ الأحكام القضائية الأجنبية.

3.2.7 الطبيعة المختلطة للتحكيم

يرى اتجاه ثالث - وهو الاتجاه الراجح - أن التحكيم ذو طبيعة قانونية مختلطة، تجمع بين العنصر التعاقدي والعنصر القضائي، إذ يتكون من عملين متميزين: الأول يتمثل في اتفاق التحكيم، وهو عقد يُنشئه الأطراف. والثاني يتمثل في قضاء المحكم، وهو عمل قضائي مستقل يؤديه المحكم (مصطفى، 2008). فهدف اتفاق التحكيم لا يتمثل في إنشاء علاقة قانونية جديدة، وإنما في تسوية نزاع قائم أو محتمل، من خلال إنشاء هيئة أو فرد يتولى الفصل فيه باستقلال عن إرادة الأطراف. أما عمل المحكم، فيخضع للضوابط العامة التي يضعها النظام القانوني لحسم المنازعات، شأنه في ذلك شأن الهيئات ذات الطابع القضائي (مصطفى، 2008). وفيما يتعلق بالتحكيم الإلكتروني، فإن الطبيعة المختلطة تُعد الأنسب لتفسيره، نظراً لخصوصية إجراءاته التي تتم عبر الوسائل الإلكترونية منذ رفع الدعوى وحتى صدور الحكم، فضلاً عن طابعه الدولي العابر للحدود، وهو ما يجعل إخضاعه لقانون وطني واحد أمراً غير ملائم (ناصر، 2005).

3.7 مزايا التحكيم الإلكتروني ومعوقاته

1.3.7 مزايا التحكيم الإلكتروني

يتمتع التحكيم الإلكتروني بعدد من المزايا التي جعلته من أنجع وسائل تسوية المنازعات في البيئة الرقمية، إذ يسهم في تجاوز كثير من العقبات التي تواجه وسائل تسوية المنازعات التقليدية، ولا سيما في مجال المنازعات التجارية الدولية (مطر، 2009). ويتميز التحكيم الإلكتروني بسرعة إجراءاته مقارنة بالقضاء العادي، فضلاً عن مرونته، حيث تضم هيئة التحكيم عادة محكمين متخصصين في موضوع النزاع، بما يتيح حلولاً عملية وواقعية أكثر كفاءة من القضاء التقليدي (مطر، 2009).

كما يتميز بالسرية، ويجنب الأطراف علانية الجلسات القضائية، فضلاً عن تقليل تكاليف السفر والانتقال، حيث تُعقد الجلسات ويتم تبادل المستندات إلكترونياً، بما يتلائم مع اعتبار الوقت عنصراً جوهرياً في المعاملات الاقتصادية.

ويُضاف إلى ذلك انخفاض تكلفة التحكيم الإلكتروني، وملاءمته لطبيعة العقود الإلكتروني ذات القيم المتوسطة، إلى جانب الاستفادة من تقنيات الاتصال السمعية والبصرية في إدارة الجلسات (زيد، 2014).

كما يستفيد التحكيم الإلكتروني من وجود اتفاقية نيويورك لعام 1958 الخاصة بالاعتراف وتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية، وهو ما يمنحه ميزة تنفيذية دولية لا تتوافر للأحكام القضائية الوطنية بالدرجة نفسها.

2.3.7 معوقات التحكيم الإلكتروني

رغم المزايا العديدة للتحكيم الإلكتروني، إلا أنه يواجه عدداً من المعوقات، أبرزها:

1. الأهلية القانونية: تشترط القوانين توافر الأهلية القانونية في أطراف النزاع، ويؤدي تخلفها إلى بطلان اتفاق التحكيم وما يترتب عليه من بطلان الحكم الصادر (أبو زقية، 2003). ويمكن تجاوز هذه الإشكالية من خلال إلزام الأطراف بالكشف مسبقاً عن هويتهم وسنهم قبل إبرام اتفاق التحكيم الإلكتروني (مطر، 2000).
2. ضمان سرية العملية التحكيمية: تُعد السرية أحد المقومات الأساسية لنجاح التحكيم الإلكتروني، إلا أن خطر الاختراق الإلكتروني يظل من أبرز التحديات، مما يستلزم الاعتماد على تقنيات تشفير البيانات لحماية المعلومات المتبادلة وضمان عدم الاطلاع عليها إلا من قبل الأطراف المخولين (مطر، 2009).

8 نطاق التحكيم الإلكتروني والقانون الواجب التطبيق على إجراءاته

يمثل التحكيم الإلكتروني أحد أبرز مظاهر التطور الذي لحق بنظم تسوية المنازعات في ظل الثورة الرقمية وتسارع المعاملات التجارية عبر شبكة الإنترنت، الأمر الذي أفرز العديد من الإشكاليات القانونية المرتبطة بطبيعته الخاصة، ولا سيما ما يتعلق بتحديد نطاقه المكاني والزمني للعملية التحكيمية، وكذلك تحديد القانون الواجب التطبيق على إجراءاته وموضوعه. فبينما يركز التحكيم التقليدي على عناصر جغرافية وزمنية واضحة، يُثير التحكيم الإلكتروني تحديات جديدة نتيجة طبيعته الافتراضية التي تتجاوز الحدود الإقليمية للدول.

وتبرز أهمية تحديد نطاق التحكيم الإلكتروني في كونه الأساس الذي تُبنى عليه العديد من الآثار القانونية، كاختصاص المحاكم الوطنية بالرقابة على إجراءات التحكيم أو الطعن في أحكامه، فضلاً عن تحديد القانون الواجب التطبيق على إجراءات التحكيم وموضوع النزاع. كما أن غياب الضبط الدقيق لهذين النطاقين قد يؤدي إلى تزام القوانين واختلاف الجهات المختصة، مما ينعكس سلباً على استقرار المعاملات الإلكترونية والثقة في نظام التحكيم كوسيلة فعالة لفض المنازعات.

وانطلاقاً مما تقدم، يتناول هذا المبحث بيان نطاق التحكيم الإلكتروني من حيث الزمان والمكان، مع إبراز المشكلات التي يثيرها في هذا الشأن، ثم التعرض للقانون الواجب التطبيق على إجراءات التحكيم الإلكتروني وموضوعه، وذلك في ضوء القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية وصولاً إلى إبراز الدور الذي يلعبه مبدأ سلطان الإرادة في حسم هذه المشكلات وتحقيق التوازن بين خصوصية التحكيم الإلكتروني ومتطلبات النظام القانوني التقليدي، وذلك وفقاً للمطالب التالية:

1.8 نطاق التحكيم الإلكتروني

تُباشر خصومة التحكيم - في صورتها التقليدية - ضمن نطاق جغرافي محدد تنعقد فيه هيئة التحكيم وتؤدي مهامها، وهو ما يُعرف بالنطاق المكاني للتحكيم أو مقر التحكيم. ويُعد المكان عنصراً جوهرياً في تحديد الإطار القانوني الذي تخضع له إجراءات التحكيم، وهو ما تؤكدُه نصوص أنظمة وقوانين التحكيم وكذلك الواقع العملي لمراكز التحكيم التجارية المنشأة لهذا الغرض، مثل المركز السوداني للتوفيق والتحكيم، والمركز السعودي للتحكيم التجاري، ومركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي وغيره من المراكز المماثلة في مختلف الدول.

غير أن تحديد المكان وحده لا يكفي لضبط سير عملية التحكيم، إذ لا بد من تحديد الإطار الزمني الذي تُباشر فيه الإجراءات، منعاً لإطالة أمد النزاع، خاصة أن السرعة تُعد من أبرز مزايا التحكيم مقارنة بالقضاء العادي، ويُطلق على هذا الإطار مفهوم النطاق الزمني للتحكيم. وبما أن التحكيم يمر بمرحلتين أساسيتين، هما مرحلة نشوء النزاع وبدء الخصومة، ومرحلة إصدار الحكم التحكيمي، فإن دراسة النطاق المكاني والزمني لهاتين المرحلتين تُعد أمراً جوهرياً لفهم نطاق التحكيم الإلكتروني.

1.1.8 النطاق المكاني والزمني لإجراءات التحكيم

أ- **النطاق المكاني لإجراءات التحكيم:** يؤدي مكان التحكيم دوراً محورياً في تحديد القانون الواجب التطبيق على إجراءاته، فضلاً عن تحديد المحكمة المختصة بمراقبة الحكم التحكيمي، سواء من حيث دعوى البطلان أو من حيث التنفيذ، إذ غالباً ما تُعد المحكمة المختصة هي محكمة الدولة التي صدر فيها الحكم (الحجاية والطراونة، 2006).

وتبرز أهمية تعيين مكان التحكيم كذلك في تصنيف الحكم الصادر، من حيث كونه حكماً وطنياً أم أجنبياً، وهو ما ينعكس على إجراءات الاعتراف به وتنفيذه (عبد المجيد، 1995).

وقد استقرت التشريعات الوطنية واللوائح الدولية على تكريس مبدأ سلطان الإرادة في تحديد مكان التحكيم، إذ تمنح الأطراف حرية الاتفاق على المكان صراحةً أو ضمناً، سواء تعلّق النزاع بعلاقة تعاقدية داخلية أو دولية. وفي حال عدم اتفاق الأطراف تتولى هيئة التحكيم تحديد المكان بما يتلاءم مع ظروف النزاع ومصالح أطرافه (المادة 14 من لائحة تحكيم غرفة التجارة الدولية، 1998).

ولا يترتب على مخالفة مكان التحكيم المتفق عليه بطلان الإجراءات أو الحكم، ما لم يترتب على ذلك إخلال بحق الدفاع أو ضمانات الخصوم، كالاتفاق على إجراء المعاينة في مكان معين ثم إجراء التحكيم في مكان آخر دون مبرر (أبو الوفا، 1979).

وقد أكدت الأنظمة الوطنية هذا التوجه؛ ف نظام التحكيم السعودي نص في المادة (2) منه على سريان أحكامه على كل تحكيم يُجرى في المملكة، أو على التحكيم التجاري الدولي الذي يُجرى في الخارج إذا اتفق طرفاه على إخضاعه لأحكام النظام، مع استثناء المسائل غير القابلة للصالح.

كما قرر قانون التحكيم السوداني لعام 2016 اختصاص المحاكم الوطنية بمسائل التحكيم وفق ضوابط محددة، حتى في حالة إجراء التحكيم خارج السودان.

وكذلك نص قانون التحكيم المصري لعام 1994 على سريان أحكامه على التحكيم الذي يُجرى في مصر أو التحكيم التجاري الدولي الذي يُجرى في الخارج إذا اتفق الأطراف على إخضاعه لأحكامه.

أما اتفاقية عمان العربية للتحكيم التجاري لعام 1987، فقد تبنت مبدأ إرادة الخصوم في تحديد مكان التحكيم، مع اشتراط موافقة هيئة التحكيم بعد التشاور مع إدارة المركز.

وفيما يتعلق بالتحكيم الإلكتروني، تبرز صعوبة إضفاء الطابع الوطني عليه، نظراً لاعتبار إجراءاته تتم عبر فضاء إلكتروني لا يعترف بالحدود الجغرافية. وقد طُرحت عدة حلول لمعالجة إشكالية تحديد مكان التحكيم الإلكتروني، من أبرزها:

1. إسناد التحكيم إلى مكان وجود المُحكَّم.

2. إلى موطن مقدم الخدمة.

3. الأخذ بنظرية التحكيم غير التوطيني.

غير أن هذه الحلول لا تخلو من إشكالات، خاصة في حالة تعدد المحكمين أو مقدمي الخدمة، فضلاً عن تعارض نظرية التحكيم غير التوطيني مع متطلبات المحاكم الوطنية وأحكام اتفاقية نيويورك (محمد، بدون تاريخ).

ويرى اتجاه فقهي حديث أن تحديد مكان التحكيم الإلكتروني لم يعد ذا أهمية جوهرية، باعتبار أن جميع إجراءاته تتم في بيئة افتراضية عابرة للحدود، وأن الرقابة على احترام ضمانات الخصومة تظل ممكنة من خلال التحقق من سلامة الإجراءات الإلكترونية المتبعة (سلامة، 2006).

ب- النطاق الزمني لإجراءات التحكيم: يُعد تحديد وقت بدء إجراءات التحكيم مسألة بالغة الأهمية، لما يترتب عليها من آثار قانونية تتعلق بسير الخصومة وانتهائها. فمن حيث بداية الإجراءات، يُعد تقديم طلب التحكيم إلى هيئة التحكيم هو اللحظة التي تُرفع فيها الدعوى التحكيمية، ويتعين بعدها إخطار الطرف الآخر خلال مدة محددة، والرد على الطلب في ميعاد معين.

كما تتجلى أهمية النطاق الزمني أثناء سير الإجراءات، إذ تُحسب منه المدة المتعلقة بتقديم المستندات، وتبادل المذكرات، وإبداء الدفع، وغلق باب المرافعة.

أما من حيث نهاية الإجراءات، فيُحدد وقت بدء التحكيم المدة التي يجب أن يصدر خلالها الحكم التحكيمي أو يُقرر إنهاء الإجراءات.

وفي التحكيم الإلكتروني، غالباً ما تبدأ الإجراءات من اللحظة التي يتم فيها تعيين المُحكَّم المختص، حيث يباشر مهامه فوراً من خلال الاتصال بالأطراف وطلب البيانات اللازمة. وتلتزم بعض منصات التحكيم الإلكتروني المُحكَّم بإصدار الحكم خلال مدة قصيرة قد لا تتجاوز 72 ساعة من تلقي الردود، مع جواز تمديداتها في حالات الأعطال التقنية أو بناءً على طلب الأطراف.

2.8 القانون الواجب التطبيق على إجراءات التحكيم الإلكتروني

يُعد تحديد القانون الواجب التطبيق على موضوع النزاع من أهم مسائل التحكيم، إذ يمثل الأساس الذي يُبنى عليه الحكم التحكيمي وينتهي به النزاع. وقد استقر الفقه والقانون التجاري الدولي على أولوية القانون الذي يختاره الأطراف، متى كان هذا القانون لا يتعارض مع القواعد الآمرة ذات الصلة (سليمان، 2011). والأصل أن المسائل الإجرائية تخضع لقانون مقر التحكيم، غير أن خصوصية التحكيم – لكونه لا يُمارس باسم دولة معينة – أدت إلى الاعتراف بحق الأطراف في تنظيم الإجراءات اتفاقياً. وفي حال عدم اتفاقهم، يُترك تحديد القانون الواجب التطبيق لهيئة التحكيم وفق معايير متعددة، من أبرزها:

1. قانون دولة مقر التحكيم.

2. قانون الدولة الذي يحكم موضوع النزاع.

3. القواعد الإجرائية الواردة في لوائح مؤسسات التحكيم (البقلي، بدون تاريخ).

وقد كُرسَت لوائح التحكيم الدولية هذا التوجه، كما في لائحة تحكيم غرفة التجارة الدولية (المادة 15/1)، والاتفاقية الأوروبية للتحكيم التجاري لعام 1961. كما ظهرت لوائح تحكيم تسمح صراحة بإجراءات إلكترونية، مثل لائحة تحكيم المحكمة الإلكترونية، ولائحة تحكيم المنظمة العالمية للملكية الفكرية (نافس، 2005).

وأكدت القوانين الوطنية مبدأ سلطان الإرادة في هذا الشأن؛ إذ نص نظام التحكيم السعودي، وقانون التحكيم السوداني، وقانون التحكيم المصري على وجوب احترام القانون الذي يختاره الأطراف، مع منح هيئة التحكيم سلطة تقديرية لاختيار القانون الأكثر ارتباطاً بالنزاع عند غياب الاتفاق. كما تبنى القانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي هذا الاتجاه، مؤكداً أولوية اختيار الأطراف للقانون الواجب التطبيق، وفي حال غياب هذا الاختيار، تُطبق هيئة التحكيم القانون الذي تشير إليه قواعد تنازع القوانين التي تراها مناسبة. وعليه يرى الباحث، أن حرية الأطراف في اختيار القانون الواجب التطبيق تُعد مظهراً جوهرياً للطابع الاتفاقي للتحكيم، وتمثل إحدى الخصائص التي تميزه عن القضاء العادي. وفي حال غياب هذا الاختيار، يتمتع المحكم بسلطة تقديرية واسعة لاختيار القانون الأنسب لحكم النزاع، ولا سيما في منازعات التجارة الإلكترونية ذات الطابع الدولي.

9 إجراءات التحكيم الإلكتروني وإصدار حكمه وتنفيذه

يعد التحكيم الإلكتروني من أبرز التطبيقات القانونية التي فرضتها الثورة التقنية الحديثة، إذ لم تعد إجراءات التحكيم التقليدية قادرة وحدها على مواكبة طبيعة المعاملات الإلكترونية وما تنسم به من سرعة وعالمية وتجاوز للحدود الجغرافية. وقد أسهم التطور المتسارع في وسائل الاتصال والتقنيات الرقمية في إحداث تحول جوهري في آليات تسوية المنازعات، فأصبح من الممكن إبرام اتفاق التحكيم، وتبادل المذكرات والمستندات، وعقد الجلسات، وإصدار الأحكام بوسائل إلكترونية حديثة دون الحاجة إلى الحضور المادي للأطراف.

وإذا كان التحكيم الإلكتروني يحقق مزايا عديدة تتمثل في السرعة وتقليل التكاليف وتيسير التواصل بين الأطراف، فإنه في المقابل يثير العديد من الإشكالات القانونية والإجرائية، خاصة فيما يتعلق بضمانات النقاضي، وحجية الوسائل الإلكترونية، ومدى صحة الأحكام الصادرة إلكترونياً وإمكان تنفيذها. ومن ثم فإن دراسة إجراءات التحكيم الإلكتروني لا تقتصر على بيان الكيفية التقنية لإدارة الخصومة التحكيمية، وإنما تمتد إلى بحث الضوابط القانونية التي تكفل سلامة الإجراءات وصحة الأحكام وقابليتها للتنفيذ. وعليه يتناول هذا المبحث إجراءات التحكيم الإلكتروني منذ بدء الخصومة وإدارة إجراءاتها، مروراً بمرحلة إصدار حكم التحكيم الإلكتروني، وانتهاءً ببحث آليات تنفيذ الحكم وما يثار بشأنه من تحديات قانونية وعملية.

1.9 إجراءات التحكيم الإلكتروني

أدى التطور التقني المتسارع وازدياد الاعتماد على الوسائل الإلكترونية في المعاملات التجارية إلى ظهور أنماط حديثة لتسوية المنازعات، وفي مقدمتها التحكيم الإلكتروني الذي يُعد امتداداً طبيعياً للتحكيم التقليدي، غير أنه يتميز باستخدام الوسائط الرقمية في مختلف مراحل العملية التحكيمية. ويقوم هذا النوع من التحكيم على إدارة النزاع والفصل فيه من خلال شبكة الإنترنت ووسائل الاتصال الحديثة دون الحاجة إلى الحضور المادي للأطراف، الأمر الذي أسهم في توفير الوقت والجهد وتقليل النفقات، خاصة في المنازعات التجارية الدولية (سويلم، 2020).

وتعد إجراءات التحكيم الإلكتروني من أهم المراحل التي يقوم عليها هذا النظام، إذ تتعلق بكيفية مباشرة الخصومة التحكيمية منذ الاتفاق على اللجوء إلى التحكيم وحتى إقفال باب المرافعة. وعلى الرغم من تشابه هذه الإجراءات في جوهرها مع إجراءات التحكيم التقليدي، فإنها تختلف عنه في الوسائل المستخدمة وآليات التواصل وتبادل المستندات وإدارة الجلسات، حيث تعتمد بصورة أساسية على التقنيات الرقمية الحديثة (بشير وإبراهيم، 2019).

وتبدأ إجراءات التحكيم الإلكتروني عادة بإبرام اتفاق التحكيم الإلكتروني، والذي يتم عبر وسائل إلكترونية متعددة كالبريد الإلكتروني أو المنصات الرقمية أو العقود الإلكترونية. ويشترط في هذا الاتفاق توافر الرضا الصحيح والأهلية والمحل المشروع، شأنه شأن أي اتفاق تحكيمي تقليدي، غير أن خصوصيته تكمن في وسيلة التعبير عن الإرادة وإثباتها إلكترونياً. وقد ساعدت التشريعات الحديثة والقوانين النموذجية المتعلقة بالتجارة الإلكترونية على الاعتراف بحجية الكتابة والتوقيع الإلكترونيين، مما عزز من مشروعية اتفاق التحكيم الإلكتروني وقابليته للإثبات (الشمرى، 2018).

وبعد انعقاد اتفاق التحكيم تبدأ مرحلة رفع الدعوى التحكيمية إلكترونياً، حيث يقوم المدعي بإرسال طلب التحكيم عبر المنصة المعتمدة أو البريد الإلكتروني المتفق عليه، متضمناً بيانات الأطراف وموضوع النزاع والطلبات والأسانيد القانونية. ويقابل ذلك إخطار المدعى عليه إلكترونياً بوجود النزاع ومنحه فرصة الرد وتقديم دفعه ومستنداته. وتمثل هذه المرحلة أحد أبرز مظاهر المرونة التي يتمتع بها التحكيم الإلكتروني، إذ تُختصر الإجراءات الشكلية التقليدية ويتم التواصل بصورة فورية بين الأطراف وهيئة التحكيم (سعيد، 2025).

كما تتسم إجراءات التحكيم الإلكتروني بالاعتماد على وسائل الاتصال المرئي والمسموع في عقد الجلسات وسماع أقوال الخصوم والشهود والخبراء، حيث تُعقد الجلسات عن بُعد باستخدام التطبيقات والمنصات الرقمية المخصصة لذلك. وقد ساهم هذا الأسلوب في التغلب على العوائق الجغرافية والزمنية التي تواجه التحكيم التقليدي، لا سيما في المنازعات التجارية الدولية التي يكون أطرافها في دول مختلفة (رحيم، 2023).

ومع ذلك، فإن استخدام الوسائل الإلكترونية في إدارة إجراءات التحكيم يثير عدداً من الإشكالات القانونية والتقنية، من أبرزها مسألة حماية سرية البيانات والمعلومات المتداولة أثناء الخصومة التحكيمية، وضمان عدم اختراق الأنظمة الإلكترونية أو التلاعب بالمستندات الرقمية. ولذلك برزت أهمية الأمن السيبراني باعتباره عنصراً أساسياً في نجاح التحكيم الإلكتروني وضمان موثوقيته، خاصة في ظل تزايد الهجمات الإلكترونية التي قد تستهدف المنصات الرقمية المستخدمة في إدارة النزاعات (مجموعة مؤلفين، 2025). ومن المسائل المهمة كذلك في إجراءات التحكيم الإلكتروني مسألة الإثبات الإلكتروني، إذ يعتمد الأطراف بصورة كبيرة على المستندات الرقمية والمراسلات الإلكترونية والتوقيعات الإلكترونية لإثبات الحقوق والالتزامات. وقد اتجهت غالبية التشريعات الحديثة إلى الاعتراف بحجية هذه الوسائل متى أمكن التحقق من سلامتها وعدم العبث بها، الأمر الذي ساهم في تعزيز الثقة في المعاملات الإلكترونية والتحكيم المرتبط بها (الشمرى، 2018).

ويلاحظ أن التحكيم الإلكتروني يتميز بدرجة عالية من المرونة الإجرائية مقارنة بالقضاء التقليدي، حيث يملك الأطراف حرية الاتفاق على الوسائل التقنية المستخدمة، واللغة المعتمدة، والقواعد الإجرائية المنظمة لسير الخصومة، وهو ما ينسجم مع الطبيعة الاتفاقية للتحكيم بوجه عام. كما أن هذه المرونة تساعد على سرعة الفصل في المنازعات وتقليل التكاليف، وهو ما جعل التحكيم الإلكتروني وسيلة مفضلة في منازعات التجارة الإلكترونية الدولية (الناللي، 2023).

ورغم المزايا المتعددة التي يوفرها التحكيم الإلكتروني، فإن نجاح إجراءاته يظل مرهوناً بوجود بنية تقنية آمنة وتشريعات قانونية واضحة تنظم استخدام الوسائل الإلكترونية وتحدد حجيتها وأثارها القانونية. كما يتطلب الأمر وجود تعاون دولي يهدف إلى توحيد القواعد المنظمة لهذا النوع من التحكيم، خاصة في ظل الطابع العابر للحدود الذي تتسم به أغلب المنازعات الإلكترونية (سهيل، 2025).

2.9 إصدار حكم التحكيم الإلكتروني

تعد مرحلة إصدار حكم التحكيم الإلكتروني من أهم مراحل العملية التحكيمية، لأنها تمثل الغاية النهائية التي يسعى إليها أطراف النزاع عند لجوئهم إلى التحكيم. فبعد انتهاء هيئة التحكيم من دراسة النزاع وسماع دفعات الأطراف ومناقشة الأدلة والمستندات المقدمة إلكترونياً، تنتقل إلى مرحلة إصدار الحكم الذي يفصل

في موضوع النزاع بصورة نهائية وملزمة للأطراف.

ولا يختلف حكم التحكيم الإلكتروني من حيث جوهره عن حكم التحكيم التقليدي، إذ يشترك معه في كونه قرارًا يصدر عن هيئة تحكيمية مختصة استنادًا إلى اتفاق الأطراف، غير أن الاختلاف الجوهرى يكمن في الوسائل التقنية المستخدمة في إعداد الحكم وتحريره وتوقيعه وإرساله إلى الخصوم، حيث تتم هذه الإجراءات عبر الوسائط الإلكترونية الحديثة دون الحاجة إلى المستندات الورقية التقليدية (سويلم، 2020). ويشترط لصحة حكم التحكيم الإلكتروني توافر مجموعة من الشروط الموضوعية والشكلية التي تقرها التشريعات الوطنية وقواعد التحكيم الدولية. ومن أهم هذه الشروط أن يكون الحكم صادرًا عن هيئة تحكيم مختصة تشكيلاً واختصاصاً، وأن يصدر بناءً على اتفاق تحكيم صحيح، وأن يتضمن الفصل في النزاع المعروض بصورة واضحة ومحددة، مع مراعاة حقوق الدفاع ومبدأ المواجهة بين الخصوم (بشير وإبراهيم، 2019).

كما يجب أن يكون الحكم مسبباً متى كان القانون الواجب التطبيق أو اتفاق الأطراف يشترط ذلك، ويُقصد بالتسبب بيان الأسس الواقعية والقانونية التي اعتمدت عليها هيئة التحكيم في الوصول إلى منطوق الحكم. ويكتسب التسبب أهمية خاصة في التحكيم الإلكتروني لأنه يعزز من ثقة الأطراف في سلامة الإجراءات الإلكترونية ويُسهل في تسهيل الرقابة القضائية على الحكم عند طلب تنفيذه أو الطعن فيه بالبطان (رحيم، 2023).

ومن الخصائص المميزة لحكم التحكيم الإلكتروني اعتماده على الكتابة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني. فالحكم غالباً ما يُحرر في ملف إلكتروني ويتم توقيعه باستخدام وسائل التوقيع الرقمي الحديثة، وهو ما أثار جدلاً فقهيًا حول مدى حجية هذا النوع من الأحكام. غير أن الاتجاه التشريعي الحديث اتجه إلى الاعتراف بالكتابة والتوقيع الإلكترونيين متى أمكن التحقق من هوية مصدرهما وسلامتهما من التعديل أو التزوير، وهو ما أكدته قوانين المعاملات الإلكترونية في العديد من الدول (الشمري، 2018).

ويثار كذلك تساؤل مهم يتعلق بمكان وزمان صدور حكم التحكيم الإلكتروني، خاصة أن إجراءات التحكيم قد تتم بين أطراف وهيئة تحكيم موجودين في دول مختلفة. وتبرز أهمية تحديد مكان صدور الحكم في معرفة القانون الواجب التطبيق والمحكمة المختصة بنظر دعوى البطلان أو تنفيذ الحكم. ولهذا تتجه غالبية مراكز التحكيم الإلكتروني إلى تحديد مقر افتراضي للتحكيم يتم الاتفاق عليه مسبقاً في اتفاق التحكيم أو في قواعد المركز التحكيمي (النائلي، 2023).

كما يتم تبليغ الحكم التحكيمي الإلكتروني إلى الأطراف عبر البريد الإلكتروني أو المنصات الرقمية المخصصة لذلك، ويُعد التبليغ الإلكتروني صحيحاً متى تحقق العلم بالحكم وإمكان الوصول إليه من قبل الخصوم. وقد ساهم التطور التقني في تسهيل عملية الإبلاغ وتسريعها مقارنة بالإجراءات التقليدية التي قد تستغرق وقتاً أطول في الإعلان وتسليم النسخ الورقية (سعيد، 2025).

ومن ناحية أخرى، فإن إصدار حكم التحكيم الإلكتروني يفرض ضرورة توفير قدر عالٍ من الحماية التقنية والأمن السيبراني، نظراً لما قد تتعرض له الأحكام والمستندات الإلكترونية من مخاطر الاختراق أو التعديل أو الإتلاف. ولذلك أصبحت مراكز التحكيم الإلكتروني تعتمد أنظمة حماية متطورة لضمان سرية البيانات وسلامة الأحكام الصادرة إلكترونياً، بما يعزز الثقة في هذا النوع من التحكيم ويضمن استقراره القانوني (مجموعة مؤلفين، 2025).

ويتضح من ذلك أن إصدار حكم التحكيم الإلكتروني يمثل امتداداً طبيعياً للتطور التقني الذي يشهده العالم المعاصر، وأن التشريعات الحديثة بدأت تتجه نحو الاعتراف الكامل بحجية الأحكام الإلكترونية وآثارها القانونية، طالما توافرت الضمانات الأساسية المتعلقة بصحة الإجراءات وسلامة التوقيع الإلكتروني واحترام حقوق الدفاع، الأمر الذي يعزز من فاعلية التحكيم الإلكتروني كوسيلة حديثة لحسم المنازعات التجارية الدولية.

3.9 تنفيذ حكم التحكيم الإلكتروني

قبل الخوض في بيان كيفية تنفيذ حكم التحكيم الإلكتروني، يجدر بنا ابتداءً التعرض لمفهوم حكم التحكيم بصفة عامة، باعتباره الأساس الذي يُبنى عليه مفهوم حكم التحكيم الإلكتروني. فقد عُرِفَ حكم التحكيم بأنه العمل الذي يفصل بمقتضاه المحكمون، وبالسلطات التي خولهم إياها أطراف النزاع، في المسائل المتنازع عليها التي عُرضت عليهم للفصل فيها.

كما يُعرّف حكم التحكيم بأنه القرار الصادر عن المحكم أو هيئة التحكيم، والذي يفصل بصورة قطعية - كلياً أو جزئياً - في النزاع المعروض، أو في مسألة إجرائية مترتبة عليه، ويترتب على هذا الفصل إنهاء الخصومة التحكيمية. وقد ذهب فريق من الفقهاء إلى تعريفه باعتباره الحكم النهائي والمُلزم الذي يصدره المحكم أو هيئة التحكيم، والذي يحسم المسائل المتنازع عليها أو المسائل اللازمة للفصل في الخصومة برمتها.

أما في مجال التحكيم الإلكتروني، فقد عُرِفَ حكم التحكيم الإلكتروني بأنه القرار الذي يصدر عن المُحكّم أو هيئة التحكيم باستخدام الوسائل الإلكترونية، ويفصل بصورة نهائية في منازعات عقود التجارة الإلكترونية المعروضة عليه عبر الوسائط الإلكترونية، سواء تعلق ذلك القرار بموضوع النزاع كلياً أو جزئياً، أو بالاختصاص، أو بإجراءات الخصومة، طالما أدى هذا القرار إلى إنهاء النزاع، وتم إصداره وإبلاغه بوسائل إلكترونية.

ويمثل حكم التحكيم الإلكتروني الثمرة الحقيقية لعملية التحكيم، إذ لا تتحقق الفائدة العملية من اللجوء إلى التحكيم، مهما بلغت بساطة إجراءاته أو سرعته، إذا ظل الحكم الصادر مجرد نص مكتوب لا يجد طريقه إلى التنفيذ. ومن ثم فإن تنفيذ حكم التحكيم، بوجه عام، يُعد حجر الزاوية في نظام التحكيم، والمعيار الحقيقي لقياس فاعليته كوسيلة بديلة لتسوية المنازعات.

كما أن الغاية الأساسية من التحكيم الإلكتروني تتمثل في تمكين الطرف الذي صدر الحكم لصالحه من الحصول على حقه بأيسر الإجراءات وأقلها كلفة، الأمر الذي يجعل تنفيذ حكم التحكيم الإلكتروني الهدف النهائي الذي تتجه إليه كافة مراحل التحكيم. والأصل في ذلك أن يبادر الطرف المحكوم عليه إلى تنفيذ الحكم طواعية، التزاماً باتفاق التحكيم واحتراماً لمبدأ حسن النية، غير أنه في حال امتناعه عن التنفيذ، يصبح من الضروري وجود آليات قانونية تُجبره على الوفاء بالتزاماته.

1.3.9 أولاً: تنفيذ حكم التحكيم الإلكتروني عن طريق القضاء الوطني

يقوم التحكيم الإلكتروني - شأنه شأن التحكيم التقليدي - على إرادة الأطراف واختيارهم الحُر لهذه الوسيلة لفض منازعاتهم، ومن ثم فإن تنفيذ حكم التحكيم يتم في الأصل بالتراضي بين الخصوم. وتُعد الثقة في قرارات التحكيم وضمان تنفيذها من العوامل الأساسية المؤثرة في ازدهار التجارة الدولية، إذ يؤدي غياب هذه الثقة إلى زيادة المخاطر وتقليص الاعتماد على التحكيم كوسيلة فعّالة لتسوية المنازعات.

وقد أكدت لوائح مراكز التحكيم الدولية هذا المبدأ، حيث نصت لائحة تحكيم غرفة التجارة الدولية بباريس لعام 1998م على أن قرارات التحكيم تكون ملزمة للأطراف، ويلتزم هؤلاء بتنفيذها دون إبطاء. كما نصت لائحة المحكمة الإلكترونية على أن قرار التحكيم الصادر عنها يُعد حكماً نهائياً غير قابل للطعن، ويتعهد الأطراف بتنفيذه بسرعة ودون تأخير. غير أنه إذا امتنع الطرف الخاسر عن التنفيذ، جاز للطرف المحكوم له اللجوء إلى القضاء الوطني لطلب تنفيذ الحكم.

وقد نظمت التشريعات الوطنية مسألة تنفيذ أحكام التحكيم بصفة عامة، ومن ذلك نظام التحكيم السعودي الذي منح حكم التحكيم حجية الأمر المقضي به وأوجب تنفيذه، واشترط لتقديم طلب التنفيذ إرفاق أصل الحكم أو صورة مصدقة منه، وصورة من اتفاق التحكيم، وترجمة معتمدة إذا كان الحكم صادراً بلغة أجنبية، فضلاً عما يفيد إيداع الحكم لدى المحكمة المختصة.

وسار قانون التحكيم السوداني في الاتجاه ذاته، إذ اعتبر حكم هيئة التحكيم نهائياً وملزماً، وأجاز

تنفيذه تلقائياً أو بناءً على طلب يقدم إلى المحكمة المختصة مرفقاً معه صورة معتمدة من الحكم الأصلي، مع اشتراط التحقق من عدم مخالفة الحكم للنظام العام، وصحة إعلان المحكوم عليه، وفوات ميعاد الطعن بالبطان (المادة 41 من القانون).

كما نص قانون التحكيم المصري على اختصاص القضاء بإصدار الأمر بتنفيذ حكم التحكيم، وحدد المستندات الواجب إرفاقها مع طلب التنفيذ، وعلى رأسها أصل الحكم أو صورة موقعة منه، وصورة اتفاق التحكيم، والترجمة المعتمدة إن لزم الأمر.

أما القانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي، فقد اشترط لتقديم طلب التنفيذ إرفاق حكم التحكيم أو صورة منه، واتفاق التحكيم، مع تقديم ترجمة معتمدة إذا كان الحكم صادراً بلغة غير لغة دولة التنفيذ. وأكدت اتفاقية نيويورك لعام 1958 في مادتها الثالثة التزام الدول المتعاقدة بالاعتراف بأحكام التحكيم وتنفيذها دون فرض شروط أكثر تشدداً.

ويبرز في هذا السياق تساؤل جوهري حول مدى إمكانية تطبيق هذه القواعد على تنفيذ حكم التحكيم الإلكتروني، لاسيما في ظل اشتراط تقديم أصل الحكم، في حين أن البيئة الإلكترونية لا تميز بين الأصل والصورة. وقد ذهب بعض الفقهاء إلى أن تنفيذ أحكام التحكيم الإلكتروني يظل مرهوناً بوجود تشريعات وطنية تعترف بالكتابة والتوقيع الإلكترونيين وتمنحهما الحجية القانونية.

وفي هذا الإطار، قدم القانون النموذجي للتجارة الإلكترونية حلاً عملياً، إذ اعتبر أن رسالة البيانات تستوفي شرط الأصل متى أمكن التحقق من سلامة المعلومات وإمكانية عرضها. كما اعترف نظام التعاملات الإلكترونية السعودي وقانون المعاملات الإلكترونية السوداني وقانون التوقيع الإلكتروني المصري بالحجية القانونية للمحررات الإلكترونية، ومنح الصورة المستخرجة منها ذات حجية الأصل متى توافرت الشروط القانونية.

وبذلك يمكن القول إن تنفيذ حكم التحكيم الإلكتروني عن طريق القضاء الوطني أصبح ممكناً في الدول التي اعترفت تشريعاتها بالكتابة والتوقيع الإلكترونيين، وأقرت حجية السجلات الإلكترونية في الإثبات.

2.3.9 ثانياً: تنفيذ حكم التحكيم الإلكتروني بالوسائل البديلة

رغم التطور التشريعي في مجال المعاملات الإلكترونية، لا تزال أحكام التحكيم الإلكتروني تواجه صعوبات عملية في التنفيذ، خاصة في الدول التي لم تضع قواعد إجرائية خاصة بالتحكيم الإلكتروني، أو في الحالات التي يتعارض فيها الحكم مع النظام العام الداخلي أو مع أحكام الشريعة الإسلامية في بعض الدول.

ولذلك اتجه جانب من الفقه إلى البحث عن وسائل بديلة لتنفيذ أحكام التحكيم الإلكتروني بعيداً عن القضاء الوطني، مستندين في ذلك إلى الطبيعة الخاصة لهذا النوع من التحكيم، وعدم ارتباطه بمكان جغرافي محدد. ومن هذه الوسائل الاعتماد على التنفيذ الطوعي حفاظاً على السمعة التجارية، إذ يحرص التجار العاملون في بيئة التجارة الإلكترونية على تنفيذ أحكام التحكيم الصادرة ضدهم تجنباً للإضرار بمكانتهم في السوق.

كما تلجأ بعض منصات التجارة الإلكترونية إلى فرض جزاءات غير قانونية ولكنها فعالة، كإضافة نقاط سلبية إلى حسابات البائعين الممتنعين عن التنفيذ، أو سحب علامات الثقة الممنوحة لهم، وهو ما يؤدي إلى فقدان العملاء ويشكل ضغطاً عملياً يدفعهم إلى التنفيذ الطوعي.

ومن الوسائل الحديثة كذلك إنشاء صناديق ضمان لدى مراكز التحكيم أو التسوية الإلكترونية، حيث يقوم أطراف النزاع بإيداع مبلغ مالي قبل بدء إجراءات التحكيم، ويستخدم هذا المبلغ لتنفيذ الحكم الصادر لصالح أحدهم دون حاجة للرجوع إلى الطرف الخاسر أو إلى القضاء.

وتُعد هذه الوسائل البديلة من أنجع الآليات لضمان تنفيذ أحكام التحكيم الإلكتروني، لاسيما في البيئة الرقمية العابرة للحدود، الأمر الذي يفتح المجال أمام تعزيز فعالية التحكيم الإلكتروني كوسيلة مستقلة وعملية لتسوية منازعات التجارة الإلكترونية.

بحمد الله وتوفيقه، تم في هذا البحث دراسة موضوع التحكيم الإلكتروني دراسةً مقارنةً بين القانون السوداني والقانون السعودي والقانون المصري، وذلك بهدف بيان الإطار القانوني المنظم لهذا النوع المستحدث من التحكيم، وإبراز خصوصيته مقارنةً بالتحكيم التقليدي، والوقوف على مدى كفاية النصوص القانونية القائمة في استيعاب تطورات العملية. وقد أفضت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات، يمكن إجمالها على النحو الآتي:

أولاً: النتائج

1. تبين من خلال هذه الدراسة أن التحكيم الإلكتروني لا يختلف من حيث الجوهر عن التحكيم التقليدي، وإنما يختلف عنه من حيث الوسائل المستخدمة، إذ يعتمد على توظيف تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة في جميع مراحل العملية التحكيمية، بدءاً من اتفاق التحكيم، مروراً بإجراءاته، وانتهاءً بصدور حكم التحكيم وتنفيذه.
2. يُعد التحكيم الإلكتروني من أكثر وسائل تسوية المنازعات كفاءةً من حيث مرونته وسرعة الفصل في المنازعات، والاقتصاد في التكاليف والنفقات، فضلاً عن توافر الخبرة الفنية المتخصصة لدى المحكمين، لا سيما في مجالات التجارة الإلكترونية وحقوق الملكية الفكرية.
3. تعتمد هيئات ومراكز التحكيم الإلكتروني على لوائحها الداخلية وإجراءاتها الخاصة في تنظيم سير الخصومة التحكيمية، وذلك في حال عدم اتفاق الأطراف على إجراءات محددة، وصولاً إلى إصدار الحكم التحكيمي الإلكتروني الذي يُنهي النزاع.
4. تظل مسألة التحقق من أهلية أطراف التعاقد عبر شبكة الإنترنت من أبرز الإشكالات التي تواجه التحكيم الإلكتروني، رغم وجود آليات تقنية وقانونية تُسهم إلى حد كبير في الحد من هذه الإشكالية، من خلال اعتماد أنظمة التوثيق الإلكتروني وإصدار شهادات رقمية تُثبت هوية الأطراف ومدى تمتعهم بالأهلية القانونية.
5. أظهرت الدراسة أن القوانين محل المقارنة لم تُعالج مسألة التحكيم الإلكتروني وتنفيذ أحكامه معالجةً تشريعيةً واضحة ومتكاملة، الأمر الذي يستلزم تدخل المشرع لوضع نصوص قانونية صريحة تنظم هذا النوع من التحكيم بصورة أدق.
6. يشترط لصحة حكم التحكيم الإلكتروني توافر الكتابة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني وفقاً للضوابط التي تقرها التشريعات الوطنية المنظمة للتعاملات الإلكترونية.
7. يتمتع حكم التحكيم الإلكتروني بذات الحجية القانونية التي يتمتع بها حكم التحكيم التقليدي، متى استوفى الشروط الشكلية والموضوعية التي نص عليها القانون.
8. تثبت للصورة المنسوخة عن حكم التحكيم الإلكتروني حجية النسخة الأصلية، متى توافرت الشروط القانونية المقررة لذلك في القوانين المنظمة للإثبات والتعاملات الإلكترونية.

ثانياً: التوصيات

1. توصي الدراسة بضرورة معالجة مسألة تنفيذ أحكام التحكيم الإلكتروني من خلال إدخال نصوص قانونية صريحة في قوانين التحكيم الوطنية، أو من خلال سن تشريع خاص بالتحكيم الإلكتروني

يراعي طبيعته وخصوصيته.

2. الدعوة إلى وضع إطار قانوني ينظم إنشاء هيئات ومراكز تحكيم إلكترونية معتمدة، على غرار مؤسسات التحكيم التقليدية، تتولى إدارة إجراءات التحكيم الإلكتروني وتُسهم في إلزام الطرف الخاسر بتنفيذ الحكم طواعية، بما يقلل من اللجوء إلى القضاء الوطني ويعزز الثقة في هذا النظام.
3. أهمية إدراج مقررات التحكيم ضمن المناهج الجامعية بصورة إلزامية، بهدف إعداد كوادر قانونية متخصصة في التحكيم التجاري الداخلي والدولي، ولا سيما التحكيم الإلكتروني، نظراً لأهميته المتزايدة في فض المنازعات الناشئة عن المعاملات التجارية الحديثة.
4. استحسان اتفاق أطراف العلاقة العقدية مسبقاً على اللجوء إلى التحكيم الإلكتروني، لما يتيح من مرونة وسرعة، خاصة في ظل الأزمات والجوائح العالمية – كجائحة فيروس كورونا (COVID-19) – التي أثبتت الحاجة الملحة إلى وسائل بديلة وفعالة لتسوية المنازعات دون التقيد بالحضور المادي.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم.
أولاً: الكتب

- (1). الفيومي، أحمد بن علي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، (ج1)، (1977).
- (2). إبراهيم، إبراهيم أحمد، التحكيم الدولي الخاص، القاهرة: دار النهضة العربية، (2000).
- (3). اغنية، جمال عمران، تنفيذ أحكام التحكيم التجاري الأجنبية، القاهرة: دار النهضة العربية، (2009).
- (4). البشكاني، هادي ميسلم، التنظيم القانوني للتجارة الإلكترونية، مصر: دار الكتب القانونية، (2009).
- (5). البقلي، هيثم عبد الرحمن، التحكيم الإلكتروني كأحد وسائل تسوية المنازعات، بحث منشور على موقع كنانة أونلاين، (2013).
- (6). بدوي، بلال عبد المطلب، التحكيم الإلكتروني كوسيلة لتسوية منازعات التجارة الإلكترونية، القاهرة: دار النهضة العربية، (2006).
- (7). بربري، مختار، التحكيم التجاري الدولي، القاهرة: دار النهضة العربية، (1995).
- (8). بوزقية، أحمد عمر، أوراق في التحكيم (ط1)، منشورات جامعة قاريونس، (2003).
- (9). حداد، حفيظة السيد، الطعن بالبطلان عن أحكام التحكيم الصادرة في المنازعات الخاصة الدولية، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، (1997).
- (10). سلامة، أحمد عبد الكريم، التحكيم في المعاملات المالية الداخلية والدولية، القاهرة: دار النهضة العربي، (2006).
- (11). سليمان، نبيل زيد، تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية، القاهرة: دار النهضة العربية، (2006).

- (12). سويلم نصير، معتصم، مدى تحقق الشروط المطلوبة في التحكيم التقليدي في ظل التحكيم الإلكتروني، منشور على موقع: www.Arablawinfo (2015).
- (13). شفيق، جورجى، التحكيم ومدى جواز اللجوء إليه لفض المنازعات في مجال العقود الإدارية، القاهرة: دار النهضة العربية، (1999).
- (14). الغندور، أحمد حسان، التحكيم في العقود الدولية للإنشاءات (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة بني سويف، (1998).
- (15). الغوثي، بن ملح، القانون القضائي الجزائري (ط2)، الجزائر: الديوان الوطني للأشغال التربوية، (2000).
- (16). مطر، عصام عبد الفتاح، التجارة الإلكترونية في التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، (2000).
- (17). مطر، عصام عبد الفتاح، التحكيم الإلكتروني، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، (2009).
- (18). مصطفى، علاء محي الدين، التحكيم في منازعات العقود الإدارية الدولية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، (2008).
- (19). ممدوح، إبراهيم خالد، التحكيم الإلكتروني في عقود التجارة الدولية (ط1)، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، (2008).
- (20). محمد، عماد الدين، طبيعة وأنماط التحكيم مع التركيز على التحكيم عبر الإنترنت، بحث مقدم في المؤتمر العلمي السنوي السادس عشر /التحكيم التجاري الدولي، جامعة الإمارات، كلية القانون، (2008).
- (21). منسي، محمد عبد العزيز، اتفاق التحكيم في منازعات التجارة الإلكترونية (ط1)، الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، (2011).
- [22]. منير، عبد المجيد، قضاء التحكيم في منازعات التجارة الدولية، الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، (1995).

ثانياً: المجلات

- (1). الطراونة، مصلح أحمد، والحجاية، نور أحمد، التحكيم الإلكتروني، مجلة الحقوق، الكويت، (1)2، (2003).
- (2). بشير، هشام، وإبراهيم، إبراهيم عبد ربه، التحكيم الإلكتروني، دار الكتب والدراسات العربية، (2019).
- (3). رحيم، بختيار صديق، التحكيم الإلكتروني في المنازعات التجارية الدولية: دراسة مقارنة، المركز القومي للإصدارات القانونية، (2023).
- (4). سعيد، رياسة عبد الرحمن، التحكيم الإلكتروني، النهضة العلمية للنشر والتوزيع، (2025).
- (5). الشمري، سعد غائب علي، التحكيم الإلكتروني ووسائل إثباته في عقود التجارة الدولية، المصرية للنشر والتوزيع، (2018).

- (6). سهيل، محمد، التحكيم الإلكتروني في عقود التجارة الدولية، المركز القومي للإصدارات القانونية، (2025).
- (7). سويلم، محمد، التحكيم الإلكتروني، دار المطبوعات الجامعية، (2020).
- (8). مجموعة مؤلفين، التحكيم الإلكتروني وتحديات الأمن السيبراني، المركز الأكاديمي للنشر والتوزيع، (2025).
- (9). النائلي، علاء عبد الأمير موسى، التحكيم الإلكتروني في عقود التجارة الإلكترونية: دراسة مقارنة، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية، (2023).
- (10). الحجايا، نور أحمد، والطراونة، مصلح أحمد، الاختصاص القضائي بمنازعات المسؤولية التقصيرية الموضوعية الناشئة في بيئة الفضاء الإلكتروني، مجلة الحقوق الكويتية، 30(4)، (2006).
- (11). ناصر، حسام الدين فتحي، (2005)، التحكيم الإلكتروني في منازعات التجارة الدولية، القاهرة: دار النهضة العربية.
- (12). ناصر، حسام الدين فتحي، تنفيذ أحكام التحكيم الباطلة الصادرة في الخارج، القاهرة: دار النهضة العربية، (2005).
- (13). زيد، نبيل، التحكيم الإلكتروني، بحث منشور على موقع: f.law.net (2014).

ثالثاً: القوانين والأنظمة

- (1). قانون الإجراءات المدنية السوداني لسنة 1983م.
- (2). قانون التحكيم السوداني لسنة 2016م.
- (3). قانون المعاملات الإلكترونية السوداني لسنة 2007م.
- (4). قانون التحكيم المصري لسنة 1994م.
- (5). قانون التوقيع الإلكتروني المصري رقم 15 لسنة 2004م.
- (6). قانون المرافعات المدنية والتجارية المصري لسنة 1968م.
- (7). نظام التحكيم السعودي لسنة 1412هـ.
- (8). نظام التعاملات الإلكترونية السعودي لسنة 1428هـ.
- (9). نظام المرافعات الشرعية السعودي لسنة 1435هـ.
- (10). لائحة تحكيم غرفة التجارة الدولية بباريس، (ICC) 1998م.

أثر الإفصاح المحاسبي عن التغير المناخي في اتخاذ القرارات الاستثمارية

دراسة ميدانية على عينة من الشركات السودانية

مختار إدريس أبوبكر آدم، أستاذ مساعد

جامعة بحري - كلية العلوم الإدارية، قسم المحاسبة والتمويل

Mukhtaridris2013@gmail.com

★

المستخلص

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر الإفصاح المحاسبي عن التغير المناخي على اتخاذ القرارات الاستثمارية، مع التركيز على دوره في تقليل عدم تماثل المعلومات وتعزيز كفاءة السوق، وذلك من خلال دراسة ميدانية على عينة من الشركات السودانية. تنطلق الدراسة من إشكالية ضعف وعدم اتساق الإفصاح المناخي في بيئة الأعمال بالسودان، وما يترتب عليه من زيادة عدم اليقين وارتفاع تكلفة رأس المال. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتم جمع البيانات باستخدام استبانة مُصممة وفق مقياس ليكرت الخماسي، بينما تم تحليل البيانات باستخدام نماذج الانحدار الخطي البسيط عبر برنامج SPSS لاختبار الفرضيات. أظهرت النتائج أن مستوى الإفصاح المحاسبي عن التغير المناخي في الشركات محل الدراسة لا يزال عند مستوى متوسط، إلا أنه يُظهر اتجاهًا إيجابيًا نحو تعزيز الشفافية والإفصاح الطوعي. كما كشفت النتائج عن وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المناخي وجودة القرارات الاستثمارية، حيث بلغ معامل الارتباط ($R=0.68$) ومعامل التحديد ($R^2=0.46$) مما يشير إلى أن الإفصاح المناخي يُعد محددًا مهمًا في تقييم المستثمرين للمخاطر والعوائد المستقبلية. كذلك أثبتت الدراسة أن غياب الإفصاح الكافي عن المخاطر المناخية يؤدي إلى زيادة معنوية في تكاليف رأس المال ($R=0.78$ ، $R^2=0.51$)، نتيجة ارتفاع المخاطر المدركة من قبل المستثمرين والمقرضين. تلخص الدراسة إلى أن الإفصاح المحاسبي عن التغير المناخي يمثل آلية حوكمة فعالة لتحسين جودة التقارير المالية وغير المالية، وتعزيز الثقة الاستثمارية، وتوجيه تدفقات رأس المال نحو الشركات الأكثر التزامًا بالاستدامة. وتوصي بضرورة تطوير أطر تنظيمية ومعايير إفصاح بيئي متوافقة مع المعايير الدولية، بما يدعم كفاءة الأسواق المالية في الاقتصادات الناشئة.

The Impact of Climate Change Accounting Disclosure on Investment Decision-Making

A Field Study on a Sample of Sudanese Companies

Mukhtar Idris Abubakr Adam, Assistant Professor

University of Bahri - Faculty of Administrative Sciences, Department of Accounting and Finance

Mukhtaridris2013@gmail.com



Abstract

The study aimed to examine the impact of climate change accounting disclosure on investment decision-making, with a particular focus on its role in reducing information asymmetry and enhancing market efficiency, through a field study conducted on a sample of Sudanese companies. The study stems from the problem of weak and inconsistent climate-related disclosure within the Sudanese business environment, and the resulting increase in uncertainty and cost of capital. The study adopted the descriptive approach, and data were collected using a questionnaire designed according to the five-point Likert scale. The data were analyzed using simple linear regression models through the SPSS program to test the hypotheses. The results revealed that the level of climate change accounting disclosure among the companies under study remains moderate; however, it demonstrates a positive trend toward enhancing transparency and voluntary disclosure. The findings also indicated a statistically significant positive relationship between climate disclosure and the quality of investment decisions, where the correlation coefficient reached ($R = 0.68$) and the coefficient of determination ($R^2 = 0.46$), indicating that climate disclosure represents an important determinant in investors' assessment of future risks and returns. Furthermore, the study proved that the absence of adequate disclosure regarding climate risks leads to a significant increase in the cost of capital ($R = 0.78$, $R^2 = 0.51$), due to the higher perceived risks among investors and lenders. The study concludes that climate change accounting disclosure represents an effective governance mechanism for improving the quality of financial and non-financial reporting, enhancing investor confidence, and directing capital flows toward companies that are more committed to sustainability. The study recommends the development of regulatory frameworks and environmental disclosure standards aligned with international standards in order to support the efficiency of financial markets in emerging economies.

Keywords: Accounting Disclosure, Climate Change, Investment Decisions, Sustainability, Climate Risks.

خلال السنوات الأخيرة، تغيرت بيئة الأعمال بشكل واضح بسبب تصاعد المخاطر المرتبطة بتغير المناخ، الشركات صارت تواجه ضغطاً أكبر من الجهات التنظيمية والمستثمرين ليكشفوا عن تأثير أعمالهم على المناخ (أحمد رجب، 2008م). اليوم، تغير المناخ ليس مجرد قضية بيئية، بل أصبح يؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد والمال، ويترك بصمة واضحة على استدامة الشركات واستقرار الأسواق وطريقة توزيع رأس المال (رضوان حلوة، 2018م). في هذا السياق، صار الإفصاح المحاسبي عن تغير المناخ جزءاً لا يتجزأ من التقارير المالية وغير المالية، لأنه يعطي صورة أوضح عن مدى تعرض الشركات لمخاطر المناخ وقدرتها على التكيف معها، ويبين كيف سينعكس ذلك على أدائها المالي مستقبلاً (حبشي، 2025م). الإفصاح المحاسبي عن التغير المناخي صار أداة ما يستهان بها لتعزيز الشفافية وسد فجوة المعلومات بين إدارات الشركات والمستثمرين (Xu, J, 2024). يمنح متخذي القرار بيانات واضحة، سواء رقمية أو وصفية، عن الانبعاثات الكربونية والمخاطر المناخية وما الذي تنوي الشركات فعله للحد أو التكيف، بالإضافة إلى التزاماتها البيئية القادمة (محمد السيد، 2016م). الأبحاث الجديدة في المحاسبة والمالية تثبت أن جودة الإفصاح المناخي تترك أثراً مباشراً على تقييم المخاطر الاستثمارية وتكاليف رأس المال وحتى توجه المستثمرين في محافظهم، خاصة مع تصاعد الاهتمام بالاستثمار المسؤول والاستدامة على المدى الطويل (محمد المبارك، 2018م).

في عالم الاستثمار اليوم، المستثمرون ما عادوا يعتمدون فقط على الأرقام والمؤشرات المالية التقليدية. صاروا يهتمون أكثر بمعلومات المخاطر البيئية والمناخية، لأنهم يرون فيها مقياس لقدرة الشركات على تحقيق عوائد مستقرة ومستدامة (يحيى مقدم، 2018م). تجاهل آثار التغير المناخي مش بس تصرف غير حكيم، بل ممكن يسبب خسائر مالية ضخمة: انخفاض في قيمة الأصول، ارتفاع التكاليف التشغيلية، وحتى التعرض لغرامات أو قوانين بيئية مشددة. كل هذه العوامل تضغط على قرارات المستثمرين وتؤثر بشكل مباشر على تدفق رؤوس الأموال (أبو العلا، 2024م).

نلاحظ أن الإفصاح المحاسبي عن التغير المناخي أصبح قضية ملحة مع كل التحديات الاقتصادية والبيئية التي تواجهها، خصوصاً مع أن أنظمتها التنظيمية أقل تطوراً من الدول المتقدمة. كمان، ما في كثير دراسات تطبيقية تربط بين الإفصاح المناخي وسلوك المستثمرين (ريم عصام، 2024م). السودان مثال واضح على هذا الوضع؛ البلد يتعرض لتأثيرات مناخية متزايدة، من تقلبات الطقس وحتى الضغوط الاقتصادية اللي تضرب قطاعات الإنتاج. وهذا يفرض على الشركات هناك أنها تعلن عن مخاطر المناخ وآثارها المالية (MIPIM, 2024). لكن، في الواقع، الإفصاح المحاسبي عن التغير المناخي في الشركات السودانية ما يزال ضعيف وغير موحد، وما زال تأثير هذه الإفصاحات على قرارات المستثمرين موضوع ما أخذ حقه من البحث (عبدالسميع، 2015م).

2 الإطار المنهجي للدراسة

1.2 مشكلة الدراسة

تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف وعدم اتساق الإفصاح المحاسبي عن التغير المناخي في الشركات السودانية، رغم تزايد المخاطر المناخية وتأثيرها المباشر على الأداء المالي. هذا الضعف يؤدي إلى قصور في المعلومات المتاحة للمستثمرين، ويجعل أثر الإفصاح المناخي على القرارات الاستثمارية، والثقة الاستثمارية، وتكاليف رأس المال غير واضح وغير محسوم علمياً في البيئة السودانية، تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

1. ما واقع الإفصاح المحاسبي عن التغير المناخي في الشركات السودانية؟

2. هل يؤثر الإفصاح المناخي على قرارات المستثمرين؟
3. هل يؤدي غياب الإفصاح المناخي إلى زيادة تكاليف رأس المال؟
4. هل تسهم شفافية الإفصاح المناخي في تعزيز الثقة الاستثمارية؟

2.2 أهمية الدراسة

1. توضح الدراسة الدور الفعلي للإفصاح المناخي في دعم القرارات الاستثمارية في السودان.
2. تبرز أهمية الإفصاح المناخي في تعزيز ثقة المستثمرين وتقليل عدم اليقين.
3. تفيد الجهات الرقابية في تطوير سياسات ومعايير إفصاح محاسبي بيئي مناسبة للبيئة المحلية.

3.2 أهداف الدراسة

1. التعرف على مستوى الإفصاح المحاسبي عن التغير المناخي في الشركات السودانية.
2. قياس أثر الإفصاح المناخي على اتخاذ القرارات الاستثمارية.
3. تحليل العلاقة بين الإفصاح المناخي وثقة المستثمرين.
4. بيان أثر غياب الإفصاح المناخي على تكاليف رأس المال.

4.2 فرضيات الدراسة

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن التغير المناخي على جودة واتجاهات القرارات الاستثمارية للمستثمرين.
2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لغياب الإفصاح الكافي عن المخاطر المناخية يزيد من تكاليف رأس المال للشركات، بسبب ارتفاع مخاطر الاستثمار المدركة من قبل المقرضين والمستثمرين.

5.2 حدود الدراسة

1. المكانية: عدد من الشركات السودانية.
2. الزمنية: عام 2025م.
3. الموضوعية: الإفصاح المحاسبي عن التغير المناخي وأثره على القرارات الاستثمارية.

6.2 منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام الاستبانة، وتم تحليل البيانات إحصائيًا ببرنامج SPSS لاختبار الفرضيات.

3 الدراسات السابقة

1.3 الإفصاح المحاسبي

الناس صارت تهتم كثير بالإفصاح المحاسبي في عالم المحاسبة والمال. ببساطة، هو الوسيلة الأساسية لتقليل فجوة المعلومات بين إدارة الشركات والمستثمرين. الدراسات السابقة توضح أن الإفصاح، سواء فرضوه أو كان اختياري، يعزز الشفافية في التقارير المالية. وبالمحصلة، هذا الشيء يساعد السوق يكون أكثر كفاءة، لأن المستثمرين يقدرون يقيمون الأداء والمخاطر بشكل أوضح (الزكي، 2019م). نفس الدراسات تقول أن جودة الإفصاح نفسها تفرق كثير في بناء الثقة بين الشركات والسوق. ولو كان الإفصاح ضعيف، المستثمرين يتخذون قرارات خاطئة ويزيد عندهم التردد وعدم اليقين (سيد، 2024م). مع تزايد تعقيد بيئة الأعمال وتنامي المخاطر الاقتصادية والبيئية، بدأت الأبحاث تركز أكثر على الإفصاح غير المالي، خاصة فيما يتعلق بالبيئة والمناخ، وصار جزء أساسي من الإفصاح المالي المعتاد. كثير من الدراسات التطبيقية أثبتت أن الإفصاح المحاسبي عن قضايا مثل انبعاثات الكربون والمخاطر المرتبطة بتغير المناخ يؤثر فعلاً على طريقة نظر المستثمرين للمخاطر بعيدة المدى، ويغير تقديراتهم لقيمة الشركات في المستقبل. الدراسات أظهرت أيضاً أن الشركات التي تقدم تقارير بيئية ومناخية واضحة وشاملة تجذب استثمارات أكثر من تلك التي تكتفي بالإفصاح المالي التقليدي فقط (السيد، 2025م). المستثمرون اليوم، خصوصاً المؤسسات الكبيرة، صاروا يعتمدون بشكل واضح على الإفصاحات المحاسبية المتعلقة بتغير المناخ عند اتخاذ قراراتهم (محمود، 2023م). هذه الإفصاحات تكشف كيف تدير الشركات مخاطر المناخ ومدى استعدادها للالتزام بالتشريعات البيئية القادمة. كثير من الدراسات أثبتت أن الإفصاح الجيد عن المناخ يقلل قلق المستثمرين من المخاطر، ويجعل تكلفة رأس المال أقل، ويشجع الاستثمارات نحو الشركات الجادة في الاستدامة (طه، 2022م). بعض الأبحاث أخذت الموضوع من زاوية أوسع، وركزت على كيف يؤثر الإفصاح المحاسبي عن التغير المناخي في سلوك المستثمرين بشكل عام. النتيجة؟ الإفصاح المؤثر لا يغير فقط قرارات الشراء والبيع، بل يدفع المستثمرين أيضاً لإعادة ترتيب محافظهم، ويركزهم أكثر على الاستثمارات طويلة الأجل، ويزيد اهتمامهم بالاستثمار المسؤول اجتماعياً (كمال، 2018م). وفي المقابل، عندما يغيب الإفصاح المناخي أو يكون ضعيفاً، يرى المستثمرون ذلك علامة سلبية تدل على ضعف الحوكمة أو زيادة المخاطر التنظيمية، وغالباً ما يبتعدون عن هذه الشركات (وفاء، 2023م). لو رجعنا للأبحاث السابقة، نلاحظ أن نتائج الدراسات تختلف حسب البيئة الاقتصادية والتنظيمية. أغلب الأبحاث ركزت على شركات في دول متقدمة عندهم أنظمة واضحة ومعايير إفصاح متطورة. أما في الدول النامية، فما زالت دراسة الإفصاح المحاسبي عن التغير المناخي قليلة وغالباً تكتفي بالوصف، بدون ما تقيس فعلياً كيف يؤثر هذا الإفصاح على قرارات المستثمرين (محسن، 2020م).

2.3 التغير المناخي

خلال العقود الماضية، صار تغير المناخ موضوعاً رئيسياً في أبحاث الاقتصاد والبيئة. في البدايات، ركز الباحثون على أسبابه وآثاره من زاوية علمية وبيئية، وأجمعوا تقريباً أن النشاط الاقتصادي والصناعي—خاصة الاعتماد الكبير على الوقود الأحفوري—هو المحرك الأول لزيادة انبعاثات الغازات الدفيئة، وهذا بدوره يرفع درجات الحرارة حول العالم (Abubakr, 2024). هذه الدراسات سلطت الضوء على النتائج الفيزيائية مثل ارتفاع مستوى البحر، وزيادة الكوارث المناخية، وتدهور الأنظمة البيئية، واعتبرت أن كل هذه التأثيرات تهدد بشكل مباشر الموارد الطبيعية والأنشطة الاقتصادية (Eccles, 2014). مع تطور النقاش حول المناخ، تحولت الدراسات تدريجياً لتحليل الجوانب الاقتصادية. لم يعد الحديث فقط عن البيئة، بل صار المناخ مرتبطاً بالنمو الاقتصادي والإنتاجية والأمن الغذائي وحتى الاستقرار

المالي. الأبحاث الجديدة أظهرت أن تكاليف تغير المناخ تتصاعد، سواء بسبب الخسائر المباشرة من الكوارث الطبيعية، أو بسبب التكاليف غير المباشرة مثل تراجع الإنتاج، ارتفاع أسعار التأمين، وتعطل سلاسل الإمداد. تجاهل هذه المخاطر في التخطيط الاقتصادي والاستثماري يؤدي غالباً لقرارات غير فعالة على المدى البعيد (Ilhan, 2022).

خلال السنوات الأخيرة، بدأت الأبحاث في عالم الأعمال تركز بشكل واضح على تغير المناخ كمصدر أساسي للمخاطر المؤسسية. في العادة، يفرّق الباحثون بين نوعين من هذه المخاطر: هناك المخاطر المادية التي تظهر بشكل مباشر عند حدوث كوارث أو ظواهر مناخية، مثل الفيضانات أو موجات الحرارة. وهناك أيضاً المخاطر الانتقالية، وهي مرتبطة بجهود التحول نحو اقتصاد أقل اعتماداً على الكربون، مثل ظهور قوانين بيئية أشد، أو تغير أذواق المستهلكين، أو حتى التطورات التكنولوجية السريعة. الدراسات توضح أن طريقة تعامل الشركات مع هذه المخاطر تختلف من قطاع إلى آخر، وتعتمد أيضاً على مدى وعي الإدارة وشفافية الإفصاح. الشركات التي تتجاهل هذه التحديات غالباً تواجه تقلبات مالية واضحة، وقيمتها السوقية تتراجع مع الوقت (KPMG, 2023).

أيضاً، لفتت عدة دراسات الانتباه للعلاقة المباشرة بين تغير المناخ وقرارات الاستثمار. اليوم، المخاطر المناخية أصبحت عاملاً رئيسياً في تفكير المستثمرين، خاصة مع تصاعد الاهتمام بالاستثمار المسؤول وقضايا الاستدامة. كثير من المستثمرين صاروا يعيدون تقييم محافظهم حسب مدى استعداد الشركات لمواجهة هذه المخاطر والتكيف مع المتغيرات المناخية. كلما زادت الضبابية في المعلومات المتعلقة بالمخاطر المناخية، زاد التردد وعدم اليقين، وهذا يؤثر سلباً على تدفق الاستثمارات (Ofogebu, 2018). أما السياسات والتنظيمات، فالأبحاث ركزت على أهمية الاتفاقيات الدولية والمبادرات العالمية، مثل اتفاقيات المناخ وأهداف تقليل الانبعاثات. هذه السياسات كان لها تأثيرات متفاوتة، سواء على الدول أو الشركات (Tzouvanas, 2020). بعض الدراسات ربطت بين الالتزام بهذه السياسات وبين زيادة الابتكار الأخضر ورفع الكفاءة الاقتصادية على المدى الطويل. بالمقابل، هناك أيضاً أبحاث أظهرت أن الدول النامية تواجه صعوبات حقيقية في تنفيذ مثل هذه السياسات بسبب قلة الموارد المالية والتكنولوجية المتوفرة لديهم.

4 إجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

1.4 البيانات الأساسية

يتناول هذا القسم فرضيات البحث، ويحتوي على عدد (17) عبارة لمجموع العبارات، طُلب من أفراد العينة أن يُحددوا استجاباتهم على ما تصفه كل عبارة وفق ليكرت الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمس مستويات (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة). الأساليب الإحصائية المستخدمة: لتحقيق أهداف الدراسة والتحقق من فرضياتها، تم استخدام الإحصائية التالية:

1. التوزيع التكراري للإجابات.

2. النسب المئوية.

تحليل بيانات الدراسة الأساسية: يشتمل هذا القسم على تحليل البيانات الأساسية للدراسة للتمكن من مناقشة فروض البحث وذلك وفقاً للخطوات التالية:

1. التوزيع التكراري النسبي لإجابات الوحدات المبحوثة على عبارات الدراسة: وذلك من خلال تلخيص البيانات في جداول، والتي توضح قيم كل متغير لتوضيح أهم المميزات الأساسية لإجابات أفراد العينة، في شكل أرقام ونسب مئوية لعبارات الدراسة.

2. الاحصاء الوصفي: لتحديد اتجاه العبارات حسب أعداد الموافقون وغير الموافقون على عبارات الدراسة، وذلك من خلال مقارنة الوسط الحسابي للعبارات ومقارنتها بالوسط الفرضي للدراسة (3).

الاحصاء الوصفي للمحور الأول: بُدء الكفاءة المعلوماتية للإفصاح المناخي تتمثل الكفاءة المعلوماتية في الآتي:

جدول 1: الاتجاه العام للمحور الأول: بُدء الكفاءة المعلوماتية للإفصاح المناخي

العبرة	بشدة	اوافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العبرة
1/ تقدم الشركات بيانات دقيقة حول انبعاثات الكربون ضمن تقاريرها المالية	ك	10	8	1	9	3.67	1.08	موافق
	%	33.3	26.7	3.3	30	6.7		
2/ المعلومات المتعلقة بالمخاطر المناخية واضحة ومفصلة في التقارير السنوية	ك	10	10	3	7	3.77	1.05	موافق
	%	33.3	33.3	10	23.3	0		
3/ توجد مؤشرات أداء بيئية موثوقة يمكن الاعتماد عليها عند تحليل التقارير المالية	ك	9	10	5	5	3.70	1.16	موافق
	%	30	33.3	16.7	16.7	3.3		
4/ يُمكنني الاعتماد على البيانات المناخية المفصّل عنها من قبل الشركات في اتخاذ قرارات استثمارية	ك	6	10	7	5	3.43	1.18	موافق
	%	20	33.3	23.3	16.7	6.7		
الاتجاه العام للمحور الأول								
						3.63	1.12	موافق

المصدر: من إعداد الباحث، من واقع الاستبيان، 2025 م

من الجدول أعلاه (1) يتضح:

1. أن نسبة الموافقين والموافقين بشدة (60%) ونسبة الغير موافقين والغير موافقين بشدة (36.7%) ونسبة المحايدین (3.3%) وبمتوسط حسابي (3.67) وانحراف معياري (1.08) مما يعني انه تقدم الشركات بيانات دقيقة حول انبعاثات الكربون ضمن تقاريرها المالية وهذا يدل على اتجاه عام بالموافقة على هذه العبارة.

2. أن نسبة الموافقين والموافقين بشدة (66.6%) ونسبة الغير موافقين والغير موافقين بشدة (23.3%) ونسبة المحايدین (10%) وبمتوسط حسابي (3.77) وانحراف معياري (1.05) مما يعني ان المعلومات المتعلقة بالمخاطر المناخية واضحة ومفصلة في التقارير السنوية وهذا يدل على اتجاه عام بالموافقة على هذه العبارة.

3. أن نسبة الموافقين والموافقين بشدة (63.3%) ونسبة الغير موافقين والغير موافقين بشدة (20%) ونسبة المحايدین (16.7%) وبمتوسط حسابي (3.70) وانحراف معياري (1.16) مما يعني ان توجد مؤشرات أداء بيئية موثوقة يمكن الاعتماد عليها عند تحليل التقارير المالية وهذا يدل على اتجاه عام بالموافقة على هذه العبارة.

4. أن نسبة الموافقين والموافقين بشدة (53.3%) ونسبة الغير موافقين والغير موافقين بشدة (23.4%) ونسبة المحايدين (23.3%) وبمتوسط حسابي (3.43) وانحراف معياري (1.18) مما يعني ان يُمكنني الاعتماد على البيانات المناخية المُفصّل عنها من قبل الشركات في اتخاذ قرارات استثمارية وهذا يدل على اتجاه عام بالموافقة على هذه العبارة.

الاحصاء الوصفي للمحور الثاني: بُعد الشفافية والإفصاح الطوعي عن القضايا البيئية تتمثل الشفافية والإفصاح الطوعي عن القضايا البيئية في الآتي:

جدول 2: الاتجاه العام للمحور الثاني: بُعد الشفافية والإفصاح الطوعي عن القضايا البيئية

الاتجاه العام للمحور الثاني								
العبارة	وافق بشدة	وافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العبارة
1/ تُفصّل عدد من الشركات السودانية عن المخاطر المناخية حتى في غياب متطلبات تنظيمية إلزامية	12	6	8	2	1	3.8	1.16	موافق
	40%	20%	60%	6.7%	3.3%	3		
2/ الشركات التي تُفصّل بشكل طوعي عن أثرها البيئي أكثر جدارة بالثقة	5	15	6	3	1	3.6	0.98	موافق
	16.7%	50%	20%	10%	3.3%	7		
3/ أتق أكثر بالشركات التي تنشر تقارير استدامة منفصلة بالإضافة للتقارير المالية	8	19	3	0	0	4.1	0.58	موافق
	26.7%	63%	10%	0%	0%	5		
4/ وجود جهة خارجية تُصادق على المعلومات المناخية يعزز من مصداقيتها	12	6	9	2	1	3.8	1.16	موافق
	40%	20%	30%	6.7%	3.3%	3		
الاتجاه العام للمحور الثاني								
						3.8	0.96	موافق

المصدر: من إعداد الباحث، من واقع الاستبيان، 2025 م

من الجدول أعلاه (2) يتضح:

1. أن نسبة الموافقين والموافقين بشدة (60%) ونسبة الغير موافقين والغير موافقين بشدة (10%) ونسبة المحايدين (26.7%) وبمتوسط حسابي (3.83) وانحراف معياري (1.16) مما يعني انه تُفصّل عدد من الشركات السودانية عن المخاطر المناخية حتى في غياب متطلبات تنظيمية إلزامية وهذا يدل على اتجاه عام بالموافقة على هذه العبارة.

2. أن نسبة الموافقين والموافقين بشدة (66.7%) ونسبة الغير موافقين والغير موافقين بشدة (13.3%) ونسبة المحايدين (20%) وبمتوسط حسابي (3.67) وانحراف معياري (0.98) مما يعني ان الشركات التي تُفصّل بشكل طوعي عن أثرها البيئي أكثر جدارة بالثقة وهذا يدل على اتجاه عام بالموافقة على هذه العبارة.

3. أن نسبة الموافقين والموافقين بشدة (90%) ونسبة الغير موافقين والغير موافقين بشدة (0%) ونسبة المحايدون (10%) وبمتوسط حسابي (4.15) وانحراف معياري (0.58) مما يعني ان أثق أكثر بالشركات التي تنشر تقارير استدامة منفصلة بالإضافة للتقارير المالية وهذا يدل على اتجاه عام بالموافقة على هذه العبارة.

4. أن نسبة الموافقين والموافقين بشدة (60%) ونسبة الغير موافقين والغير موافقين بشدة (10%) ونسبة المحايدون (30%) وبمتوسط حسابي (3.83) وانحراف معياري (16.1) (1.16) مما يعني ان وجود جهة خارجية تُصادق على المعلومات المناخية يعزز من مصداقيتها وهذا يدل على اتجاه عام بالموافقة على هذه العبارة.

الاحصاء الوصفي للمحور الثالث: بُعد تأثير الإفصاح المناخي على اتخاذ القرار الاستثماري تتمثل بُعد تأثير الإفصاح المناخي على اتخاذ القرار الاستثماري في الآتي:

جدول 3: الاتجاه العام للمحور الثالث: بُعد تأثير الإفصاح المناخي على اتخاذ القرار الاستثماري

العبارة	وافق بشدة	وافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العبارة
1/ أستخدم المعلومات المناخية عند تقييم الجدوى المالية للاستثمار	10	14	6	0	0	4.13	0.72	موافق
2/ أميل إلى تجنب الاستثمار في شركات لا تُفصح عن تأثيراتها البيئية	11	11	8	0	0	4.10	0.79	موافق
3/ يؤثر تغير المناخ على توقعاتي المستقبلية لعوائد	7	10	5	0	8	3.53	1.12	موافق
4/ أفضّل الاستثمار في الشركات التي تعتمد سياسات استدامة بيئية واضحة للاستثمار	6	14	6	1	3	3.70	1.00	موافق
5/ تساهم المعلومات المناخية في تعديل تقييمي العام للمخاطر المرتبطة باستثمار معين	12	6	8	1	2	3.83	1.16	موافق
الاتجاه العام للمحور الثالث								
						3.87	0.92	موافق

المصدر: من إعداد الباحث، من واقع الاستبيان، 2025 م

من الجدول أعلاه (3) يتضح:

1. أن نسبة الموافقين والموافقين بشدة (80%) ونسبة الغير موافقين والغير موافقين بشدة (0%) ونسبة المحايدون (20%) وبمتوسط حسابي (4.13) وانحراف معياري (0.72) مما يعني انه أستخدم المعلومات المناخية عند تقييم الجدوى المالية للاستثمار وهذا يدل على اتجاه عام بالموافقة على هذه العبارة.

2. أن نسبة الموافقين والموافقين بشدة (73.4%) ونسبة الغير موافقين والغير موافقين بشدة (0%) ونسبة المحايدون (26.7%) وبمتوسط حسابي (4.10) وانحراف معياري (0.79) مما يعني ان أميل إلى تجنب الاستثمار في شركات لا تُفصح عن تأثيراتها البيئية وهذا يدل على اتجاه عام بالموافقة على هذه العبارة.

3. أن نسبة الموافقين والموافقين بشدة (56.6%) ونسبة الغير موافقين والغير موافقين بشدة (26.7%) ونسبة المحايدون (16.7%) وبمتوسط حسابي (3.53) وانحراف معياري (1.12) مما يعني ان يؤثر تغير المناخ على توقعاتي المستقبلية لعوائد وهذا يدل على اتجاه عام بالموافقة على هذه العبارة.

4. أن نسبة الموافقين والموافقين بشدة (66.7%) ونسبة الغير موافقين والغير موافقين بشدة (13.3%) ونسبة المحايدون (20%) وبمتوسط حسابي (3.70) وانحراف معياري (1.00) مما يعني ان أُفصّل الاستثمار في الشركات التي تعتمد سياسات استدامة بيئية واضحة للاستثمار وهذا يدل على اتجاه عام بالموافقة على هذه العبارة.

5. أن نسبة الموافقين والموافقين بشدة (60%) ونسبة الغير موافقين والغير موافقين بشدة (10%) ونسبة المحايدون (26.7%) وبمتوسط حسابي (3.83) وانحراف معياري (16.1) (1.16) مما يعني ان تساهم المعلومات المناخية في تعديل تقييمي العام للمخاطر المرتبطة باستثمار معين وهذا يدل على اتجاه عام بالموافقة على هذه العبارة.

الاحصاء الوصفي للمحور الرابع: بُعد العلاقة بين الإفصاح المناخي وتكاليف رأس المال والثقة الاستثمارية تتمثل بُعد العلاقة بين الإفصاح المناخي وتكاليف رأس المال والثقة الاستثمارية في الآتي:

جدول 4: الاتجاه العام للمحور الرابع: بُعد العلاقة بين الإفصاح المناخي وتكاليف رأس المال والثقة الاستثمارية

العبارة	وافق بشدة	وافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق	الانحراف المعياري	الاتجاه
1/ غياب المعلومات المناخية يزيد من عدم اليقين وبالتالي تكلفة التمويل	33.3 %	33.3 %	10 %	23. %	0 %	1.04	موافق
2/ المستثمرين والمقرضين يطلبون علاوة مخاطر أعلى من الشركات التي لا تُفصح عن المخاطر المناخية	43.3 %	26.7 %	13.3 %	16. %	0 %	0.96	موافق
3/ كلما زادت شفافية الشركة بشأن القضايا المناخية، زادت ثقتي في استثماراتها طويلة الأجل	40 %	20 %	8 %	6.7 %	3.3 %	1.16	موافق
4/ تؤدي الممارسات البيئية المسؤولة إلى تقليل تكاليف رأس المال على المدى الطويل	16.7 %	50 %	20 %	10 %	3.3 %	0.98	موافق
الاتجاه العام للمحور الرابع							موافق
						3.5	
						8	

المصدر: من إعداد الباحث، من واقع الاستبيان، 2025 م

من الجدول أعلاه (4) يتضح:

1. أن نسبة الموافقين والموافقين بشدة (66.6%) ونسبة الغير موافقين والغير موافقين بشدة (23.3%) ونسبة المحايدين (10%) وبمتوسط حسابي (3.43) وانحراف معياري (1.04) مما يعني انه غياب المعلومات المناخية يزيد من عدم اليقين وبالتالي تكلفة التمويل وهذا يدل على اتجاه عام بالموافقة على هذه العبارة.
2. أن نسبة الموافقين والموافقين بشدة (70%) ونسبة الغير موافقين والغير موافقين بشدة (16.7%) ونسبة المحايدين (13.3%) وبمتوسط حسابي (3.43) وانحراف معياري (0.96) مما يعني ان المستثمرين والمقرضين يطلبون علاوة مخاطر أعلى من الشركات التي لا تُفصح عن المخاطر المناخية وهذا يدل على اتجاه عام بالموافقة على هذه العبارة.
3. أن نسبة الموافقين والموافقين بشدة (60%) ونسبة الغير موافقين والغير موافقين بشدة (10%) ونسبة المحايدين (26.7%) وبمتوسط حسابي (3.83) وانحراف معياري (1.16) مما يعني ان أثق أكثر بالشركات التي تنشر تقارير استدامة منفصلة بالإضافة للتقارير المالية وهذا يدل على اتجاه عام بالموافقة على هذه العبارة.
4. أن نسبة الموافقين والموافقين بشدة (66.7%) ونسبة الغير موافقين والغير موافقين بشدة (13.3%) ونسبة المحايدين (20%) وبمتوسط حسابي (3.67) وانحراف معياري (0.98) مما يعني ان تؤدي الممارسات البيئية المسؤولة إلى تقليل تكاليف رأس المال على المدى الطويل وهذا يدل على اتجاه عام بالموافقة على هذه العبارة.

2.4 اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن التغير المناخي على جودة واتجاهات القرارات الاستثمارية للمستثمرين.

جدول 5: جدول يوضح اختبار الانحدار البسيط لمعرفة العلاقة بين الإفصاح المحاسبي عن التغير المناخي وجودة واتجاهات القرارات الاستثمارية للمستثمرين

معامل الانحدار	قيمة R	قيمة R ²	قيمة F	مستوى المعنوية	القرار
0.50	0.68	0.46	18.6	0.002	نقبل الفرضية

تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين الإفصاح المحاسبي عن التغير المناخي وجودة واتجاهات القرارات الاستثمارية للمستثمرين وأظهرت النتائج:

1. أن معامل الارتباط (R) بين المتغيرين بلغ قيمة (0.68) وهي علاقة قوية.
2. وأن مربع معامل الارتباط (R²) يوضح أن (0.46) مما يشير إلى أن نسبة (46%) من التغير في الإفصاح المحاسبي عن التغير المناخي يمكن تفسيرها من خلال جودة واتجاهات القرارات الاستثمارية للمستثمرين.
3. قيمة معامل الانحدار (0.50) وهي موجبة مما يشير إلى أن العلاقة بين المتغيرين طردية.
4. قيمة (p < 0.05) مما يدل على أن العلاقة ذات دلالة إحصائية.

الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لغياب الإفصاح الكافي عن المخاطر المناخية يُزيد من تكاليف رأس المال للشركات، بسبب ارتفاع مخاطر الاستثمار المُدركة من قبل المُقرضين والمستثمرين.

جدول 6: جدول يوضح اختبار الانحدار البسيط لمعرفة العلاقة بين غياب الإفصاح الكافي عن المخاطر المناخية وزيادة تكاليف رأس المال

معامل الانحدار	قيمة R	قيمة R ²	قيمة F	مستوى المعنوية	القرار
0.68	0.78	0.51	25.2	0.003	نقبل الفرضية

تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين غياب الإفصاح الكافي عن المخاطر المناخية وزيادة تكاليف رأس المال للشركات بسبب ارتفاع مخاطر الاستثمار المُدركة من قبل المُقرضين والمستثمرين وأظهرت النتائج:

1. أن معامل الارتباط (R) بين المتغيرين بلغ قيمة (0.78) وهي علاقة قوية.
2. وأن مربع معامل الارتباط (R²) يوضح أن (0.51) مما يشير إلى أن نسبة (0.51%) من غياب الإفصاح الكافي عن المخاطر المناخية يُزيد من تكاليف رأس المال للشركات يمكن تفسيرها من خلال ارتفاع مخاطر الاستثمار المُدركة من قبل المُقرضين والمستثمرين.
3. قيمة معامل الانحدار (68.0) وهي موجبة مما يشير إلى أن العلاقة بين المتغيرين طردية.
4. قيمة (p < 0.05) مما يدل على أن العلاقة ذات دلالة إحصائية.

5 النتائج والتوصيات

1.5 النتائج

خلصت هذه الدراسة إلى أن الإفصاح المحاسبي عن التغير المناخي يُمثل عاملاً محورياً في دعم القرارات الاستثمارية وتعزيز الثقة وتقليل تكاليف رأس المال. وقد تبين أن الشركات السودانية ما زالت في مراحل متوسطة من تبني ممارسات الإفصاح المناخي، لكنها تُظهر اتجاهًا إيجابيًا نحو تعزيز الشفافية والاستدامة.

أ. النتائج المتعلقة بالكفاءة المعلوماتية للإفصاح المناخي:

1. أظهرت النتائج أن الشركات السودانية توفر قدرًا معقولاً من البيانات المتعلقة بالانبعاثات الكربونية والمخاطر المناخية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد (3.63) وهو ما يشير إلى مستوى متوسط من القبول لدى أفراد العينة.
2. على الرغم من توفر بعض المعلومات البيئية، إلا أن وضوحها ودقتها تحتاج إلى مزيد من التطوير لتكون أداة فاعلة في دعم القرارات الاستثمارية.

ب. النتائج المتعلقة بالشفافية والإفصاح الطوعي عن القضايا البيئية:

1. بلغ المتوسط الحسابي (3.83) مما يدل على أن هناك موافقة من أفراد العينة على أن الشركات التي تفصح بشكل طوعي عن القضايا المناخية تتمتع بقدر أعلى من الثقة.

2. أبرزت النتائج أن وجود تقارير استدامة منفصلة وجهات تحقق خارجية يعزز من مصداقية الإفصاح البيئي.

ج. النتائج المتعلقة بتأثير الإفصاح المناخي على اتخاذ القرارات الاستثمارية:

1. حقق هذا البعد متوسطاً حسابياً (3.87) وهو ما يعكس أهمية المعلومات المناخية في تعديل تقييمات المستثمرين وتوجيه قراراتهم نحو الشركات الأكثر التزاماً بالاستدامة.
2. تبين أن المستثمرين يميلون إلى تجنب الاستثمار في الشركات التي لا تفصح عن آثارها البيئية، مما يؤكد دور الإفصاح المناخي كعامل مؤثر في الجدوى المالية للاستثمارات.

د. النتائج المتعلقة بالعلاقة بين الإفصاح المناخي وتكاليف رأس المال والثقة الاستثمارية:

1. بلغ المتوسط الحسابي (3.58) مما يشير إلى أن الإفصاح البيئي يسهم في خفض تكاليف رأس المال وزيادة ثقة المستثمرين على المدى الطويل.
2. غياب المعلومات المناخية يؤدي إلى ارتفاع تكلفة التمويل نتيجة زيادة حالة عدم اليقين والمخاطر المتصورة من جانب المقرضين.

2.5 التوصيات

وتبرز أهمية هذه النتائج في أنها تُوجه صانعي القرار والمستثمرين والشركات نحو الاهتمام المتزايد بالقضايا المناخية باعتبارها جزءاً أساسياً من الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية المستدامة. وتوصي الدراسة بضرورة تعزيز الإفصاح المناخي عبر سياسات وتشريعات فعالة، بما يساهم في زيادة تنافسية الشركات السودانية وجذب الاستثمارات طويلة الأجل، ويؤكد دورها في دعم الاقتصاد الوطني في ظل التحديات البيئية العالمية.

أ. تعزيز الإفصاح المناخي في التقارير المالية:

1. إلزام الشركات بتضمين مؤشرات أداء بيئية واضحة ومقننة.
2. توسيع نطاق الإفصاح ليشمل الانبعاثات، المخاطر، والتأثيرات طويلة الأمد.

ب. رفع مستوى الشفافية والالتزام الطوعي:

1. تشجيع الشركات على إصدار تقارير استدامة منفصلة بجانب التقارير المالية.
2. الاستعانة بجهات تحقق خارجية لمراجعة واعتماد البيانات البيئية والمناخية.

ج. دعم اتخاذ القرارات الاستثمارية المستدامة:

1. تزويد المستثمرين بالمعلومات الكافية حول المخاطر والفرص المناخية.
2. تطوير أنظمة تقييم استثماري تراعي المعايير البيئية والاجتماعية بجانب المؤشرات المالية.

د. تقليل تكاليف رأس المال عبر الإفصاح المناخي:

1. توعية الشركات بأن الإفصاح الشفاف يُعد أداة لتقليل مخاطر التمويل.
2. حث البنوك ومؤسسات التمويل على مكافأة الشركات الأكثر التزاماً بالاستدامة عبر منحها شروط تمويلية أفضل.

هـ. تفعيل دور الجهات الرقابية والتشريعية:

1. سن تشريعات واضحة تلزم الشركات بالإفصاح عن مخاطر التغير المناخي.
2. وضع معايير محاسبية بيئية موحدة تتماشى مع المعايير الدولية مثل (IFRS Sustainability Disclosure Standards).

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

- (1). أحمد رجب عبد العال، مبادئ المحاسبة المالية، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 2008.
- (2). أمين السيد لطفي، نظرية المحاسبة ومنظور التوافق الدولي، الدار الجامعية للنشر، القاهرة، 2005.
- (3). تيجاني بالريقي، أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية، جامعة سطيف، بغداد، 2006.
- (4). جعفر عبد الإله، المحاسبة المالية: مبادئ الإفصاح المحاسبي، دار حنين، الطبعة الأولى، عمان، 2003.
- (5). حسين قاضي، ومأمون توفيق حمدان، نظرية المحاسبة، الدار العلمية ودار الثقافة، الطبعة الأولى، عمان، 2004.
- (6). رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، دار وائل للنشر، عمان، 2018.
- (7). ريتشارد شرويد وآخرون، نظرية المحاسبة، دار المريخ، الرياض، 2006.
- (8). سيد عطا الله السيد، النظريات المحاسبية، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009.
- (9). طارق عبد العال حماد، دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية، القاهرة، 2005.
- (10). طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، الجزء الثاني، الدار الجامعية، القاهرة، 2003.
- (11). طلال محمد علي الحجازي، سياسات التوافق المحاسبي الدولي، بغداد، 2000.
- (12). عبد السميع الدسوقي، المدخل الملائم لتقييم المعلومات المحاسبية، الخرطوم، 2015.
- (13). غسان فلاح المطارنة، ومؤيد راضي خنفر، تحليل القوائم المالية: نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2006.
- (14). كمال الدين الدهراوي، وعبد الله هلال، المحاسبة المتوسطة: مدخل نظري وتطبيقي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2011.
- (15). كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر، عمان، 2009.

- (16). ماجدة عبد المجيد أحمد، أثر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المستقبلية على قرار الاستثمار، دار النشر، القاهرة، 2009.
- (17). مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، بيروت، 2009.
- (18). محمد السيد عبد الكريم، تطور الإفصاح المحاسبي لتنشيط أسواق المال، دار وائل للنشر، عمان، 2016.
- (19). محمد المبارك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاسها على الدول العربية، إيتراك للنشر، القاهرة، 2018.
- (20). محمد مطر، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، دار الأوائل، عمان، 2004.
- (21). مرعي عبد الحي، ومحمد عباس بدوي، مقدمة في أصول المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، 2003.
- (22). محمد مطر، وموسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2008.
- (23). عدنان محمد الهيتي، نظرية المحاسبة: دراسة في القياس والإفصاح، دار وائل للنشر، عمان، 2004.
- (24). وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، القاهرة، 2004.
- (25). يحيى مقدم أحمد مازن، تطبيق معيار العرض والإفصاح العام بالقوائم المالية للمصارف، القاهرة، دار النشر، 2018.

ثانياً: المقالات المنشورة في المجلات العلمية

- (1). صالح محمد السيد، "الإفصاح المحاسبي بين النظرية والتطبيق"، مجلة العلوم المالية، القاهرة، 2009.
- (2). محمد مطر، "أهمية ومتطلبات الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة"، مجلة المدقق، عمان، 2004.
- (3). أبو العلا، محمد إبراهيم المرسى، "أثر الإفصاح عن مخاطر التغيرات المناخية على ترشيد قرارات المستثمرين: الدور الوسيط لمستوى شفافية التقارير والقوائم المالية للشركات المصرية المدرجة"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد 5، العدد 2، 2024.
- (4). بدير، ريم عصام محمد محمد، "أثر الإفصاح عن مخاطر التغير المناخي كأداة لإدارة المخاطر على الأداء المالي للشركات: دور خصائص مجلس الإدارة"، مجلة المحاسبة والمراجعة، اتحاد الجامعات العربية، العدد 13(1)، 2024.
- (5). حبيشي، نهى عصام علي حسن، "تحديات القياس والإفصاح عن أنشطة التغير المناخي"، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 26، العدد 4، 2025.
- (6). الزكي، رحاب، "إطار مقترح للإفصاح عن المخاطر غير المالية بهدف تعظيم جودة ومنفعة التقارير المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية"، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، العدد 2، 2019.

- (7). سيد، أحمد سيد طه، وزلط، علاء عاشور عبدالله، "أثر الإفصاح عن مخاطر التغيرات المناخية على قيمة الشركة وترشيد قرارات المستثمرين بالتطبيق على قطاع المقاولات والإنشاءات الهندسية"، مجلة الشروق للعلوم التجارية، المجلد 16، العدد 2، 2024.
- (8). السيد، إيمان، "أثر الإفصاح المحاسبي عن التغيرات المناخية على شفافية وموثوقية التقارير المالية"، المجلة العلمية للدراسات المالية والمحاسبية، جامعة القاهرة، المجلد 27، العدد 1، 2025.
- (9). السيد، محمود، وأحمد، سارة، "أثر الإفصاح المحاسبي عن التغيرات المناخية على أداء الشركات وقرارات الاستثمار في القطاع الصناعي المصري"، مجلة الدراسات المحاسبية العربية، المجلد 15، العدد 3، 2023.
- (10). طه عبد الجبار، "الإفصاح المحاسبي ودوره في تنشيط أسواق المال العربية"، مجلة مركز صالح، جامعة الأزهر، العدد التاسع.
- (11). كمال، جيهان مجدي محمد، "أثر الإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة في الحد من مخاطر القرارات الاستثمارية (دراسة ميدانية)"، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 22، العدد 7، 2018.
- (12). وفاء صلاح، ومروة حسان، "الإفصاح عن التغير المناخي في الشركات المصرية والعوامل المحددة له بعد تطبيق قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 108"، Sustainability، المجلد 15، العدد 14، 2023.

ثالثاً: الرسائل والأطروحات الجامعية

- (1). لطيف، ز.، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، رسالة بكالوريوس، كلية الدراسات العليا، جامعة بيروت، لبنان، 2006.
- (2). محسن، مصعب الطيب، دور المراجعة البيئية في ترشيد القرارات الاستثمارية (دراسة ميدانية على عينة من الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية)، جامعة النيلين، السودان، 2020.

جغرافيا اللسانيات: المكان لا يتكلم لغته قراءة في المشهد اللغوي السوداني

أبوبكر محمد عثمان، أستاذ مشارك

قسم الجغرافيا، كلية العلوم الإنسانية، جامعة بحري، السودان

abusadia@bahri.edu.sd

★

المستخلص

تهدف الدراسة إلى العناية بالمسألة اللغوية في البلاد ودعم التفاعل الإيجابي بين اللغة العربية واللغات الوطنية، و تعمل على إبراز أهمية أمر اللغة من أجل تقوية الذات ودعم الوجود، وأخيراً تبتغي تعزيز الشخصية الحضارية للسودان والعمل على تحقيق تنميته واستقراره الاجتماعي والسياسي. وتثير الدراسة أسئلة جوهرية كإشكاليات، وهي: لم ينتهي الأمر باللغات الوطنية إلى التراجع أمام اللغة العربية لتبدو الأمكنة وكأنها لم تتكلم لغاتها الوطنية؟ ما اللغات الوطنية التي احتكت بالعربية وتمكنت الأخيرة من امتصاصها؟ ما الذي يمكن فعله للحفاظ على اللغات الوطنية؟ هل الإعجاب باللغات الأجنبية يقودنا إلى الإبداع ويحررنا من التخلف الاجتماعي والسياسي؟ استعانت الدراسة بالمنهج الوصفي والمنهج الميداني، والمنهج التحليلي مستهدفة 121 طالباً وطالبة كعينة من إجمالي مجتمع الدراسة (580)، ثم الاستبيان والملاحظة والمُعاشاة كأدوات، وبرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية لمعالجة البيانات، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود صراع واحتكاك لغوي بين اللغة العربية واللغات الوطنية. وخلصت إلى أنه من الخطأ اعتبار اللغات الوطنية مجرد لهجات محلية لا تتمتع بمقومات اللغة الهيكلية والأسلوبية، ولا تخضع لقواعد عامة منسقة، ولذا توصي الدراسة بأهمية الاهتمام بها ودعم تعايشها مع اللغة العربية.

كلمات مفتاحية: جغرافيا، اللسانيات، مكان، المشهد، السودان.

Geography of Linguistics: Place Does Not Speak Its Language

A Reading in the Sudanese Linguistic Landscape

Abubakr Mohamed Osman, Associate Professor

Department of Geography, Faculty of Human Sciences, University of Bahri, Sudan

abusadia@bahri.edu.sd



Abstract

The main aims of this study are: To care about Sudanese linguistic issues and support positive interaction between Arabic language and National languages; to show the importance of language in self – strengthening and existence support and to enhance the personal culture of the Sudan towards political, social stability and development. The core study questions are as follows: Why national languages have not been unspoken as Arabic language? What are the national languages that fricative with Arabic language and has been absorbed? What will we do to conserve national languages? Is the preference of foreign languages lead us to the innovation and made us free from political and social backwardness? The study has applied the descriptive, field and analytical approaches targeting 121 students as a sample out of 580 questionnaire and observation as a tools. The statistical package for social sciences SPSS was applied for analyzing the study data. The most important findings are depicted conflict and friction between Arabic language and national languages. The study concluded that national languages are not local slang, but local languages needs highly support to live actively with Arabic language.

Key words: Geography, Linguistics, Place, Spectacle, Sudan.

1 المقدمة

المكان هو الميدان الأهم الذي يؤثر بعمق في لغة المتكلمين، وأن تأثيره غير محدد، ويتم بأشكال مختلفة، ولذا فإن هذه الدراسة تُقدم موضوع جغرافية اللسانيات: المكان لا يتكلم لُغته – قراءة في المشهد اللغوي السوداني من منظور صلة الجغرافيا باللُغويات، وتقدم إطاراً تحاول من خلاله معرفة عما إذا كانت تتكلم الأمكنة لغاتها الوطنية الأصلية أم لا؟. وحتى تكون الجغرافيا قادرة على تشخيص المشاكل التي تنحصر في مكان ما فإنها تقوم بتحديد المجال وتشرح العلاقات المتداخلة بين مختلف العناصر الطبيعية والبشرية. اللغة ظاهرة اجتماعية في إطار المكان، والمكان أساس علم الجغرافيا. إن العلاقة بين اللغة والمكان علاقة تلازمية تراكمية. فالعلاقة بين اللسانيات والجغرافيا تبحث فيما يُعرف بعلم اللسانيات الجغرافية، أو ما يسمى بجغرافيا اللهجات، أو الجغرافية اللغوية، ويهتم بالتوزيع المكاني للُّغات واللهجات، وبدراسة اللُّغات في الحالة التي عليها مع الإشارة إلى التوزيع الجغرافي والأهمية الاقتصادية والعلمية والثقافية

لكل لغة (الخطيب: 2011). وعلم اللغة الجغرافي هو تسمية حديثة لعلم يشترك في بحوثه علمان هما: علم اللغة وعلم الجغرافيا. إن نقاط الالتقاء بين اللغة والجغرافيا تبدو واسعة يغفل عنها الباحثون بسبب غفلة اللغوي عن قضايا اللغة المتصلة بالجغرافيا، وغفلة الجغرافي عن قضايا الجغرافيا المتصلة باللغة (الحמיד: 2011). لقد أدرك الجغرافيون أهمية الموقع الجغرافي وأثره في اللغة، وأدرك اللغويون ذلك عند جمعهم للغة، فاهتموا بتحديد الموقع الجغرافي للعلاقة الوثيقة التي تربطه باللغة وأهميتها، ولهذا هناك فروق بين بين اللهجات حسب الموقع الجغرافي. لقد إقتبس علم اللغة طرق علم الجغرافيا ليصنع حدوداً لغوية للهجات مختلفة في خرائط تُبين معالم كل لهجة وتفرق بين لهجة وأخرى، ولا تختلف هذه الخرائط عن خرائط الجغرافيا إلا فيما يُدون عليها من ظواهر لغوية تُطلع القارئ على أوجه الفروق في الأصوات والمفردات بين اللغات المختلفة واللهجات المتباينة، وتُطلعنا على الاختلافات الصوتية بين المناطق. واللغة جماع تجربة البشر في حدود الزمان والمكان، وبذا فهي نتاج ظروف اجتماعية وجغرافية، ويمكن القول بأن لكل لغة شخصيتها الخاصة بها تتمثل في الطريقة المختلفة التي تتولد بها الكلمات وتتم بمقتضاها التراكيب. إن قيام الدولة السنارية "1504"، كان نتيجة التغلغل العربي والإسلامي، وما صاحبه من تمازج الدماء العربية، والنوبية، والزنجية، والحامية قد وضع اطاراً لغوياً للسودان لم يعد العرق عاملاً أساسياً فيه.

رغم تعدد وتنوع المشهد اللغوي المكاني اللساني في السودان، قراءةً ونطقاً إلا أن الغالب في الوسط الرسمي والأكاديمي هو اللغة العربية وليس اللغات الوطنية القديمة، خاصةً تلك التي تُحظى بحضور ومكانة اجتماعية مُعتبرة. لهذا تسيدت اللغة العربية المشهد اللغوي في السودان، ويتوقع أن تتفرد به مستقبلاً للوزن الديموغرافي والديني والثقافي لها، ودعم الدولة السودانية لهذه اللغة على مر تاريخ السودان الحديث دون اللغات الأخرى، رغم أن دستور جمهورية السودان لعام 2005م، المادة "8-1" ينص على أن جميع اللغات الأصلية السودانية لغات قومية يجب احترامها وتطويرها وترقيتها (دستور السودان: 2005).

2 الإطار المفاهيمي

يُعرف جغرافيا اللسانيات بأنه: العلم الذي يدرس التوزيع المكاني للغات واللهجات (الخطيب: 2011)، مكتوبة أو غير مكتوبة، منتشرة أو غير منتشرة. أما اللغات الوطنية في هذه الدراسة: فهي اللغات المحلية الأصلية بهذه الأماكن قبل دخول اللغة العربية إلى السودان. وأهم هذه اللغات هي: اللغة النوبية بلهجاتها الأربع عند "الكنوز، والسكوت، والمحس، والدناقلة"، في الشمال، واللغات الدارفورية، لغات "الفور، والزغاوة، والميدوب، والمساليت"، في الغرب. وكذلك اللغة التبادوية بلهجاتها الخمس، عند "العبادة، والحنقة، والأمرار، والبشاريين، والهندوة"، في الشرق، بالإضافة إلى اللغة النيجركردفانية في جبال النوبة بالغرب الأوسط للبلاد، وأخيراً لغات النيل الأزرق المهددة بالانقراض، واللغات التي انقرضت بالفعل كلغات البرتي والميما في دارفور.

يرى الباحث اللساني "وورم" (S.A. Wurm, 1996)، أن الاحتكاك اللغوي كان يُعد من قبل الباحثين اللسانيين، وكذلك عند غير المختصين ظاهرة هامشية لكون استعمال اللغة الواحدة هو الأمر العادي والمقبول، وأن الإهتمام بالاحتكاك اللغوي لم يظهر إلا مع أعمال "فاينرتش 1953"، والذي نبه إلى هذه الظاهرة اللسانية، ليأتي من بعده كل من الباحثين اللسانيين "فيرغوسون 1959"، و"فيشمان 1967"، اللذين اجترحا هذا المفهوم، وعرفاه بأنه: وجود لغتين مختلفتين، أو تنوعاً في لغة واحدة في حالة احتكاك. أما الباحثة الأمريكية سارة طمسون 2001، فتقول في مقدمة كتابها "الاحتكاك اللغوي" إن الاحتكاك اللغوي في تعريفه أكثر بساطة: هو استعمال أكثر من لغة واحدة في المكان الواحد والزمن الواحد

(المديدي:2017)، وتعتقد طمسون أن الاحتكاك اللغوي لا يقع بين اللغة الأم واللغة الأجنبية فحسب، بل قد يحدث داخل اللغة الواحدة نفسها، حين يتعلق الأمر مثلاً باحتكاك بين لغة المراهقين ولغة الأجداد. وقس على ذلك في السودان فالاختكاك قد حدث بالفعل بين اللغة العربية واللغات الوطنية، وداخل اللغة العربية نفسها، والمقصود به هنا احتكاك اللهجات داخل اللغة الواحدة، فلهجة الشكرية في البطانة خلاف لهجة الكبابيش في شمال كردفان وكلاهما من القبائل العربية. والأمر نفسه ينطبق على اللغات الوطنية، فلغة الفور خلاف لغة الزغاوة، واللغتان من أسرة اللغات الأفريقية والقبيلتان أفريقيتان تتشاركان الحياة في نفس المكان وهو ولاية شمال دارفور. الاحتكاك اللغوي حالة إجبارية، أو اختيارية تدفع المتكلم إلى الإتصال بعالمين مختلفين، هما نظام اللغة الأم ونظام اللغة الأجنبية، أو نظام اللغة الأم ونظام لغة الأم (المديدي:2017).

أما الامتصاص اللغوي فهو عندما تتفوق لغة على أخرى، أو لسان على لسان، ويحدث نتيجة للتراجع الذي يحدث للغة من اللغات في الواقع الاجتماعي والاقتصادي، ومن ثم فإن اللغة المتفوقة تصبح سمة مصاحبة للفكر والثقافة والقوة. والمكان باعتباره مجالا لحياة العلامات يتكلم عبر تاريخ البشر الطويل لغة كل من السلطة والمال، أو السياسة والاقتصاد، يعملان من أجل بناء لغة موحدة، لغة مشتركة، في غالب الأحوال هي لغة تضمن مصالح زمنية وتعفي من تكاليف اشتراطات الوعي والتاريخ على حد سواء (مقبول:2019).

وفي كتابه "اللغة الصامتة" عقد الأنثروبولوجي الأمريكي إدوارد هال فصلاً بعنوان "المكان يتكلم"، تحدث فيه عن ذاكرة المكان ولسان المكان، أي الجزء الذي تصنعه الثقافة الخاصة لترسيم حدودها على الأرض باعتبارها مقوماً سيادياً (مقبول: 2019). يشير هذا إلى إنه بإمكانك التعرف على المكان بمجرد الاستماع إلى الأصوات عند دخولك حدوده. لكن الأمر ليس كذلك لا في السودان فحسب في العديد من دول العالم، إذ يكتنف المشهد اللغوي اغتراباً لسانياً، وفي حالة السودان يتكلم الناس في مناطق اللغات الوطنية القديمة "لغة عربية مكسرة"، تسمى بالدارجة محلياً جنباً إلى جنب مع اللغة الوطنية.

3 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

1. تعزيز التعايش والتكامل بين اللغة العربية واللغات الوطنية.
2. العناية بالمسألة اللغوية في البلاد ودعم التفاعل الإيجابي بين اللغة العربية واللغات الوطنية.
3. إبراز أهمية أمر اللغة من أجل تقوية الذات ودعم الوجود وتمتين وحدة الكيان الحضاري.
4. دعم الشخصية الحضارية للسودان والعمل على تمتيتها واستقرارها الاجتماعي والسياسي.

4 الأسئلة التي تجيب عنها الدراسة

تُحاول الدراسة الإجابة عن بعض الأسئلة الجوهرية التالية: لمّا انتهى الأمر باللغات الوطنية إلى التراجع أمام اللغة العربية لتبدو الأمكنة كأنها لم تتكلم لغاتها الوطنية الأصلية؟. ما اللغات الوطنية التي احتكت باللغة العربية وتمكنت اللغة العربية من امتصاصها؟. ما الذي يُمكن فعله للحفاظ على جذوة اللغات الوطنية مُتقدّة؟. هل الإ عجاب باللغات الأجنبية يقودنا إلى الإ بداع ويحررنا من التخلف الاجتماعي والسياسي؟.

5 أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من أنها تحاول تعزيز الجهود الرامية إلى الإهتمام باللغات المحلية في مستوى البحث ومستوى المتابعة، ثم الاهتمام بالتنوع اللغوي والمسألة اللغوية عموماً، وتحاول أن تعمل من أجل تعزيز الوحدة في التنوع وتكريس التفاهم الوطني من خلال التنوع اللغوي والتعددية الثقافية، وتبيان الروابط القوية بين اللغة والمكان، خاصةً عندما يتكلم بغير لغته الوطنية الأصلية. تتمثل أهمية الدراسة كذلك في إمكانية اعتبارها نموذج لا ستعارة العلوم الإنسانية ولا اجتماعية للمنهج اللساني في مقارباتها، تلك الريادة التي بدأت مع بحوث كلود ليفي ستروس (2007).

6 فروض الدراسة

تفترض الدراسة وجود صراع لغوي بين اللغات المتعددة، وأن هيمنة اللغة العربية إنما بفضل الثقافة والحضارة، وأن ثمن التطور والتقدم هو التخلي عن المعنى التقليدي للغة الأم والإنخراط في اللغة المهيمنة.

7 إجراءات الدراسة

اتبعت الدراسة الإجراءات التالية:

1.7 المنهجية

لتحقيق أهدافها والإجابة عن تساؤلاتها استعانت الدراسة بالمنهج الوصفي، وهو مناسب للدراسة لأنه يستهدف رصد الواقع اللغوي، وهو منهج لا غنى لجغرافي عنه، ثم المنهج التحليلي لتحليل بيانات ومعلومات الدراسة.

2.7 العينة

تشكل مجتمع الدراسة من طلاب وطالبات كلية اللغات بجامعة بحري، وعددهم 580 طالباً وطالبة، تم توزيع 121 إستبانة، وهي عينة الدراسة، وتُمثل 21% من مجتمع الدراسة، مما يُعزز من صحة النتائج وإمكانية قياسها والبناء عليها.

3.7 الأدوات

اهتدت الدراسة إلى الملاحظة والمُشاهدة والمُعاشية بحكم وجود الباحث في الوسط الأكاديمي كأدوات ثانوية وبرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل البيانات. أما الأداة الرئيسة التي أستخدمت فهي الإستبانة التي وُزعت على أفراد العينة، 121 طالباً وطالبة، وأمكن استعادة كل استمارات الإستبانة بعد الملء، وتشكلت من ثلاثة وعشرين سؤالاً، جدول رقم (1).

جدول 1: الإحصاء الوصفي لعينة الدراسة

الرقم	السؤال	أوافق	لا أوافق	لا أعرف	محايد	العينة
1	تتميز العلاقة بين اللغة العربية واللغات الوطنية بالتعايش والتكامل	93	13	8	7	121
2	لأبد من الاهتمام بالمسألة اللغوية في السودان	103	16	1	1	121
3	اللغة العربية مهيمنة ومسيطر على المشهد اللغوي السوداني	83	19	9	10	121
4	أهم أسباب الهيمنة هو أنها اللغة الرسمية للبلاد	73	26	12	10	121
5	تعود هذه الهيمنة لكثرة المتكلمين باللغة العربية	82	27	5	7	121
6	للمسألة اللغوية دور مهم في الاستقرار الاجتماعي والسياسي	80	19	13	9	121
7	توسعت اللغة العربية جغرافياً على حساب اللغات الوطنية	60	36	14	11	121
8	تراجعت اللغات الوطنية لقلة المتكلمين بها	63	34	14	10	121
9	تراجعت اللغات الوطنية لأنها غير مكتوبة	66	39	12	4	121
10	نقلصت لأنها تقتصر لمقامات اللغة الأساسية	64	35	13	9	121
11	معظم مناطق السودان لا تتكلم لغاتها الوطنية القديمة	54	40	19	8	121
12	هناك لغات وطنية قديمة ذابت في اللغة العربية	64	31	13	13	121
13	لأبد من الدعم السياسي والاجتماعي للغات الوطنية لتبقى حية	81	18	14	8	121
14	أؤيد بقاء اللغات الوطنية حية جنباً إلى جنب مع اللغة العربية	82	28	6	5	121
15	اللغات الأجنبية كالإنجليزية والفرنسية تثير إعجابي	83	22	9	7	121
16	الاستعانة باللغات الأجنبية يُحررنا من التخلف	64	39	6	12	121
17	التحدث باللغة الأجنبية دليل على علو المكانة الاجتماعية	58	38	10	15	121
18	أؤيد التنوع اللغوي في السودان	79	22	9	11	121
19	استخدام اللغات الأجنبية لا يساعد على خدمة مصالح البلاد	42	52	16	11	121
20	لأبد من الاهتمام باللغة العربية	72	27	13	9	121
21	لأبد من الاهتمام باللغات الوطنية القديمة	76	22	11	12	121
22	العناية باللغات الوطنية مشروعة ومهمة	72	24	11	14	121
23	لهذه اللغات الوطنية قيمة كبيرة في تطوير المجتمعات المحلية	79	18	12	12	121

المصدر: العمل الميداني: 2019

جدول 2: الإحصاء الاستدلالي لعينة الدراسة (اختبار ت لمجموعة واحدة لعبارات الاستبانة)

الرقم	العبارة	العدد	الوسط الفرضي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	مستوى المعنوية	النتيجة
1	تتميز العلاقة بين اللغة العربية واللغات الوطنية بالتعايش والتكامل	121	5.2	53.3	93.0	2.12	120	000.0	دالة لصالح وافق
2	لا بد من الاهتمام بالمسألة اللغوية في السودان	121	5.2	70.3	72.0	2.18	120	000.0	دالة لصالح وافق
3	اللغة العربية مهيمنة ومسيطر على المشهد اللغوي السوداني	121	5.2	38.3	1	7.9	120	001.0	دالة لصالح وافق
4	أهم أسباب الهيمنة هو أنها اللغة الرسمية للبلاد	121	5.2	19.3	09.1	0.7	120	001.0	دالة لصالح وافق
5	تعود هذه الهيمنة لكثرة المتكلمين باللغة العربية	121	5.2	37.3	96.0	9.9	120	001.0	دالة لصالح وافق
6	للمسألة اللغوية دور مهم في الاستقرار الاجتماعي والسياسي	121	5.2	29.3	08.1	0.8	120	001.0	دالة لصالح وافق
7	توسعت اللغة العربية جغرافياً على حساب اللغات الوطنية	121	5.2	97.2	12.1	6.4	120	001.0	دالة لصالح وافق
8	تراجعت اللغات الوطنية لقلّة المتكلمين بها	121	5.2	00.3	12.1	0.5	120	001.0	دالة لصالح وافق
9	تراجعت اللغات الوطنية لأنها غير مكتوبة	121	5.2	02.3	12.1	1.5	120	001.0	دالة لصالح وافق
10	تقلصت لأنها تقتصر لمقومات اللغة الأساسية	121	5.2	02.3	12.1	2.5	120	001.0	دالة لصالح وافق
11	معظم مناطق السودان لا تتكلم لغاتها الوطنية القديمة	121	5.2	84.2	15.1	2.3	120	002.0	دالة لصالح وافق
12	هناك لغات وطنية قديمة ذابت في اللغة العربية	121	5.2	06.3	1.1	6.5	120	001.0	دالة لصالح وافق
13	لا بد من الدعم السياسي والاجتماعي للغات الوطنية لتبقى حية	121	5.2	29.3	09.1	9.7	120	001.0	دالة لصالح وافق
14	أؤيد بقاء اللغات الوطنية حية جنباً إلى جنب مع اللغة العربية	121	5.2	35.3	99.0	3.9	120	001.0	دالة لصالح وافق
15	اللغات الأجنبية كالإنجليزية والفرنسية تُثير إعجابي	121	5.2	36.3	02.1	2.9	120	001.0	دالة لصالح وافق
16	الاستعانة باللغات الأجنبية يُحررنا من التخلف	121	5.2	01.3	02.1	5.6	120	001.0	دالة لصالح وافق
17	التحدث باللغة الأجنبية دليل على علو المكانة الاجتماعية	121	5.2	00.3	06.1	2.5	120	001.0	دالة لصالح وافق
18	أؤيد التنوع اللغوي في السودان	121	5.2	32.3	1.1	8.8	120	001.0	دالة لصالح وافق
19	استخدام اللغات الأجنبية لا يُساعد على خدمة مصالح البلاد	121	5.2	65.2	09.1	5.1	120	13.0	غير دالة
20	لا بد من الاهتمام باللغة العربية	121	5.2	16.3	11.1	5.6	120	001.0	دالة لصالح وافق
21	لا بد من الاهتمام باللغات الوطنية القديمة	121	5.2	27.3	05.1	0.8	120	001.0	دالة لصالح وافق
22	العناية باللغات الوطنية مشروعة ومهمة	121	5.2	22.3	05.1	4.7	120	001.0	دالة لصالح وافق
23	لهذه اللغات الوطنية قيمة كبيرة في تطوير المجتمعات المحلية	121	5.2	31.3	05.1	4.8	120	001.0	دالة لصالح وافق
	كل الاستبانة	121	5.57	4.73	2.21	2.8	120	001.0	دالة لصالح وافق

المصدر: العمل الميداني: 2019

8 التحليل والنقاش

يُبنى التحليل والنقاش من خلال استعراض الأسئلة الأساسية التالية:

1.8 لمّا انتهى الأمر باللغات الوطنية إلى التراجع أمام اللغة العربية لتبدو الأمكنة كأنها لم تتكلم لغاتها الوطنية؟

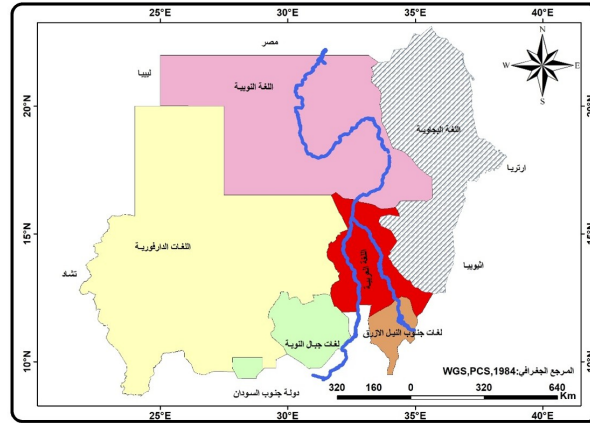
إن اتساع مساحة السودان وكبر حجمه حتى بعد انفصال جنوبه عنه فتح الباب واسعاً لتنوع وتعدد اللغات وتباين أساليب الكلام، كما تتباين العائلات اللغوية للغات السودانية، وتتعدد أماكن نفوذها.

جدول 3: أصول ومناطق نفوذ لغات السودان

الرقم	اللغة	العائلة	مكان النفوذ
1	النوبية	النيلية الصحراوية	شمال السودان
2	البجاوية	الأفروآسيوية	شرق السودان
3	اللغات الدارفورية	النيلية الصحراوية	غرب السودان
4	لغات جبال النوبة	النيجر كريدفانية	جنوب السودان
5	لغات جنوب النيل الأزرق	النيلية الصحراوية	جنوب شرق السودان
6	اللغة العربية	الأفروآسيوية	وسط السودان

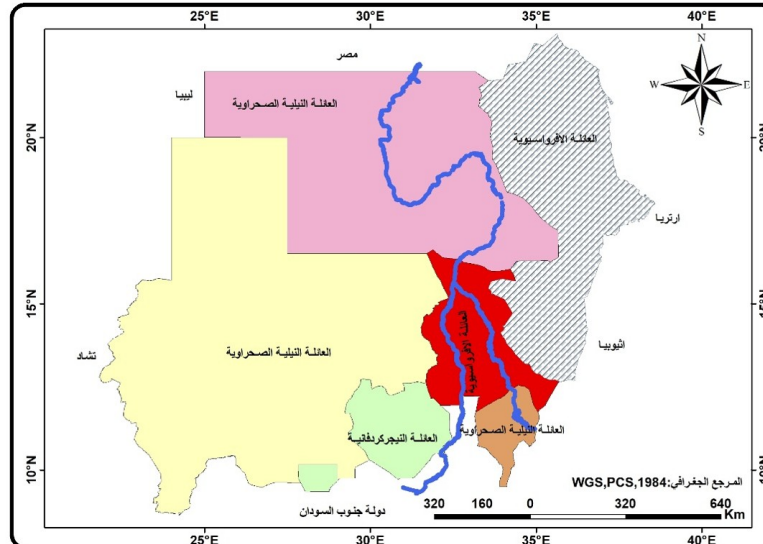
المصدر: عمل الباحث بالاستفادة من أبومنقة 2010.

شكل 1: خريطة رقم (1): المجموعات اللغوية في السودان



المصدر: SDN.DivaGis, 2018 . والأمين أبومنقة، 2010م، بتصرف.

شكل 2: خريطة رقم (2): العائلات اللغوية في السودان



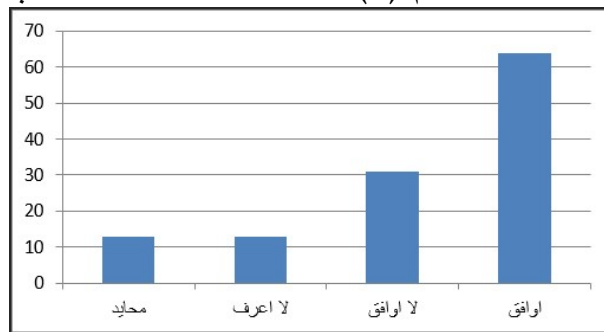
المصدر: SDN.DivaGis, 2018 . والأمين أبومنقة، 2010م، بتصرف.

يشير الجدول رقم (3) والخريطة (1،2) إلى هيمنة عديدة للغات الوطنية، والتي تنحدر معظمها من العائلة النيلية الصحراوية التي تتخذ من شمال وغرب وجنوب شرق السودان كمناطق نفوذ، فيما تُشارك اللغة الوطنية البجاوية اللغة العربية العائلة، وتختلفان في منطقة النفوذ. بينما تتمركز اللغة العربية في

الوسط، تُسيطر اللغة النوبية على الشرق. أما لغات جبال النوبة فهي من عائلة فريدة، ويؤكد أبومنقة "2010"، أنها لا توجد في أي مكان في العالم غير هذا المكان.

دخلت اللغة العربية إلى السودان بنزوح القبائل العربية إليه تحمل معها لغاتها ولهجاتها (عابدين: 1967). ومن المعروف في قانون اللغات أنه إذا نزح غزاة أو مهاجرون إلى بلد ما اشتهت بكت لغتهم بلغة أهلهم في صراع قد يؤدي إلى انتصار إحدى اللغتين، وقد يؤدي إلى بقاء إحداها بجوار الأخرى. وبعد صراع وتحدي تمكنت اللغة العربية من أن تحل محل اللغات الحامية والزنجية (عابدين: 1967). وأصبحت بذلك مهيمنة مع وجود اللغات وطنية محلية مؤثرة. يعتقد 60% من عينة الدراسة أن هذه الهيمنة بسبب كونها اللغة الرسمية للبلاد، ويرى 68% منهم أن سيطرة اللغة العربية إنما بسبب كثرة المتكلمين بها "السؤالين: 4، 5 من الجدول رقم 1". ويشير قاسم "1974"، إلى أن هذه الهيمنة لم تتم عن طريق القوة أو الكثرة العددية، بل عن طريق تسرب بطيء للقبائل العربية التي كانت تمثل حضارة فنية قوية وثقافة أكثر حيوية مما وجدته. وتشير عينة الدراسة إلى ثلاثة أسباب أدت إلى تراجع اللغات المحلية أمام اللغة العربية هي: 1. قلة أعداد المتكلمين باللغات المحلية: وخاصة في مناطق سيطرة اللغة العربية "وسط البلاد". تُهيمن اللغة العربية على الوسط، حيث يكثر أعداد المتكلمين بها. شكل رقم (1).

شكل 3: شكل رقم (1): الموقف المهيمن للغة العربية

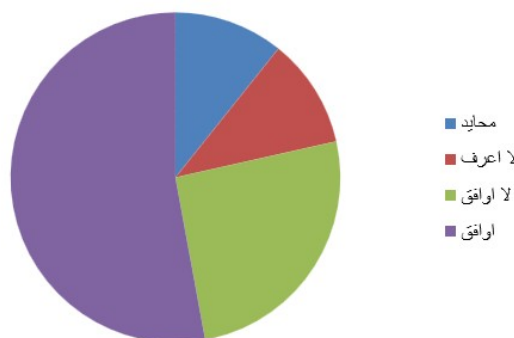


المصدر: العمل الميداني: 2019

لا توجد إحصاءات دقيقة عن أعداد المتكلمين باللغات الوطنية في السودان، وكل ما هو موجود تخص اللغة العربية. وفي هذا يقول أبومنقة "2010"، أن ما لا يقل عن 60% من سكان السودان يتحدثون اللغة العربية كلغة أولى، ويقدر عدد المتحدثين بها كلغة أولى، أو ثانية، أو ثالثة بحوالي 80% من السكان.

2. لأنها لغات غير مكتوبة: يرى 55% من عينة الدراسة أن سبب تراجع اللغات المحلية أما اللغة العربية يعود إلى أنها لغات غير مكتوبة. شكل رقم (2)،

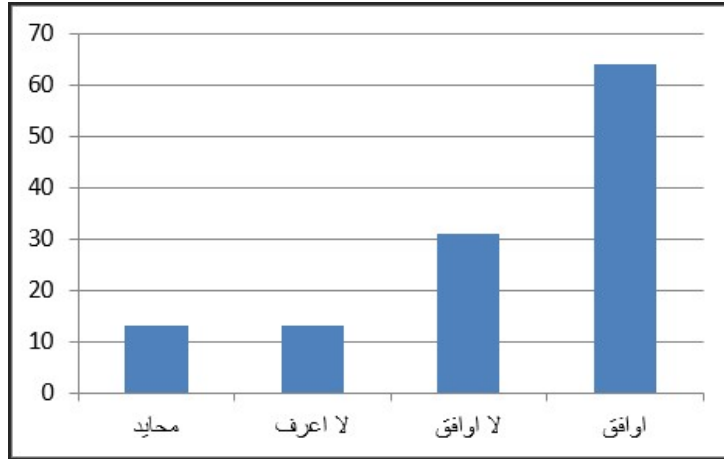
شكل 4: شكل رقم (2): تراجع اللغات المحلية لعدم كتابتها وتدوينها



المصدر: العمل الميداني: 2019

3. لأنها تفتقر لمقومات اللغة الأساسية: من أهم المقومات اللغوية هي الكتابة والتعديد والتصريف. لم تُحظ اللغات المحلية بدراسة كافية لهذه المقومات، وبالتالي كانت سبباً في تخلفها عن اللغة العربية وفق عينة الدراسة. شكل رقم (3). وبالإضافة لكل ما تقدم يرى الباحث أن ثمة أسباب أخرى لها دور

شكل 5: شكل رقم (3): الافتقار إلى مقومات اللغة الأساسية



المصدر: العمل الميداني: 2019

مُقدر في هذا التراجع، أهمها ما يلي:

1. **الدولة السنارية:** هذا النموذج دلالة على تكامل الثقافتين العربية والأفريقية لأن مرجعية هذه الدولة قائمة على أساس توازن بين الثقافتين، ولأنها تأسست بتحالف بين القبائل العربية والقبائل الأفريقية. هذا التحالف اعتمد اللغة العربية لساناً للثقافة السودانية دون هيمنة على عرق أو عنصر مما أسهم في صهر الأعراق والأجناس، وفي الوقت ذاته أسهم وبدون قصد في تراجع اللغات الوطنية الأصلية بالمنطقة.

2. **ضعف الثقافات المحلية:** ويقصد به عدم قدرة الثقافات المحلية من مقاومة الوافد الجديد، وأمدته بروافد قوة جديدة، وكانت النتيجة شخصية عربية متفردة في بيئاتها الجديدة، وبالتالي فهي ليست الشخصية العربية الحجازية، أو اليمنية بل، هي شخصية عربية سودانية استصحبته مكونات السودان التاريخية والواقعية فتولد الاختلاف في الشخصية والثقافة في إطار التعايش والتداخل بين اللغة العربية واللغات الوطنية (قاسم:1974). وتحت تأثير العربية أصيبت اللغات الوطنية بالاضمحلال والانزواء.

3. وفقاً للباحث اللغوي السوداني دكتور الأمين أبومنقة "2010"، أن هذه اللغات الوطنية لا تتمتع بمقومات الانتشار والبقاء. يتماشى هذا الاعتقاد مع ما توصلت إليه الدراسة من خلال العينة، حيث أن 53% من العينة توافق أبومنقة في أن هذه اللغات تفتقر لمقومات اللغة الأساسية "السؤال رقم 10 من الجدول رقم 1".

4. **غياب الدعم والاهتمام الرسمي:** لا تحظى اللغات الوطنية بالدعم السياسي والاجتماعي كتلك التي تحظى بها اللغة العربية، 67% من العينة ترى ذلك.

5. **الدين الإسلامي:** مما ساهم في تعزيز مكانة اللغة العربية في المشهد اللغوي ال سوداني انتشار الدين الإسلامي، واعتناق الأغلبية له، كما أن المسلمين الأفارقة أنفسهم عملوا على نشر اللغة العربية دون الشعور بضيق أو ضيق ضد لغاتهم الأصلية. وكتب التاريخ والحضارة في السودان

لا يخلو ممن تلقوا اللغة العربية وأتقنوها ثم كرسوا وقتهم في تعليمها ونشرها في الخلاوى والزوايا في أماكن مختلفة من البلاد.

2.8 ما اللغات الوطنية التي احتكت باللغة العربية وتمكنت العربية من امتصاصها؟

يُعتبر الاح تكاك اللغوي من أهم العوامل التي ساعدت اللغة العربية في التأثير على اللغات الوطنية أولاً، ثم امتصاصها لاحقاً. جاء الاحتكاك نتيجة غزو لغوي أدى إلى صراع؛ لأن اللغة عندما تدخل إلى حيز جغرافي، فإنها لا تدخل إلى فراغ لغوي، وفي هذه الحالة يحدث واحد من أمرين: إما أن تتغلب اللغة الغازية وتحتل المرتبة الأولى، أو أن تتفوق اللغة المحلية وتبقى محافظة على سيادتها، وفي الحالتين يطرأ تغيير في اللغتين (وافي: 1974). لقد انتقلت اللغة العربية نحو مناطق نفوذ اللغات الوطنية انتقالاً تدريجياً، ولذا جاء الاحتكاك كذلك، وتمكنت من التغلب عليها وبسطت هيمنتها، وكانت النتيجة طريقة خاصة في النطق بحيث لا يُشكل لا استخدام المزدوج بطريقة التقطيع بينها وبين اللغة المحلية في حديث المتكلم أي غرابية، حيث يُمكنك أن تسمع شخص يتحدث إلى آخر بلغة محلية، ثم يواصل حديثه باللغة العربية، ويعود مرة أخرى للحديث بلغة وطنية دون شعور بالإنقال اللغوي. يعتقد 53% من عينة الدراسة أن هناك لغات وطنية كانت ذات نفوذ مناطق تواجدها، ولكن تمكنت اللغة العربية من تذويبها فيها، أو امتصاصها، "السؤال رقم 12 من الجدول رقم 1".

شكل رقم (4): الامتصاص اللغوي

المصدر: العمل الميداني، 2019

هذه النتيجة تتوافق مع عديد الأبحاث اللغوية التي تمت في السودان في السنوات الأخيرة والتي توصلت إلى أن من بين أهم اللغات الوطنية التي تم امتصاصها هي اللغات الوطنية القديمة لقبائل البرتي والميما في غرب السودان، وهي من اللغات الدارفورية القديمة التي تنتمي إلى العائلة اللغوية النيلية الصحراوية.

3.8 ما الذي يمكن فعله للحفاظ على اللغات الوطنية؟

إن الذي يمكن فعله للحفاظ على جذوة اللغات الوطنية مُتقددة رهين نوع من السياسة اللغوية بالبلاد، وهي: مجموعة الخيارات الواعية التي تُتخذ في مستوى العلاقة بين اللغة والحياة الاجتماعية (السوداني: 2016)، وأساسه أن الشأن اللغوي لم يعد يُترك للصدفة، وإنما يُمثل خلاصة الاختيارات الثقافية الوطنية. إذ لا يتكلم الناس أي لغة كانت، بل يمكنهم الانتماء إليها لأنها توفر دون غيرها أفقاً مخصوصاً لفهم أنفسهم (المسكيني: 2016). إن العلوم الحديثة اللغوية والاجتماعية أصبحت لا تقبل القول بوجود لغات تستحق العناية والبحث وأخرى لا تستحق ذلك (مواعدة: 1984). إن العناية باللغات الوطنية في السودان عناية مشروعة، بل واجبه لما لهذه اللغات من مميزات وخصائص، ولما لها من قيمة في تطوير المجتمعات المحلية باعتبارها جزءاً أساسياً من بنية هذه المجتمعات ومن شخصيتها الحضارية. إن ما يُمكن فعله للحفاظ على جذوة اللغات الوطنية مُتقددة من ضمن مطلوبات أخرى هو الدعم السياسي والاجتماعي، إذ يقول بذلك "السؤال رقم 13 من الجدول رقم 1".

شكل رقم (5): أهمية الدعم السياسي والاجتماعي للغات المحلية.

المصدر: العمل الميداني، 2019

وهناك دعم مُقدر من عينة الدراسة لبقاء اللغات المحلية حية جنباً إلى جنب مع اللغة العربية، إذ بلغت نسبة المساندين لهذا الأمر 68%، مقابل 23% لا يرون أهمية لبقاء اللغات المحلية حية. "السؤال رقم 14 من الجدول رقم 1".

يتوقف ما يُمكن فعله للحفاظ على جذوة اللغات الوطنية حية مُتقدمة على فعالية ومتابعة تنفيذ السياسة اللغوية التي عليها التركيز على الدعم السياسي والاجتماعي. فالقصور في آليات ومناهج وأدوات تعليم وتطوير اللغات عام وشائع يلقي بثقله على اللغة العربية واللغات المحلية القديمة على السواء (عثمان:2019). لابد من الاهتمام بالمسألة اللغوية باعتماد سياسة تُحفز العناية باللغات المتعددة في السودان، سياسة تُهيء البيئة المناسبة، وتوفر المطلوبات اللازمة. علينا أن نجعل من أمر المسألة اللغوية قضية عامة وفكرة مُتجددة، وعاطفة متقدمة، وفعلًا نحس به، سياسة من تخطيط وتنفيذ الدولة، ممثلة في المجلس القومي للغات، والذي ينبغي أن يكون أساسياً في صنع القرار اللغوي، وهو الذي يُرجى أن يكون مسؤولاً عن مصير اللغة العربية واللغات الوطنية على السواء. إن الاهتمام باللغات الوطنية اضحت ظاهرة كونية، ففي مطلع القرن العشرين تصاعدت الاهتمام باللغات على نحو لافت. وقد تجلّى هذا الوضع اللغوي الكوني في سياسة المُنظم الأممي بارتباط نهاية الألفية الثانية ومطلع الألفية الثالثة باتجاه مهم في سياسة الأمم المتحدة هو الاهتمام بالهويات اللغوية، وقد تجلّى ذلك في شكل صيحة فزع إزاء الموت الذي يُهدد كثيراً من اللسانة البشرية، وتزامن ذلك مع اهتمام أكاديمي بهذه الظاهرة في الأوساط العلمية، كما عنونت اليونسكو مجلتها "عدد إبريل 2000" بعنوان صادم هو "حرب اللغات وسلمها"، وأصدر ستيفن وورم Stephen A. Wurm أطلس اللغات المُهددة بالاندثار في العالم سنة 2002. وفي السنة نفسها اتجه لسانيون عديدون إلى الاهتمام بقضية موت اللغات، فشكل هؤلاء الباحثون تياراً نشأ بشكل مُتزامن، فمنهم في الفضاء الفرانكفوني كلود حجاج وجون لوي كالفاي، ومنهم في السياق الأنغلو فوني دانيال ناتل Daniel "Nettle"، وسوزان رومان Suzanne "Romaine" (السوداني:2016). وهكذا تتسق الجهود العالمية مع الرغبة المحلية في الحفاظ على جذوة اللغات الوطنية مُتقدمة.

4.8 هل الإعجاب باللغات الأجنبية يقودنا إلى الإبداع ويحررنا من التخلف الاجتماعي والسياسي؟

يقصد باللغات الأجنبية في هذه الدراسة: اللغات الأجنبية الأكثر تأثيراً في المشهد اللغوي السوداني، وخاصة اللغة الكولونiale، أي ال إنجليزية المعولمة. وعلى غرار الإيكولوجيا التي تُقدم مختلف مستويات الحياة في سلسلة من عمليات الدمج تبدأ من الخلية وتنتهي عند المحيط البيئي، يُمكن أن نقدم لغات العالم في صورة "نظام دوار". ومركز هذا النظام اليوم هو اللغة الإنجليزية، باعتبارها اللغة المركزية العظمى التي تدور حولها قرابة عشر لغات مركزية كبرى، وترتبط بالعشر الكبرى حوالى مئة أو مئتي لغة مركزية بواسطة متكلمين مزدوجي اللغة، وبدورها تعد محوراً لدوران ما بين أربعة آلاف أو خمسة آلاف تدور حول المركز (كافي:2000). في سنة 1919 تمكن الرئيس الأمريكي وودرو ولسن Woodrow Wilson، من نيل مراده بتحرير معاهدة فرساي بين ألمانيا والحلفاء باللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية. ومنذ ذلك الحين فُرضت الإنجليزية في الحياة الدبلوماسية وبصورة تدريجية في الحياة الاقتصادية، والعلاقات الاقتصادية ووسائل الإعلام، وفي الوقت الراهن يبدو أن هذه اللغة تسير إلى ضرب من الاستئثار باعتبارها عماداً وحاملاً للتواصل على الصعيد العالمي (بروطن:2000). وفي السودان تحتل اللغة الإنجليزية المرتبة الثانية في الأهمية والاستخدام، خاصة في الدوائر الرسمية، المالية والأكاديمية. تُحظى اللغة الإنجليزية بتقدير عال في الوسط التعليمي السوداني، وتحديدًا الجامعي منه، بدليل أن 69% من عينة الدراسة أبدوا إعجابهم باللغة الإنجليزية "السؤال رقم 15 من الجدول رقم 1"، غير أن هذا الإعجاب لا يعني المساعدة في خدمة مصالح البلاد لأن 35% تعتقد بذلك "السؤال رقم 19 من الجدول رقم 1". وبالرغم من أن 53% من عينة الدراسة تُشير إلى أن الاستعانة باللغات الأجنبية يقودنا إلى الإبداع ويحررنا من التخلف الاجتماعي والسياسي، إلا أن هناك شكوكاً كبيرة في ذلك، لأن 32% من نفس العينة ترى خلاف ذلك "السؤال رقم

16 من الجدول رقم 1". وعلى الرغم من الاقبال المتزايد لاستعمال اللغة الإنجليزية في التواصل والتراسل، وتزايد أعداد المُقبلين على الكتابة بها في السودان، إلا أن استعمالها ليست بالضرورة دليلاً على علو وسمو المكانة الاجتماعية كما يعتقد 31% من عينة الدراسة في مقابل 48% يرون عكس ذلك "السؤال رقم 17 من الجدول رقم 1". يعتقد بعض الكتاب أن: نهضة الأمم لا يمكن أن تكون على حقيقتها إلا باستعمال لغاتها الأصلية، بسبب العلاقة المتينة بين اللغة والفكر من جهة، وبينها وبين المجتمع من جهة أخرى (الرحموني:2016). إن استعمال اللغة الإنجليزية في التبادل اللغوي لا يرمي إلى قتل اللغة العربية، ولا اللغات المحلية، بل مجرد أداة لولوج أفق أرحب. إن استعمال اللغات الأجنبية وتحديدًا الإنجليزية في حالة السودان ليس بالضرورة أن تؤدي إلى التحرر من التخلف الاجتماعي والسياسي لأن هناك تجارب عالمية لدول لحقت بركب التقدم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي اعتماداً على اللغة الأم كلفة رسمية وحيدة كالكوريّتان واليابان وألمانيا على سبيل المثال، وهي لا تعتمد في تعاملاتها الرسمية، وفي نظمها التعليمي وفي التعامل اللغوي اليومي مع المواطن "اللافتات والياфطات والفواتير والأوراق الإدارية" سوى لغة واحدة هي اللغة الأم (المددي:2017). لم يُنظر إلى اللغة الإنجليزية بأنها مصدر تهديد أو خطر، إنما سبيل نحو الحداثة، ولذا أصبحت سمة مصاحبة للثقافة لدرجة أن الشخص المثقف، أو الحاصل على مستوى تعليمي عالٍ ولا يتحدث الإنجليزية يُنظر إليه بشيء من الانتقاص، وقد يُقصى من الوظائف الكبيرة والمهمة التي تتطلب إجادة اللغة الإنجليزية في القطاعين العام والخاص. والسودان ليس بمعزل عن ما يحدث في الدول العربية، الذي أصبح الحراك الاجتماعي للأفراد فيها مرتبطاً ارتباطاً عضوياً باللغات الأجنبية التي أضحت مناط المكانة الاجتماعية والدور الاجتماعي، وفي هذا يقول الدكتور محي الدين صابر، المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في منتصف ثمانينات القرن الماضي: إن وجود هذه الظاهرة أدى إلى نتيجة خطيرة هي فقدان الكبرياء الفكرية للأمة العربية، وتشكيك أبنائها في شخصيتهم الحضارية وذاتيتهم الثقافية، وحملهم على احتقار تراثهم ولغتهم (النفيسي:1984).

9 نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. **وجود صراع لغوي:** تأكد صحة فرضية الدراسة بوج ود صراع لغوي بين القادم الجديد "اللغة العربية" واللغات المحلية القديمة لم يكن الصراع عنيفاً، ولكنه كان كامناً و بلا حُصومة أدت إلى هيمنة اللغة العربية دون القضاء على اللغات المحلية، ولكنها تعايشت معها، أثرت فيها وتأثرت بها فتولدت في الكثير من الأماكن لغات تخاطب مزدوجة محلية. والمسألة اللغوية برمتها جزء أساسي من صراع لغوي هاديء ت خوضه اللغات الوطنية في أماكنها، صراع من أجل تقوية الذات ودعم الوجود وتعزيز وحدة الكيان الحضاري.
2. **الاحتكاك اللغوي:** في طريق تطورها احتكت اللغة العربية مع اللغات الوطنية المحلية، شقت طريقها وتبوأ مكانة سامية وهيمنت على المشهد اللغوي السوداني.
3. **تعود هيمنة اللغة العربية لقوتها الحضارية والثقافية مقارنةً باللغات المحلية، وأن التقدم والتطور متلازمان للحضارة والثقافة القويتان.** وهيمنة اللغة العربية اليوم في السودان واقع لا يقبل النقاش، ويتميز بالديمومة، لكن التاريخ علمنا أنه ك لما اتسع إنتشار لغة من اللغات ف ي بلاد مترامية الأطراف زاد ميلها للتنوع.

4. تضائل وتقلص مفاهيم ومُعطيات المعنى التقليدي للغة الأم وسيادتها. لم يشذ السودان في ذلك، بل هي ظاهرة كونية في سيادة وريادة اللغات الكولونيالية المعولمة.
5. غياب الكتابة والتدوين: أحد أهم الأسباب التي أدت إلى تراجع اللغات الوطنية أمام اللغة العربية هي أنها لغات شفوية تنقصها الكتابة، و نقتصر إلى المقومات الأساسية للغات.
6. أن إنعدام علامات الكتابة لا يعني إنعدام الأصوات والهياكل وإمكانية التقعيد، وبالتالي عدم تجاهل هذه اللغات، بل الأفضل القيام بدراساتها الدراسة الملائمة لمكانتها البشرية والجغرافية والحضارية، وخاصة في الصلات المتينة بينها وبين اللغة العربية ضمن الإطار الإسلامي.
7. في مناطق نفوذ اللغات الوطنية، اللغة العربية هي لغة العلم، واللغات الوطنية هي لغة التخاطب اليومي: بسبب الدعم السياسي والاجتماعي الذي يحظى بها اللغة العربية خلاف اللغات المحلية لأنها اللغة الرسمية للبلاد.
8. وجوب حماية اللغات الوطنية: إزاء واقع المشهد اللغوي السوداني أصبح السؤال عن مستقبل لسان معين، أو حماية لغة وطنية معينة واجباً قومياً من منظور حضاري وثقافي، وما يؤيد ذلك أن 63% من العينة تقول بأهمية الاهتمام باللغات الوطنية القديمة، مقابل 60% تري مشروعية العناية بهذه اللغات.
9. اللغة العربية في السودان كما الإنجليزية في العالم، لغة كولونيالية، أي مركزية عظمى تتوسط مركز الدائرة للغات المحلية القديمة، حالها في السودان كحال اللغة الإنجليزية عالمياً.
10. غياب البُعد الاستراتيجي في التعامل مع اللغات المحلية: ولعل من أبرز وجوه التقصير الذي يتحمل الحكومات السودانية المتعاقبة مسؤولية نتائجها عدم العناية والاهتمام باللغات المحلية القديمة، عناية تجعل علاقة التكامل القائمة بينها وبين اللغة العربية تزداد متانة وقوة، والمقصود هنا المؤسسات الرسمية والعلمية والجهات ذات الصلة كالمجلس القومي للغات.

10 التوصيات

1. تشجيع التنوع والتعدد اللغوي لأن اللغة تراث شفوي غير مادي للإنسانية، علماً بأن التنوع اللغوي لا يحمي لغة ما من الإنقراض. إن الصورة الحديثة اللغوية والاجتماعية لا تقبل القول بوجود لغة تستحق العناية والبحث وأخرى لا تستحق، ولذا فإن العناية بها جميعها مشروعة وواجبة.
2. تشجيع الباحثين لإجراء دراسات عن اللغات الوطنية لتعزيز علاقة التواصل والتكامل في ما بينها واللغة العربية لأن أسطورة اللغة الصافية قد سقطت كما سقطت قبلها أسطورة الدماء النقية. إننا نعيش مرحلة العالمية بكل أبعادها الاقتصادية والسياسية والثقافية وكذلك اللغوية.
3. دعم المجلس القومي للغات حتى يتسنى له القيام بدوره المنتظر منه.
4. العناية بالمسألة اللغوية وتعزيز التفاعل الإيجابي الذي ينبغي أن يتواصل بين اللغة العربية واللغات الوطنية الأخرى لدعم الشخصية الحضارية للسودان والعمل على تحقيق تميزه واستقراره الاجتماعي والسياسي.

5. تمثين وتثبيت القاعدة النظرية لترسيخ التفاعل بين اللغات الوطنية واللغة العربية، تلك القاعدة التي تقوم على اساس أهمية دراسة الخلفية النظرية والفكرية والاجتماعية للغات.
6. أن لا يتم التعامل مع هذه اللغات الوطنية كلهجات لأن ذلك يؤدي إلى تجاهل أهمية هذه اللغات وبالتالي عدم دراستها والعناية بها.

11 الخاتمة

إن اللغات الوطنية المحلية، لغات قائمة الذات رغم طابعها الشفوي، وإنها ليست لهجات كما يذهب إلى ذلك بعض اللغويين، وهي جزء لا يتجزأ من شخصية شعوب تلك الأماكن، ومكوّن من مكونات تراثه. يوجد في شمال وشرق وغرب السودان لغات وطنية تتعايش تعايشاً تكاملياً مع اللغة العربية، ويمثل المجموع اللغوي عاملاً موحداً للبلاد، ولم يكن التعدد اللغوي في المشهد السوداني عامل انفصال أو تشتت وانقسام، بل كان وفي جميع المراحل التاريخية عامل وحدة وطنية ودعم للذات الحضارية وتقدم وتنمية. إن الاهتمام بهذه اللغات لا يمكن أن يكون عامل تقسيم وتشتت داخل المشهد اللغوي السوداني، كما أن التعامل ينبغي أن يكون إيجابياً يندرج ضمن التعامل القائم منذ وقت طويل. أما إذا بقيت العلاقة بين هذه اللغات واللغة العربية قائمة في مجال الأدب والدين والمظاهر الحضارية فحسب، فإن تطور الحياة المعاصرة سيرفع من وتيرة الاحتكاك إلى درجة الصراع البائن، لذا فإن المحافظة على الاستمرار التاريخي والحضاري للمشهد اللغوي السوداني تفرض الابقاء على هذا التعايش الإيجابي، إته تحدٍ حضاري يتحتم على الم هتمين بأمر اللغة مواجهته بترؤ ووضوح رؤية. لقد أثبتت الدراسات الاجتماعية والاقتصادية أن اللغة عامل مؤثر في التنمية والتطور، ذلك لأن الإنسان هو الوسيلة الأساسية المعتمدة في تحقيق التنمية وهدفها في الوقت نفسه. واعتماد الإنسان يعني اقتناعه بالدور الذي ينبغي أن يؤديه ضمن العملية التنموية، وهذا الإقتناع لا يمكن أن يكون بغير اللغة الأم التي يتفاعل معها الكائن البشري تفاعلاً ذهنياً وعاطفياً. إن التعايش بين اللغات الوطنية واللغة العربية في المشهد اللغوي السوداني أمر يستحق العناية من الباحثين اللسانيين وغيرهم، وكل مساعدة ودعم من الأجهزة الرسمية، وأن تتجلى هذه العناية في مستوى البحث والمتابعة. إن الإشكالية اللغوية في القرن الحادي والعشرين هي: من جهة، كيف يتسنى للغة العربية المهيمنة على المشهد اللغوي السوداني الصمود في وجه النداءات المستمرة لتعزيز مكانة اللغات الوطنية؟ ومن جهة أخرى كيف تتمكن اللغات الوطنية من زعزعة هيمنة اللغة العربية على المشهد؟. الإجابة على هذه الأسئلة ستقودنا إلى نتيجة حتمية هي: أنه من الممكن، بل والراجح ألا تتكلم الأمكنة لغاتها الأصلية في ظل سيادة اللغات الكولونيالية المعولمة.

الحواشي

1. جغرافيا اللسانيات علم يهتم بدراسة أثر معطيات المكان من طبيعية وبشرية على اللغات. وأحياناً اللسانيات الجغرافية، تتسم موقعاً مه ماً بين العلوم في السنوات الأخيرة بفضل جهود بحثية جبارة بذلت من المهتمين بالأمر أبرزهم: رولان ج. ل. بروتون، عالم اللسانيات المعروف والأستاذ المتميز بجامعة باريس، VIII والذي نشر بالخصوص كتاب جغرافيا اللغات عام 1995. أنظر مجلة الدوحة، العدد 110، ص77.
2. العبارة مقتبسة من: الدكتور إدريس المقبول، والذي كتب مقالاً موسوماً ب: الواقع يكشف اغتراباً لغوياً - المكان لا يتكلم لغته بمجلة الدوحة العدد 136، فبراير 2019، ص146.

3. البرتي والميما قبيلتان إفريقيتان تسكنان دارفور، تؤكد الدراسات أن لغتيهما اندثرتا واختفتا من المشهد اللغوي السوداني بسبب الاحتكاك والصراع اللغويين والذي انتهى بسيادة اللغة العربية عليهما.
4. أنظر: عون الشريف قاسم، الإسلام والعربية في السودان، 1989.
5. اللغة المحلية المكسرة، لغة لا تراعي التعقيد والكتابة والتصريف اللغوي، وهي لغة مفهومة للتداول اليومي بين السكان المنتمين لعائلات لغوية متعددة.
6. كلود ليفي ساتروس، أنثربولوجي فرنسي. للمزيد من المعلومات يرجى الإطلاع على: السياسات اللغوية في قلب المعركة للكاتب الدكتور حسين السوداني، مجلة الدوحة، العدد 110، ديسمبر 2016، ص 58.
7. سُميت بجمهورية السودان تمييزاً لها عن حزام السودان الأفريقي، والذي يمتد إلى الغرب حتى السنغال، تحدها من الشرق أثيوبيا وإرتريا، ومن الشمال جمهورية مصر العربية، ومن الشمال الغربي ليبيا، ومن الغرب جمهورية تشاد، ومن الجنوب الغربي جمهورية أفريقيا الوسطى، ومن الجنوب دولة جنوب السودان، وبمساحة تقدر بحوالي 1,88 مليون كيلومتر مربع.
8. أنظر: الورقة الموسومة ب: مقدمة حول مفهومي اللغة واللهجة التي عرضها البروفيسور الأمين محمد أبومنقة على ورشة جمع تراث اللغات السودانية بالمجلس القومي لتطوير وترقية اللغات بالخرطوم في 2010.
9. الدولة السنارية "1504-1821"، ظهرت إلى الوجود نتيجة التغلغل العربي والإسلامي وما صاحبه من تمازج الدماء العربية والنوبية والزنجية والحامية، وقد وضعت إطاراً لغوياً للسودان لم يعد العرق عاملاً أساسياً فيه، بل أصبح النموذج السناري دلالة على يسر التلاقح بين الثقافتين العربية والأفريقية. إن المرجعية السنارية قائمة على أساس توازن عربي أفريقي، لأن دولة سنار تأسست بقيام تحالف بين قبائل القواسمة العربية والجهينية بقيادة شيخ قبائل العبدلاب عبدالله جماع وبين زعيم قبائل الفونج عمارة دنقس وهو أفريقي من النيل الأزرق. للمزيد من المعلومات يرجى مراجعة فعاليات مركز الحوار العربي بواشنطن، وتحديد الورقة التي قدمها الخضر هارون في 2005 عن: الثقافة العربية في السودان.
10. يقصد بالدعم السياسي والاجتماعي أن تُعامل اللغات الوطنية سياسياً واجتماعياً إسهوةً باللغة العربية.
11. اللغة الكولونيالية، تعني اللغة المهيمنة أو المسيطرة على المشهد اللغوي العالمي.

قائمة المراجع

1. الخطيب، أحمد شفيق، قراءات في علم اللُغة، دار النشر للجامعات، مصر، 1437.
2. الحميد، عبدالعزيز بن حميد، علم اللغة الجغرافي بين حداثة المصطلح واصوله لدى العرب، مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، العدد الثاني، السنة الثانية، 2011.
3. المددي، وئام، أكثر من لغة في مكان واحد، مجلة الدوحة، قطر، العدد 112، ص 121، 2017.
4. المسكين، فتحي، المهتمون بالقتل اللغوي، مجلة الدوحة، قطر، العدد 110، ص 56، 2016.

5. السوداني، حسين، السياسات اللغوية في قلب المعركة، مجلة الدوحة، قطر، العدد 110، ص59، 2016م.
6. الرحموني، عبدالرحيم، التلهيج والحرب على الفص حى، مجلة الدوحة، العدد 110، ص64، 2016.
7. النفيسي، ع بدالله، البُعد السياسي لقضية اللغة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 68، ص61، 1984.
8. بروطون، ج. ل. رولا، هل تفوق اللغة الإنجليزية أمر محتوم؟، مجلة الدوحة، قطر، العدد 110، ص78، 2000.
9. عثمان، أبوبكر محمد، جغرافيا اللغات: قراءة في تحديات اللغة العربية في السودان، ورقة قدمت للمؤتمر العلمي الدولي للعلوم الإنسانية والاجتماعية، قراءات معرفية في العلوم الإنسانية، في الفترة من 16-17 نوفمبر، بيروت، لبنان، 2019.
10. مقبول، إدريس، 2019، الواقع يكشف اغتراباً لغوياً مخيفاً: المكان لا يتكلم لغته، مجلة الدوحة، قطر، العدد 196، ص146، 2019.
11. قاسم، عون الشريف، دراسات في العامية السودانية، الدار السودانية، السودان، الخرطوم، الطبعة الأولى، 1974.
12. كالفي، جان لويس، نسخة عن رسالة اليونسكو، الأمر بيد المتكلمين، مجلة الدوحة، العدد 110، ص78، 2000.
13. مواعدة، محمد، الصلات الحضارية بين اللغة العربية واللغات الوطنية في موريتانيا: ضرورة المحافظة على التعايش التكاملي، مجلة المستقبل العربي، العدد 68، ص111، 1984.
14. وافي، علي عبدالواحد، فقه اللغ ة، الطبعة السابعة، الفجالة، مصر، 1974.

واقع الأنشطة التربوية ودورها في خفض الاضطرابات الانفعالية لدى أطفال رياض الأطفال دراسة ميدانية من وجهة نظر المشرفات التربويات

¹ اسمهان عبد المحمود خميس سعيد، طالبة دراسات عليا

² محمد المهدي عمر محمد عبد الكريم، بروفيسور

¹ كلية الدراسات العليا - جامعة البحر الأحمر - السودان - asmhanbdalmhmwd87@gmail.com

² جامعة البحر الأحمر - كلية التربية - السودان - m.abdelkerim@rsu.edu.sd

★

المستخلص

هدف البحث للتعرف على دور الأنشطة التربوية في خفض الاضطرابات الانفعالية لدى أطفال الرياض من وجهة نظر المشرفات التربويات، استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، وتم تطبيق استبانة من إعدادهما على عينة مكونة من (80) مشرفة تربوية، تم اختيارهن عن طريق العينة القصدية. وأظهرت النتائج أن للأنشطة التربوية دوراً فعالاً في خفض مظاهر القلق، والغضب، والانطواء لدى الأطفال، وجود فروق ذات دلالة إحصائية في دور الأنشطة التربوية في خفض الاضطرابات الانفعالية لدى أطفال الرياض تعزى لنوع المؤهل العلمي ودرجته بين المشرفات التربويات لصالح المشرفات الحاصلات على مؤهلات عليا (ماجستير أو دكتوراه)، والمتخصصات في مجال يرتبط مباشرة بالطفولة أو الصحة النفسية، وكذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير سنوات الخبرة لدى المشرفات التربويات لصالح المشرفات ذوات الخبرة الأكبر، ووجود فروق دالة تعزى إلى نوع الروضة (حكومية/خاصة)، لصالح المشرفات الروضات الخاصة.

وقدم البحث توصيات شأنها تعزيز استخدام الأنشطة التربوية كأداة داعمة للصحة النفسية للأطفال، مثل: تفعيل البرامج التربوية التي تدمج الأنشطة الوجدانية والانفعالية، وتدريب المعلمات على توظيف الأنشطة لعلاج المشكلات السلوكية والانفعالية، وإشراك أولياء الأمور في دعم أنشطة رياض الأطفال داخل وخارج المؤسسة.

الكلمات المفتاحية: الأنشطة التربوية، الاضطراب الانفعالي، رياض الأطفال، المشرفات التربويات.

The Reality of Educational Activities and Their Role in Reducing Emotional Disorders among Kindergarten Children

A Field Study from the Perspectives of Educational Supervisors

¹ Asmhan Abdelmahmoud Khamis Saeed - Student, Faculty of Graduate Studies

² Mohamed Almahdi Omer Mohamed Abdelkarim, Professor

¹ Red Sea University - Faculty of Graduate Studies - Sudan - asmhanbdalmhmwd87@gmail.com

² Red Sea University - Faculty of Education – Sudan - m.abdelkerim@rsu.edu.sd



Abstract

This study aimed to identify the role of educational activities in reducing the severity of emotional disturbances among kindergarten children from the perspectives of educational supervisors. The researchers employed the descriptive-analytical approach and developed a questionnaire, which was administered to a sample of (80) educational supervisors. The findings revealed that educational activities play a significant role in alleviating manifestations of anxiety, anger, and social withdrawal among children. The results also indicated the presence of statistically significant differences in the role of educational activities in reducing emotional disturbances attributable to the type and level of academic qualification among educational supervisors, in favor of those holding higher degrees (Master's or PhD) and those specialized in fields directly related to childhood or mental health. Furthermore, statistically significant differences were found based on years of experience, favoring more experienced supervisors, as well as differences attributable to the type of kindergarten (public/private), in favor of supervisors working in private kindergartens.

The study proposed several recommendations to enhance the use of educational activities as a supportive tool for children's mental health. These include activating educational programs that integrate emotional and affective activities, training teachers to effectively utilize activities in addressing behavioral and emotional problems, and involving parents in supporting kindergarten activities both inside and outside the institution.

Keywords: Educational activities, emotional disturbances, kindergarten, educational supervisors.

تُعد مرحلة رياض الأطفال من أهم المراحل في النمو النفسي والاجتماعي، حيث يبدأ الطفل في التفاعل مع محيطه الأوسع خارج الأسرة، وتُعد الاضطرابات الانفعالية من المشكلات الشائعة في هذه المرحلة، وقد تظهر على شكل قلق، غضب، خجل مفرط، أو نوبات غضب، ومن هنا تأتي أهمية استخدام الأنشطة التربوية كوسيلة تعليمية وعلاجية تساعد الطفل على التعبير عن ذاته وضبط انفعالاته.

تمثل مرحلة رياض الأطفال أهم المراحل النمائية في حياة الطفل، إذ تشكل الأساس الذي تُبنى عليه جوانب النمو المختلفة: المعرفية والانفعالية والاجتماعية والجسمية، ففي هذه المرحلة تتشكل ملامح الشخصية، وتتكون أنماط التفاعل الاجتماعي، وتظهر العديد من السلوكيات والانفعالات التي تعكس طبيعة التكيف النفسي لدى الطفل، ويؤكد علماء النفس التربوي أن خبرات الطفولة المبكرة تترك آثاراً بعيدة المدى في تكوين شخصية الطفل وتوافقه النفسي والاجتماعي في المراحل اللاحقة من حياته (الزيات، 2001).

ويذكر قطامي (2013) إنَّ الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة يظهرون أنماطاً من السلوك الانفعالي غير المتزن، مثل: القلق، والخوف المفرط، والغضب، والعنصرية، وسرعة الانفعال، والبكاء المتكرر، وضعف القدرة على ضبط الانفعالات. وتؤثر هذه السلوكيات بصورة مباشرة في قدرة الطفل على التكيف داخل الروضة، وفي علاقاته مع أقرانه ومعلماته، كما قد تعوق عمليات التعلم والنمو الاجتماعي السليم. وفي ظل التحديات التربوية والنفسية، برز الاهتمام بتوفير بيئات تعليمية غنية بالخبرات التربوية التي تسهم في تحقيق التوازن الانفعالي للأطفال، ومن أبرز تلك الخبرات الأنشطة التربوية التي تشكل جزءاً أساسياً من برامج رياض الأطفال الحديثة، فالأنشطة التربوية لا تقتصر على نقل المعرفة أو تنمية المهارات المعرفية فحسب، بل تمتد لتشمل تنمية الجوانب الانفعالية والاجتماعية، وإتاحة الفرص للأطفال للتعبير عن مشاعرهم وانفعالاتهم بصورة طبيعية ومتزنة (اللقاني والجمل، 2003).

وتشمل الأنشطة التربوية في رياض الأطفال مجالات متعددة، مثل: الأنشطة الفنية، والقصصية، والحركية، والتمثيلية، واللعب الحر، والأنشطة الجماعية، وهي أنشطة تسهم في تخفيف التوتر الانفعالي لدى الطفل، وتساعد على التعبير عن مشاعره بطريقة مقبولة اجتماعياً، كما تعزز مهارات التفاعل الاجتماعي والتعاون وضبط الذات، وقد أكدت بعض الدراسات التربوية أن المشاركة في الأنشطة التربوية المنظمة تسهم في خفض السلوكيات الانفعالية غير السوية، وتعزز الشعور بالأمن النفسي والانتماء لدى الأطفال (عبد الله، 2015).

فالأنشطة التربوية من الركائز الأساسية في برامج رياض الأطفال؛ إذ تسهم في تحقيق النمو المتكامل للطفل من الجوانب العقلية والجسمية والانفعالية والاجتماعية؛ وانطلاقاً من ذلك، تبذل وزارات التربية والتعليم وإدارات التعليم قبل المدرسي في القطاعين الحكومي والخاص جهوداً متواصلة لتطوير الأنشطة التربوية وتوظيفها بما يتوافق مع خصائص أطفال هذه المرحلة واحتياجاتهم النمائية.

تعتبر الأنشطة التربوية من الوسائل المهمة التي تستخدم في تنمية قدرات الأطفال ومهاراتهم في مختلف الجوانب، سواء كانت عقلية أو جسمية أو انفعالية أو اجتماعية. وتشمل هذه الأنشطة الألعاب التربوية، الأنشطة الفنية، الحركية، الدرامية، والموسيقية.

ويرى الشخص (2001) أن الأنشطة التربوية تمثل الوسيلة التي تعزز التعلم النشط وتساعد الطفل على التعبير عن ذاته والتفاعل مع بيئته بشكل إيجابي، إذ تشكل أهم الأدوات التعليمية التي تستخدم لتعزيز قدرات الأطفال وتنمية جوانبهم النفسية والاجتماعية، وتشمل مجالات متعددة، مثل: الرسم، اللعب، الموسيقى، التعبير الدرامي، والتعاون الجماعي.

ويعرّف اللقاني والجمل (2003) الأنشطة التربوية بأنها: "مجموعة الخبرات التعليمية المنظمة التي تقدم للأطفال داخل المؤسسات التربوية بهدف تحقيق النمو المتكامل في الجوانب المعرفية والمهارية والانفعالية والاجتماعية، وذلك من خلال ممارسة الأطفال لمجموعة من الأنشطة المتنوعة التي تعتمد

على التفاعل والمشاركة والتعلم بالممارسة".

و أشار عبد الله (2015) إلى أهم أنواع الأنشطة التربوية الممارسة في رياض الأطفال في الأنشطة الحركية، وهي التي تساعد الطفل على تفريغ طاقاته الانفعالية وتنمية التوافق الحركي، والأنشطة الفنية، مثل: الرسم والتلوين والتشكيل، وتعد وسيلة مهمة للتعبير عن المشاعر والانفعالات، والأنشطة القصصية والدرامية وتساعد الطفل على فهم المشاعر الإنسانية وتنمية التعاطف، والأنشطة الجماعية وتعزز التعاون والتفاعل الاجتماعي بين الأطفال.

و أضاف الزيات (2001) إلى إنَّ الأنشطة التربوية تؤدي دوراً مهماً في تحقيق التوازن الانفعالي للأطفال، وذلك من خلال عدة جوانب، منها إتاحة فرص التعبير الانفعالي حيث تسمح الأنشطة الفنية والدرامية للأطفال بالتعبير عن مشاعرهم بصورة آمنة ومقبولة، وتنمية مهارات ضبط الذات من خلال المشاركة في الأنشطة الجماعية التي تتطلب الالتزام بالقواعد، وتعزيز الثقة بالنفس نتيجة شعور الطفل بالإنجاز والنجاح أثناء المشاركة في الأنشطة، وخفض التوتر والقلق عبر الأنشطة الحركية واللعب الحر التي تساعد على تفريغ الطاقة الانفعالية.

وتتمثل أبرز هذه الجهود في إعداد المناهج الحديثة القائمة على التعلم من خلال اللعب والنشاط، وتوفير البيئات التعليمية الجاذبة، وتدريب معلمات رياض الأطفال على تصميم الأنشطة التربوية وتنفيذها وتقييمها، بالإضافة إلى تنظيم البرامج الثقافية والفنية والرياضية والاجتماعية التي تنمي مهارات الأطفال وتساعدهم على اكتساب الخبرات الحياتية المختلفة (الناشف، 2010).

كما تعمل إدارات التعليم قبل المدرسي على متابعة تنفيذ الأنشطة داخل الروضات الحكومية والخاصة من خلال الإشراف التربوي المستمر، وتوفير الوسائل التعليمية والألعاب التربوية، وتشجيع مشاركة الأسرة والمجتمع المحلي في البرامج والأنشطة المختلفة، بما يساهم في تحقيق التكامل بين الروضة والأسرة في تنشئة الطفل وتنمية شخصيته بصورة متوازنة (بدير، 2014).

ويذكر حسن (2012) إنَّ الأدبيات التربوية تشير إلى أن مؤسسات التعليم قبل المدرسي تسعى إلى تنويع الأنشطة المقدمة للأطفال لتشمل الأنشطة اللغوية والفنية والحركية والموسيقية والعلمية والاجتماعية، بما يراعي الفروق الفردية بينهم ويبيح فرص التعلم الذاتي والتفاعل الإيجابي مع الآخرين، الأمر الذي يعزز النمو الشامل للطفل ويهيئه للانتقال إلى المراحل التعليمية اللاحقة بنجاح.

وبذلك فإنَّ جهود الوزارة وإدارات التعليم قبل المدرسي في القطاعين الحكومي والخاص تركز على تطوير الأنشطة التربوية بوصفها أداة أساسية لتحقيق أهداف رياض الأطفال وتنمية قدرات الأطفال ومهاراتهم المختلفة في بيئة تعليمية آمنة ومحفزة.

و يُعد الاضطراب الانفعالي من الموضوعات المهمة في علم النفس والتربية الخاصة والإرشاد النفسي، لما له من تأثير مباشر في توافق الطفل النفسي والاجتماعي والأكاديمي.

ويشير الخطيب والحديدي (2018) إلى إنَّ مفهوم الاضطراب الانفعالي يقصد به حالة من عدم الاتزان الانفعالي تظهر في صورة استجابات انفعالية غير مناسبة للمواقف المختلفة، وتتسم بالاستمرار والشدة بما يؤثر سلباً في أداء الفرد وعلاقاته الاجتماعية وتعليمه وتحصيله المعرفي.

ويذكر عبد الرحمن (2008) إن في مرحلة الطفولة المبكرة تظهر بعض الاضطرابات الانفعالية في صورة نوبات غضب متكررة، أو قلق مفرط، أو انسحاب اجتماعي، أو عدوانية موجهة نحو الآخرين.

ويعرف الزيات (2001، 124) الاضطراب الانفعالي لدى الأطفال بأنه: "نمط من السلوكيات الانفعالية غير المتكيفة التي تؤثر في قدرة الطفل على التفاعل الإيجابي مع البيئة المحيطة به، وتعيق توافقه الاجتماعي والتربوي داخل الروضة".

وتكمن خطورة هذه الاضطرابات في أنها قد تؤثر سلباً في مسار النمو النفسي والاجتماعي للطفل إذا لم يتم التعامل معها بطرق تربوية مناسبة، حيث أنَّ الأطفال الذين يعانون اضطرابات انفعالية في مرحلة الطفولة المبكرة يكونون أكثر عرضة لمشكلات التكيف في المراحل الدراسية اللاحقة (قطامي، 2013).

ويشير عبد الله (2015) إلى إنَّ الاضطرابات الانفعالية في مرحلة رياض الأطفال تتميز بعدد من

الخصائص عن غيرها من المراحل العمرية، ومن أبرزها سرعة الانفعال وحدة الاستجابة الانفعالية، حيث يستجيب الطفل للمواقف بانفعالات شديدة قد لا تتناسب مع طبيعة الموقف، وضعف القدرة على ضبط الانفعالات نتيجة لعدم اكتمال النضج الانفعالي لدى الطفل، والتقلب الانفعالي، إذ قد ينتقل الطفل بسرعة من حالة الفرح إلى الغضب أو البكاء، والاعتماد على التعبير السلوكي عن الانفعالات، مثل: الصراخ أو البكاء أو العدوان بدلاً من التعبير اللفظي.

ويضيف إلى ذلك الزريقات (2017) بأن النظريات النفسية تفسر الاضطراب الانفعالي من زوايا متعددة؛ إذ ترى النظرية السلوكية أن الاضطرابات الانفعالية هي أنماط من السلوك المتعلم تنشأ نتيجة التعزيز أو العقاب أو النمذجة غير السوية داخل البيئة المحيطة، وأن السلوك الانفعالي المضطرب يمكن تعديله من خلال إعادة تنظيم الخبرات التعليمية والتربوية، وأما النظرية المعرفية فتري أن الاضطراب الانفعالي يرتبط بالأفكار والمعتقدات غير العقلانية التي يحملها الفرد تجاه نفسه والآخرين والعالم من حوله، حيث تؤدي التفسيرات الخاطئة للأحداث إلى ظهور مشاعر القلق والخوف والغضب والإحباط بصورة مبالغ فيها، في حين تؤكد النظرية الإنسانية أن الاضطرابات الانفعالية تنشأ عندما يفشل الفرد في تحقيق حاجاته النفسية الأساسية، أو عندما توجد فجوة بين مفهوم الذات الحقيقي ومفهوم الذات المثالي، مما يؤدي إلى الشعور بعدم الرضا والتوتر النفسي وضعف التوافق.

كما تشير الأدبيات التربوية إلى أن البيئة المدرسية والأنشطة التربوية تؤدي دوراً مهماً في تعزيز الصحة النفسية والانفعالية لدى الأطفال والمراهقين؛ إذ تسهم الأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية والفنية في تنمية الثقة بالنفس، وتفرغ الانفعالات السلبية، وتنمية مهارات التفاعل الاجتماعي والتعاون، مما ينعكس إيجاباً على خفض مستويات الاضطراب الانفعالي وتحقيق التوافق النفسي والاجتماعي (عدس وتوق، 2014).

وبناءً على ذلك، يمكن النظر إلى الأنشطة التربوية بوصفها أحد الأساليب الوقائية والعلاجية المساندة التي تساعد في الحد من الاضطرابات الانفعالية لدى التلاميذ من خلال توفير فرص التعبير عن الذات، وتنمية العلاقات الاجتماعية الإيجابية، وإشباع الحاجات النفسية المختلفة.

وتتعدد العوامل التي قد تسهم في ظهور الاضطرابات الانفعالية لدى أطفال الروضة، ويمكن تصنيفها إلى عدة عوامل، منها (عبد الرحمن، 2008):

أولاً: العوامل الأسرية: مثل: أساليب التنشئة الوالدية غير السوية، والقسوة الزائدة، أو الإهمال، أو التذبذب في المعاملة، حيث تؤثر هذه العوامل في إحساس الطفل بالأمن النفسي والاستقرار الانفعالي. ثانياً: العوامل التربوية: وترتبط بالبيئة التعليمية داخل الروضة، مثل ضعف البرامج التربوية، أو غياب الأنشطة المناسبة لخصائص الأطفال، أو اعتماد أساليب تعليمية تقليدية لا تراعي حاجاتهم الانفعالية. ثالثاً: العوامل الشخصية: وتشمل الفروق الفردية بين الأطفال في المزاج والانفعال ومستوى النضج النفسي.

وبناءً على ما سبق، يأتي هذا البحث لتسليط الضوء على دور الأنشطة التربوية في خفض حدة الاضطراب الانفعالي لدى أطفال الرياض من وجهة نظر المشرفات التربويات، في محاولة لفهم طبيعة هذا الدور، والكشف عن مدى إسهام الأنشطة التربوية في تعزيز التوازن الانفعالي لدى الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة.

1.1 مشكلة البحث

تعد مرحلة رياض الأطفال من أهم المراحل التربوية في تشكيل شخصية الطفل وتنمية جوانب نموه المختلفة، ولا سيما الجانب الانفعالي الذي يمثل أساس التوافق النفسي والاجتماعي لدى الطفل. فالطفل في هذه المرحلة يمر بالعديد من المواقف التربوية والاجتماعية التي قد تؤثر في استجاباته الانفعالية، الأمر الذي قد يؤدي في بعض الأحيان إلى ظهور مظاهر من الاضطراب الانفعالي مثل القلق، والغضب، والانفعال الزائد، والانسحاب الاجتماعي، وضعف القدرة على ضبط الانفعالات.

ويشير عبد الله (2015) إلى أنَّ الأطفال الذين يعانون من اضطرابات انفعالية يواجهون صعوبات في التكيف داخل البيئة التعليمية، وتتأثر علاقاتهم الاجتماعية مع أقرانهم ومعلماتهم، الأمر الذي ينعكس سلباً على نموهم النفسي والاجتماعي، بل وقد يمتد تأثيره إلى المراحل التعليمية اللاحقة إذا لم تتم معالجته بأساليب تربوية مناسبة.

وفي هذا السياق تبرز الأنشطة التربوية كأحدى الوسائل التربوية المهمة التي تسهم في تحقيق النمو المتكامل للأطفال، حيث تتيح لهم فرصاً للتعبير عن مشاعرهم وانفعالاتهم بصورة طبيعية، وتنمي لديهم مهارات التفاعل الاجتماعي والتعاون وضبط الذات، وتعزيز شعورهم بالأمن النفسي. ورغم أهمية الأنشطة التربوية في برامج رياض الأطفال، إلا أن واقع الممارسات التربوية قد يشير إلى وجود تفاوت في توظيف هذه الأنشطة ومدى فاعليتها في تحقيق أهدافها النفسية والتربوية، الأمر الذي يستدعي الوقوف على مدى إسهامها في الحد من الاضطرابات الانفعالية لدى الأطفال. وعلى ضوء ما سبق، تتحدد مشكلة البحث الحالي في السؤال الرئيس الآتي:

1. ما دور الأنشطة التربوية في خفض الاضطراب الانفعالي لدى أطفال الرياض من وجهة نظر المشرفات التربويات؟

وتتفرع عنه التساؤلات الآتية:

1. ما مستوى إسهام الأنشطة التربوية في خفض الاضطراب الانفعالي لدى أطفال الرياض من وجهة نظر المشرفات التربويات؟

2. ما أكثر الأنشطة التربوية إسهاماً في خفض مظاهر الاضطراب الانفعالي لدى أطفال الروضة؟

3. ما الفروق في تقديرات المشرفات التربويات لدور الأنشطة التربوية في خفض الاضطراب الانفعالي التي تعزى لاختلاف متغيرات مثل: سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، نوع الروضة؟

2.1 أهمية البحث

تبرز أهمية هذا البحث من خلال تسليط الضوء على الأساليب التربوية الفعالة في دعم الصحة النفسية للطفل، مما ينعكس إيجاباً على قدرته على التفاعل الاجتماعي والتحصيل المعرفي في المستقبل، وعليه تأتي أهمية هذا البحث وفقاً للآتي:

1. يسهم البحث في إثراء الأدبيات التربوية والنفسية المتعلقة بدور الأنشطة التربوية في تنمية الصحة الانفعالية لدى أطفال الروضة.

2. يساعد نتائج البحث في تطوير البرامج والأنشطة التربوية المقدمة في رياض الأطفال بما يسهم في خفض الاضطرابات الانفعالية لدى الأطفال.

3. يفيد المشرفات التربويات والمعلمات في التعرف على الأنشطة الأكثر فاعلية في تعزيز التوازن الانفعالي للأطفال.

4. يزود القائمين على إعداد مناهج وبرامج الطفولة المبكرة بمؤشرات علمية حول أهمية توظيف الأنشطة التربوية في تنمية الصحة النفسية للأطفال.

3.1 أهداف البحث

سعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف على دور الأنشطة التربوية في خفض الاضطراب الانفعالي لدى أطفال الرياض.
2. الكشف عن مستوى إسهام الأنشطة التربوية في تحقيق التوازن الانفعالي للأطفال من وجهة نظر المشرفات التربويات.
3. تحديد أكثر الأنشطة التربوية فاعلية في خفض الاضطراب الانفعالي لدى أطفال الروضة.
4. الكشف عن الفروق في تقديرات المشرفات التربويات لدور الأنشطة التربوية في خفض الاضطراب الانفعالي تبعاً لبعض المتغيرات الديموغرافية.

4.1 فروض البحث

سعى البحث إلى اختبار الفروض الآتية:

1. توجد درجة مرتفعة من إسهام الأنشطة التربوية في خفض الاضطراب الانفعالي لدى أطفال الرياض من وجهة نظر المشرفات التربويات.
2. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات المشرفات التربويات لدور الأنشطة التربوية في خفض الاضطراب الانفعالي لدى أطفال الرياض تعزى لمتغير سنوات الخبرة.
3. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات المشرفات التربويات لدور الأنشطة التربوية في خفض الاضطراب الانفعالي تعزى لمتغير المؤهل العلمي.
4. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات المشرفات التربويات لدور الأنشطة التربوية في خفض الاضطراب الانفعالي تعزى لمتغير نوع الروضة.

5.1 حدود البحث

أقتصر البحث على الحدود الآتية:

1. الحدود الموضوعية: اقتصر البحث على دور الأنشطة التربوية، والاضطرابات الانفعالية.
2. الحدود البشرية: المشرفات التربويات.
3. الحدود المكانية: رياض الأطفال التابعة محلية وحدة الأوسط.
4. الحدود الزمنية: خلال العام الدراسي 2025/2026م.

6.1 التعريفات الاصطلاحية والإجرائية لمصطلحات البحث

أولاً: الأنشطة التربوية: تُعرّف اصطلاحياً بأنها: "برامج وأنشطة تعليمية هادفة يتم تخطيطها وتنظيمها بما يتناسب مع خصائص الأطفال وحاجاتهم النمائية، وتتيح لهم فرص التعلم من خلال اللعب والنشاط والخبرة المباشرة" (قطامي، 2013، 156).

وتُعرّف إجراءات لغايات هذا البحث بأنها: مجموعة الأنشطة المنظمة التي تقدم للأطفال رياض الأطفال داخل الروضة، مثل: الأنشطة الفنية والحركية والقصصية والاجتماعية، والتي تسهم في تنمية التوازن الانفعالي لدى الأطفال، ويقاس دورها من خلال استجابات المشرفات التربويات على فقرات الاستبانة المعدة لهذا الغرض.

ثانياً: الاضطراب الانفعالي: يُعرّف اصطلاحاً بأنه: "نمط من السلوكيات الانفعالية غير المتكيفة التي تتسم بالمبالغة في الاستجابة الانفعالية مثل القلق والغضب والخوف والعدوانية والانسحاب الاجتماعي، والتي تعوق التفاعل السليم للفرد مع بيئته" (الزيات، 2001، 99).

ويُعرّف إجراءات لغايات هذا البحث بأنه: مجموعة السلوكيات والانفعالات غير المتزنة التي قد تظهر لدى أطفال رياض الأطفال مثل القلق الزائد، والغضب السريع، والبكاء المتكرر، والعدوانية، وصعوبة ضبط الانفعالات، والتي يمكن الحد منها من خلال الأنشطة التربوية، ويقاس ذلك من خلال تقديرات المشرفات التربويات في الاستبانة المعدة لهذا البحث.

ثالثاً: أطفال الرياض: يُعرّفوا اصطلاحاً بأنهم: "الأطفال الذين يلتحقون بمؤسسات رياض الأطفال، وتتراوح أعمارهم عادة بين (4-6) سنوات، وهي مرحلة تربوية تمهيدية تسبق التعليم الابتدائي وتهدف إلى تنمية جوانب النمو المختلفة لدى الطفل وإعداده للحياة المدرسية" (الشناوي، 2009، 123).

يُعرّفوا إجراءات لأغراض هذا البحث بأنهم: الأطفال الملحقون برياض الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (4-6) سنوات، والذين تقدم لهم الأنشطة التربوية داخل الروضة بهدف تنمية جوانب نموهم المختلفة ولا سيما الجانب الانفعالي.

رابعاً: المشرفات التربويات: يُعرّفوا اصطلاحاً بأنهم: "شخصيات تربوية متخصصة تتولى متابعة وتقييم العملية التعليمية داخل المؤسسات التعليمية، وتقديم الدعم والإرشاد للمعلمات، والمساهمة في تطوير الأداء التربوي وتحسين جودة البرامج التعليمية" (طعيمة، 2010، 131).

ويُعرّفوا إجراءات لغايات هذا البحث بأنهن: الموظفات التربويات المسؤولات عن الإشراف على رياض الأطفال ومتابعة أداء المعلمات والبرامج والأنشطة التربوية المقدمة للأطفال، واللاتي يتم استطلاع آرائهن من خلال استبانة لقياس دور الأنشطة التربوية في خفض الاضطراب الانفعالي لدى أطفال الرياض.

2 الدراسات السابقة

تُعد الدراسات السابقة من الركائز المهمة التي تعتمد عليها البحوث العلمية، فهي تسلط الضوء على الجهود البحثية السابقة التي تناولت موضوع البحث، وتُسهم في تحديد الفجوة العلمية التي يسعى البحث الحالي إلى معالجتها.

يستعرض الباحثان عدد من الدراسات التي تناولت الأنشطة التربوية، والنمو الانفعالي للأطفال، مثل: دراسات ركزت على دور اللعب التخيلي، الأنشطة الجماعية، والرسم في التخفيف من القلق والانفعال الزائد لدى الأطفال، ومنها:

دراسة السالمي (2017): هدفت لمعرفة تأثير النشاط المسرحي التربوي في خفض القلق الاجتماعي لدى أطفال الروضة في محافظة جدة، وشملت العينة (30) طفلاً، وتم تنفيذ برنامج مسرحي لمدة 6 أسابيع، وأظهرت النتائج أن الأطفال المشاركين في النشاط المسرحي أظهروا تحسناً ملحوظاً في التفاعل الاجتماعي وانخفاضاً في مظاهر القلق والخجل.

دراسة حمدي (2018): هدفت للتعرف على فاعلية الأنشطة الفنية (الرسم، التشكيل بالطين، التعبير اللوني) في خفض مظاهر الاضطراب الانفعالي لدى أطفال الروضة. شملت العينة (40) طفلاً وطفلة تتراوح أعمارهم بين (4-6) سنوات، وتم استخدام اختبار "الانفعالات السلبية للأطفال" قبل وبعد البرنامج. أظهرت النتائج فروقاً ذات دلالة إحصائية لصالح المجموعة التجريبية، مما يدل على أن الأنشطة الفنية تسهم في تخفيف حدة الانفعالات السلبية لدى الأطفال.

دراسة محمود (2020): هدفت للكشف عن وجهة نظر المشرفات التربويات حول مدى استخدام الأنشطة التربوية كوسيلة للوقاية من المشكلات النفسية والانفعالية لدى الأطفال. شاركت في الدراسة (52) مشرفة تربوية، وأشارت النتائج إلى اتفاق غالبية المشاركات على أن البرامج التربوية التي تتضمن أنشطة انفعالية (مثل التمثيل، الدمى، اللعب التخيلي) تساعد في تقليل المشكلات النفسية والسلوكية.

دراسة الحسن (2021): استهدفت تحليل العلاقة بين الأنشطة الحركية المنظمة ومستوى الانفعالات الزائدة (كالعدوانية ونوبات الغضب) لدى أطفال الروضة بمدينة الرياض، وأظهرت النتائج أن الأطفال الذين شاركوا في الأنشطة الحركية المنتظمة لمدة شهرين أظهروا انخفاضاً واضحاً في السلوكيات الانفعالية غير المرغوبة مقارنة بالمجموعة الضابطة.

تظهر الدراسات السابقة اتفاقاً واضحاً حول أهمية الأنشطة التربوية في تعزيز التوازن الانفعالي لدى الأطفال في مرحلة الروضة، خصوصاً الأنشطة التي تسمح لهم بالتعبير عن مشاعرهم والانخراط في بيئة تعليمية تفاعلية، كما تبرز أهمية دور المشرفات التربويات في ملاحظة أثر هذه الأنشطة وتوجيه المعلمات نحو استخدامها بفاعلية، واستفاد البحث الحالي من هذه الدراسات في دعم فرضيتها حول أهمية الأنشطة التربوية في خفض الاضطرابات الانفعالية، لكنه اختلف عنها في تركيزه على وجهة نظر المشرفات التربويات تحديداً.

3 منهجية والإجراءات

1.3 منهج البحث

نظراً لطبيعة موضوع البحث وأهدافه، فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الأنسب لدراسة الظواهر التربوية والاجتماعية كما هي في الواقع، وتحليل العلاقات القائمة بينها. إذ يساعد هذا المنهج على وصف واقع استخدام الأنشطة التربوية في رياض الأطفال، وتحليل دورها في خفض حدة الاضطرابات الانفعالية من وجهة نظر المشرفات التربويات.

2.3 مجتمع وعينة البحث

تكون مجتمع البحث من جميع المشرفات التربويات العاملات في رياض الأطفال الحكومية والخاصة في مدينة بورتسودان وحدة الأوساط خلال العام الدراسي (2025/2026م)، وبلغ عددهن (107) مشرفة تربوية. وتم اختيار عينة بلغت (80) مشرفة تربوية عن طريقة العينة القصدية، ممن لديهن خبرة لا تقل عن ثلاث سنوات في الإشراف على معلمات رياض الأطفال، لضمان توفر رؤية تحليلية متعمقة حول أثر الأنشطة التربوية.

و اعتمد البحث على العينة القصدية أو العينة الشاملة إذا تم إشراك جميع المشرفات التربويات في المجتمع المستهدف، ويُعد هذا الأسلوب مناسباً لطبيعة البحث؛ لأن المشرفات التربويات يمثلن الفئة الأكثر ارتباطاً بمتغيرات البحث، والأكثر قدرة على الحكم على واقع الأنشطة التربوية ودورها في خفض الاضطرابات الانفعالية لدى أطفال رياض الأطفال بحكم مسؤولياتهن الإشرافية وخبراتهم المهنية. يخدم هذا الأسلوب أهداف البحث للأسباب الآتية:

1. ارتباط أفراد العينة بموضوع البحث ارتباطاً مباشراً، حيث تشرف المشرفات التربويات على تنفيذ الأنشطة التربوية وتقومها في رياض الأطفال.
2. امتلاك أفراد العينة خبرات مهنية متخصصة تمكنهن من تقديم تقديرات موضوعية حول أثر الأنشطة التربوية في الجوانب الانفعالية للأطفال.

3. تحقيق قدر مناسب من الصدق الخارجي للنتائج إذا كانت العينة الشاملة قد استخدمت، لأن النتائج تعكس آراء جميع أفراد المجتمع المستهدف.
4. تقليل الخطأ الناتج عن اختيار أفراد غير ذوي صلة بموضوع البحث، وهو ما قد يحدث عند استخدام بعض أساليب المعاينة العشوائية في المجتمعات الصغيرة والمتخصصة.
5. ملاءمة الأسلوب للبحوث الوصفية التي تهدف إلى التعرف على الآراء والاتجاهات والتقديرية المتعلقة بظاهرة معينة.

ولقد جاءت مبررات اختيار هذا الأسلوب؛ لمحدودية عدد المشرفات التربويات مقارنة بالمجتمع التعليمي العام، والحاجة إلى الحصول على بيانات من أفراد يمتلكون معرفة مباشرة بالأنشطة التربوية المطبقة في رياض الأطفال، وتوافق أسلوب العينة القصدية أو الشاملة مع طبيعة الدراسات التربوية الوصفية التي تستهدف فئات مهنية محددة، وتحقيق درجة أعلى من الدقة في تفسير النتائج المتعلقة بمتغيري الأنشطة التربوية والاضطراب الانفعالي.

ويشير سليمان (2009) إلى عدد أفراد مجتمع البحث إذا كان قليلاً (مثلاً أقل من 100 فرد)، فإن العينة الشاملة تكون أكثر ملاءمة من الناحية العلمية، أما إذا كان العدد كبيراً نسبياً، فيمكن استخدام العينة العشوائية البسيطة أو العينة الطبقية لضمان تمثيل مختلف الخصائص، مع بيان حجم العينة وطريقة تحديده إحصائياً.

3.3 إجراءات إعداد أداة البحث

من أجل تحقيق أهداف البحث والإجابة عن تساؤلاته، قام الباحثان بإعداد أداة لجمع البيانات تمثلت في استبانة لقياس دور الأنشطة التربوية في خفض الاضطراب الانفعالي لدى أطفال الرياض من وجهة نظر المشرفات التربويات، وقد مر إعداد الأداة بعدة خطوات علمية منظمة، تمثلت فيما يأتي:

1. الاطلاع على الأدبيات التربوية والدراسات السابقة: حيث قام الباحثان بمراجعة عدد من الكتب والمراجع العلمية والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الأنشطة التربوية والاضطرابات الانفعالية لدى الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة، وذلك بهدف تحديد الأبعاد الرئيسة للموضوع وبناء فقرات الأداة على أسس علمية.

2. تحديد محاور الاستبانة: في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة تم تحديد عدد من المحاور الرئيسة التي تعكس أبعاد دور الأنشطة التربوية في خفض الاضطرابات الانفعالية لدى الأطفال، مثل: الأنشطة الحركية، والأنشطة الفنية، والأنشطة الاجتماعية والجماعية، والأنشطة القصصية والدرامية.

3. صياغة فقرات الاستبانة: قام الباحثان بصياغة مجموعة من العبارات التي تعبر عن كل محور من محاور الأداة، بحيث تكون العبارات واضحة ومحددة ومناسبة لطبيعة البحث، وقد بلغ عدد العبارات في صورتها الأولية (24) عبارة موزعة على المحاور المختلفة بمعدل (6) عبارات لكل محور.

4. تحديد خيارات الاستجابة: اعتمد الباحثان على مقياس ليكرت الخماسي لتقدير استجابات أفراد العينة، وذلك وفق البدائل الآتية: (موافق بشدة - موافق - محايد - غير موافق - غير موافق بشدة)، ويتم تقديرها كمياً (5، 4، 3، 2، 1) بنفس الترتيب.

4.3 إجراءات تحكيم أداة البحث

بعد إعداد الاستبانة في صورتها الأولية، قام الباحثان بعرضها على مجموعة من المحكمين المتخصصين بلغ عددهم (5) في مجالات التربية وعلم النفس التربوي ورياض الأطفال، وذلك بهدف التأكد من مدى صلاحية الأداة لتحقيق أهداف البحث.

وقد طُلب من المحكمين إبداء آرائهم حول عدد من الجوانب، من أهمها مدى ملاءمة العبارات لموضوع البحث، وضوح صياغة العبارات وسلامتها اللغوية، ومدى انتماء العبارات للمحاور المحددة، واقتراح التعديلات المناسبة بالحذف أو الإضافة أو إعادة الصياغة. وبناءً على آراء المحكمين وملاحظاتهم، قام الباحث بإجراء التعديلات المقترحة على بعض العبارات، حيث تم حذف بعض العبارات غير المناسبة، وإعادة صياغة عدد منها، وإضافة بعض العبارات المقترحة، حتى أصبحت الأداة في صورتها النهائية أكثر دقة ووضوحاً وملاءمة لأهداف البحث.

5.3 الخصائص القياسية لأداة البحث

أولاً: صدق الاتساق الداخلي: تم تطبيق الأداة على عينة استطلاعية بلغت (30) معلمة روضة، وحُسبت معاملات الارتباط بين العبارات والدرجة الكلية للاستبانة ككل، باستخدام معامل بيرسون، أظهرت النتائج دلالات إحصائية مقبولة لكل العبارات، الجدول أدناه يوضح ذلك:

جدول 1: يوضح معاملات ارتباط عبارات استبانة دور الأنشطة التربوية خفض الاضطرابات الانفعالية لكل محور والدرجة الكلية

رقم العبارة	معاملات الارتباط مع الدرجة الكلية	رقم العبارة	معاملات الارتباط مع الدرجة الكلية
المحور الأول: الأنشطة الحركية		المحور الثالث: الأنشطة الاجتماعية والجماعية:	
1	0.532**	13	0.572**
2	0.448**	14	0.532**
3	0.530**	15	0.552**
4	0.431**	16	0.481**
5	0.473**	17	0.438**
6	0.486**	18	0.532**
المحور ككل	0.555**	المحور ككل	0.602**
المحور الثاني: الأنشطة الفنية:		المحور الرابع: الأنشطة القصصية والدرامية:	
7	0.452**	19	0.428**
8	0.551**	20	0.443**
9	0.432**	21	0.522**
10	0.431**	22	0.486**
11	0.531**	23	0.470**
12	0.435**	24	0.519**
المحور ككل	0.430**	المحور ككل	0.478**
معامل الارتباط للاستبانة ككل		0.622**	

المصدر: التطبيق الميداني للبحث

تشير نتائج جدول (1) إلى أن جميع معاملات الارتباط بين عبارات الاستبانة والدرجة الكلية جاءت

موجبة ودالة إحصائياً، وتراوححت في مجملها بين (0.428-0.572)، مما يعكس اتساقاً داخلياً مقبولاً بين الفقرات وقدرتها على قياس البعد نفسه.

كما أظهرت معاملات الارتباط على مستوى المحاور قيماً متوسطة، حيث سجل المحور الثالث (الأنشطة الاجتماعية والجماعية) أعلى ارتباط بالدرجة الكلية (0.602)، يليه المحور الأول (0.555)، ثم المحور الرابع (0.478)، وأخيراً المحور الثاني (0.430)، وهو ما يشير إلى تفاوت نسبي في قوة إسهام المحاور في قياس الظاهرة، مع بقاء جميعها ضمن الحدود المقبولة.

وبصفة عامة، فإن معامل الارتباط الكلي للاستبانة (0.622) يدل على درجة جيدة من الاتساق الداخلي، مما يؤكد صلاحية الأداة للاستخدام في قياس دور الأنشطة التربوية في الحد من مخاوف أطفال الروضة.

ثبات أداة البحث: للتحقق من ثبات أداة البحث تم استخدام طريقتين هما: معامل التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ، حيث يعطي الأخير مؤشراً للاتساق الداخلي بين العبارات المكونة للمحور الواحد أو للاستبانة ككل. وفيما يلي عرض لنتائج كل أداة ومناقشتها. وكانت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول 2: يوضح قيم معاملات الثبات لاستبانة دور الأنشطة التربوية في خفض الاضطراب الانفعالي

محاور الاستبانة	عدد العبارات	معامل التجزئة النصفية	معامل ألفا كرونباخ
الأنشطة الحركية	6	0.624	0.732
الأنشطة الفنية	6	0.578	0.697
الأنشطة الاجتماعية والجماعية	6	0.612	0.605
الأنشطة القصصية والدرامية	6	0.701	0.577
الثبات الكلي	24	0.761	0.711

المصدر: التطبيق الميداني للبحث

تشير نتائج الجدول (2) إلى أن استبانة دور الأنشطة التربوية في خفض الاضطراب الانفعالي تتمتع بدرجة مقبولة من الثبات، سواء على مستوى المحاور الفرعية أو الأداة ككل. فقد تراوحت قيم معامل التجزئة النصفية بين (0.578-0.701)، وهي مؤشرات تدل على اتساق داخلي مقبول بين فقرات كل محور، مع ملاحظة أن أعلى قيمة ظهرت في محور الأنشطة القصصية والدرامية، مما يعكس تجانساً نسبياً أكبر بين فقراته.

أما معاملات ألفا كرونباخ فقد تراوحت بين (0.577-0.732)، حيث سجل محور الأنشطة الحركية أعلى مستوى ثبات، يليه محور الأنشطة الفنية، في حين جاءت بقية المحاور ضمن الحدود المقبولة إحصائياً، رغم انخفاض نسبي في محور الأنشطة القصصية والدرامية، مما قد يشير إلى الحاجة لمراجعة بعض فقراته لتحسين الاتساق الداخلي.

وعلى مستوى الأداة ككل، بلغ معامل التجزئة النصفية (0.761) ومعامل ألفا كرونباخ (0.711)، وهما قيمتان تدلان على تمتع الاستبانة بدرجة جيدة من الثبات، الأمر الذي يعزز من إمكانية الاعتماد عليها في قياس متغيرات البحث وتحقيق نتائج موثوقة.

6.3 إجراءات تطبيق أداة البحث

بعد الانتهاء من إعداد الأداة في صورتها النهائية والتأكد من صلاحيتها، قام الباحثان بعدد من الإجراءات لتطبيقها على أفراد العينة، تمثلت فيما يأتي:

1. تحديد عينة البحث من المشرفات التربويات المشرفات على رياض الأطفال، وأخذ موافقتهن بالمشاركة.
2. التنسيق مع الجهات المختصة للحصول على الموافقة اللازمة لتطبيق الأداة.
3. توزيع الاستبانة على أفراد العينة، حيث قام الباحثان بتوضيح هدف البحث وطبيعة الأداة لأفراد العينة، مع التأكيد على أن البيانات التي سيتم جمعها ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.
4. متابعة عملية جمع الاستبانات والتأكد من استرجاعها بعد تعبئتها، ثم مراجعتها للتأكد من اكتمال البيانات وصلاحياتها للتحليل الإحصائي.

7.3 أساليب التحليل الإحصائية

وبعد جمع الاستبانات، قام الباحثان بإدخال البيانات إلى البرنامج الإحصائي (SPSS) لمعالجتها، حيث تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية مثل:

1. التكرارات والنسب المئوية لوصف الخصائص الديموغرافية للعينة.
2. المتوسطات الحسابية لتحديد مستوى استجابات أفراد العينة.
3. الانحرافات المعيارية لمعرفة درجة تباين الاستجابات.
4. اختبار (ت) وتحليل التباين للكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة تبعاً لمتغيرات: المؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، ونوع الروضة.

4 عرض تحليل النتائج ومناقشتها وتفسيرها

1.4 الفرض الأول

نص على: توجد درجة مرتفعة من إسهام الأنشطة التربوية في خفض الاضطراب الانفعالي لدى أطفال الرياض من وجهة نظر المشرفات التربويات.

للتحقق من صحة الفرض تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقدير درجة اتفاق المشرفات على دور الأنشطة التربوية في خفض الاضطرابات الانفعالية لدى أطفال الروضة، والجدول أدناه يوضح ذلك:

جدول 3: يوضح قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة البحث لمحاور الاستبانة وللدرجة الكلية

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة المساهمة
الأنشطة الحركية	4.25	0.51	1	مرتفعة
الأنشطة الفنية	4.10	0.56	2	مرتفعة
الأنشطة الاجتماعية والجماعية	3.92	0.63	3	مرتفعة
الأنشطة القصصية والدرامية	3.80	0.69	4	مرتفعة
الاستبانة ككل	4.02	0.60		مرتفعة

المصدر: التطبيق الميداني للبحث

تشير نتائج الجدول (3) إلى أنَّ القيم المحسوبة للمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المشرفات التربويات حول درجة إسهام الأنشطة التربوية في خفض الاضطراب الانفعالي لدى أطفال مرحلة رياض الأطفال أظهرت أنَّ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية للاستبانة بلغ (4.02)، وبانحراف معياري قدره (0.60)، وهي قيمة تقع ضمن مستوى التقدير المرتفع، مما يدل على وجود درجة مرتفعة من إسهام الأنشطة التربوية في خفض الاضطرابات الانفعالية لدى أطفال الروضة من وجهة نظر المشرفات التربويات. وعلى مستوى محاور الاستبانة، فقد جاء محور الأنشطة الحركية في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.25) وانحراف معياري (0.51)، وبدرجة إسهام مرتفعة، بينما جاء محور الأنشطة الفنية في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (4.10) وانحراف معياري (0.56)، وهو أيضاً ضمن الدرجة المرتفعة، كما احتل محور الأنشطة الاجتماعية والجماعية المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.92) وانحراف معياري (0.63)، وهو مستوى مرتفع كذلك، في حين جاء محور الأنشطة القصصية والدرامية في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (3.80) وانحراف معياري (0.69)، ومع ذلك ظل ضمن مستوى الإسهام المرتفع. هذه النتيجة تشير إلى وجود اتفاق بين المشرفات التربويات على أنَّ الأنشطة التربوية تُسهم بدرجة كبيرة في خفض الانفعالات السلبية لدى الأطفال، كالغضب والقلق والانطواء، مما يعكس الدور التربوي المهم الذي تؤديه الأنشطة التربوية بأنواعها المختلفة (الفنية، الحركية، الاجتماعية، والقصصية) تُسهم بدرجة كبيرة في خفض حدة الاضطراب الانفعالي لدى أطفال الرياض.

وبناءً على هذه النتائج يمكن القول إنَّ الفرض الأول قد تحقق، حيث أظهرت النتائج وجود درجة مرتفعة من إسهام الأنشطة التربوية في خفض الاضطراب الانفعالي لدى أطفال رياض الأطفال من وجهة نظر المشرفات التربويات.

وتتفق هذه النتيجة مع عدد من الدراسات التربوية والنفسية التي أكدت فاعلية الأنشطة التربوية في تعزيز التكيف النفسي والانفعالي لدى الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة، حيث تشير دراسة محمود (2020) إلى أنَّ الأنشطة المتنوعة داخل الروضة تمثل وسيلة أساسية لتفريغ الانفعالات وتنمية مهارات الضبط الانفعالي لدى الأطفال. كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة حمدي (2018) التي بينت أنَّ المشاركة في الأنشطة الحركية والفنية والاجتماعية تسهم في خفض مستويات القلق والتوتر وتحسين التفاعل الاجتماعي لدى الأطفال.

ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء الخصائص النمائية لأطفال مرحلة الروضة؛ إذ تعد هذه المرحلة من المراحل الحساسة في تكوين الشخصية والانفعالات، ويكون الطفل فيها أكثر ميلاً للتعلّم من خلال النشاط واللعب والتفاعل مع الآخرين؛ لذلك فإنَّ الأنشطة التربوية تمثل بيئة تعليمية آمنة تسمح للطفل بالتعبير عن مشاعره بصورة طبيعية، كما تساعده على اكتساب مهارات التفاعل الاجتماعي وضبط الانفعالات والتعامل مع المواقف المختلفة. كما أنَّ تنوع الأنشطة بين الحركية والفنية والاجتماعية والقصصية يتيح فرصاً متعددة للتعبير الانفعالي والتفيس النفسي، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على خفض حدة الاضطرابات الانفعالية لدى الأطفال.

وبذلك تؤكد نتائج هذا الفرض أهمية الأنشطة التربوية بوصفها مدخلاً تربوياً فعالاً في دعم الصحة النفسية والانفعالية لأطفال مرحلة رياض الأطفال والحد من مظاهر الاضطراب الانفعالي لديهم.

2.4 الفرض الثاني

نص على: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات المشرفات التربويات لدور الأنشطة التربوية في خفض الاضطراب الانفعالي تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

للتحقق من صحة الفرض على مستوى متغير المؤهل العلمي، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة البحث باختلاف متغير المؤهل العلمي على المحاور والدرجة الكلية، والجدول التالي يبين ذلك:

جدول 4: يوضح قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير المؤهل العلمي على مستوى المحاور والدرجة الكلية

الاستبانة	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
ككل	ثانوي	20	89.247	1.091
	جامعي	52	87.813	1.118
	فوق الجامعي	8	88.014	1.093

المصدر: التطبيق الميداني للبحث

يتضح من خلال الجدول (4) وجود فروق ظاهرة بين القيم المحسوبة للمتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة البحث حول دور الأنشطة التربوية في خفض الاضطراب الانفعالي تعزى لاختلاف متغير المؤهل العلمي، وتشير هذه القيم إلى وجود تباين نسبي في تقديرات المشرفات لدور الأنشطة التربوية في خفض الاضطراب الانفعالي لدى أطفال الروضة باختلاف مؤهلاتهن العلمية، وللتحقق من دلالة هذه الفروق الظاهرة إحصائياً تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA)، كما يوضحها الجدول التالي:

جدول 5: يوضح تحليل التباين الأحادي للكشف عن الفروق بين المتوسطات الحسابية في دور الأنشطة التربوية في خفض الاضطرابات الانفعالية تعزى لمتغير المؤهل العلمي

الاستبانة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة " ف "	مستوي الدلالة	الاستنتاج
ككل	بين المجموعات	66.61	2	36.27	10.986	0.002	دالة
	داخل المجموعات	87.14	78	77.21			
	الكلية	153.74	80				

المصدر: التطبيق الميداني للبحث

وأظهرت نتائج الجدول (5) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي في الاستبانة الدرجة الكلية. مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تقديرات المشرفات لدور الأنشطة التربوية في خفض الاضطراب الانفعالي لدى أطفال الروضة تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

ولتحديد اتجاه هذه الفروق تم استخدام اختبار شيفيه (Scheffe)، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول 6: يوضح نتائج اختبار شيفيه لتحديد اتجاهات الفروق حول دور الأنشطة التربوية خفض الاضطراب الانفعالي باختلاف متغير المؤهل العلمي

الاستبانة	متغير المؤهل العلمي	ن	المتوسط الحسابي	جامعي	فوق الجامعي	ثانوي
الاستبانة ككل	جامعي	52	87.813		*	*
	فوق الجامعي	8	88.014			
	ثانوي	20	19.401		*	

المصدر: التطبيق الميداني للبحث

حيث أظهرت الجدول (6) وجود فروق بين فئات المؤهل العلمي المختلفة في عدد من المحاور. فقد تبين أن الفروق في جميع المحاور كانت لصالح فئة الجامعي وفوق الجامعي ببقية الفئات، مما يشير إلى أن المشرفات الأكثر تأهيلاً علمياً يدركن بدرجة أكبر أهمية الأنشطة الحركية في تفريغ الطاقة الانفعالية لدى الأطفال.

وبناءً على هذه النتيجة حقق الفرض الثاني صحته، حيث تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات المشرفات التربويات لدور الأنشطة التربوية في خفض الاضطراب الانفعالي لدى أطفال الروضة تبعاً لاختلاف المؤهل العلمي لصالح ذوي المؤهل الجامعي وفوق الجامعي.

وتتفق هذه النتيجة مع عدد من الدراسات التربوية التي أشارت إلى أن المستوى التعليمي للمعلمات والمشرفات قد يؤثر في تقديرهن لأهمية الأنشطة التربوية ودورها في النمو النفسي والانفعالي للأطفال، حيث إن اختلاف الخلفيات العلمية والمعرفية يسهم في تباين الرؤى التربوية تجاه توظيف الأنشطة داخل البيئة التعليمية. كما أن بعض الدراسات أكدت أن المؤهل العلمي قد يرتبط بدرجة الوعي بأساليب التعامل مع المشكلات الانفعالية لدى الأطفال، مما ينعكس على تقدير دور الأنشطة التربوية في معالجتها.

ويمكن تفسير هذه النتيجة من منظور تربوي ونفسي بعدة اعتبارات؛ فاختلاف المؤهل العلمي قد يؤدي إلى اختلاف في الخلفية المعرفية والتربوية للمشرفات، الأمر الذي يؤثر في إدراكهن لأهمية الأنشطة التربوية وطرق توظيفها في التعامل مع المشكلات الانفعالية لدى الأطفال. فالمشرفات ذوات المؤهلات المختلفة قد يمتلكن خبرات عملية أو ميدانية متفاوتة في التعامل مع الأطفال داخل بيئة الروضة، مما قد يجعل بعضهن أكثر ميلاً إلى تقدير دور الأنشطة التربوية بوصفها وسيلة فعالة للتنفيس الانفعالي وتنمية التفاعل الاجتماعي لدى الطفل.

3.4 الفرض الثالث

نص على: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات المشرفات التربويات لدور الأنشطة التربوية في خفض الاضطراب الانفعالي لدى أطفال الرياض تعزى لمتغير سنوات الخبرة. للتحقق من صحة الفرض على مستوى متغير عدد سنوات الخبرة، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة البحث باختلاف متغير عدد سنوات الخبرة على المحاور والدرجة الكلية، والجدول التالي يبين ذلك:

جدول 7: يوضح قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير عدد سنوات الخبرة على مستوى المحاور والدرجة الكلية

الاستبانة	سنوات الخبرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
ككل	أقل من 5 سنوات	23	91.112	1.118
	من 5 وأقل من 10 سنوات	30	88.352	1.021
	أكثر من 10 سنوات	27	89.231	0.987

المصدر: التطبيق الميداني للبحث

تشير نتائج الجدول (7) إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة البحث حول تقديرات المشرفات التربويات لدور الأنشطة التربوية في خفض الاضطراب الانفعالي لدى أطفال رياض الأطفال تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.

وقد أظهرت النتائج وجود فروق ظاهرة بين المتوسطات الحسابية للمجموعات المختلفة، وتشير هذه القيم إلى وجود تباين نسبي في تقديرات المشرفات لدور الأنشطة التربوية في خفض الاضطراب الانفعالي لدى أطفال الروضة تبعاً لاختلاف سنوات الخبرة.

وللتحقق من دلالة هذه الفروق الظاهرة إحصائياً تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA)، لمعرفة دلالة الفروق بين استجابات أفراد عينة البحث حول دور الأنشطة التربوية في خفض الاضطرابات الانفعالية، كما يوضحها الجدول التالي:

جدول 8: يوضح تحليل التباين الأحادي للكشف عن الفروق بين المتوسطات الحسابية في دور الأنشطة التربوية في خفض الاضطرابات الانفعالية تعزى لمتغير سنوات الخبرة

الاستبانة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة " ف "	مستوي الدلالة	الاستنتاج
ككل	بين المجموعات	76.61	2	26.00	2.456	0.006	دالة
	داخل المجموعات	92.14	78	61.21			
	الكلية	168.74	80				

المصدر: التطبيق الميداني للبحث

حيث أظهرت نتائج الجدول (8) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة تبعاً لمتغير سنوات الخبرة في الاستبانة الدرجة الكلية. مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تقديرات المشرفات التربويات لدور الأنشطة التربوية في خفض الاضطراب الانفعالي لدى أطفال الروضة تعزى لمتغير سنوات الخبرة. ولتحديد اتجاه هذه الفروق تم استخدام اختبار شيفيه (Scheffe)، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول 9: يوضح نتائج اختبار شيفيه لتحديد اتجاهات الفروق حول دور الأنشطة التربوية في خفض الاضطرابات الانفعالية باختلاف متغير سنوات الخبرة

الاستبانة	سنوات الخبرة	ن	المتوسط الحسابي	أقل من 5 سنوات	من 5 وأقل من 10 سنوات	أكثر من 10 سنوات
ككل	أقل من 5 سنوات	23	91.112		*	*
	من 5 وأقل من 10 سنوات	30	88.352			
	أكثر من 10 سنوات	27	89.231		*	

المصدر: التطبيق الميداني للبحث

حيث أظهرت الجدول (9) وجود فروق بين فئات الخبرة المختلفة في عدد من المحاور، فقد تبين أن الفروق في محور الأنشطة الحركية كانت لصالح فئة الخبرة الأكثر من (10) سنوات مقارنة ببقيّة الفئات، مما يشير إلى أن المشرفات الأكثر خبرة يدركن بدرجة أكبر أهمية الأنشطة الحركية في تفرغ الطاقة الانفعالية لدى الأطفال. كما أظهرت النتائج أن الفروق في محور الأنشطة الفنية ومحور الأنشطة الاجتماعية والجماعية جاءت لصالح فئة الخبرة الأقل من (5) سنوات مقارنة ببعض الفئات الأخرى. أما في محور الأنشطة القصصية والدرامية فقد ظهرت الفروق لصالح فئة الخبرة من (5-أقل من 10) سنوات. وفيما يتعلق بالدرجة الكلية للاستبانة فقد تبين أن الفروق كانت لصالح فئة الخبرة الأقل من (5) سنوات مقارنة ببعض الفئات الأخرى.

وبناءً على هذه النتائج يمكن القول إن الفرض الثالث قد تحقق، حيث أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات المشرفات التربويات لدور الأنشطة التربوية في خفض الاضطراب الانفعالي لدى أطفال الروضة تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

وتتفق هذه النتيجة مع العديد من الدراسات التربوية التي أشارت إلى أن سنوات الخبرة المهنية تعد من العوامل المؤثرة في تقديرات المعلمات والمشرفات لأهمية الأنشطة التربوية ودورها في تحقيق النمو

النفسي والانفعالي للأطفال. فقد أكدت بعض الدراسات أن الخبرة الميدانية تسهم في تكوين فهم أعمق لخصائص النمو لدى الأطفال وطرق التعامل مع المشكلات الانفعالية التي قد تظهر لديهم داخل البيئة الصفية.

ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء عدد من الاعتبارات التربوية والنفسية؛ إذ إن المشرفات الأكثر خبرة يمتلكن خبرات تراكمية في التعامل مع الأطفال وملاحظة تأثير الأنشطة التربوية المختلفة في سلوكهم وانفعالاتهم، الأمر الذي يجعلهن أكثر قدرة على تقدير دور هذه الأنشطة في خفض حدة التوتر والقلق والمخاوف لدى الأطفال. كما أن الخبرة المهنية الطويلة تتيح للمشرفة فرصاً أكبر لتجريب أساليب وأنشطة متنوعة، مما يسهم في تعزيز وعيها بأهمية الأنشطة الحركية والاجتماعية والفنية في دعم الصحة النفسية للطفل.

ومن ناحية أخرى، قد يعزى ارتفاع تقديرات بعض المشرفات الأقل خبرة إلى حماسهن المهني ورغبتهن في توظيف الأنشطة التربوية الحديثة التي يتم التركيز عليها في برامج إعداد المعلمات والمشرفات، حيث تركز هذه البرامج على التعلم من خلال اللعب والأنشطة التفاعلية بوصفها من أهم الأساليب التربوية المناسبة لمرحلة الطفولة المبكرة.

4.4 الفرض الرابع

نص على: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات المشرفات التربويات لدور الأنشطة التربوية في خفض الاضطراب الانفعالي تعزى لمتغير نوع الروضة.

للتحقق من صحة الفرض تم إجراء تحليل الفروق باستخدام اختبار (ت) لعينتين مستقلتين للفروق المتعلقة بمتغير نوع الروضة عن طريق حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة البحث، والجدول يبين نتائج التحليل:

جدول 10: يوضح نتائج اختبار (ت) لعينتين مستقلتين بين المتوسطات الحسابية دور الأنشطة التربوية في خفض الاضطراب الانفعالي تعزى لمتغير نوع الروضة حكومي وأهلي

المحاور	حكومي (ن = 21)		أهلي (ن = 59)		درجة الحرية	قيمة (ت)	القيمة الاحتمالية	النتيجة
	وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري				
الأنشطة الحركية	17.878	1.564	18.214	1.217	78	6.02	0.002	دالة
الأنشطة الفنية	17.412	1.541	17.962	1.222	78	8.13	0.006	دالة
الأنشطة الاجتماعية والجماعية	16.990	1.321	17.008	1.214	78	7.10	0.000	دالة
الأنشطة القصصية والدرامية	17.963	0.989	18.326	1.351	78	7.97	0.001	دالة
الاستبانة ككل	91.345	1.845	92.002	1.254	78	12.81	0.005	دالة

المصدر: التطبيق الميداني للبحث

تشير نتائج الجدول (10) إلى اختبار الفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات المشرفات التربويات حول دور الأنشطة التربوية في خفض الاضطراب الانفعالي لدى أطفال رياض الأطفال تبعاً لمتغير نوع الروضة (حكومي - أهلي)، وذلك باستخدام اختبار (ت) لعينتين مستقلتين. وقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل محور من محاور الاستبانة وكذلك الدرجة الكلية، بهدف الكشف عن طبيعة الفروق بين تقديرات المشرفات العاملات في الروضات الحكومية ونظيراتها في الروضات الأهلية. وأظهرت النتائج في محور الأنشطة الحركية والأنشطة الفنية والأنشطة الاجتماعية والجماعية والأنشطة القصصية والدرامية والاستبانة ككل أن المتوسط الحسابي لاستجابات المشرفات في الروضات الحكومية أقل من المتوسط الحسابي لاستجابات المشرفات في الروضات الأهلية، وتشير هذه النتائج إلى وجود

فروق بين المتوسطات الحسابية لصالح الروضات الأهلية، وإن كانت الفروق ليست كبيرة من حيث القيمة العددية.

وبوجه عام تشير هذه النتائج إلى وجود فروق ظاهرة في المتوسطات الحسابية بين المشرفات في الروضات الحكومية والروضات الأهلية في تقدير دور الأنشطة التربوية في خفض الاضطراب الانفعالي لدى أطفال الروضة، حيث جاءت معظم المتوسطات لصالح الروضات الأهلية، إلا أن هذه الفروق تبدو محدودة في حجمها، وبناءً على النتائج الإحصائية حقق الفرض صحته، بوجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات المشرفات التربويات لدور الأنشطة التربوية في خفض الاضطراب الانفعالي لدى أطفال الروضة تبعاً لمتغير نوع الروضة.

وتتفق هذه النتيجة مع عدد من الدراسات التربوية التي أشارت إلى أن البيئة التعليمية ونمط إدارة المؤسسة التربوية قد يؤثران في درجة توظيف الأنشطة التربوية داخل الروضة، حيث غالباً ما تتمتع بعض الروضات الأهلية بمرونة أكبر في تنفيذ البرامج والأنشطة التربوية المتنوعة، إضافة إلى توفر بعض الإمكانيات والوسائل التعليمية التي تسهم في تفعيل الأنشطة التربوية بصورة أكبر.

كما يمكن تفسير هذه النتيجة من منظور تربوي ونفسي بأن الروضات الأهلية قد تولي اهتماماً أكبر بتنظيم الأنشطة التربوية المتنوعة كجزء أساسي من البرنامج اليومي للطفل، نظراً لما تتطلبه طبيعة العمل في هذه المؤسسات من تقديم برامج تعليمية جاذبة ومتنوعة. ويسهم هذا التنوع في الأنشطة – مثل الأنشطة الحركية والفنية والاجتماعية والقصصية – في توفير فرص متعددة للأطفال للتعبير عن مشاعرهم وانفعالاتهم بصورة طبيعية، مما يساعد على خفض مستويات القلق والتوتر والانفعالات السلبية لديهم.

التوصيات

1. تضمين الأنشطة الوجدانية والانفعالية في البرامج اليومية لرياض الأطفال من خلال إعداد خطة أنشطة أسبوعية تتضمن أنشطة حركية وفنية ودرامية تهدف إلى تنمية مهارات التعبير الانفعالي وضبط المشاعر لدى الأطفال.
2. تنفيذ برامج تدريبية منتظمة للمعلمات والمشرفات التربويات حول أساليب توظيف الأنشطة التربوية في التعامل مع المشكلات السلوكية والانفعالية لدى الأطفال، مع التركيز على التطبيقات العملية داخل الصف.
3. تشجيع المشرفات التربويات على الالتحاق ببرامج الدراسات العليا في تخصصات الطفولة المبكرة والإرشاد النفسي وعلم نفس النمو، بما يسهم في رفع مستوى الكفاءة المهنية وتعزيز الممارسات التربوية المبنية على أسس علمية.
4. تصميم برامج تدريبية تأهيلية للمشرفات ذوات المؤهلات غير المتخصصة في مجال الطفولة المبكرة، بهدف تنمية مهاراتهم في التعامل مع الاضطرابات الانفعالية لدى الأطفال وتوظيف الأنشطة التربوية بشكل فعال.
5. تنظيم ورش عمل وجلسات تبادل خبرات مهنية بين المشرفات التربويات من مختلف مستويات الخبرة بهدف تبادل الممارسات التربوية الناجحة في توظيف الأنشطة التربوية داخل الروضة.
6. دراسة العلاقة بين ممارسة الأنشطة التربوية وتنمية الذكاء العاطفي لدى أطفال مرحلة ما قبل المدرسة.

7. تنفيذ دراسة نوعية تستكشف تجارب الأمهات والمعلمات في توظيف الأنشطة المنزلية للحد من نوبات الغضب والقلق لدى الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة.

خاتمة

تُعد مرحلة رياض الأطفال من أهم المراحل التربوية التي تشكل الأساس في بناء شخصية الطفل وتكوين توازنه النفسي والانفعالي والاجتماعي. وقد هدف هذا البحث إلى التعرف على دور الأنشطة التربوية في خفض حدة الاضطراب الانفعالي لدى أطفال الروضة من وجهة نظر المشرفات التربويات. وقد أظهرت نتائج البحث وجود إدراك مرتفع لدى المشرفات لأهمية الأنشطة التربوية، ولا سيما الأنشطة الحركية والفنية والاجتماعية، في مساعدة الأطفال على التعبير عن انفعالاتهم والتعامل مع مشاعر القلق والخوف والتوتر بصورة إيجابية.

إن تعزيز هذه الأنشطة داخل البيئة التربوية يساهم في خلق مناخ داعم وآمن، يساعد الطفل على التعبير عن مشاعره، ويمنحه فرصاً لتطوير مهارات التفاعل الاجتماعي والانفعالي بطريقة صحية وسليمة. كما تؤكد البحث على أهمية تكامل أدوار المعلمات والمشرفات والأسر في دعم هذا التوجه، لما له من آثار إيجابية بعيدة المدى على الصحة النفسية للأطفال.

قائمة المصادر والمراجع

- (1). كريمان محمد بدير، اتجاهات حديثة في تربية طفل الروضة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2014م.
- (2). فتحي مصطفى الزياد، سيكولوجية التعلم بين المنظور المعرفي والارتباطي، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2001م.
- (3). إبراهيم عبد الله الزريقات، الإعاقة الانفعالية والسلوكية، دار الفكر، عمان، 2017م.
- (4). حمدي، فاطمة الزهراء حمدي، "أثر الأنشطة الفنية في خفض الاضطرابات الانفعالية لدى أطفال الروضة"، مجلة التربية النفسية، جامعة عين شمس، مصر، (43)، 110-87، مارس 2018م.
- (5). سهير كامل أحمد حسن، تربية طفل ما قبل المدرسة، عالم الكتب، القاهرة، 2012م.
- (6). ريم محمد الحسن، "الأنشطة الحركية كوسيلة لتعديل السلوك الانفعالي لدى طفل الروضة"، مجلة العلوم التربوية والنفسية، جامعة القصيم، (9)، 134-112، سبتمبر 2021م.
- (7). رشدي أحمد طعمية، الإشراف التربوي مفاهيمه وأساليبه، دار الفكر العربي، القاهرة، 2010م.
- (8). أحمد حسين اللقاني وعلي أحمد الجمل، معجم المصطلحات التربوية، عالم الكتب، القاهرة، 2003م.
- (9). عبير المالكي، "دور المشرفة التربوية في دعم النمو الانفعالي لدى الطفل في ضوء مؤهلها العلمي"، مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية، السعودية، (1)، 120-101، أكتوبر 2018م.
- (10). نجلاء فتحي محمود، "رؤية المشرفات التربويات لأثر الأنشطة التربوية في دعم الصحة النفسية لطفل الروضة"، مجلة التربية الحديثة، جامعة القاهرة، 38، 65-41، مارس 2020م.
- (11). محمود، عبد الله محمود، "فاعلية الأنشطة الحركية في تعديل السلوك العدواني لدى أطفال الروضة"، مجلة دراسات تربوية ونفسية، جامعة البصرة، (2)، 78-55، يناير 2020م.

- (12). هدى محمود الناشف، رياض الأطفال، دار الفكر العربي، القاهرة، 2010م.
- (13). نورة بنت عبد الله السالمي، "أثر النشاط المسرحي في خفض القلق الاجتماعي لدى أطفال الروضة"، مجلة الطفولة والتربية، جامعة الملك عبد العزيز، (15)، 90-66، أكتوبر 2017م.
- (14). سناء محمد سليمان، مناهج البحث العلمي في التربية وعلم النفس ومهاراته الأساسية، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2009م.
- (15). محمد قاسم عبد الله، رياض الأطفال: المفاهيم والتطبيقات التربوية، دار الفكر، عمان، 2015م.
- (16). سعد عبد الرحمن، علم النفس التربوي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2008م.
- (17). عبد الرحمن عدس ومحيي الدين توق، المدخل إلى علم النفس، دار الفكر، عمان، 2014م.
- (18). يوسف قطامي، علم نفس النمو - الطفولة والمراهقة، دار المسيرة، عمان، 2013م.
- (19). محمد محروس الشناوي، رياض الأطفال: أسسها النفسية والتربوية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2009م.
- (20). عبد العزيز السيد الشخص، الأنشطة التربوية لطفل ما قبل المدرسة، دار الفكر العربي، القاهرة، 2001م.
- (21). الخطيب، جمال محمد الخطيب ومنى الحديدي، مقدمة في التربية الخاصة، دار الفكر، عمان، 2018م.

أثر تطبيق الإدارة الاستراتيجية على جودة الخدمة المصرفية دراسة تطبيقية - بنك فيصل الإسلامي السوداني

¹ الجيلي سعيد محمد سعيد، أستاذ مشارك

² محمد أحمد سعيد البشير، أستاذ مشارك

¹ جامعة بحري، كلية العلوم الإدارية، قسم إدارة الأعمال، السودان - Elgaily74@yahoo.com

² جامعة بحري، كلية العلوم الإدارية، قسم إدارة الأعمال، السودان - Mohamed saeed40@yahoo.com

★

المستخلص

تمثلت مشكلة الدراسة في تجاهل الكثير من المؤسسات المصرفية للأنماط والأساليب وتطبيق الإدارة الاستراتيجية للوصول لمعدلات عالية من الخدمة المصرفية. تظهر أهمية الدراسة من خلال إثراء الدراسة العلمية والعملية بمقاييس وأبعاد جديدة يتم ربطها بكل من الإدارة الاستراتيجية وجودة الخدمة المصرفية. هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الإدارة الاستراتيجية على جودة الخدمة المصرفية ببنك فيصل الإسلامي السوداني. اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي في وضع الفروض والمنهج الاستقرائي لاختبارها، كذلك المنهج التاريخي لخصر وتتبع الدراسات السابقة والمنهج الوصفي التحليلي للبحث والوصول لأهم النتائج والتوصيات. توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: توجد علاقة إيجابية وبما أن قيمة الارتباط 0.545 هذا يدل على قوة العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي وجودة الخدمة المصرفية ببنك فيصل الإسلامي. توجد علاقة إيجابية وبما أن قيمة الارتباط 0.249 هذا يدل على ضعف العلاقة بين الاستعداد لتطبيق الاستراتيجية وجودة الخدمة المصرفية ببنك فيصل الإسلامي السوداني. يوجد علاقة إيجابية وبما أن قيمة الارتباط 0.062 هذا يدل على ضعف العلاقة بين التطبيق الاستراتيجي وجودة الخدمة المصرفية ببنك فيصل الإسلامي السوداني. يوجد علاقة إيجابية وبما أن قيمة الارتباط 0.010 هذا يدل على ضعف العلاقة بين الرقابة والتقييم الاستراتيجي وجودة الخدمة المصرفية ببنك فيصل الإسلامي السوداني. بناءً على هذه النتائج تم التوصل إلى عدد من التوصيات أهمها: ضرورة أن تهتم الإدارة العليا ببنك فيصل الإسلامي بالتخطيط الاستراتيجي لتقوية العلاقة بينه وبين جودة الخدمة المصرفية، ضرورة أن تهتم الإدارة العليا ببنك فيصل الإسلامي بالاستعداد لتطبيق الاستراتيجية لتقوية العلاقة بينه وبين جودة الخدمة المصرفية.

The Impact of Strategic Management on Banking Service Quality

An Applied Study – Faisal Islamic Bank (Sudan)

¹ Elgaily Saied Mohammed Saied, Associate Professor

² Mohamed Ahmed Saeed El bashir, Associate Professor

¹ Faculty of Management Science, Department of Business Administration, University of Bahri, Sudan -

Elgaily74@yahoo.com

² Faculty of Management Science, Department of Business Administration, University of Bahri, Sudan -

Mohamed saeed40@yahoo.com



Abstract

The research problem stemmed from the observation that many banking institutions neglect strategic-management models and methods, thereby failing to achieve high quality of banking service. The applied study shows, through the opinions of the study sample and field practice, the extent of linking both strategic management on banking service quality in Faisal Islamic Bank of Sudan. The study aimed to identify the impact of strategic management on banking service quality in Faisal Islamic Bank of Sudan. Several hypotheses were tested, among them: A statistically significant relationship exists between strategic management and banking-service quality at Faisal Islamic Bank of Sudan, and there is a statistically significant relationship between the strategic planning and banking-service quality at Faisal Islamic Bank of Sudan. The study adopted the deductive method to formulate hypotheses, the inductive method to test them, the historical method to review prior research, and the descriptive-analytical approach to derive results and recommendations. A random sample of 30 employees and department heads from Faisal Islamic Bank of Sudan was selected. The Key findings include: A positive relationship between strategic planning and service quality (correlation = 0.545). This indicates the strength of the relationship between strategic planning and the quality of banking service at Faisal Islamic bank. There is a positive relationship and since the correlation value is 0.028, this indicates the weakness of the relationship between strategic planning and the quality of banking service at Faisal Islamic Bank. There is a positive relationship and since the correlation value is 0.249, this indicates the weak relationship between the willingness to implement the strategy and the quality of banking service in the Faisal Islamic bank. Based on these results, the study recommends that: senior management at Faisal Islamic Bank of Sudan give greater attention to strategic planning

to strengthen its relationship with banking-service quality. Enhance organizational readiness for strategy implementation to further improve service quality.

Keywords: Strategic Management, Factors of Strategic management, Quality of Banking Services.

1 مقدمة الدراسة

تمثل الإدارة الاستراتيجية قمة الهرم الإداري في الفكر والتطبيق، حيث تهتم بالحاضر والمستقبل في آن واحد، أشار (عساف، 2005)؛ إلى أن الإدارة الاستراتيجية أعادت الصورة الحقيقية لدور القادة المصرفيين لما تملكه من قدرة في تسليط الأضواء وتشخيص جوانب في المؤسسة المصرفية، سواء في بيئتها الداخلية (القوة والضعف) أو الخارجية (الفرص والمهددات). وإن الإدارة الاستراتيجية ضرورية في المؤسسات المصرفية إذا ما تم تطبيقها بشكل جيد، لأنها تؤدي إلى رفع أدائها في الحاضر والمستقبل. إن تطوير الإدارة الاستراتيجية يعتبر تغير في عملية تطوير الإدارة التي تقوم بقصد تعزيز القدرة الاستراتيجية والأداء في المنظمة (Paul, 2003). من ملاحظة واقع العمل المصرفي في مجتمعنا يلمح غياب ممارسة منهج من مناهج الإدارة، ألا وهو الإدارة الاستراتيجية، فتمو وتطور الإدارة في كثير من المنظمات كان نتيجة لسلسلة من التطبيقات على هذا النمط وممارسته.

من خلال ما سبق يتضح أهمية تطبيق الإدارة الاستراتيجية في المؤسسات المصرفية، حيث أصبح لزاماً على هذه المؤسسات، ومنها بنك فيصل الإسلامي السوداني إعادة النظر في جميع المفاهيم والأساليب الإدارية التي تمارسها وتطبيق استراتيجيات إدارية حديثة بهدف الوصول إلى معدلات عالية من الخدمة المطلوبة بالجودة العالية. من الأهمية التي يشكلها تطبيق الإدارة الاستراتيجية في المؤسسات المصرفية، تأتي هذه الدراسة للكشف عن متطلبات تطبيقها في محاولة لتلمس طريق استرشادي في نقل تلك التجربة. وهذا يعتبر مبرراً للدارسين لاختيار هذا الموضوع، بجانب تماشي الموضوع المختار مع تخصص دراستنا إدارة الأعمال، والرغبة في معرفة مدى تطبيق الإدارة الاستراتيجية في المصارف.

تتمثل مشكلة الدراسة في تجاهل الكثير من المؤسسات المصرفية الأنماط والأساليب وتطبيق الإدارة الاستراتيجية للوصول لمعدلات عالية من الخدمة المصرفية. وتأسيساً على ما تقدم تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي: ما أثر الإدارة الاستراتيجية على جودة الخدمة المصرفية ببنك فيصل الإسلامي السوداني؟

وتتفرع منه التساؤلات:

1. ما أثر التخطيط الاستراتيجي على جودة الخدمة المصرفية ببنك فيصل الإسلامي السوداني؟
2. ما أثر الاستعداد لتطبيق الاستراتيجية على جودة الخدمة المصرفية ببنك فيصل الإسلامي السوداني؟
3. ما أثر تطبيق الاستراتيجية على جودة الخدمة المصرفية ببنك فيصل الإسلامي السوداني؟
4. ما أثر الرقابة الاستراتيجية على جودة الخدمة المصرفية ببنك فيصل الإسلامي السوداني؟

تسعى الدراسة إلى اختبار الفرضيات:

- الفرضية الرئيسية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإدارة الاستراتيجية وجودة الخدمة المصرفية ببنك فيصل الإسلامي السوداني.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخطيط الاستراتيجي وجودة الخدمة المصرفية ببنك فيصل الإسلامي السوداني.

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستعداد لتطبيق الاستراتيجي وجودة الخدمة المصرفية ببنك فيصل الإسلامي السوداني.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التطبيق الاستراتيجي وجودة الخدمة المصرفية ببنك فيصل الإسلامي السوداني.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة والتقييم الاستراتيجي وجودة الخدمة المصرفية ببنك فيصل الإسلامي السوداني.

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التي تشمل على:

1. التعرف على أثر الإدارة الاستراتيجية على جودة الخدمة المصرفية ببنك فيصل الإسلامي السوداني.
2. معرفة أثر التخطيط الاستراتيجي على جودة الخدمة المصرفية ببنك فيصل الإسلامي السوداني.
3. معرفة أثر الاستعداد لتطبيق الاستراتيجية على جودة الخدمة المصرفية ببنك فيصل الإسلامي السوداني.
4. معرفة أثر تطبيق الاستراتيجية على جودة الخدمة المصرفية ببنك فيصل الإسلامي السوداني.
5. معرفة أثر الرقابة الاستراتيجية على جودة الخدمة المصرفية ببنك فيصل الإسلامي السوداني.

2 أبعاد الدراسة

1.2 الإدارة الاستراتيجية

أبان (تيدي، 2015) أن الاستراتيجية هي تلك الخطط أو الأنشطة التي تصمم بغرض خلق درجة من التوافق بين أهداف المنظمة ورسالتها والمخاطر التي تتعرض لها لتحقيق أهداف الاستراتيجية مع التأكد من تنفيذ الخطط والبرامج المحددة.

يرى الدارسان أن الاستراتيجية تتمثل في خطط وأنشطة المنظمة التي تم وضعها بطريقة تضمن خلق درجة من التوافق بين رسالة المنظمة وأهدافها، وبين الرسالة والبيئة التي تعمل فيها بصورة فعالة وذات كفاءة عالية.

يشير (David, 2005). أن الإدارة الاستراتيجية تصور الرؤية المستقبلية للمنظمة، ورسم رسالتها وتحديد غايتها على المدى البعيد، وتحديد أبعاد العلاقات المتوقعة بينها وبين بيئتها بما يسهم في بيان الفرص والمخاطر المحيطة بها، ونقاط القوة والضعف المميزة لها، وذلك بهدف اتخاذ القرارات الاستراتيجية المؤثرة على المدى البعيد ومراجعتها وتقويمها.

كما يمكن تعريف الإدارة الاستراتيجية بأنها مجموعة من العمليات المتكاملة المرتبطة بقراءة وتحليل بيئة المنظمة الداخلية والخارجية وتصميم استراتيجية مناسبة في ضوء ذلك التحليل ومن ثم تنفيذها وتقييم النتائج (الحاكم، 2012م).

يرى الدارسان أن الإدارة الاستراتيجية تتمثل في عملية تنمية وصياغة العلاقة بين المنظمة والبيئة التي تعمل فيها من خلال تحديد رسالة وأهداف واستراتيجيات نمو خطط لمنظمة الأعمال لكل العمليات والأنشطة التي تمارسها هذه المنظمة.

تقوم المؤسسة بتحليل لبيئتها الخارجية العامة والخاصة فإنها تقوم بتحديد الفرص والتحديات التي تواجهها في ميدان أعمالها ثم يأتي بعد ذلك قيام المؤسسة بتحليل بيئتها الداخلية من خلال تقييم الأنشطة الوظيفية والإدارية التي تقوم بها وذلك للوقوف على جوانب القوة والضعف فيها ويساعد ذلك التحليل على وضع عدد من الاستراتيجيات البديلة التي تتناسب وظروف المؤسسة وحيث أنه لا يوجد أمام الإدارة

العليا مجموعة واحدة من الاستراتيجيات التي يمكن استخدامها على مستويات المؤسسة فإنها تحتاج إلى الاختيار من بين عدة استراتيجيات على أربعة مستويات.

2.2 عناصر الإدارة الاستراتيجية

- **التخطيط الإستراتيجي:** يمثل جوهر الإدارة الاستراتيجية، ويشير إلى عملية صياغة ورسم رسالة المنظمة في ضوء رؤيتها الجوهرية، وبناء غايتها وأهدافها المستقبلية، وإعدادها لعمليات التحليل البيئي الخارجي والداخلي بما يمكنها من الوقوف على الفرص والتهديدات المحيطة، كذلك نقاط القوة والضعف التي تتميز بها المنظمة، ويساعدها ذلك في عملية الاختيار الاستراتيجي (السكرنة، 2010م).
- **التطبيق الاستراتيجي:** يتمثل في سلسلة من الأنشطة والفعاليات المترابطة التي تمارس لوضع الاستراتيجية موضع التنفيذ من خلال البرامج التنفيذية والميزانيات والإجراءات. وتشمل هذه الأنشطة التركيب التنظيمي، السياسات التنظيمية، نظام المعلومات، الأفراد، القيادة، نظام المكافآت والتعويض، نظام الاتصالات، نظام التخطيط، ونظام التقويم والرقابة.
- **الاستعداد للتطبيق الاستراتيجي:** من أهم متطلبات الاستعداد لتطبيق الاستراتيجية تتمثل في الآتي: الأهداف السنوية، صياغة السياسات، توزيع وتخصيص الموارد، بناء وتهيئة الهيكل التنظيمي المناسب، والإدارة الفعالة للعمليات والأنشطة الداخلية.
- **الرقابة والتقييم الاستراتيجي:** أبان (عيسى، د. ن) أن عملية الرقابة والتقييم هي العنصر الأساسي الأخير في الإدارة الاستراتيجية وهي يمكن أن تحدد نقاط الضعف في تنفيذ الخطة الاستراتيجية السابقة وبالتالي تصحيح العملية الداخلية للبدء من جديد، ولكي يكون التقييم والرقابة فاعلين، على المديرين الحصول على معلومات واضحة وفورية من الأفراد التابعين لهم في هرم المنظمة.

3.2 جودة الخدمة المصرفية

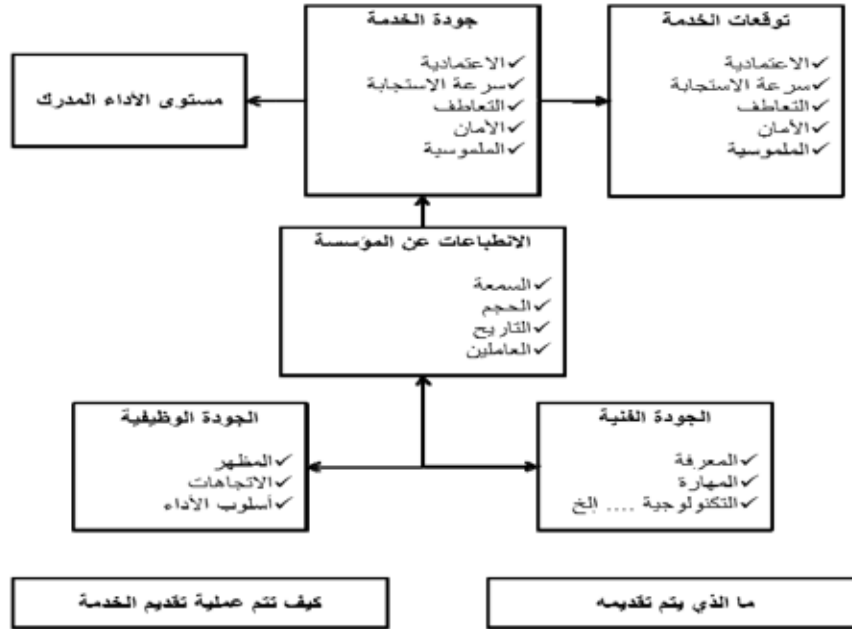
أشارت (مالك، 2016) أن جودة الخدمة المصرفية من نوعية الخدمات المقدمة المتوقعة والمدركة والتي تمثل عامل مهم لرضا العملاء، إذن فجودة الخدمة المصرفية تعتبر مقياس للدرجة التي يرقى إليها مستوى الخدمة المقدمة للعملاء لمقابلة توقعاتهم.

4.2 أبعاد جودة الخدمة المصرفية

كما توصل (مراد، 2014م) إلى تطوير عشرة معايير أو أبعاد للحكم على جودة الخدمة المصرفية وتشتمل هذه الأبعاد على:

- **الاعتمادية:** وتعني ثبات الأداء وإنجاز الخدمة بشكل سليم، وتنفيذ البنك لوعوده نحو العميل وذلك عن طريق دقة الحسابات والملفات وعدم حدوث الأخطاء، تقديم الخدمة المصرفية بشكل صحيح، وفي المواعيد المحددة وفي الوقت المصمم لها وثبات مستوى أداء الخدمة.
- **سرعة الاستجابة من قبل العاملين:** وتشير إلى رغبة واستعداد العاملين بالبنك في تقديم الخدمة ومساعدتهم والرد على استفساراتهم والسرعة في أداء الخدمة والاستجابة الفورية لطلب العميل.
- **القدرة أو الكفاءة:** وتعكس المهارة والقدرة على أداء الخدمة والتي تستمر من توافر المعلومات والإلمام بظروف وطبيعة العمل وامتلاك كافة المهارات الضرورية لتحقيق الأداء السليم للخدمة.

شكل 1: يوضح ابعاد الخدمة



المصدر: مراد، محبوب علي، (2014م) - استخدام استراتيجية إعادة الهندسة الإدارية في تحسين جودة الخدمات المصرفية

- **سهولة الحصول على الخدمة:** ويتضمن هذا سهولة الاتصال وتيسير الحصول على الخدمة من طرف العميل وذلك يقصر فترة انتظار الحصول على الخدمة وملائمة مواعيد عمل البنك، وتوفير عدد كافٍ من منافذ الحصول على الخدمة (مراد، 2014).
- **اللباقة:** وتعني أن يكون موظفي البنك وخاصة من لهم اتصال مع العملاء باحترام وحسن المظهر والتمتع بروح الصداقة والود والاحترام للعملاء، وتقدير ظروفهم والتعاطف معهم.
- **المصداقية:** وتعني التزام الصدق والأمانة في التعامل مع العملاء مما يولد الثقة بين الطرفين لأن العمل المصرفي قائم على أساس الثقة، الأمر الذي يؤدي بهم إلى أخذ صورة حسنة وانطباع جيد نحو البنك.
- **الأمان:** ويعني خلو المعاملات مع البنك من الشك والمخاطر، ويتضمن الأمان المادي والمالي والمحافظة على سرية المعلومات المتعلقة بحسابات العملاء.
- **الاتصال:** ويعني دوام إمداد العملاء بالمعلومات ومخاطبة العميل باللغة التي يفهمها، والإنصات وتأمين الحصول على المعلومات المرتدة.
- **الفهم:** ويعكس الجهد المبذول للتعرف على احتياجات العميل، ومواءمة الخدمة في ضوء تلك المعرفة، كما يتضمن هذا الجانب توفير الاهتمام الشخصي للعميل، وسهولة التعرف عليه.
- **الجوانب المادية الملموسة (المكونات المادية):** وتشمل التسهيلات المادية المستخدمة في العمل من المظهر الخارجي للبنك وتجهيزه من الداخل بأحدث الأجهزة والوسائل المستخدمة في تقديم الخدمة.

5.2 مستويات جودة الخدمة المصرفية

كما يمكن التمييز بين خمسة مستويات لجودة الخدمة المصرفية وهي (مراد، 2014):

- **الجودة التي يتوقعها الزبون:** وتمثل مستوى جودة الخدمات المصرفية التي يرى الزبائن وجوب توفرها.
- **الجودة المدركة من قبل إدارة المصارف:** وهي جودة تتوقع إدارة المصرف بأنها ستشبع حاجات ورغبات الزبون.
- **الجودة القياسية:** المحددة بالموصفات النوعية للخدمة.
- **الجودة الفعلية:** التي تؤدي بها الخدمة فعلاً.
- **الجودة الفنية:** وهي الجودة التي تخضع للمواصفات النوعية للخدمة المصرفية.
- **الجودة المروجة للعملاء:** وتمثل مدى الرضا والقبول الذي يمكن أن يحصل عليه المصرف من قبل زبائنه عند تلقيهم للخدمة المقدمة لهم.

6.2 العلاقة بين الإدارة الاستراتيجية وجودة الخدمة المصرفية

يمكننا إيضاح العلاقة بين الإدارة الاستراتيجية وجودة الخدمة المصرفية حيث نجد أن الاستراتيجيات التي يمكن للمؤسسات المصرفية من خلالها أن تحقق أهدافها الاستراتيجية ذات الصلة بالجودة المصرفية ومن هذه الإستراتيجيات نجد الآتي (شياغ، 2017م):

1. **التخطيط الاستراتيجي لجودة الخدمة المصرفية:** يتمثل في عملية وضع أهداف رئيسية للحصول على خدمة مصرفية ذات جودة في الأجل الطويل، إضافة إلى القيام بخطوات رئيسية لتحقيق تلك الأهداف، مع وضع مؤشرات القيام بخطوات رئيسية لتحقيق تلك الأهداف ومقاييس مستويات الأداء.
2. **إستراتيجية جودة الخدمة المصرفية:** تتمثل أهم استراتيجيات جودة الخدمة المصرفية في الآتي:

- تولي الإدارة العليا بالمصرف جودة الخدمة المصرفية وذلك من خلال وضع سياسات مكتوبة للجودة بحيث يتم نشرها وتعميمها على كافة العاملين، وتعتبر سياسات الجودة مرشد عام للموظفين أثناء تأدية واجباتهم، وقد تتضمن هذه السياسات التأكيد على ضرورة أن تكون جهود التحسين مستمرة أو التركيز في أنشطة الجودة على تأكيد الجودة ومنع الوقوع في الأخطاء بدلاً من ضبط الجودة واكتشاف الأخطاء وتصحيحها.

- التدريب على جودة الخدمة المصرفية بصورة مكثفة.

- تحسين جودة الخدمة المصرفية.

3. أهم استراتيجيات جودة الخدمة المصرفية نجد الآتي (ناصر، 2010م):

- إستراتيجية التميز والتي يسعى بموجبها المصرف إلى التفرد في تقديم الخدمة المصرفية على أساس جودة عالية.
- الاستراتيجية التي تحقق الجودة في المجالات الوظيفية المختلفة والتي تمثل إستراتيجية التأهل والتوافق مع المواصفات العالمية ISO 9000 وتمثل مطابقة الخدمة المصرفية لتلبية حاجات ورغبات العملاء.

من خلال ما تقدم يرى الدارسون ضرورة أن تكون إستراتيجية الجودة المصرفية محددة ومعروفة لكافة الجهات سواءً من داخل أو خارج المصرف، من العاملين ورجال الإدارة، والموردين المتعاملين مع المصرف، وكذلك العملاء حتى يمكن توطيد العلاقة بينهم وبين خدمة المصرف وبالتالي يعكس ذلك مدى عمق الترابط بين الإدارة الاستراتيجية وجودة الخدمة المصرفية.

3 الدراسة الميدانية

1.3 منهجية الدراسة

اعتمد الدارسين في إنجاز هذه الدراسة على المنهج الوصفي لدراسة أثر الإدارة الاستراتيجية على جودة الخدمة المصرفية.

2.3 متغيرات الدراسة

قام الدارسين بتحديد متغيرات الدراسة كما يلي:

1. **المتغير المستقل:** الإدارة الاستراتيجية، ويتكون من خمسة محاور وهي (المعرفة بالإدارة الاستراتيجية، التخطيط الاستراتيجي، الاستعداد لتطبيق الاستراتيجية، التطبيق الاستراتيجي، الرقابة والتقييم الاستراتيجي).

2. **المتغير التابع:** جودة الخدمات المصرفية.

يمكن تمثيل العلاقة بين متغيرات الدراسة في الشكل التالي:

شكل 2: يوضح نموذج الدراسة



المصدر: إعداد الدارسين

3.3 مجتمع وعينة الدراسة

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الدارسون أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة. يتكون مجتمع الدراسة الأصلي من العاملين في بنك فيصل الإسلامي السوداني.

أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة، حيث قام الدارسون بتوزيع عدد (30) استمارة استبيان على المستهدفين من بعض المديرون الإداريين، ومدراء الأقسام، والموظفين واستجاب (30) فرداً أي ما نسبته (100 %) تقريباً من المستهدفين، حيث أعادوا الاستبيانات بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة تم استردادها جميعاً، وبعد فحص الاستبيانات المسترجعة تبين أنها جميعها صالحة للتحليل.

4.3 أداة الدراسة

لتحقيق هدف الدراسة، فقد اعتمدت الدراسة على أداة الدراسة الرئيسية المتمثلة بالاستبيان للحصول على البيانات الأولية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، واستخدم الدارسان مصدرين أساسيين لجمع البيانات والمعلومات وهما:

- **الجزء الأول:** يستخدم الدارسين استمارة الاستبيان لجمع البيانات من أفراد عينة الدراسة، وذلك لقياس متغيرات الدراسة، واحتوت الاستمارة على قسمين، تضمن القسم الأول المتغيرات الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة من خلال (8) متغيرات وهي: (العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الوظيفة الحالية، عدد سنوات الخبرة في البنك، الدورات التدريبية، مجال التدريب، المشاركة في وضع وإعداد الخطط الاستراتيجية).
- **الجزء الثاني:** تضمن مقياس الدراسة بشكل عام ويتكون من ستة محاور وهي (درجة معرفتك بالإدارة الاستراتيجية في البنك، التنظيم الاستراتيجي، التخطيط الاستراتيجي، التنفيذ/ التطبيق الاستراتيجي، الرقابة والتقييم الاستراتيجي، جودة الخدمات المصرفية). ويتكون كل محور من (5) عبارات بمجموع (30) عبارة. وتراوح مدى الاستجابة من (15) وفق مقياس ليكرت الخماسي الآتي:

جدول 1: يوضح اوزان اجابات المبحوثين وفق مقياس ليكرت الخماسي

بدائل الإجابة	أوافق بشدة	أوافق	إلى حد ما	لا أوافق	لا أوافق بشدة
بدائل الإجابة	5	4	3	2	1

المصدر: إعداد الدارسين 2020م

بهذا تكون الاستبانة (أداة الدراسة) بشكلها النهائي من (30) فقرة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي.

5.3 مؤشرات الصدق والثبات

الصدق الظاهري للأداة الدراسة: تم عرض الاستبانة على هيئة الإشراف، وقد تم الأخذ بمقترحاتهم وآرائهم وتوصيات الواردة حول مدى وضوح عبارات الاستبانة وتمثيلها لمتغيرات الدراسة وإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة.

ثبات الأداة: للتحقق من ثبات أداة الدراسة قام الدارسون باستخدام اختبار الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا، لقياس مدى التناسق في إجابات المبحوثين على كل الأسئلة الموجودة في المقياس، وعلى الرغم من أن قواعد القياس في القيمة الواجبة الحصول عليها غير محددة، إلا أن الحصول على ($\alpha \geq 0.60$) يعد من الناحية التطبيقية للعلوم الاجتماعية والإنسانية بشكل عام أمراً مقبولاً، والجدول (2) يبين نتائج أداة الثبات لهذه الدراسة.

جدول 2: (يوضح معامل ثبات الاتساق الداخلي لأبعاد الاستبانة (مقياس كرونباخ ألفا

ت	المتغير	عدد الفقرات	قيمة كرونباخ ألفا
(1)	الإدارة الاستراتيجية في البنك	(5)	0.657
(2)	التخطيط الاستراتيجي	(5)	0.716
(3)	الاستعداد للتطبيق الاستراتيجي	(5)	0.804
(4)	التنفيذ/ التطبيق الاستراتيجي	(5)	0.790
(5)	الرقابة والتقييم الاستراتيجي	(5)	0.730
	كل الأداة	(25)	0.854

المصدر: إعداد الدارسان 2020م

إذ يوضح الجدول (2) قيم الثبات لمتغيرات الدراسة الرئيسية والتي تراوحت بين (0.618 - 0.804) وبلغت لكل الأداة (0.854) ، وتدل مؤشرات كرونباخ ألفا أعلاه على تمتع أداة الدراسة بصورة عامة بمعامل ثبات عالٍ وقدرتها على تحقيق أغراض الدراسة.

6.3 المعالجة الإحصائية

للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها عمد الدارسين استخدام الأساليب الإحصائية التالية:
أساليب الإحصاء الوصفي والمتضمنة:

- التكرارات والنسب المئوية بهدف تحديد مؤشرات القياس المعتمدة في الدراسة وتحليل خصائص عينة الدراسة.
- المتوسطات الحسابية لتحديد مستوى استجابة أفراد عينة الدراسة عن متغيراتها.
- الانحراف المعياري لقياس درجة تباعد استجابات أفراد عينة الدراسة عن وسطها الحسابي.
- معادلة طول الفئة والتي تقضي بقياس مستوى متغيرات الدراسة، والذي تم احتسابه وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{عدد المستويات مستوى الأهمية} = \frac{\text{العلامة القصوى} - \text{العلامة الدنيا}}{\text{عدد المستويات}}$$

$$\text{مستوى الأهمية} = \frac{1-5}{3} = 1.33$$

وبناءً على ذلك يكون:

- الأهمية المنخفضة من 1 - أقل من 2.33
- الأهمية المتوسطة من 2.33 - أقل من 3.66
- الأهمية المرتفعة 3.67 - 5

أساليب الإحصاء الاستدلالي، والمتضمنة:

1. اختبار معامل الثبات كرونباخ ألفا لقياس قوة الارتباط والتماسك بين فقرات الاستبانة المعدة.
2. اختبار T لعينة واحدة (One Sample T-test) وذلك للتحقق من معنوية فقرات الاستبانة المعدة مقارنة بالوسط الفرضي.
3. اختبار بيرسون للمعاملات الارتباطية لمعرفة طبيعة العلاقة بين كل محور من محاور المتغير المستقل مع المتغير التابع (جودة الخدمات المصرفية).

7.3 عرض تحليل الاستبانة

استخدم في هذه الدراسة العديد من المقاييس والاختبارات الإحصائية الوصفية والاستدلالية. وكذلك استخدم برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في عملية تحليل البيانات هذا البرنامج من البرامج الشائعة الاستخدام في مجال تحليل البيانات الخاصة بالأبحاث والدراسات الإنسانية وذلك لما يتمتع به من مميزات وقدرات تحليلية ومرونة فائقة وسهولة استخدامه، ويسر إدخال البيانات ومعالجتها.

1.7.3 القسم الأول من الاستبيان

يهدف هذا القسم إلى التعرف على الخصائص الشخصية والديمغرافية للمبحوثين والتي تساعد على التعرف على خصائص مجتمع الدراسة، إذ توضح الجداول التالية البيانات الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة من حيث (العمر، المؤهل العلمي، التخصص الأكاديمي، الوظيفة الحالية، عدد سنوات الخبرة، مجالات التدريب، المشاركة في وضع وإعداد خطط استراتيجيات البنك).

جدول 3: يوضح تصنيف أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
العمر	20 وأقل من 30 سنة	8	26.7%
	30 وأقل من 40 سنة	15	50%
	40 وأقل من 50 سنة	6	20%
	أكثر من 50 سنة	1	3.3%
المجموع		30	100%

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية، 2020م

يبين الجدول (3) أن 26.7% من أفراد عينة الدراسة تتراوح أعمارهم 20 وأقل من 30 سنة، كما أظهرت النتائج أن 50% من أفراد عينة الدراسة تتراوح أعمارهم من 30 وأقل من 40 سنة، وأن 20% من أفراد عينة الدراسة تتراوح أعمارهم من 40 وأقل من 50 سنة، وأخيراً، تبين أن ما نسبته 3.3% من أفراد عينة الدراسة تزيد أعمارهم عن 50 سنة.

يستنتج من خلال ما تقدم أن معظم المبحوثين تقع أعمارهم ما بين 30 و 40 سنة وهذا يشير إلى أن بنك فيصل الإسلامي السوداني يعين الشباب وهذا مؤشر إيجابي وكذلك يلاحظ من هذا الجدول أن توزيع أعمار المبحوثين يتسم بالتوازن النسبي إلى حد ما ولعل ذلك يدعم تواصل الأجيال.

جدول 4: يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
المؤهل المهني	ثانوي	0	0%
	جامعي	25	83.3%
	فوق الجامعي	5	16.7%
المجموع		30	100%

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية 2020م

كما يوضح الجدول (4) أنه لا يوجد بين أفراد عينة الدراسة من اكتفى بالمؤهل الثانوي، وأن 83.3% من حملة الشهادات الجامعية في اختصاصاتهم، وأخيراً تبين أن 16.7% من أفراد عينة الدراسة هم من

حملة الشهادات فوق الجامعية في اختصاصاتهم. يستنتج من الجدول (4) أن الغالبية من المبحوثين من اصحاب المؤهلات الجامعية وهذا قد يعطي مؤشر على ان سياسة البنك تعتمد المؤهل الجامعي كشرط على التعيين، وقد تتجه إلى تعيين أصحاب المؤهلات فوق الجامعية في الوظائف القيادية، بالرغم من الاهتمام الأكبر للموظف على الحصول على الزمالات المهنية.

جدول 5: يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
التخصص الأكاديمي	إدارة أعمال	7	23.3%
	محاسبة	12	40%
	مصارف وبنوك	5	16.7%
	اقتصاد	5	16.7%
	حاسوب	1	3.3%
المجموع		30	100%

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية 2020م

يتضح من الجدول رقم (5) أن 32.3% من أفراد عينة الدراسة من تخصص إدارة أعمال، 40% من تخصص المحاسبة، و 16.7% من تخصص المصارف والبنوك، ومثلهم من تخصص الاقتصاد، وأقل نسبة كانت لتخصص الحاسوب بنسبة 3.3%.

يلاحظ من الجدول (5) أن ثلث المبحوثين يحملون تخصصات في المحاسبة وهذا قد يرجع إلى طبيعة عمل بنك فيصل الإسلامي السوداني ذات الطابع المصرفي او المحاسبي، ويليه ذلك نسبة الذين يحملون تخصص في إدارة الأعمال وهم 23.3% من المبحوثين وبما أن هؤلاء المبحوثين يمثلون طبقة الإدارة العليا والوسطى كان من المتوقع أن يكون أغلبهم يحمل تخصص في ادارة الأعمال.

جدول 6: يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفية الحالية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
الوظيفية الحالية	مدير إدارة	1	3.3%
	رئيس قسم	6	20%
	رئيس وحدة	4	13.3%
	موظف	19	63.3%
المجموع		30	100%

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية 2020م

يبين الجدول (6) أن 3.3% من أفراد عينة الدراسة هم من مدراء إدارة، وأن 20% من أفراد عينة الدراسة هم رؤساء أقسام، وأن 13.3% رؤساء وحدات، وأن 66.3% من أفراد عينة الدراسة هم موظفون.

جدول 7: يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
عدد سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	11	36.7%
	5 وأقل من 10 سنوات	7	23.3%
	10 وأقل من 15 سنة	11	36.7%
	15 سنة وأكثر	1	3.3%
المجموع		30	100%

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية، 2020م

يتضح من نتائج الجدول (7) أن 36.7% من أفراد عينة الدراسة تقل خبرتهم في البنك أقل من 5 سنوات، ومثلهم من تتراوح سنوات خبرتهم بين 10 وأقل من 15 سنة، يليهم بنسبة 23.3% من تتراوح خبرتهم 5 وأقل من 10 سنوات، وأخيراً بنسبة 3.3% من تبلغ خبرتهم في البنك 15 سنة وأكثر. يلاحظ تساوي نسبة الذين تقع خبرتهم أقل من 5 سنوات والذين تتراوح خبراتهم من 10 إلى 15 سنة ومجموع النسبتين تبلغ حوالي 73% من المبحوثين وهذا قد يشير إلى اتسام بنك فيصل بالتوازن الموضوعي والحداثة مع تكاثف الخبرة.

جدول 8: يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الدورات التدريبية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
الدورات التدريبية	داخل البنك	26	87%
	خارج البنك وداخل السودان	14	47%
	خارج السودان	5	11%
المجموع		30	

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية 2020م

يلاحظ من الجدول (8) أن أكبر نسبة كانت للذين تلقوا دورات تدريبية داخل البنك بنسبة 87%، يليهم الذين تلقوا دورات داخل السودان خارج البنك بنسبة 47%، ويليه بنسبة 11% للذين تلقوا دورات خارج السودان. ويلاحظ أن العدد الكلي أكبر من (30) لأن عينات البحث قد تتلقي أكثر من دورة إما داخل البنك أو خارجه أو خارج السودان وإن أغلب المبحوثين قد تلقوا دورات داخل البنك وهذا يدل على اهتمام البنك بتنمية القدرات وتطوير المهارات لرفع من جودة الخدمات المصرفية، بالإضافة إلى نسبة مقدرة من المبحوثين تلقوا دورات خارج السودان وهو دليل على اهتمام إدارة البنك بالتدريب الخارجي والإلمام بالتطورات الحديثة.

جدول 9: يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير مجال التدريب

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
مجال التدريب	1/ الإدارة الاستراتيجية	3	10%
	2/ الكفاءة والفعالية وتقويم الأداء	4	13.3%
	3/ القيادة الفعالة وتنمية القدرات الإدارية	1	3.3%
	4/ أمان وأمن المعلومات وما يتعلق بها	2	6.7%
	5/ تقنية مصرفية	26	87%
المجموع		36	

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية 2020م

يتضح من الجدول رقم (9) أن 10% تلقوا دورة في الإدارة الاستراتيجية، و 13.3% تلقوا دورات في الكفاءة والفعالية وتقويم الأداء، 3.3% تلقوا دورات في القيادة الفعالة وتنمية القدرات الإدارية، 6.7% تلقوا دورات في أمان وأمن المعلومات وما يتعلق بها و 87% تلقوا دورات في التقنية المصرفية. يستنتج من الجدول أعلاه أن المبحوثين قد تلقوا أكثر من دورة في عدد من المجالات وبالأخص مجال التقنية المصرفية الذي له أثر على فعالية الخدمة المصرفية بينما تتوزع النسب على بقية مجال التدريب حيث يتلقى مجال القيادة الفعالة وتنمية القدرات الإدارية النسبة الأقل لأنه ينصب على مقومات الإدارة العالي وبينما الإدارة الاستراتيجية حصل على 11% وهي نسبة قليلة وهذا يشير إلى أن أغلب المبحوثين في بنك فيصل الإسلامي كانت معظم دوراتهم التدريبية في مجالات غير الإدارة الاستراتيجية.

جدول 10: يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير وضع وإعداد الخطط الاستراتيجية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
وضع وإعداد الخطط الاستراتيجية	1/ الإدارة العليا	18	60%
	2/ إدارة التخطيط بالبنك	7	23.3%
	3/ الاستشاريون والخبراء في مجال التخطيط الاستراتيجي من خارج البنك	8	27%
	4/ الاستشاريون والخبراء في مجال التخطيط الاستراتيجي من داخل البنك	6	20%
	5/ مدراء الإدارات	4	13.3%
	6/ رؤساء الأقسام	1	3.3%
المجموع		44	

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية 2020م

يتضح من الجدول (10) أن أكبر نسبة بلغت 60% من اجابات المبحوثين بأن افراد الإدارات العليا في بنك فيصل الإسلامي يشاركون في عملية إعداد الخطط الاستراتيجية بينما 23.3% هي للذين يعتقدون أن إدارة التخطيط بالبنك هي المسؤولة من وضع وإعداد الخطط الاستراتيجية للبنك، وإن نسبة 27% للاستشاريين والخبراء في مجال التخطيط الاستراتيجي من خارج البنك، بينما حصل للاستشاريين والخبراء في مجال التخطيط الاستراتيجي من داخل البنك على نسبة 20%، أما مدراء الإدارات فنسبة مشاركتهم هي 13.3% بينما حصل رؤساء الأقسام على أقل نسبة وهي 3.3% من المبحوثين حول مشاركتهم في وضع وإعداد الخطط الاستراتيجية ومن الملاحظ أن أعلى نسبة من الاجابات كانت بأن الإدارة العليا هي

صاحبة القرارات في وضع وإعداد الخطط الاستراتيجية، بينما يتشكل إدارة التخطيط الخاصة بالبنك نسبة اقل من الخبراء والمستشارين من خارج البنك وبينما تتلقي الإدارة الدنيا المتمثلة في رؤساء الاقسام اقل نسبة من إجابات المبحوثين بضرورة مشاركتهم في وضع وإعداد الخطط الاستراتيجية وهذا يضعف من قدرات البنك الاستراتيجية ومدي تطبيقها لمتطلبات الإدارة الاستراتيجية.

4 عرض النتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

تتمثل المتغيرات المستقلة للدراسة والتي تعبر عن الإدارة الاستراتيجية:

- التخطيط الاستراتيجي.
 - الاستعداد لتطبيق الإستراتيجية.
 - التطبيق الاستراتيجي.
 - الرقابة والتقييم الاستراتيجي.
- أما المتغير التابع فيتمثل في جودة الخدمة المصرفية.

1.4 الفرضية الأولى

توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الإدارة الاستراتيجية وجودة الخدمة المصرفية ببنك فيصل الإسلامي السوداني.

جدول 11: يوضح التوزيع التكراري لإجابات أفراد الدراسة على عبارات الفرضية الأولى

ت	العبارة	التكرار النسبة			
		أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق بشدة	لا أوافق بشدة
1.	لديك فكرة عن مفاهيم الإدارة الاستراتيجية	0	10	13	1
		%0	%33.4	%43.3	%3.3
2.	لديك معرفة عن عملية التخطيط الاستراتيجي	3	18	3	0
		%10	%60	%10	%0
3.	لديك معرفة عن كيفية استخدام أساليب الإدارة الاستراتيجية في البنك	4	7	16	0
		%13.3	%23.3	%53.4	%0
4.	لديك إدراك بأهمية الرقابة الاستراتيجية	1	20	3	0
		%3.3	%66.7	%10	%0
5.	لديك إدراك بأهمية الالتزام بمجموع اللوائح التي تحدد العلاقة بين أفراد البنك	16	12	0	0
		%53.3	%40	%0	%0

المصدر: إعداد الدارسان، من الدراسة الميدانية، برنامج SPSS 2020م

النتائج من الجدول (11) لا تعنى أن جميع المبحوثين متفقون على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اعداد (أوافق، بشدة أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) للنتائج أعلاه تم استخدام قيمة (t) للدلالة الفروق بين الاجابات على كل عبارة من عبارات الدراسة في المحور الأول، الجدول يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

جدول 12: يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى المعرفة بالإدارة الاستراتيجية في البنك بشكل عام

ت	الإدارة الاستراتيجية في البنك	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	Sig مستوى الدلالة	ترتيب أهمية الفقرة	المستوى
1	لديك فكرة عن مفاهيم الإدارة الاستراتيجية	2.86	0.89	0.81	0.423	5	متوسطة
2	لديك معرفة عن عملية التخطيط الاستراتيجي	3.70	0.79	4.82	0.000	2	مرتفعة
3	لديك معرفة عن كيفية استخدام أساليب الإدارة الاستراتيجية في البنك	2.96	1.15	0.15	0.876	4	متوسطة
4	لديك إدراك بأهمية الرقابة الاستراتيجية	3.63	0.71	4.82	0.000	3	متوسطة
5	لديك إدراك بأهمية الالتزام بمجموع اللوائح التي تحدد العلاقة بين أفراد البنك	4.46	0.62	12.77	0.000	1	مرتفعة
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام لمستوى المعرفة بالإدارة الإستراتيجية في البنك	3.52	0.83				متوسطة

المصدر: إعداد الدارسان من الدراسة الميدانية، 2020م

يوضح الجدول (12) إجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بالمعرفة بالإدارة الاستراتيجية في البنك، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لمستوى المعرفة بالإدارة الاستراتيجية في البنك بين (2.86 – 4.46) بمتوسط كلي مقداره (3.52) على المقياس الخماسي الذي يشير إلى المستوى المتوسط للمعرفة بالإدارة الاستراتيجية في البنك. إذ جاءت في المرتبة الأولى فقرة "لديك إدراك بأهمية الالتزام بمجموع اللوائح التي تحدد العلاقة بين أفراد البنك" بنسبة 53.3% للموافقون بشدة بمتوسط حسابي بلغ (4.46) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ 3.52%، وانحراف معياري بلغ (0.62)، فيما حصلت الفقرة "لديك فكرة عن مفاهيم الإدارة الاستراتيجية" على المرتبة الخامسة والأخيرة حيث كان مجموع نسبة الموافقين بشدة والموافقين فقط 33.4% بمتوسط حسابي (2.86) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (3.52)، وإنحراف معياري (0.89). ويبين الجدول أيضاً التشتت المنخفض في استجابات أفراد عينة الدراسة حول المعرفة بالإدارة الاستراتيجية في البنك بفقراتها وهو ما يعكس التقارب في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول المعرفة بالإدارة الاستراتيجية في البنك، ويشير الجدول أيضاً إلى الاختلاف في قيم المتوسطات الحسابية، وبشكل عام يتبين مستوى المعرفة بالإدارة الاستراتيجية في بنك فيصل الإسلامي من وجهة نظر عينة الدراسة كان متوسطاً.

اختبار الفرضية الأولى: لاختبار هذه الفرضية تم استخدام معادلة بيرسون للتحقق من وجود العلاقة الارتباطية بين المعرفة بالإدارة الاستراتيجية وجودة الخدمة المصرفية في بنك فيصل الإسلامي السوداني، وكما هو موضح بالجدول (13).

جدول 13: يوضح نتائج معادلة بيرسون للعلاقة الارتباطية بين المعرفة بالإدارة الاستراتيجية وجودة الخدمة المصرفية في بنك فيصل الإسلامي

قيمة بيرسون	الدالة	العلاقة	عدد العينة
0.115	0.545	علاقة ارتباطية غير دالة إحصائياً	30

المصدر: إعداد الدارسان من الدراسة الميدانية، 2020م

يوضح الجدول (13) أن هنالك علاقة ارتباطية قوية غير دالة إحصائياً للمعرفة بالإدارة الاستراتيجية وجودة الخدمة المصرفية في بنك فيصل الإسلامي، وبذلك نتوصل إلى عدم صحة الفرضية الأولى التي تنص (هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعرفة بالإدارة الاستراتيجية وجودة الخدمة المصرفية ببنك فيصل الإسلامي السوداني). (النتيجة: توجد علاقة إيجابية وبما ان قيمة الارتباط 0.545 هذا يدل على قوة العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي وجودة الخدمة المصرفية ببنك فيصل الإسلامي).

2.4 الفرضية الثانية

توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التخطيط الاستراتيجي وجودة الخدمة المصرفية ببنك فيصل الإسلامي السوداني.

جدول 14: يوضح التوزيع التكراري لإجابات أفراد الدراسة على عبارات الفرضية الثانية

ت	العبارة	التكرار النسبة			
		أوافق بشدة	أوافق	الي حد ما	لا أوافق بشدة
1.	لدى البنك رسالة واضحة لديكم	9	15	6	0
		%30	%50	%20	%0
2.	يتم إشراككم في عملية التخطيط الاستراتيجي للبنك	15	10	4	1
		%50	%33.4	%13.3	%3.3
3.	البيئة الداخلية للبنك تساعد على تفهمكم لعملية الإدارة الاستراتيجية	12	13	5	0
		%40	%43.3	%16.7	%0
4.	ثقافة المنظمة تساعد على تنفيذ خطط الاستراتيجية البنك	12	17	0	1
		%40	%56.7	%0	%3.3
5.	الهيكل التنظيمي الحالي يساعد على تنفيذ الخطط الاستراتيجية للبنك	15	14	1	0
		%50	%46.7	%3.3	%0

المصدر: إعداد الدارسان من الدراسة الميدانية، برنامج SPSS 2020م

النتائج اعلاه لا تعنى أن جميع المبحوثين متفقون على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اعداد (أوافق، بشدة أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) للنتائج أعلاه تم استخدام قيمة (t) للدلالة الفروق بين الاجابات على كل عبارة من عبارات الدراسة في المحور الأول، الجدول يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

جدول 15: يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى التخطيط الاستراتيجي

ت	التخطيط الاستراتيجي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	Sig مستوى الدلالة	ترتيب أهمية الفقرة	المستوى
1	لدى البنك رسالة واضحة لديكم	4.23	0.97	6.95	0.000	4	مرتفعة
2	يتم إشراككم في عملية التخطيط الاستراتيجي للبنك	4.30	0.65	10.93	0.000	2	مرتفعة
3	البيئة الداخلية للبنك تساعد على تفهمكم لعملية الإدارة الاستراتيجية	4.23	0.62	10.79	0.000	3	مرتفعة
4	الهيكل التنظيمي الحالي يساعد على تنفيذ الخطط الاستراتيجية للبنك	4.13	0.62	9.87	0.000	5	مرتفعة
5	ثقافة المنظمة تساعد على تنفيذ خطط الاستراتيجية البنك	4.33	0.60	12.04	0.000	1	مرتفعة
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام لمستوى التخطيط الاستراتيجي	4.24	0.69				مرتفعة

المصدر: إعداد الدارسان من الدراسة الميدانية، برنامج SPSS 2020م

كما يوضح الجدول (15) إجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية للتخطيط الاستراتيجي بشكل عام بين (4.13 - 4.33) بمتوسط كلي مقداره (4.24) على المقياس الخماسي الذي يشير إلى المستوى المرتفع لمستوى التخطيط الاستراتيجي في بنك فيصل الإسلامي السوداني. إذ جاء في المرتبة الأولى فقرة "ثقافة المنظمة تساعد على تنفيذ خطط وإستراتيجيات البنك" حيث شكلت نسبة الموافقين بشدة 50% بمتوسط حسابي بلغ (3.4) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (4.24)، وانحراف معياري بلغ (0.60)، فيما حصلت الفقرة "الهيكل التنظيمي الحالي يساعد على تنفيذ الخطط الاستراتيجية للبنك" على المرتبة الخامسة والأخيرة بنسبة (40%) للموافقين بشدة بمتوسط حسابي (4.13) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (4.24)، وانحراف معياري (0.62). ويبين الجدول أيضاً التشتت المنخفض في استجابات أفراد عينة الدراسة حول التخطيط الاستراتيجي في بنك فيصل الإسلامي السوداني بفقراتها وهو ما يعكس التقارب في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول مستوى التخطيط الاستراتيجي في بنك فيصل الإسلامي السوداني. ويشير الجدول أيضاً إلى التقارب في قيم المتوسطات الحسابية. وبشكل عام يتبين أن مستوى التخطيط الاستراتيجي في بنك فيصل الإسلامي السوداني من وجهة نظر عينة الدراسة كان مرتفعاً.

اختبار الفرضية الثانية: لاختبار هذه الفرضية تم استخدام معادلة بيرسون للتحقق من وجود العلاقة الارتباطية بين التخطيط الاستراتيجي وجودة الخدمة المصرفية في بنك فيصل الإسلامي، وكما هو موضح بالجدول (16).

جدول 16: يوضح نتائج معادلة بيرسون للعلاقة الارتباطية بين التخطيط الاستراتيجي وجودة الخدمة المصرفية في بنك فيصل الإسلامي

قيمة بيرسون	الدالة	العلاقة	عدد العينة
0.402	0.028	علاقة ارتباطية دالة إحصائياً	30

المصدر: إعداد الدارسان من الدراسة الميدانية، برنامج SPSS 2020م

يوضح الجدول (16) أن هنالك علاقة ارتباطية ضعيفة موجبة دالة إحصائياً للتخطيط الاستراتيجي

وجودة الخدمة المصرفية في بنك فيصل الإسلامي عند مستوى دلالة (0.05)، وبذلك نتوصل إلى صحة الفرضية الثانية التي تنص (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخطيط الاستراتيجي وجودة الخدمة المصرفية ببنك فيصل الإسلامي السوداني). (النتيجة: يوجد علاقة إيجابية وبما ان قيمة الارتباط 0.028 هذا يدل على ضعف العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي وجودة الخدمة المصرفية ببنك فيصل الإسلامي).

3.4 الفرضية الثالثة

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستعداد لتطبيق الاستراتيجي وجودة الخدمة المصرفية ببنك فيصل الإسلامي السوداني.

جدول 17: يوضح التوزيع التكراري لإجابات أفراد الدراسة على عبارات الفرضية الثالثة

ت	العبارة	التكرار النسبة			
		أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق بشدة	لا أوافق بشدة
1.	هل توفر الإدارة العليا الموارد الملائمة للتطبيق الأمثل	12	16	1	0
		40%	53.3%	3.3%	0%
2.	هناك تحول في سياسات البنك بالاتجاه أكثر للتحول من الإدارات الوظيفية إلى فرق عمل	12	15	3	0
		40%	50%	10%	0%
3.	يتواجد المسؤول بالقرب من مواقع العمل بما يكفي لتقديم المساعدة المطلوبة إلى فريق العمليات	10	17	3	0
		33.3%	56.7%	10%	0%
4.	تنظيم الوحدات داخل البنك معزز لأداء العمليات المصرفية التي يطلبها العميل	8	18	4	0
		26.7%	60%	13.3%	0%
5.	هناك مرونة في الالتزام بخطوات العمل تبعاً لطبيعة العمليات المستهدفة (لامركزية السلطة)	12	16	2	0
		40%	53.3%	6.7%	0%

المصدر: إعداد الدارسان من الدراسة الميدانية، برنامج SPSS 2020م

النتائج أعلاه لا تعني أن جميع المبحوثين متفقون على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اعداد (أوافق، بشدة أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) للنتائج أعلاه تم استخدام قيمة (t) للدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الدراسة في المحور الأول، الجدول يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

جدول 18: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الاستعداد لتطبيق الاستراتيجية

ت	الاستعداد لتطبيق الاستراتيجية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	Sig مستوى الدلالة	ترتيب أهمية الفقرة	المستوى
1	هل توفر الإدارة العليا الموارد الملائمة للتطبيق الأمثل	4.10	0.71	8.46	0.000	5	مرتفعة
2	هنالك تحول في سياسات البنك بالاتجاه أكثر للتحول من الإدارات الوظيفية إلى فرق عمل	4.30	0.83	8.51	0.000	3	مرتفعة
3	يتواجد المسؤول بالقرب من مواقع العمل بما يكفي لتقديم المساعدة المطلوبة إلى فريق العمليات	4.23	0.72	9.28	0.000	4	مرتفعة
4	تنظيم الوحدات داخل البنك معزز لأداء العمليات المصرفية التي يطلبها العميل	4.33	0.66	11.05	0.000	2	مرتفعة
5	هنالك مرونة في الالتزام بخطوات العمل تبعاً لطبيعة العمليات المستهدفة (لامركزية السلطة)	4.46	0.57	14.06	0.000	1	مرتفعة
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام لمستوى التنظيم الاستراتيجي	4.28	0.69				مرتفعة

المصدر: إعداد الدارسان من الدراسة الميدانية، برنامج SPSS 2020م

يوضح الجدول (18) إجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بالاستعداد لتطبيق الاستراتيجية، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بشكل عام بين (4.10 - 4.46) بمتوسط كلي مقداره (4.28) على المقياس الخماسي الذي يشير إلى المستوى المرتفع لمستوى الاستعداد الإداري لتطبيق الإدارة الاستراتيجية في البنك. إذ جاءت في المرتبة الأولى فقرة "هنالك مرونة في الالتزام بخطوات العمل تبعاً لطبيعة العمليات المستهدفة (لامركزية السلطة)" بنسبة (40%) للموافقون بشدة وبمتوسط حسابي (4.46) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (4.28)، وانحراف معياري بلغ (0.57)، فيما حصلت الفقرة "هل توفر الإدارة العليا الموارد الملائمة للتطبيق الأمثل" في المرتبة الخامسة والأخيرة بنسبة (40%) من الموافقين بشدة وبمتوسط حسابي (4.10) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (4.28)، وانحراف معياري (0.71)، ويبين الجدول أيضاً التشتت المنخفض في استجابات أفراد عينة الدراسة حول الاستعداد لتطبيق الاستراتيجية في البنك بفقراتها وهو ما يعكس التقارب في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول مستوى الاستعداد لتطبيق الاستراتيجية في بنك فيصل الإسلامي، ويشير الجدول أيضاً إلى التقارب في قيم المتوسطات الحسابية. وبشكل عام يتبين أن مستوى الاستعداد الإداري لتطبيق الاستراتيجية في بنك فيصل الإسلامي السوداني من وجهة نظر عينة الدراسة كان مرتفعاً.

اختبار الفرضية الثالثة: لاختبار هذه الفرضية تم استخدام معادلة بيرسون للتحقق من وجود العلاقة الارتباطية بين الاستعداد لتطبيق الاستراتيجية وجودة الخدمة المصرفية في بنك فيصل الإسلامي السوداني، وكما هو موضح بالجدول (19).

جدول 19: يوضح نتائج معادلة بيرسون للعلاقة الارتباطية بين الإستعداد لتطبيق الاستراتيجية وجودة الخدمة المصرفية في بنك فيصل الإسلامي

قيمة بيرسون	الدالة	العلاقة	عدد العينة
0.217	0.249	علاقة ارتباطية غير دالة إحصائياً	30

المصدر: إعداد الدارسان من الدراسة الميدانية، برنامج SPSS 2020م

يوضح الجدول (19) أن هنالك علاقة ارتباطية ضعيفة غير دالة إحصائياً للاستعداد لتطبيق الاستراتيجية وجودة الخدمة المصرفية في بنك فيصل الإسلامي، وبذلك نتوصل إلى عدم صحة الفرضية الثالثة التي تنص (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستعداد لتطبيق الاستراتيجية وجودة الخدمة المصرفية ببنك فيصل الإسلامي السوداني). (النتيجة: توجد علاقة إيجابية وبما ان قيمة الارتباط 0.249 هذا يدل على ضعف العلاقة بين الاستعداد لتطبيق الاستراتيجية وجودة الخدمة المصرفية ببنك فيصل الإسلامي السوداني).

4.4 الفرضية الرابعة

توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التطبيق الاستراتيجي وجودة الخدمة المصرفية ببنك فيصل الإسلامي السوداني.

جدول 20: يوضح التوزيع التكراري لإجابات أفراد الدراسة على عبارات الفرضية الرابعة

ت	العبارة	التكرار النسبة			
		أوافق بشدة	أوافق	الي حد ما	لا أوافق بشدة
	تطبيق الإدارة الاستراتيجية من وجهة نظركم تؤدي إلى زيادة كفاءة أداء البنك	9	15	6	0
		30%	50%	20%	0%
	يساهم تطبيق الإدارة الاستراتيجية في جودة خدمات البنك	8	15	7	0
		26.7%	50%	23.3%	0%
	تطبيق الإدارة الاستراتيجية يساهم في تحقيق أهداف البنك	10	13	7	0
		33.3%	43.4%	23.3%	0%
	يهتم البنك بمدى تطبيقكم للمهارات التي تم اكتسابها من خلال خبراتكم	7	18	4	1
		23.3%	60%	13.3%	3.3%
	يملك البنك تقنيات وتكنولوجيا متطورة في مجال الخدمات والأمن تساهم في تقديم خدمات متميزة ومتنوعة	14	15	1	0
		46.7%	50%	3.3%	0%

المصدر: إعداد الدارسان من الدراسة الميدانية، برنامج SPSS 2020م

النتائج اعلاه لا تعني أن جميع المبحوثين متفقون على ذلك، واختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اعداد (أوافق، بشدة أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) للنتائج اعلاه تم استخدام قيمة (t) للدلالة الفروق بين الاجابات على كل عبارة من عبارات الدراسة في المحور الاول، الجدول يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

جدول 21: يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى التطبيق الاستراتيجي

ت	التطبيق الاستراتيجي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	Sig مستوى الدلالة	ترتيب أهمية الفقرة	المستوى
1	تطبيق الإدارة الاستراتيجية من وجهة نظركم تؤدي إلى زيادة كفاءة أداء البنك	4.10	0.71	8.46	0.000	2	مرتفعة
2	يساهم تطبيق الإدارة الاستراتيجية في جودة خدمات البنك	4.03	0.71	7.87	0.000	4	مرتفعة
3	تطبيق الإدارة الاستراتيجية يساهم في تحقيق أهداف البنك	4.10	0.75	7.94	0.000	3	مرتفعة
4	يهتم البنك بمدي تطبيقكم للمهارات التي تم اكتسابها من خلال خبراتكم	4.03	0.71	7.87	0.000	4	مرتفعة
5	يملك البنك تقنيات وتكنولوجيا متطورة في مجال الخدمات والأمن تساهم في تقديم خدمات متميزة ومتنوعة	4.43	0.56	13.81	0.000	1	مرتفعة
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام لمستوى التطبيق الاستراتيجي	4.13	0.68				مرتفعة

المصدر: إعداد الدارسان من الدراسة الميدانية، برنامج SPSS 2020

كما يوضح الجدول (21) إجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بالتطبيق الاستراتيجي، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية للتطبيق الاستراتيجي بشكل عام بين (4.04 - 4.43) بمتوسط كلي مقداره (4.13) على المقياس الخماسي الذي يشير إلى المستوى المرتفع للتطبيق الاستراتيجي في بنك فيصل الإسلامي السوداني. إذ جاءت في المرتبة الأولى فقرة "يملك البنك تقنيات وتكنولوجيا متطورة في مجال الخدمات والأمن تساهم في تقديم خدمات متميزة ومتنوعة" بنسبة (46.7%) من الموافقين بشدة وبمتوسط حسابي بلغ (4.43) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (4.13)، وانحراف معياري بلغ (0.56). فيما حصلت الفقرة "يساهم تطبيق الإدارة الاستراتيجية في جودة خدمات البنك" و "يهتم البنك بمدي تطبيقكم للمهارات التي تم اكتسابها من خلال خبراتكم" على المرتبة الرابعة والأخيرة بنسب (23.3%) و (26.7%) من الموافقين بشدة وبمتوسط حسابي (4.03) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (4.13) وانحراف معياري (0.71). ويبين الجدول أيضاً التشتت المنخفض في استجابات أفراد عينة الدراسة حول التطبيق الاستراتيجي في بنك فيصل الإسلامي السوداني بفقراتها وهو ما يعكس التقارب في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول التطبيق الاستراتيجي في بنك فيصل الإسلامي السوداني. ويشير الجدول أيضاً إلى التقارب في قيم المتوسطات الحسابية. وبشكل عام يتبين أن مستوى التطبيق الاستراتيجي في بنك فيصل الإسلامي السوداني من وجهة نظر عينة الدراسة كان مرتفعاً.

اختبار الفرضية الرابعة: لاختبار هذه الفرضية تم استخدام معادلة بيرسون للتحقق من وجود العلاقة الارتباطية بين التطبيق الاستراتيجي وجودة الخدمة المصرفية في بنك فيصل الإسلامي السوداني، وكما هو موضح بالجدول (22).

جدول 22: نتائج معادلة بيرسون للعلاقة الارتباطية بين التطبيق الاستراتيجي وجودة الخدمة المصرفية في بنك فيصل الإسلامي

قيمة بيرسون	الدالة	العلاقة	عدد العينة
0.345	0.062	علاقة ارتباطية غير دالة إحصائياً	30

المصدر: إعداد الدارسان من الدراسة الميدانية، برنامج SPSS 2020م

يوضح الجدول (22) أن هنالك علاقة ارتباطية ضعيفة غير دالة إحصائياً للتطبيق الاستراتيجي وجودة الخدمة المصرفية في بنك فيصل الإسلامي، وبذلك نتوصل إلى عدم صحة الفرضية الرابعة التي تنص (هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التطبيق الاستراتيجي وجودة الخدمة المصرفية ببنك فيصل الإسلامي السوداني). (النتيجة: يوجد علاقة إيجابية وبما ان قيمة الارتباط 0.062 هذا يدل على ضعف العلاقة بين التطبيق الاستراتيجي وجودة الخدمة المصرفية ببنك فيصل الإسلامي السوداني).

5.4 الفرضية الخامسة

هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين الرقابة الاستراتيجية وجودة الخدمة المصرفية ببنك فيصل الإسلامي السوداني.

جدول 23: يوضح التوزيع التكراري لإجابات أفراد الدراسة على عبارات الفرضية الخامسة

ت	العبرة	التكرار النسبة			
		أوافق بشدة	أوافق	الي حد ما	لا أوافق بشدة
1.	تمارس الإدارة العليا الرقابة الاستراتيجية لتحديد الانحرافات ومعالجتها قبل وقوعها	7	17	6	0
		23.3%	56.7%	20%	0%
2.	لدى البنك جهاز قوي للرقابة على الأداء وسرعة اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة	7	19	4	0
		23.3%	63.4%	13.3%	0%
3.	نظام الحوافز البنك تساعدكم على تحقيق الرضا الوظيفي	12	13	5	0
		40%	43.3%	16.7%	0%
4.	لديكم شعور بعدالة أساليب الإدارة المستخدمة في تقييم الأداء	7	18	4	1
		23.4%	60%	13.3%	3.3%
5.	من وجهة نظركم هل هنالك فرص مستقبلية تساهم في تطوير البنك	13	13	4	0
		43.3%	43.3%	13.4%	0%

المصدر: إعداد الدارسان من الدراسة الميدانية، برنامج SPSS 2020م

النتائج الجدول (23) لا تعني أن جميع المبحوثين متفقون على ذلك، واختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اعداد (أوافق، بشدة أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) للنتائج أعلاه تم استخدام قيمة (t) للدلالة الفروق بين الاجابات على كل عبارة من عبارات الدراسة في المحور الأول، الجدول يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات.

جدول 24: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الرقابة والتقييم الاستراتيجي

ت	الرقابة والتقييم الاستراتيجي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	Sig مستوى الدلالة	ترتيب أهمية الفقرة	المستوى
1	تمارس الإدارة العليا الرقابة الاستراتيجية لتحديد الانحرافات ومعالجتها قبل وقوعها	4.03	0.66	8.46	0.000	4	مرتفعة
2	لدى البنك جهاز قوي للرقابة على الأداء وسرعة اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة	4.10	0.60	9.19	0.000	3	مرتفعة
3	نظام الحوافز البنك تساعدكم على تحقيق الرضا الوظيفي	4.23	0.72	9.28	0.000	2	مرتفعة
4	لديكم شعور بعدالة أساليب الإدارة المستخدمة في تقييم الأداء	4.03	0.71	7.87	0.000	5	مرتفعة
5	من وجهة نظركم هل هنالك فرص مستقبلية تساهم في تطوير البنك	4.30	0.70	10.14	0.000	1	مرتفعة
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام لمستوى الرقابة والتقييم الاستراتيجي	4.13	0.67				مرتفعة

المصدر: إعداد الدارسان من الدراسة الميدانية، برنامج SPSS 2020م

أخيراً، يبين الجدول (24) إجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بالرقابة والتقييم الاستراتيجي، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية للرقابة والتقييم الاستراتيجي بين (4.03 - 4.30) بمتوسط كلي مقداره (4.13) على المقياس الخماسي الذي يشير إلى المستوى المرتفع للرقابة والتقييم الاستراتيجي في بنك فيصل الإسلامي السوداني. إذ جاءت في المرتبة الأولى "من وجهة نظركم هل هنالك فرص مستقبلية تساهم في تطوير البنك" بنسبة (43.3%) من الموافقين بشدة وبمتوسط حسابي (4.30%) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (4.13)، وانحراف معياري بلغ (0.70). فيما حصلت الفقرة "لديكم شعور بعدالة أساليب الإدارة المستخدمة في تقييم الأداء" على المرتبة الخامسة والأخيرة بنسبة (23.3%) من الموافقين بشدة بمتوسط حسابي (4.03) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (4.13) وانحراف معياري (0.71). ويبين الجدول أيضاً التشتت المنخفض في استجابات أفراد عينة الدراسة حول الرقابة والتقييم الاستراتيجي في بنك فيصل الإسلامي السوداني بفقراتها وهو ما يعكس التقارب في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول الرقابة والتقييم الاستراتيجي في بنك فيصل الإسلامي السوداني. ويشير الجدول أيضاً إلى التقارب في قيم المتوسطات الحسابية. وبشكل عام يتبين أن مستوى الرقابة والتقييم الاستراتيجي في بنك فيصل الإسلامي السودان من وجهة نظر عينة الدراسة كان مرتفعاً.

اختبار الفرضية الخامسة:

جدول 25: يوضح نتائج معادلة بيرسون للعلاقة الارتباطية بين الرقابة والتقييم الاستراتيجي وجودة الخدمة المصرفية في بنك فيصل الإسلامي

قيمة بيرسون	الدالة	العلاقة	عدد العينة
0.461	0.010	علاقة إرتباطية دالة إحصائياً	30

المصدر: إعداد الدارسان من الدراسة الميدانية، برنامج SPSS 2020م

يوضح الجدول (25) أن هنالك علاقة إرتباطية موجبة دالة إحصائياً للرقابة والتقييم الاستراتيجي

وجودة الخدمة المصرفية في بنك فيصل الإسلامي عند مستوى دلالة (0.05)، وبذلك نتوصل إلى صحة الفرضية الخامسة التي تنص (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة والتقييم الاستراتيجي وجودة الخدمة المصرفية ببنك فيصل الإسلامي السوداني). (النتيجة: يوجد علاقة إيجابية وبما ان قيمة الارتباط 0.010 هذا يدل على ضعف العلاقة بين الرقابة والتقييم الاستراتيجي وجودة الخدمة المصرفية ببنك فيصل الإسلامي السوداني).

5 مناقشة النتائج

في ضوء التحليل الذي تم لمتغيرات الدراسة واختبار الفرضيات، فإن في هذه الجزئية يتم عرض مجمل النتائج التي توصل إليها الدارسان كإجابة عن الأسئلة التي تم طرحها في هذه الدراسة التي مثلت مشكلتها والفرضيات التي بنيت عليها، وعلى ضوء هذه النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة الحالية قدم الدارسان عدداً من التوصيات والمقترحات ومن النتائج ما يلي:

1. توجد علاقة إيجابية وبما ان قيمة الارتباط 0.545 هذا يدل على قوة العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي وجودة الخدمة المصرفية ببنك فيصل الإسلامي.
2. توجد علاقة إيجابية وبما ان قيمة الارتباط 0.028 هذا يدل على ضعف العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي وجودة الخدمة المصرفية ببنك فيصل الإسلامي.
3. توجد علاقة إيجابية وبما ان قيمة الارتباط 0.249 هذا يدل على ضعف العلاقة بين الاستعداد لتطبيق الاستراتيجية وجودة الخدمة المصرفية ببنك فيصل الإسلامي السوداني.
4. يوجد علاقة إيجابية وبما ان قيمة الارتباط 0.062 هذا يدل على ضعف العلاقة بين التطبيق الاستراتيجي وجودة الخدمة المصرفية ببنك فيصل الإسلامي السوداني.
5. يوجد علاقة إيجابية وبما ان قيمة الارتباط 0.010 هذا يدل على ضعف العلاقة بين الرقابة والتقييم الاستراتيجي وجودة الخدمة المصرفية ببنك فيصل الإسلامي السوداني.

6 التوصيات والمقترحات

بناءً على ضوء نتائج الدراسة تم التوصل إلى العديد من التوصيات أهمها:

1. تبين من نتائج الدراسة أن مستوى تأثير أبعاد الإدارة الاستراتيجية (التخطيط الاستراتيجي، الإستعداد لتطبيق الاستراتيجية، التطبيق الاستراتيجي، الرقابة والتقييم الاستراتيجي) كانت مرتفعة وضعيفة في بعض الأحيان، مما يتطلب من البنك ضرورة المحافظة على مستوياتها المرتفعة ومراقبتها من حين لآخر وتقوية وتعزيز المستويات الضعيفة.
2. تبين من نتائج الدراسة أن مستوى المعرفة بالإدارة الاستراتيجية كان متوسطاً، مما يتطلب من إدارة العمل على تطوير وتعزيز المعرفة بالإدارة الاستراتيجية بين العاملين.
3. تبين من نتائج الدراسة أن مستوى جودة الخدمات المصرفية كان مرتفعة، مما يتطلب من البنك ضرورة المحافظة على مستويات جودة الخدمة المرتفعة ومراقبتها من حين لآخر.
4. إجراء دراسة مقارنة بين بنك فيصل الإسلامي السوداني والبنوك الإسلامية الأخرى حول الإدارة الاستراتيجية وجودة الخدمات المصرفية، لتحقيق ميزة تنافسية مستدامة ولكي تكون منافساً قوياً للبنوك الأخرى، وللمحافظة على مكان البنك في القطاع المصرفي.

5. ضرورة قيام البنك بدراسات دورية لقياس فعالية الإدارة الاستراتيجية وضمان جودة الخدمة المصرفية والمحافظة عليها خاصة وأن توقعات وخبرات الزبائن تتفاوت من زبون لآخر، فضلاً عن التطور المستمر في مجال التكنولوجيا وأنظمة المصرفية.
6. الوقوف على مقترحات الزبائن والاهتمام بحل مشاكلهم ومعرفة الخدمات التي يرغبون فيها، والأخذ بها على محمل الجد، وذلك لأن الزبائن هم جوهر العملية التسويقية، ومصدر لخلق الطلب.
7. القيام بدراسة جودة الخدمات المصرفية من خلال أبعاد أخرى ومتغيرات أخرى لم يتم التطرق لها في هذه الدراسة.
8. العمل على نشر ثقافة الخدمات المصرفية الإلكترونية بين الزبائن وبيان أهميتها ومزاياها في سرعة إنجاز المعاملات وتلبية احتياجاتهم.
9. العمل على مواكبة التطورات التكنولوجية المصرفية وتحديث الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء من خلال تطوير قنوات موجودة أصلاً أو إضافة قنوات جديدة، للمحافظة على الزبائن الحاليين وجذب زبائن جدد.

مصادر الدراسة

أولاً: الكتب

- (1). الحاكم، علي عبد الله، الإدارة الاستراتيجية للأعمال الإنتاجية والخدمية، الخرطوم، السودان، 2012م.
- (2). السكرانة، بلال خلف، التخطيط الاستراتيجي، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2010م.
- (3). مالك، هاجر محمد، جودة الخدمات المصرفية وأثرها على رضا العميل، مجلة العلوم الاقتصادية، 2016م.
- (4). تبيدي، محمد حنفي، الإدارة الاستراتيجية، دار النشر جامعة النيلين، الخرطوم، السودان، 2015م.
- (5). عيسي، احمد علي، المدخل إلى الإدارة الإسلامية الحديثة، دار اليازوري، (د.ن).

ثانياً: الأطروحات والرسائل

- (1). ابو نصيب، عرفة جبريل، اثر التخطيط في اداء العاملين بالمؤسسات الخدمية، رسالة دكتوراة غير منشورة مقدمة لكلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2023م.
- (2). الدجني، اياد علي، واقع التخطيط الاستراتيجي في الجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة لكلية الدراسات العليا، جامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2006م.
- (3). الدجني، اياد علي، دور التخطيط الاستراتيجي في جودة الأداء المؤسسي، رسالة دكتوراة غير منشورة مقدمة لكلية التربية، جامعة دمشق، سوريا، 2011م.
- (4). السعيد، احمد محمد، التخطيط الاستراتيجي وعلاقته بفعالية الأداء المؤسسي، دراسة تطبيقية على شركات تكنولوجيا المعلومات بسلطنة عمان، دراسة مقدمة لإستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، مسقط، سلطنة عمان، د.ن.

(5). الصانع، خولة عبد العزيز، درجة ممارسة عمداء الكليات الجامعية المتوسطة في محافظات الوسط للتخطيط الاستراتيجي وعلاقته بمستوى ضمان الجودة من وجهة نظرهم، قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التربية تخصص إدارة وقياده تربوية جامعة الشرق الاوسط، القاهرة، مصر، 2013م.

(6). مراد، محبوب علي، إستخدام إستراتيجية إعادة الهندسة الإدارية في تحسين جودة الخدمات المصرفية، اطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة من كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد خضر، سكرة، الجزائر، 2014م.

(7). ناصر، وسام محمد، جودة الخدمات المصرفية وأثرها على تحقيق الميزة التنافسية، رسالة غير منشورة مقدمة لنيل درجة الماجستير لكلية الدراسات العليا بجامعة الخليل، فلسطين، 2010م.

(8). شبل، يحي احمد، إستراتيجية تحسين جودة الخدمات المصرفية، اطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير من كلية الدراسات العليا، جامعة مولانا مالك ابراهيم، اندونيسيا، 2019م.

(9). شياغ، عبد الامير عبد الحسين، "اثر عناصر أبعاد الخدمة المصرفية على سلوك الزبائن في إختيار المصارف التجارية"، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد الثالث، العدد العاشر، بغداد، العراق، 2017م.

ثالثاً ورابعاً: مواقع الانترنت

(10). <https://google.com/books>

(11). E.ED/10, pearson caseseducation Management, Strategic R.Rred, David, 2005.

إشكاليات العلاقات العامة في السودان

¹ المعز حمودة علي حمودة، أستاذ مساعد

² إنعام مصطفى محمد عقارب، أستاذ مساعد

³ الرشيد داؤد آدم سليمان، أستاذ مساعد

¹ جامعة بحري، السودان - mouezhamoda8@gmail.com

² جامعة بحري، السودان - enaam.agarib67@gmail.com

³ جامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم، السودان - alrasheed493@gmail.com

★

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم المعوقات والمشكلات التي تواجه إدارات العلاقات العامة في السودان، ومحاولة إيجاد الحلول اللازمة لها. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، بالاعتماد على الاستبانة كأداة للدراسة، وطُرحت الدراسة عدداً من التساؤلات، أهمها هل يتم توفير ميزانية كافية لإدارات العلاقات العامة بالمؤسسات السودانية، وهل يوجد تداخل في الاختصاصات بين إدارة العلاقات العامة والإدارات الأخرى بالمؤسسات السودانية. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، تمثلت أبرزها في أن أغلبية إدارات العلاقات العامة بالمؤسسات السودانية لا يتم تخصيص ميزانية كافية لها، كما وضحت الدراسة وجود تداخل في الاختصاصات بين إدارة العلاقات العامة والإدارات الأخرى.

الكلمات المفتاحية: العلاقات العامة، الإدارة الاستراتيجية، المؤسسات السودانية، التحديات التنظيمية.

Public Relations Challenges in Sudan

¹ Almouez Hamada Ali Hamoda – Assistant Professor

² Enaam Mustafa Agarib – Assistant Professor

³ AlRasheed Dawood Adam Suleiman – Assistant Professor

¹ University of Bahri – Sudan - mouezhamoda8@gmail.com

² University of Bahri – Sudan - enaam.agarib67@gmail.com

³ University of the Holy Qur'an and Islamic Sciences – Sudan - alrasheed493@gmail.com



Abstract

This study aimed to identify the most important obstacles and problems facing public relations departments in Sudan, and to try to find necessary solutions for them. The study used the descriptive-analytical approach, relying on the questionnaire as a study tool. The study raised a number of questions, the most important of which are: Is sufficient budget provided for public relations departments in Sudanese institutions? And is there an overlap in competencies between the public relations department and other departments in Sudanese institutions? The study reached a number of results, the most prominent of which was that the majority of public relations departments in Sudanese institutions are not allocated sufficient budget. The study also clarified the existence of overlap in competencies between the public relations department and other departments.

Keywords: Public Relations, Strategic Management, Sudanese Institutions, Organizational Challenges.

1 المقدمة

أصبحت العلاقات العامة ذات تأثير كبير على المجتمعات، فهي تعمل على التوفيق بين عناصر المجتمع ومؤسساته، بالعمل على حل الأزمات بالطرق الإنسانية، ورعاية المصالح المشتركة، وبناء الفهم والثقة والصورة الذهنية الجيدة، لذلك نجدها قد تخصصت في مختلف المجالات، حتى أصبح من الواجب على رجال السياسة وعلماء الدين إستشارة خبراء العلاقات العامة في الطرق السليمة للإلتصال بال جماهير. على الرغم من كثرة الدراسات العلمية عن العلاقات العامة، وعدم الاعتراف بأهميتها في مجالات التطبيقات العملية داخل كثير من المجتمعات المعاصرة، إلا أنها ما زالت تعاني من مشكلات علمية وتطبيقية أثارت عدداً من التساؤلات المهمة حول واقعها ومستقبلها. والعلاقات العامة في السودان ما

زالت حديثة علمياً ومهنيّاً وتعاني من المشكلات إلى يومنا هذا، فهي لا تُمارس بصورة علمية في كثير من المؤسسات السودانية، مما يحتم على القائمين على أمرها في هذه المؤسسات بذل المزيد من الجهود لوضعها في مسارها الصحيح، وتسعى هذه الدراسة إلى التعرف على المشكلات والعقبات التي تواجه العلاقات العامة ومحاولة إيجاد الحلول لها.

2 مشكلة الدراسة

تعاني العلاقات العامة في المؤسسات السودانية عدداً من المشكلات، مثل عدم اهتمام الإدارة العليا بوظيفة إدارة العلاقات العامة، مما ينتج عنه ضعف المخصصات المالية الممنوحة لتلك الإدارة، بالإضافة لعدم وضوح إختصاصات إدارة العلاقات العامة وتداخلها وتقاطعها مع الإدارات الأخرى، أو بالأحرى تغول الإدارات الأخرى على صلاحياتها، بالإضافة إلى عدم إستخدام التكنولوجيا الحديثة في إدارة أعمال العلاقات العامة المختلفة لدى بعض المؤسسات، وعدم الاستغلال الأمثل لوسائل الإعلام الجديد بالشكل المطلوب.

تسعى هذه الدراسة إلى إمكانية تطبيق العلاقات العامة بمفهومها العلمي في السودان بالإضافة إلى دراسة المشكلات التي تواجهها ومحاولة إيجاد الحلول لها.

3 أهداف الدراسة

1. التعرف على أهمية العلاقات العامة لدى الإدارة العليا في المؤسسات السودانية ومدى إقتناعها بها.
2. التعرف عما إذا كان يتم إشراك العاملين في إدارة العلاقات العامة في عملية إتخاذ القرار في المؤسسات المختلفة.
3. التعرف على إختصاصات إدارة العلاقات العامة ووضوحها بالنسبة للإدارات الأخرى داخل المؤسسات السودانية.
4. الوقوف على الميزانية التي يتم تخصيصها لإدارة العلاقات العامة بالمؤسسات في السودان ومدى كفايتها.
5. التعرف على مدى إستخدام التكنولوجيا الحديثة في إدارات العلاقات العامة في أداء أعمالها المختلفة.
6. معرفة إلى أي مدى تعتمد إدارات العلاقات العامة على التخطيط في تنفيذ أنشطتها.
7. الوقوف على معايير إختيار العاملين في إدارات العلاقات العامة في المؤسسات في السودان.

4 تساؤلات الدراسة

1. هل تجد إدارات العلاقات العامة بالمؤسسات السودانية الاهتمام الكافي من الإدارات العليا؟
2. هل يتم إشراك العاملين في إدارة العلاقات العامة في عملية إتخاذ القرار في المؤسسات السودانية؟
3. هل يوجد تداخل في الاختصاصات بين إدارة العلاقات العامة والإدارات الأخرى بالمؤسسات السودانية؟
4. هل يتم توفير ميزانية كافية لإدارات العلاقات العامة بالمؤسسات السودانية لأداء أعمالها؟

5. إلى أي مدى يتم استخدام التكنولوجيا الحديثة في إدارة العلاقات العامة بالمؤسسات السودانية؟
6. هل تعتمد إدارات العلاقات العامة في المؤسسات السودانية على التخطيط في تنفيذ أنشطتها؟
7. ما هي معايير إختيار العاملين للعمل في إدارات العلاقات العامة في المؤسسات السودانية؟

5 منهج البحث

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة (دراسة الحالة).

6 مجتمع البحث

شمل مجتمع البحث في هذه الدراسة العاملين في إدارات العلاقات العامة في المؤسسات السودانية، وتم اختيار عينة عشوائية منهم، بالإضافة لاختيار عينة من الخبراء في مجال العلاقات العامة.

7 حدود البحث

الإطار الزمني: في الفترة من 2024م إلى 2025م.
الإطار المكاني: تم إختيار عينة عشوائية لعدد من إدارات العلاقات العامة بمؤسسات ولاية الخرطوم.

8 أدوات جمع البيانات

اعتمدت المجموعة الباحثة في جمع المعلومات على عدد من الأدوات البحثية وهي:

1.8 الملاحظة العلمية

هي وسيلة علماء الأجناس، الاجتماع والنفس (الزين، 2002م، ص66) وهي الملاحظة العلمية المنهجية والتي تعتبر من أهم وسائل جمع المعلومات.

2.8 الاستبيان

هو أسلوب جمع البيانات الذي يستهدف إستثارة الأفراد المبحوثين بطريقة منهجية ومقننة لتقديم حقائق أو آراء أو أفكار معينة، في إطار البيانات المرتبطة بموضوع البحث أو الدراسة وأهدافها، دون تدخل من الباحث في التقرير الذاتي للمبحوثين في هذه البيانات (المشهداني، 2017م، ص94).

3.8 المقابلة العلمية

تفاعل لفظي منظم بين الباحث والمبحوثين لتحقيق هدف معين (عبد الحميد، 2013م، ص534)، كما تُعرف المقابلة بأنها محادثة أو حوار موجه بين الباحث من جهة وشخص أو أشخاص آخرين من جهة أخرى بغرض جمع المعلومات اللازمة للبحث والحوار يتم عبر طرح مجموعة من الأسئلة من الباحث التي يتطلب الإجابة عليها من الأشخاص المعنيين بالبحث (أبو علام، 2006م، ص415).

9 العلاقات العامة في الدول النامية

العلاقات العامة في الدول النامية حديثة التكوين، فقد بدأت بداية متواضعة في عهود الاستعمار السياسي الأجنبي أثناء الحرب العالمية الثانية، حيث شعرت الحكومات المستعمرة ضرورة إستقطاب تأييد الجماهير المستعمرة لمجهوداتها الحربية والمشاركة الفعلية في جيوشها المحاربة، فكان لابد لهذه الدول من الوصول إلى إستخدام أمثل لمواردها البشرية المتمثلة في القوى الشعبية في مختلف المجتمعات المحلية من القرى إلى المدن (عبد العال ورضا، 1987م، ص250).

فسعت للإتصال بالجماهير بمختلف وسائل الإعلام لكسب ثقتهم وإقناعهم بسياساتها، فاستخدمت زعماء القبائل والموظفين والمنشورات كوسائل إتصالية مباشرة وفعالة مع الجماهير، ذلك لأن الإذاعات والصحف لم تظهر بعد كأجهزة إعلامية.

وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت حكومات الاستعمار في إنشاء مكاتب للاتصال العام، تتكون من صحيفة يومية صغيرة أو من إعلام إذاعي يهدف إلى إبراز نشاط الحكومة، وقد كان ذلك اتصال يتم من جانب واحد هو جانب الحكومة، فلم تكن الحكومات تهتم كثيراً بما يقوله الناس، ولذلك لم تهتم بمعرفة رجع الصدى وردود الفعل لما تقوم به من إتصال، إلا في حالة اشتداد ضغط الجماهير ويصبح ضغطاً عارماً، واتخذ شكل سياسياً وجماعياً - كالإضرابات وأعمال التخريب والاحتجاج الجماعي العنيف، عندئذ تهتم الحكومات المستعمرة بالسعي الجاد إلى إعادة الموقف إلى طبيعته.

والعلاقات العامة نشاط اجتماعي يعتمد إلى حد كبير على الكلمة المقروءة والكلمة المسموعة، وبما أن شعوب الدول النامية بدأت كشعوب مهمشة ولم تطور حكومتها المستعمرة التعليم إلا بالقدر المحسوب الذي يخرج فقط العدد الضروري من الموظفين والمعلمين، لذا فقد ظلت الشعوب تزرع في غياهب الظلام والجهل والأمية، وبالتالي لم يتطور الوعي الاجتماعي والسياسي بين الجماهير، وبالتالي لم تظهر الحاجة إلى عدم إعلام الناس إلا بعد فتح المدارس والمعاهد وخروج الرعيّل الأول من الموظفين الذين نشروا المعرفة بين صفوف الجماهير ويعرفونها حقوقها السياسية والاجتماعية وجعلوها تطالب بها حكومتها (أبو سن، 1986م، ص276). إن المهمة الأساسية للعلاقات العامة في الدول النامية كما يرى ويؤكدّها الدكتور مختار التهامي، هي دفع عجلة التغيير الاجتماعي قدماً إلى الأمام عن طريق العناية بالجماهير الشعبية صانعة التغيير الحقيقي، والعناية بها مادياً ومعنوياً في جو مفعم بالروح الديمقراطية وبالإيمان بحقوقها في الحرية والعدالة والمساواة. وعلى ضوء هذا الفهم لطبيعة الإنسان تبرز ثلاثة جوانب أساسية لعمل العلاقات العامة في الدول النامية هي (الداقوقي، 1980م، ص2-4):

1.9 الجانب السياسي

تسهم العلاقات العامة بالتعاون مع التنظيمات السياسية وأجهزة الإعلام والتعليم في توعية المواطنين بحقوقهم السياسية والاقتصادية وواجباتهم تجاه أوطانهم ومواطنيهم، وفي حثهم على المزيد من الممارسة الفعلية لهذه الواجبات، فالإنجازات الاقتصادية العظيمة لا تحقّقها إلا جماهير ذات وعي سياسي عظيم، يدفعها إلى العمل الجاد المستمر لدرء مؤامرات أعداء التقدم في الداخل والخارج.

2.9 الجانب الاجتماعي

تهدف العلاقات العامة في هذا المجال إلى تهيئة الجماهير الشعبية على تقبل المزيد من الأفكار والآراء الجديدة، والعمل بها سعياً للتطور معها وبها لدرء قوى التزلف ومسايرة ركب التقدم والحضارة ومقتضيات التنمية الشاملة. أي بمعنى آخر مساعدتها على المزيد من التكيف الاجتماعي مع الأوضاع التقدمية الجديدة، ونبذ الممارسات البالية والعادات والتقاليد المعوقة للتقدم والإنتاج.

يعتبر هذا الجانب هو محصلة الجانبين السابقين، إذ يتعلق بأسلوب التعامل مع الجماهير، وما أوجدت العلاقات العامة إلا لتحسين هذا الأسلوب وتيسير أمور الناس وهذا هدف مطلوب لذاته، فضلاً مما يؤدي إليه من ترسيخ صورة طبيعية في أذهان كل الجماهير عن الدولة ومؤسساتها.

4.9 مسؤوليات العلاقات العامة الحكومية في الدول النامية

إذا كانت ممارسة العلاقات العامة الحكومية في الدول المتقدمة تتم في ظروف مستقرة ومناخ ديمقراطي، تتحدد فيه المسؤوليات والحقوق وتفهم الحريات بلا تجاوز، فإن ظروف ممارسة هذه الوظيفة في الدول النامية تواجه عدداً من المشكلات التي تجعلها أكثر تعقيداً والتي تضاعف في نفس الوقت من مسؤولياتها في تحقيق التكيف والتوافق بين الحكومة والجماهير من ناحية، وبين قطاعات هذه الجماهير من ناحية أخرى. فالدول النامية في سعيها للحاق بركب الدول المتقدمة في المجالات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والإدارية، تواجه بعض المشكلات التي تختلف باختلاف ظروف كل منها، فبعض هذه الدول تواجه نقصاً في الموارد الاقتصادية، والبعض الآخر يواجه عجزاً في الكفاءات البشرية المدربة تدريباً متقدماً. كما أن هناك دولاً تعاني قصوراً في توفير مكونات التكنولوجيا الحديثة، هذا بالإضافة إلى بعض تلك الدول التي تواجه هذه الأعباء مجتمعة (عجوة، د.ن، ص160). وتقودنا هذه المشكلات إلى تحديد مسؤوليات العلاقات العامة الحكومية في الدول النامية على النحو التالي:

1. تهيئة الأذهان للمفهوم القومي للتنمية بأبعاده الشاملة، والتضحيات التي تتطلبها من جانب الجماهير مقابل تحقيق أهداف معينة.
2. إقناع الجماهير بالتشريعات والإصلاحات الجديدة التي تمليها احتياجات المجتمع المتغيرة.
3. إعلام المواطنين بالإنجازات والمشروعات الناجحة التي تحققها الحكومة وتوضيح آثار هذه المشروعات على الخطة الشاملة.
4. التعرف على آراء الجماهير واتجاهاتها إزاء السياسات والبرامج المختلفة التي تصدر عن الحكومة ونقل صورة صادقة عن هذه الاتجاهات إلى المسؤولين.
5. تقديم المعلومات الواقعية لرجال الإعلام عن خطط الحكومة وسياساتها لتمكينهم من القيام بدورهم الفاعل في توجيه الرأي العام ومواجهة الدعاية المضادة.
6. تبديد الشكوك، والقضاء على الشائعات التي يبنينا أعداء النظام، بهدف التشكيك في قدرته أو صدقه في تنفيذ برامجهم وتحسين الجماهير ضد هذه الحملات المعادية.
7. العمل على إزالة أسباب الصراع الداخلي بين أبناء الدولة ودعم الوحدة الوطنية، وتأكيد الشعور بالانتماء القومي لدى الجميع.
8. التعرف على أخطاء المسؤولين ومواجهتهم بها وتقديم النصح لهم ليكونوا نماذج طيبة تقتدي بها الجماهير، وهذا يتطلب أن تتحمل القيادات نصيبها في التضحيات التي تُطالب بها المواطنين.
9. تهيئة الجماهير للتغيرات التي ستحدث، وتفسير هذه التغيرات ومساعدة الجماهير على فهمها، والتكيف معها، والعمل على تخفيف التوتر والقلق الناتج عن الاتجاهات العالمية الحديثة.
10. التنبؤ بالمشكلات التي يتوقع حدوثها ورسم الخطط والبرامج التي تؤدي إلى التغلب عليها ومواجهتها في مهدها بالتعاون مع الأجهزة القائمة باتخاذ القرارات السياسية أو التنفيذية.

على الرغم من أن نشاط العلاقات العامة قد بدأ يُمارس في السودان منذ النصف الأول من القرن العشرين بواسطة الشركات الأجنبية التي دخلت البلاد مع المستثمر، إلا أن نشاطات العلاقات العامة في الخدمة المدنية السودانية ظل غير معروف طيلة فترة الاستعمار، ولعل السبب في ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى عدم رغبة المستعمر في إدخال العلاقات العامة للخدمة المدنية، باعتبار أن العلاقات العامة تسعى إلى الربط بين جمهور العاملين وتوحيد آرائهم وهذا ما لا يفضلهُ المستعمر (زين، 2011م، ص145).

وفي ذات الصدد فقد أنشئت وزارة الخدمة العامة والإصلاح الإداري عام 1971م، بهدف إعادة وتأسيس التنظيمات الإدارية لبناء خدمة عامة تكون ركيزة أساسية في قيادة عملية التنمية، وقد استشرع المسؤولون حينها أنه لا يمكن للخدمة العامة أن تقوم بتلك الأعباء دون إنشاء جهاز إداري تسوده الثقة المتبادلة، وهكذا جاء ميلاد أجهزة العلاقات العامة بعد صدور قرارات جمهورية بإنشائها في الأعوام 72 - 75 - 1976م، وقد نصت تلك القرارات على أن تتبع مكاتب العلاقات العامة للمكتب التنفيذي للوزير بكل منشأة، وفي أواخر يناير 1976م وبعد إتصالات ومشاورات بين العاملين في مجال العلاقات العامة بشأن جمعية العلاقات العامة السودانية، تمكنوا من تسجيل الجمعية وانتخاب اللجنة التنفيذية وكان على رأسها آنذاك رائد العلاقات العامة السودانية الأستاذ جعفر حامد البشير، الشاعر والصحفي المعروف، عمل هو ورفاقه في حماس شديد وإخلاص للتعريف بأهداف وأغراض الجمعية، وإلقاء الضوء على أهمية مفهوم العلاقات العامة، وعلى أهمية اختصاصات ومهام وظيفة العلاقات العامة.

وفي عام 1978م اتصل أعضاء المكتب التنفيذي لجمعية العلاقات العامة بلجنة ترتيب وتقويم الوظائف، وقدموا شرحاً وافياً لواجبات العلاقات العامة، وكان لهذا التتوير أثره الإيجابي على واجبات العلاقات العامة وفتح باب الترقى للعاملين في ذلك الحقل، وتوالت جهود جمعية العلاقات العامة السودانية في تذليل الصعوبات، وحل المشاكل المتعلقة بالمهنة إلى أن تم ميلاد إتحاد العلاقات العامة السودانية عام 1984 - 1985م، وإنضمت إليه أعداداً كبيرة من العاملين في مجال العلاقات العامة، وبذل أعضاء الإتحاد الجدد جهوداً مكثفة في التعريف بمفهوم العلاقات العامة، وأهميتها وأحدث أساليب ممارستها عن طريق المقالات الصحفية، والبرامج واللقاءات الإذاعية والتلفزيونية لأجل استقطاب الرأي العام واهتمام المسؤولين (عبد الرحمن، 2000م، ص47).

في عام 1985م تم إنشاء إتحاد العلاقات العامة السوداني، وانضم إليه العديد من العاملين في مجال العلاقات العامة، وتضاعفت مكاتب وأقسام العلاقات العامة في المؤسسات حتى بلغت مائة وسبعون وحدة، في ذلك الوقت، وعمل الإتحاد على:

- عمل محاضرات وندوات تعريفية بمفهوم العلاقات العامة.
- تيسير فرص التدريب للعاملين بالعلاقات العامة في الداخل والخارج.
- رفع الدرجات الوظيفية لشاغلي مناصب الإشراف على العلاقات العامة.

وفي عام 1986م انضم السودان إلى الإتحاد الإفريقي للعلاقات العامة، وفي عام 1988م تم انتخاب الأمين العام للعلاقات العامة السوداني نائباً لرئيس الإتحاد الإفريقي للعلاقات العامة لمنطقة شمال إفريقيا. وفي مايو 1990م صدر قرار من مجلس الوزراء بتكوين لجنة لدراسة وتقييم واقع العلاقات العامة بالمؤسسات الحكومية، وقامت اللجنة بعمل دراسة إحصائية لجمع معلومات عن العلاقات العامة بالمؤسسات، ونجد أن العلاقات العامة في هذه الفترة وجدت اهتماماً من قبل الدولة ممثلاً في مجلس الوزراء، وهذا يشير إلى وجود تفهم لمفهوم العلاقات العامة لدى المستويات العليا في الدولة، وهذا مما يسهم في التطور المهني والعلمي للعلاقات العامة (خلف الله، 2000م).

11 الصعوبات والمشاكل التي تواجه العلاقات العامة في السودان

1. عدم وضوح مفهومها وعدم وجود وصف وظيفي يحدد مهامها وواجباتها، فأصبحت ممارستها تتم بصورة تقليدية وأحياناً عشوائية، ووفقاً لاجتهادات خاصة فهي مازالت تعاني التجاهل والإهمال من قبل المسؤولين لعدم درايتهم الكافية لطبيعة دورها (الطاهر، 2014م، ص103).
2. التهميش للعلاقات العامة في وضعها الإداري ووضعها الوظيفي وعند تبعيتها للإدارة العليا وإن وجدت فهي تبعية صورية.
3. نظرة الإدارة العليا للعلاقات العامة قاصرة ولا تحظى بدعم منها.
4. أهداف العلاقات العامة غير محددة ويتركز عملها في عمليات الإتصال والإعلام الخارجي.
5. الاتجاه للاهتمام بالجمهور الخارجي وعدم الاهتمام بالجمهور الداخلي.
6. عدم الاهتمام ببحوث ودراسات الرأي رغم أهميتها.
7. تدخل مهام وإختصاصات العلاقات العامة مع الإدارات الأخرى وقيامها بأعمال لا تمت إلى اختصاصاتها بصلة.
8. لا تهتم العلاقات العامة بتقديم أنشطتها لتلافي أخطارها والعمل على تصحيحها ومعرفة مدى نجاح عملها.
9. قلة المخصصات المالية للقيام بأنشطتها وعمل غير المتخصصين بها (زين، 2011م، ص149)، بالرغم من أهمية إدارة العلاقات العامة بالمؤسسات وباعتبارها من أهم الإدارات التي يمكنها أن تحل المشكلات التي تعترضها، لاقت فكرة تخصيص ميزانية كافية لتنفيذ أنشطتها اعتراضات كثيرة عند الإدارة العليا في العديد من المؤسسات (عبد الحميد، 2024، ص28).

12 تقويم وضعية العلاقات العامة في السودان

1.12 أولاً: المداخل التي تعتمد عليها الدولة في تقويم وضعية العلاقات العامة بالسودان

- حتى تقوم بدورها المناط بها، ينبغي أن تلعبه الدولة على مستوى أجهزتها الحكومية أو شركاتها العامة، وتتمثل أهم هذه المراحل في الآتي:
1. السعي لتكوين جهاز يتولى مسؤولية العلاقات العامة على مستوى الدولة، بهدف تنظيم أنشطتها ورعايتها والإطلاع بمسؤوليات تطويرها من خلال الإشراف على تدعيم وتطوير أجهزة العلاقات العامة في كافة المرافق وتقوية قدرتها التنسيقية.
 2. يتولى الجهاز المسئول عن أنشطة العلاقات العامة التنسيق مع الأجهزة الطوعية للعلاقات العامة، كالإتحاد السوداني للعلاقات العامة، رعاية جهود إقرار دستور يحدد قواعد وأخلاقيات المهنة ليلتزم بها جميع العاملين في هذا المجال.
 3. تشجيع جهود البحث العلمي في مجال العلاقات العامة، وتوفير احتياجاتها المادية والمعنوية بما يسهم في تنمية وترشيد ممارستها.

4. إنفاذ خطة متكاملة على صعيد الدولة لتدريب وتأهيل العاملين في جميع مجالات وأنشطة العلاقات العامة.

ويقترح البعض عدة حلول لمشكلات تتعلق بموظف العلاقات العامة كالآتي:

- أن يكون خريجاً من جامعة، أو له خبرة في مجال العمل الإعلامي.
- أن يكون خريج كلية إعلام تخصص علاقات عامة.
- إجادته اللغتين العربية والإنجليزية تحدثاً وكتابةً مع معرفة الترجمة.
- اللباقة والذكاء في التعامل وكيفية توصيل المعلومة بصورة جيدة وصحيحة ومقبولة.

2.12 ثانياً: في مجال التنظيم الإداري

التنظيم في العلاقات العامة يعني تجميع المسؤوليات المتنوعة ذات الطبيعة الواحدة في إدارة موحدة متناسقة النشاط يسهل الربط بين أجزائها، وتأدية الواجبات المنوط بها بإحكام واقتصاد في الوقت والجهد (عابد وأبو السعيد، 2014م، ص76). والتنظيم في المفهوم الإداري يعني ترتيب الموارد المادية والبشرية والآلية والخبرات الفنية بأفضل طريقة تؤدي إلى تحقيق الأهداف المرسومة بأقصر وقت وأقل الجهود والتكاليف (البكري، 2004م، ص90).

أن يكون العدد مناسباً في كل إدارات العلاقات العامة، مع توافر وضوح وظيفي في الهيكل التنظيمي بالنسبة للعلاقات العامة، ويجب أن يكون موقع العلاقات العامة متصلاً بالمدير العام والمسؤول الأول، حيث يحقق ذلك عملية الإتصال الهابط أو الصاعد والأفقي.

3.12 ثالثاً: في مجال الإدارة العليا والتمويل

ارتبط الحل المناسب للعلاقات العامة في معوقاتهما المالية بعدم التنظيم من قبل الإدارة العليا، حيث أن تمويل العناصر الخاصة بالإدارة من تخطيط وتنظيم ومراقبة وتوجيه جميعها تقع على عائق الإدارة العليا، وكل عنصر من هذه العناصر يتطلب التمويل اللازم له، وحل مشكلة العلاقات العامة يسهم بدوره في تحسين الإنتاج، فنقوم العلاقات العامة بإيجاد المال من الإدارة العليا لتحقيق كل أهداف المؤسسة. ويتوقف قيام المؤسسة بتخصيص إدارة مستقلة للعلاقات العامة أو جعلها منبثقة أو مشاركة لإدارة أخرى على مجموعة من العوامل هي (أبو إصبع، 2008م، ص114):

1. حجم المنشأة من حيث فئات الجمهور وعدد العاملين والمتعاملين معها.
2. نوع النشاط الذي تقوم به المؤسسة.
3. المركز المالي للمنشأة.

4.12 رابعاً: في مجال التدريب والبحوث

يتمثل في تأهيل القوة البشرية وتدريبها داخلياً وخارجياً حتى تواكب التطورات التكنولوجية الحديثة، فالمواكبة تأتي بالتدريب المستمر حيث يأتي كل يوم جديد بتطور حديث ووسائل إتصالية جديدة، ومن هنا تأتي أهمية التدريب، كما تأتي أهمية البحوث في صناعة القرار، فجمع المعلومات وحده لا يكفي إذ لابد من تحليلها علمياً وبمنهجية عالية صحيحة للتوصل إلى نتائج علمية تُبنى عليها القرارات المستقبلية. في الجوانب التطبيقية أو العملية معظم الأنشطة الإتصالية بها قصور في معظم الجامعات السودانية، وتلعب أكاديمية السودان لعلوم الإتصال والتدريب الإعلامي دوراً بارزاً في التدريب العلمي لمختلف الأنشطة الإتصالية (درار، 2005م، ص148).

13 الدراسة الميدانية

1.13 نبذة عن مجتمع الدراسة

2.13 الإجراءات المنهجية للدراسة

استمارة الإستبيان: قامت المجموعة الباحثة بتصميم استمارة استبيان وتوزيعها على عينة البحث، واحتوت على عدد من المحاور، واحتوى كل محور على عدد من الأسئلة التي غطت جوانب البحث بالشكل الذي يحقق أهداف البحث.

3.13 خطوات إعداد الاستمارة

استخدم الباحثون مقياس (ليكرت) الخماسي لاختيار الإجابات المناسبة وهي (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) كما كانت هنالك أسئلة مفتوحة تتعلق بتقديم مقترحات وتوصيات حول موضوع البحث، وقد تكونت الاستمارة من التالي:

• القسم الأول: البيانات الشخصية ويتكون من عدد (5) أسئلة.

• القسم الثاني: ويتكون من عدد (6) أسئلة.

• القسم الثالث: ويتكون من عدد (4) أسئلة.

4.13 اختيار العينة

حدد الباحثون عينة عشوائية، وبناء على ذلك فإن العينة الكلية للمبحوثين بلغت (28) عينة.

5.13 تحليل البيانات

تناول الباحثون في هذا الجزء تحليل البيانات، وقد تم التحليل الإحصائي بإستخدام برنامج (SPSS) (Statistical Social for Package) Science وهو أحد أهم برامج التحليل الإحصائي، وهو عبارة عن مجموعة من القوائم والأدوات التي يمكن عن طريقها إدخال البيانات التي يتحصل عليها الباحث عن طريق الإستبيانات، ومن ثم القيام بتحليلها التحليل الإحصائي، ويعتمد النظام الإحصائي (SPSS) على المعلومات الرقمية، ويتميز البرنامج بقدرته الكبيرة على معالجة البيانات التي يتم إدخالها به، ويستفاد منه في جميع مناهج البحث العلمي، حيث تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية المتقدمة مع أهداف البحث وهي:

• اختبار ثبات المقياس: وذلك للتأكد من الثبات والاتساق الداخلي للعبارات المستخدمة في أداة البحث لكل محور.

• التحليل الوصفي: اعتمد الباحثان على الجداول التكرارية والنسب المئوية في تحليل البيانات الأولية لعينة الدراسة، وإجابات المبحوثين لعبارات محاور الدراسة المختلفة.

• صدق وثبات المقياس: يُقصد بالصدق صلاحية أداة البحث في تحقيق أهداف الدراسة، وبالتالي مدى ارتفاع مستويات الثقة فيما توصلت إليه الدراسة.

1.14 تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة

شكل 1: التوزيع التكراري لعينة الدراسة وفق النوع

النوع	العدد	النسبة المئوية
ذكر	18	64
أنثى	10	36
المجموع	28	%100

المصدر: تحليل بيانات الدراسة الميدانية (2022)

يتبين من الجدول أعلاه بالرقم (1) أن عدد الذكور في العينة المبحوثة أكثر من عدد الإناث بنسبة بلغت 64%، وبلغت نسبة الإناث 36% ويرى الباحثان أن نسبة الذكور المرتفعة تدل على أن فئة الذكور تختلف طبيعتهم وأدائهم في العمل بخلاف الإناث.

شكل 2: التوزيع التكراري لعينة الدراسة وفق الفئة العمرية

الفئة العمرية	العدد	النسبة المئوية
من 25-30 سنة	7	25
31-40 سنة	9	32
41-50 سنة	9	32
51-60 سنة	1	4
61 سنة فما فوق	2	7
المجموع	28	%100

المصدر: تحليل بيانات الدراسة الميدانية (2022)

من الجدول أعلاه بالرقم (2) يتبين أن نسبة 25% لعينة الدراسة تتراوح من الفئة العمرية (من 25-30 سنة) ونسبة 32% تتراوح من هم بين (31-40 سنة) ومن هم بين (41-50 سنة) بلغت نسبتهم 32%، ومن هم بين (51-60 سنة) بلغت نسبتهم 4% ومن هم بين (61 سنة فما فوق) بلغت نسبتهم 7% ويرى الباحثان أن هذا يرجع إلى أن العمل يعتمد على عنصر الشباب والخبرة لتكامل دور كل منهم في العمل.

شكل 3: التوزيع التكراري لعينة الدراسة وفق المستوى الأكاديمي

المستوى الأكاديمي	العدد	النسبة المئوية
جامعي	1	4
فوق الجامعي	27	96
المجموع	28	%100

المصدر: تحليل بيانات الدراسة الميدانية (2022)

يتضح من الجدول أعلاه بالرقم (3) أن النسبة الأعلى من العينة ذات تأهيل فوق الجامعي قد بلغت نسبتهم 96% والفئة الجامعية قد بلغت نسبتهم 4%، ويلاحظ من ارتفاع نسبة التأهيل فوق الجامعي أن

المهارة والخبرة تعتبران الداعم الأساسي في مجال العمل، مما يؤكد ذلك أن عينة الدراسة تمتاز بمستوى عالٍ من التأهيل العلمي.

شكل 4: التوزيع التكراري لعينة الدراسة وفق سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
1-5 سنوات	9	32
6-10 سنوات	6	21
11-15 سنوات	9	32
أكثر من 15 سنة	3	14
المجموع	28	100%

المصدر: تحليل بيانات الدراسة الميدانية (2022)

من الجدول أعلاه بالرقم (4) يتبين أن الذين تتراوح خبرتهم بين (1-5 سنوات) بلغت نسبتهم 32%، ومن تتراوح خبرتهم بين (6-10 سنوات) بلغت نسبتهم 21%، ومن تتراوح خبرتهم (10-15 سنة) بلغت نسبتهم 32% متساوية مع من تتراوح خبرتهم بين (1-5 سنوات)، أما من تتراوح خبرتهم (15 سنة فأكثر) فقد بلغت نسبتهم 52%، ويرى الباحثان أن هذا يدعم ما تم التوصل له في الجدولين رقم (7) ورقم (8) بأن العمل يعتمد على عنصري الشباب والخبرة لتكامل دور كل منهم في العمل.

شكل 5: التوزيع التكراري لعينة الدراسة وفق المهنة

المهنة	العدد	النسبة المئوية
أستاذ جامعي	24	86
مدير علاقات عامة	0	0
باحث	2	7
موظف علاقات عامة	0	0
أخرى	2	7
المجموع	28	100%

المصدر: تحليل بيانات الدراسة الميدانية (2022)

يتضح من الجدول أعلاه بالرقم (5) أن النسبة الأعلى من العينة هم أستاذ جامعي وبلغت نسبتهم 86%، والفئة باحث بلغت نسبتهم 7%، وبلغت نسبة أخرى 7%، أما فئة مدير علاقات عامة وموظف علاقات عامة فقد بلغت نسبتهم 0%، ومن النسب السابقة لأفراد عينة البحث يتضح أن غالبية أفراد العينة المدروسة من المتخصصين في مجال العلاقات العامة، هم أكاديميون.

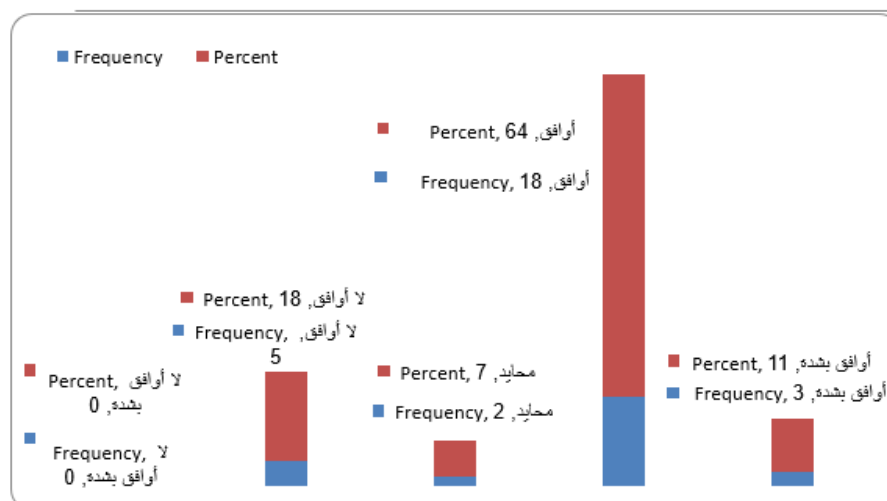
2.14 تحليل إجابات محاور الدراسة

شكل 6: التوزيع التكراري لإجابات عينة الدراسة على عبارة تهتم الإدارات في المؤسسات بإدارة العلاقات العامة

م.	الوحدات	التكرار	النسبة المئوية
1	أوافق بشدة	3	11
2	أوافق	18	64
3	محايد	2	7
4	لا أوافق	5	18
5	لا أوافق بشدة	0	0
	المجموع والنسبة المئوية	28	%100

المصدر: تحليل بيانات الدراسة الميدانية (2022)

شكل 7: التوزيع النسبي المئوي لعينة الدراسة يوضح عبارة تهتم الإدارات في المؤسسات بإدارة العلاقات العامة



المصدر: تحليل بيانات الدراسة الميدانية (2022)

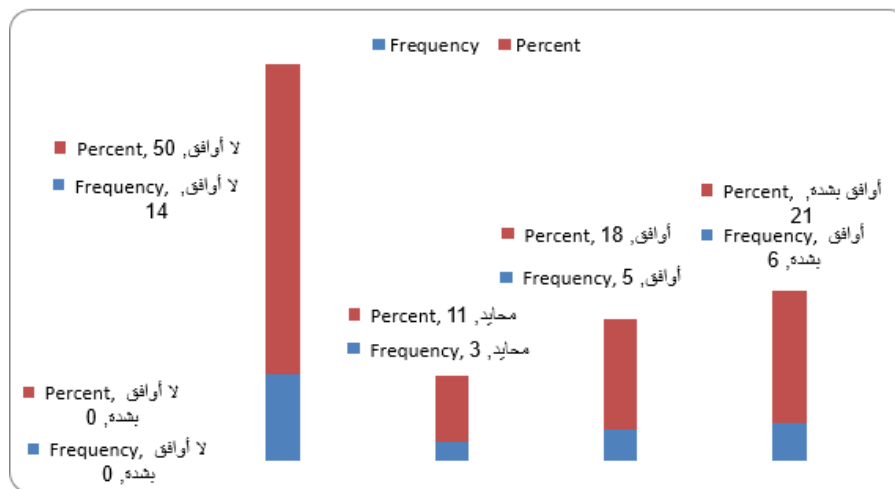
من الجدول رقم (6) والشكل رقم (1) يتضح أن نسبة 11% من أفراد العينة موافقون بشدة ونسبة 64% من أفراد العينة موافقون، ونسبة محايد بلغت 7% ولا أوافق بلغت نسبتهم 18% ولا أوافق بشدة بلغت نسبتهم 0% ومن إجابات عينة البحث ومن نسبة الموافقة العالية الكلية البالغة 75% يتبين أن الإدارات في المؤسسات تهتم بإدارة العلاقات العامة.

شكل 8: التوزيع التكراري لإجابات عينة الدراسة على عبارة مهام وإختصاصات إدارات العلاقات العامة واضحة ولا يكون هنالك تداخل مع الإدارات الأخرى داخل المؤسسات السودانية

م.	الوحدات	التكرار	النسبة المئوية
1	أوافق بشدة	6	21
2	أوافق	5	18
3	محايد	3	11
4	لا أوافق	14	50
5	لا أوافق بشدة	0	0
	المجموع والنسبة المئوية	28	100%

المصدر: تحليل بيانات الدراسة الميدانية (2022)

شكل 9: التوزيع النسبي المئوي لعينة الدراسة يوضح عبارة مهام وإختصاصات إدارات العلاقات العامة واضحة ولا يكون هنالك تداخل مع الإدارات الأخرى داخل المؤسسات السودانية



المصدر: تحليل بيانات الدراسة الميدانية (2022)

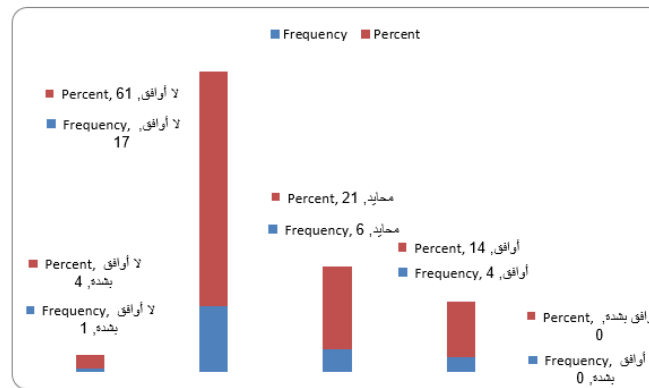
من الجدول رقم (7) والشكل رقم (2) يتبين أن نسبة 21% من أفراد العينة موافقون بشدة ونسبة 18% من أفراد العينة موافقون، ونسبة محايد بلغت 7% ولا أوافق فقد بلغت نسبتهم 0% ولا أوافق بشدة بلغت نسبتهم 0% ومن إجابات عينة البحث ومن نسبة عدم الموافقة العالية الكلية البالغة 50% يتبين بأن رأي العينة يؤكد بأن مهام وإختصاصات إدارات العلاقات العامة غير واضحة وهنالك تداخل مع الإدارات الأخرى داخل المؤسسات السودانية.

شكل 10: التوزيع التكراري لإجابات عينة الدراسة على عبارة يتم تخصيص ميزانية كافية لإدارات العلاقات العامة من قبل الإدارة العليا في المؤسسات السودانية

م.	الوحدات	التكرار	النسبة المئوية
1	أوافق بشدة	0	0
2	أوافق	4	14
3	محايد	6	21
4	لا أوافق	17	61
5	لا أوافق بشدة	1	4
	المجموع والنسبة المئوية	28	100%

المصدر: تحليل بيانات الدراسة الميدانية (2022)

شكل 11: التوزيع النسبي المئوي لعينة الدراسة يوضح عبارة يتم تخصيص ميزانية كافية لإدارات العلاقات العامة من قبل الإدارة العليا في المؤسسات السودانية



المصدر: تحليل بيانات الدراسة الميدانية (2022)

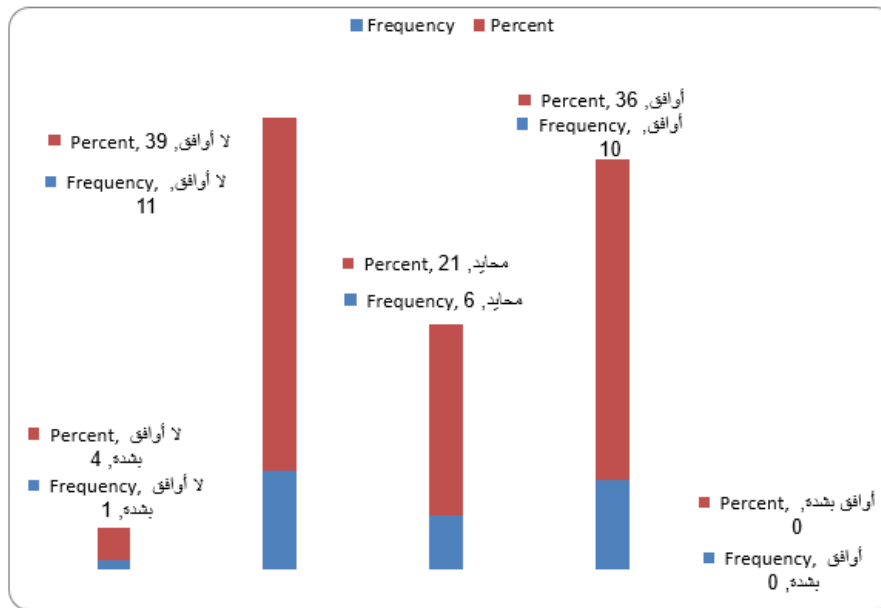
من الجدول رقم (8) والشكل رقم (3) يتبين أن نسبة 0% من أفراد العينة موافقون بشدة ونسبة 14% من أفراد العينة موافقون، ونسبة محايد بلغت 21% ولا أوافق بلغت نسبتهم 61% ولا أوافق بشدة بلغت نسبتهم 4% ومن إجابات عينة البحث ومن نسبة عدم الموافقة العالية الكلية البالغة 65% يتبين بأن لا يتم تخصيص ميزانية كافية لإدارات العلاقات العامة من قبل الإدارة العليا في المؤسسات السودانية.

شكل 12: التوزيع التكراري لإجابات عينة الدراسة على عبارة دائماً ما يتم إشراك العاملين في إدارة العلاقات العامة في عملية إتخاذ القرار في المؤسسات السودانية

م.	الوحدات	التكرار	النسبة المئوية
1	أوافق بشدة	0	0
2	أوافق	10	36
3	محايد	6	21
4	لا أوافق	11	39
5	لا أوافق بشدة	1	4
المجموع والنسبة المئوية		28	100%

المصدر: تحليل بيانات الدراسة الميدانية (2022)

شكل 13: التوزيع النسبي المئوي لعينة الدراسة يوضح عبارة دائماً ما يتم إشراك العاملين في إدارة العلاقات العامة في عملية إتخاذ القرار في المؤسسات السودانية



المصدر: تحليل بيانات الدراسة الميدانية (2022)

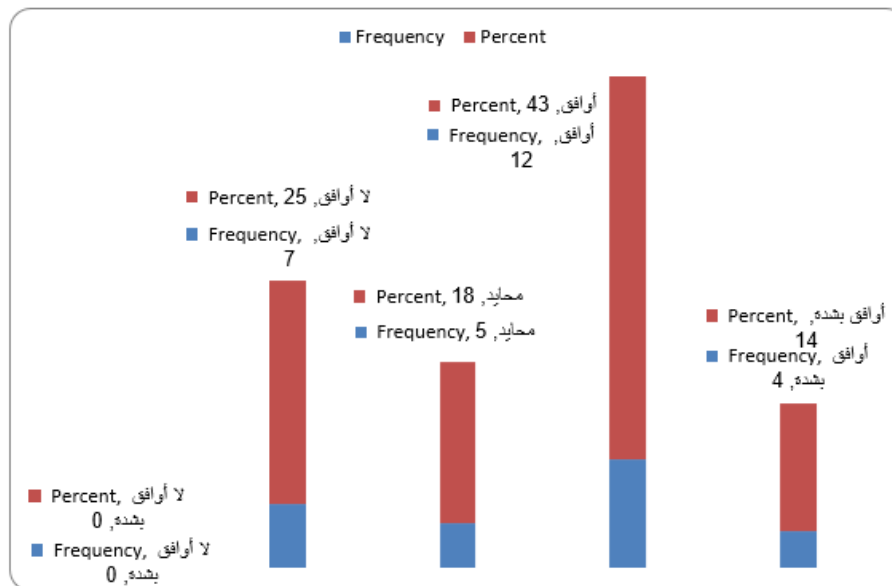
من الجدول رقم (9) والشكل رقم (4) يتبين أن نسبة 0% من أفراد العينة موافقون بشدة ونسبة 36% من أفراد العينة موافقون، ونسبة محايد بلغت 21% ولا أوافق بلغت نسبتهم 39% ولا أوافق بشدة بلغت نسبتهم 4% ومن إجابات عين البحث ومن النسب السابقة يتبين أن هنالك إختلاف حول عبارة دائماً ما يتم إشراك العاملين في إدارة العلاقات العامة في عملية إتخاذ القرار في المؤسسات السودانية.

شكل 14: التوزيع التكراري لإجابات عينة الدراسة على عبارة تعتمد إدارات العلاقات العامة على التخطيط في تنفيذ أنشطة المؤسسات السودانية

م.	الوحدات	التكرار	النسبة المئوية
1	أوافق بشدة	4	14
2	أوافق	12	43
3	محايد	5	18
4	لا أوافق	7	25
5	لا أوافق بشدة	0	0
المجموع والنسبة المئوية		28	100%

المصدر: تحليل بيانات الدراسة الميدانية (2022)

شكل 15: التوزيع النسبي المئوي لعينة الدراسة يوضح عبارة تعتمد إدارات العلاقات العامة على التخطيط في تنفيذ أنشطة المؤسسات السودانية



المصدر: تحليل بيانات الدراسة الميدانية (2022)

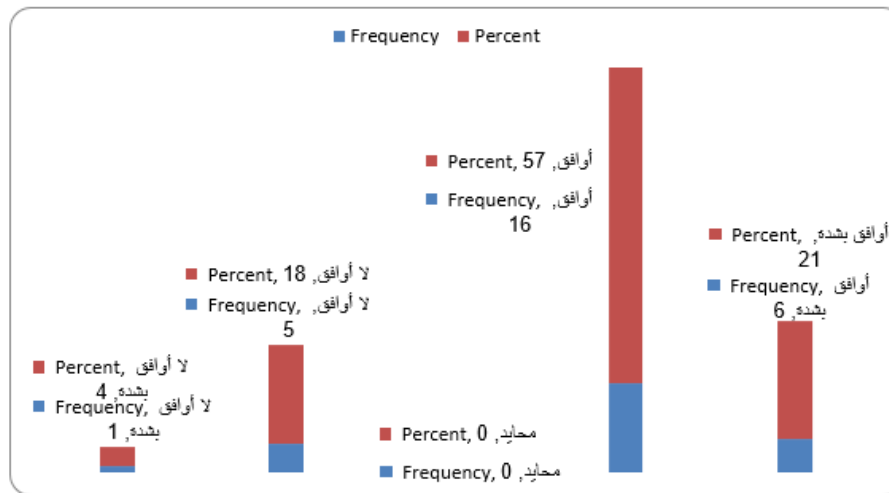
من الجدول رقم (10) والشكل رقم (5) يتبين أن نسبة 14% من أفراد العينة موافقون بشدة ونسبة 43% من أفراد العينة موافقون، ونسبة محايد بلغت 18% ولا أوافق بلغت نسبتهم 25% ولا أوافق بشدة بلغت نسبتهم 0% ومن إجابات عينة البحث ومن نسبة الموافقة العالية الكلية البالغة 57% يتضح أن إدارات العلاقات العامة تعتمد على التخطيط في تنفيذ أنشطة المؤسسات السودانية.

شكل 16: التوزيع التكراري لإجابات عينة الدراسة على عبارة يتم استخدام التكنولوجيا الحديثة في إنجاز مهام العلاقات العامة في المؤسسات السودانية

م.	الوحدات	التكرار	النسبة المئوية
1	أوافق بشدة	6	21
2	أوافق	16	57
3	محايد	0	0
4	لا أوافق	5	18
5	لا أوافق بشدة	1	4
المجموع والنسبة المئوية		28	100%

المصدر: تحليل بيانات الدراسة الميدانية (2022)

شكل 17: التوزيع النسبي المئوي لعينة الدراسة يوضح عبارة يتم استخدام التكنولوجيا الحديثة في إنجاز مهام العلاقات العامة في المؤسسات السودانية



المصدر: تحليل بيانات الدراسة الميدانية (2022)

من الجدول رقم (11) والشكل رقم (6) يتبين أن نسبة 21% من أفراد العينة موافقون بشدة ونسبة 57% من أفراد العينة موافقون، ونسبة محايد بلغت 0% ولا أوافق بلغت نسبتهم 18% ولا أوافق بشدة بلغت نسبتهم 4% ومن إجابات عينة البحث ومن نسبة الموافقة العالية الكلية البالغة 78% يتبين أنه يتم استخدام التكنولوجيا الحديثة في إنجاز مهام العلاقات العامة في المؤسسات السودانية.

شكل 18: التوزيع التكراري لإجابات عينة الدراسة على عبارات محور اختيار العاملين في إدارات العلاقات العامة في المؤسسات السودانية

م.م	العبارات	الوحدات				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	أن يكون من خريجي الإعلام بصفة عامة ومن أصحاب التخصص الدقيق في العلاقات العامة	47	29	11	14	0
2	أن يجيد التحدث باللغتين الإنجليزية والعربية تحدثاً وكتابةً مع معرفة الترجمة	25	46	4	25	0
3	الخبرة في مجال العمل الإعلامي	32	54	7	7	0
4	القدرة على التواصل مع الآخرين	46	43	4	7	0

المصدر: تحليل بيانات الدراسة الميدانية (2022)

من الجدول رقم (12) يتبين أن نسبة الموافقة الكلية لعبارة أن يكون من خريجي الإعلام بصفة عامة ومن أصحاب التخصص الدقيق في العلاقات العامة بلغت نسبتها 76% من أفراد العينة، ونسبة الموافقة الكلية لعبارة أن يجيد التحدث باللغتين الإنجليزية والعربية تحدثاً وكتابةً مع معرفة الترجمة بلغت نسبتها 71% من أفراد العينة وبلغت نسبة الموافقة الكلية لعبارة الخبرة في مجال العمل الإعلامي 86% وبلغت نسبة الموافقة الكلية لعبارة القدرة على التواصل مع الآخرين 89% ومن النسب السابقة نجد بأن اختيار العاملين في إدارات العلاقات العامة في المؤسسات السودانية يتم وفق معايير وضوابط محددة.

15 تفسير ومناقشة النتائج

الترميز: تم ترميز إجابات المبحوثين حتى يسهل إدخالها في جهاز الحاسب الآلي للتحليل الإحصائي حسب الأوزان التالية:

شكل 19: الأوزان

الخيار	الوزن	الفترة
أوافق بشدة	5	5,0 - 4,20
أوافق	4	4,20 - 3,40
محايد	3	3,40 - 2,60
لا أوافق	2	2,60 - 1,80
لا أوافق بشدة	1	1,80 - 1,0

المصدر: إعداد الباحثين

شكل 20: تفسير النتائج لعبارات المحور الأول

م.	العبارات	مربع كاي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
1	تهتم الإدارات في المؤسسات بإدارة العلاقات العامة	13.621a	4	0.845	3	0.003
2	مهام وإختصاصات إدارات العلاقات العامة واضحة ولا يكون هنالك تداخل مع الإدارات الأخرى داخل المؤسسات السودانية	1.759a	3.76	1.091	3	0,001
3	يتم تخصيص ميزانية كافية لإدارات العلاقات العامة من قبل الإدارة العليا في المؤسسات السودانية.	7.034b	3.48	1.153	4	0,002
4	دائماً ما يتم إشراك العاملين في إدارة العلاقات العامة في عملية إتخاذ القرار في المؤسسات السودانية.	7.034b	3.34	1.143	4	0,000
5	تعتمد إدارات العلاقات العامة على التخطيط في تنفيذ أنشطة المؤسسات السودانية.	8.759b	4	1.121	4	0,005
6	يتم إستخدام التكنولوجيا الحديثة في إنجاز مهام العلاقات العامة في المؤسسات السودانية.	2.000b	3.61	1.031	3	0,001

المصدر: تحليل بيانات الدراسة الميدانية (2022)

يلاحظ من الجدول رقم (14) أن الوسط الحسابي لجميع العبارات أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) وهذا يشير إلى أن إجابات المبحوثين نحو هذه العبارات تسير في الإتجاه الإيجابي أي موافقتهم عليه، وحقت عبارة (تهتم الإدارات في المؤسسات بإدارة العلاقات العامة) وعبارة (تعتمد إدارات العلاقات العامة على التخطيط في تنفيذ أنشطة المؤسسات السودانية) أعلى متوسط حسابي (4) أما الانحراف المعياري لغالبية العبارات أكبر من (1) وهذا يشير إلى تمركز وتجانس إجابات المبحوثين وإتفاقهم عليها، وبالنظر إلى القيم الإحتمالية لغالبية العبارات أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية، بينما جاءت العبارة (دائماً ما يتم إشراك العاملين في إدارة العلاقات العامة في عملية إتخاذ القرار في المؤسسات السودانية) في المرتبة الأخيرة وحصلت على أقل متوسط حسابي بين عبارات المحور (3.34).

شكل 21: تفسير النتائج لعبارات المحور الأول اختيار العاملين في إدارات العلاقات العامة في المؤسسات السودانية هي

م.	العبارات	مربع كاي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
1	أن يكون من خريجي الإعلام بصفة عامة ومن أصحاب التخصص الدقيق في العلاقات العامة	13.586b	3.17	1.197	4	0,009
2	أن يجيد اللغتين الإنجليزية والعربية مع معرفة الترجمة	19.448b	3.9	1.012	4	0.001
3	الخبرة في مجال العمل الإعلامي	14.966c	4.59	0.568	2	0.001
4	القدرة على التواصل مع الآخرين	7.724b	3.14	1.093	4	0,002

المصدر: تحليل بيانات الدراسة الميدانية (2022)

يلاحظ من الجدول رقم (15) أن الوسط الحسابي لجميع العبارات أكبر وأقل من الوسط الحسابي الفرضي (3) وهذا يشير إلى أن هنالك تشتت في إجابات المبحوثين نحو هذه العبارات، وحققت عبارة (الخبرة في مجال العمل الإعلامي) أعلى متوسط حسابي (4.59) أما الانحراف المعياري لغالبية العبارات أكبر من (1) وهذا يشير إلى تمركز وتجانس إجابات المبحوثين وإتفاقهم عليها، وبالنظر إلى القيم الاحتمالية لغالبية العبارات أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية.

16 النتائج والتوصيات

1.16 أولاً: النتائج

1. أوضحت الدراسة بأنه يوجد إهتمام من الإدارة العليا بالمؤسسات السودانية بالعلاقات العامة.
2. تبين من خلال الدراسة أنه يوجد تداخل في الاختصاصات بين إدارة العلاقات العامة والإدارات الأخرى.
3. كشفت الدراسة أن أغلبية إدارات العلاقات العامة لا يتم تخصيص ميزانية كافية لها.
4. أكدت الدراسة أن أغلبية إدارات العلاقات العامة تستخدم التكنولوجيا الحديثة في تنفيذ أنشطتها.
5. أوضحت الدراسة أن معظم إدارات العلاقات العامة تعتمد على التخطيط في تنفيذ برامجها وأنشطتها.

2.16 ثانياً: التوصيات

بناءً على نتائج الدراسة نوصي بالآتي:

1. العمل على الحد من تداخل الاختصاصات بين إدارة العلاقات العامة والإدارات الأخرى في المؤسسات.
2. توفير ميزانية كافية لإدارات العلاقات العامة بالمؤسسات السودانية حتى تستطيع أن تؤدي أنشطتها وبرامجها.
3. العمل على تذليل العوائق والمشكلات التي تعترض إدارات العلاقات العامة في المؤسسات السودانية وإيجاد الحلول لها.
4. مواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة باستمرار.

- (1). أبو سن، أحمد، العلاقات العامة في الدولة الحديثة، الطبعة العصرية، دبي، 1986.
- (2). الداوقوي، مختار، مبادئ العلاقات العامة في البلدان النامية، دار المعرفة، بغداد، 1980م.
- (3). عوجة، علي، العلاقات العامة بين النظرية والتطبيق، عالم الفكر، القاهرة.
- (4). محمد، منصور، العلاقات العامة في السودان، مطبعة جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، 2011م.
- (5). المشهداني، سعد، مناهج البحث العلمي، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، 2017م.
- (6). محمد، آدم، الدليل إلى منهجية البحث وكتابة الرسائل الجامعية، دار جامعة أم درمان الإسلامية للطباعة، أم درمان، 2002م.
- (7). عبد الحميد، محمد، البحث العلمي في تكنولوجيا التعليم، عالم الكتاب، القاهرة، 2013م.
- (8). أبو علام، رجاء، مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية، ط5، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2006م.
- (9). أبو إصبع، صالح، العلاقات العامة والاتصال الإنساني، دار الشروق، عمان، 2008م.
- (10). البكري، فؤادة، العلاقات العامة في المنشآت السياحية، ط1، القاهرة، عالم الكتب، 2004م.
- (11). عابد، زهير، إدارة العلاقات العامة وبرامجها، دار اليازوري العلمية، عمان-الأردن، 2014م.
- (12). عبد العال، عبد الحليم ورضا، تنظيم المجمع، اتجاهات ومجالات الممارسة، ميدكو، القاهرة، 1987م.
- (13). عبد الحميد، محمد، مدخل إلى العلاقات العامة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، 2024.
- (14). الطاهر، الحاج الفضل، دور العلاقات العامة في تحسين صورة السودان لدى العالم الخارجي، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم العلاقات العامة، كلية علوم الاتصال، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان، 2014م.

الرسائل الجامعية:

- (15). صالح عبد الرحمن، دور العلاقات العامة في تطوير كفاءة المؤسسات الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلاقات العامة، كلية الإعلام، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2000م.
- (16). خالد خلف الله، البناء الاتصالي للعلاقات العامة في السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلاقات العامة، كلية الإعلام، جامعة أم درمان الإسلامية، الخرطوم، السودان، 2000م.
- (17). درار، خالد عبد الله أحمد، مجالات البحث العلمي في العلاقات العامة في السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلاقات العامة، كلية الإعلام، جامعة أم درمان الإسلامية، الخرطوم، السودان، 2005م.